

سِيَرَةٌ

الإمام البخاري

(سَيِّدُ الْفُقَهَاءِ وَإِمَامُ الْمُحَدِّثِينَ)

تأليف

العلامة الشيخ عبد السلام المباركفوري

رحمته الله
(1289 هـ - 1342 هـ)

نقله إلى العربية وظهره

الدكتور عبد العليم بن عبد العظيم البستوي

المجلد الثاني

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سيرة
الإمام البخاري

سِيَرَةٌ

الإمام البخاري

(سَيِّدُ الْفُقَهَاءِ وَإِمَامُ الْمُحَدِّثِينَ)

تَأليفُ

العلامة الشيخ عبد السلام المباركفوري

رَحِمَهُ اللَّهُ

(١٢٨٩هـ - ١٣٤٢هـ)

نَقَلَهُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الدكتور عبد العليم بن عبد العظيم البستوي

المجلد الثاني

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

مكة المكرمة ص.ب ٢٩٢٨

هاتف ٥٥٠٥٢٠٥ فاكس ٥٥٤٢٣٠٩

الصف والإخراج دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

الباب الخامس

شبهات واهية حول
صحيح البخاري

الباب الخامس

شبهات واهية حول صحيح البخاري

الشبهة الأولى

لقد وُجِّهت إلى إمام المحدثين البخاري اعتراضات عامة، مصدرها قلة التدبر، وقصرُ النظر، وعدم التحقيق والتريث. ومن بين هذه الاعتراضات أن اكتشف بعضهم في الصحيح لحنًا صرفيًا وقالوا: إنَّ البخاري ما كانت له معرفة بعلم الصَّرفِ، واستدلوا على ذلك بما سيأتي جوابه مفصلاً، وليس ذلك بغريب، فإن مثل هذه الاعتراضات قد وُجِّهت إلى الإمام أبي حنيفة أيضًا من قبلُ واعتُبرت من المسلمات، حتى إن المؤرخ ابن خَلِّكان يقول في صدد دفاعه عن مثل هذه الانتقادات:

«ولم يكن يُعَاب بشيءٍ سوى قلة العربية»^(١)

ثم ضرب على ذلك أمثلةً استدل بها على عدم معرفته بفنون الصرف والنحو والأدب، ومن بينها القصة الآتية، فقد قال مانصه:

«فمن ذلك ما روي أن أبا عمرو بن العلاء المقرئ النحوي سأله عن القتل بالمثل: هل يُوجِبُ القَوْدَ أم لا؟ فقال: لا، كما هو

(١) وفيات الأعيان ٤١٣/٥.

قاعدةٌ مذهبه خلافاً للإمام الشافعي رضي الله عنه، فقال له أبو عمرو: ولو قتله بِحَجَرِ الْمُنْجِنِيقِ، فقال: ولو قتله بأبا قُبَيْسٍ، يعني الجبلَ الْمُطَّلَّ على مكة حرسها الله تعالى»^(١).

فقد قال: «بأبا قُبَيْسٍ» مع أن الصحيح أن يقول: «بأبي قُبَيْسٍ» لأنه في محل الجر، وهذا خلاف قاعدة النحو^(٢). ولكن الاعتراض الذي عِيبَ به الجامع الصحيح إذا عرفت حقيقته تعلم أن المثال الذي ضرب «لقصور اليد» أو «زَلَّةُ القلم» يدل على دِقَّةِ إمام المحدثين في علوم اللغة، وإليك الموضع المذكور:

«قال أبو عبد الله: استَيَأَسُوا افْتَعَلُوا من يئست»^(٣)

وقد قال العلامة بدر الدين العيني الحنفي تعليقا عليه:

«والظاهر أن مثل هذا من قصور اليد في علم التصريف»^(٤)

وقد طار بكلام العيني هذا قِصَارُ النَّظَرِ كما قيل بالفارسية [ما معناه] «المجنون يكفيه صوتُ هُو»^(٥).

وقد أجيب على وجود كلمة «افتعلوا» بعد استيأسوا في الجامع

(١) المصدر السابق.

(٢) وقد دافع عن الإمام أبي حنيفة الفاضل اللكنوي في التعليق الممجّد وردّ على هذا الاعتراض. (المؤلف)

(٣) عمدة القارى ٣٨٦/٧.

(٤) المصدر السابق.

(٥) نصح بالفارسية: ديوانه راهوئى بس است.

الصحيح بجوابين:

١- يوجد في كثير من النسخ «استياسوا، استفعلوا» وهذا ظاهر في أن إمام المحدثين ذكر وزنه من الاستفعال، وهذا صحيحٌ حقًا، فقد ورد في صحيح البخاري بتعليق المولوي أحمد علي السهارنفوري رحمه الله:

«استياسوا استفعلوا من يئست»^(١)

وهكذا في فتح الباري مع متن البخاري طبعة «الأنصاري» بدهلي أيضًا «استياسوا استفعلوا» وهو الذي تبناه الحافظ ابن حجر في شرح البخاري أي كلمة «استفعلوا» فقال:

«وَقَعَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ افْتَعَلُوا، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ»^(٢)

وهكذا الشارح القسطلاني ذكره برواية الأصيلي^(٣)، أحد رواة الجامع الصحيح. «استفعلوا» ثم قال: وهو الصواب^(٤).

وهكذا العلامة العيني بنفسه قد نقل عن الشارح الكرمانى «استفعلوا».

فثبت من كل هذه التصريحات أن الإمام البخاري رحمة الله عليه ذكر «استفعلوا» لوزن «استياسوا» لا غير، وهو صحيحٌ لا مرية فيه.

(١) صحيح البخاري بحاشية المولوي أحمد علي السهارنفوري ١/ ٤٨٠.

(٢) فتح الباري ٦/ ٤٢٠. كتاب أحاديث الأنبياء. حديث ٣٣٨٩، والإمام البخاري يشير إلى ما جاء في سورة يوسف: الآية ٨٠ ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾.

(٣) هو الحافظ الثبت العلامة أبو محمد عبدالله بن إبراهيم محمد الأندلسي، تفقه بقرطبة، وسمع بوادي الحجارة ومصر ومكة وبغداد، وأخذ الصحيح عن أبي زيد المرؤزي توفي سنة ٣٩٢هـ، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٢٤ (المراجع).

(٤) إرشاد الساري للقسطلاني ٥/ ٢٩٩.

فإن قيل: إنه وقع في كثير من الروايات والنسخ «افتعلوا» أيضاً، كما وقع في صحيح البخاري طبعة مصر، وكذلك في متن القسطلاني، فجوابه أولاً: أن التصريحات المذكورة قد بينت أن رواية «افتعلوا» لم تثبت عن الإمام البخاري، كما قيل في فتح الباري وإرشاد الساري «استفعلوا» وهو الصواب، ولذلك لا يرد أيُّ اعتراض على الإمام البخاري.

والجواب الثاني: أننا لو سلمنا أن رواية «افتعلوا» صحيحة، فإنَّ إمام المحدثين لا يقصد من ذلك بيان الوزن، وإنما قصد بيان المعنى من باب الافتعال، وقد نقل العيني بنفسه عن الشارح الكرمانيّ:

«وقال الكرمانيّ: «استياسوا» «استفعلوا»، وفي بعض النسخ «افتعلوا»، أو غرضه بيان المعنى وأن الطلب ليس مقصوداً فيه ولا بيان الوزن والاشتقاق»^(١)

هذه العبارات نفسها قد نُقِلت في حاشية المولوي أحمد علي الحنفي السّهاريّ، ولا يرد أي جرح ولا أيُّ اعتراض على هذا التوجيه، ولكن مع ذلك يزعم العلامة العيني أنه «كلامٌ واهٍ» بدون أن يقدم نقضاً معقولاً أو دليلاً على قوله هذا، والسبب الذي يسوقه لبيان كونه واهياً هو في الحقيقة يؤيد توجيه الكرمانيّ ومراد إمام المحدثين، فقد قال الشارح العيني: وقوله:

«إن الطلب ليس مقصوداً منه» كلامٌ واهٍ، لأن من قال: إن السَّيْنِ فيه للطلب، قال: ليس إلا للمبالغة^(٢)»

(١) عمدة القارى ٣٨٦/٧.

(٢) عمدة القارى ٣٨٦/٧.

وهذا ما قصده إمام المحدثين والكرماني من أن «استياسوا» ليس على بابه وليس السين هنا للطلب، نعم يبقى هنا تعيين أن «استفعلوا» إن لم يكن على بابه فهل السين هنا للمبالغة أو بمعنى الافتعال وفيه موافقة الافتعال، فهذا أمرٌ آخر. ولكن العيني أيضاً قد اعترف - مثل الكرماني - بأن السين هنا ليس للطلب، وهكذا نرى أن العيني لم يستطع أن ينقض توجيه الكرماني، بل بالعكس أيده تأييداً ولكن مع الأسف بعد هذا التأييد كله مازال يرى أن الاعتراض قائمٌ على الإمام البخاري، ولا غرورَ فإنَّ المخالفة المذهبية لا بد أن تبدي أثرها.

وتوجيه الكرماني أن (كلمة «افتعلوا» هنا بعد «استياسوا» ليس لبيان الوزن بل هو لبيان المعنى والمراد) يدل عليه كلام إمام المحدثين أيضاً، لأنه يذكر بعد ذلك اشتقاق «استياسوا» من «يئست» أي إن اشتقاقه من «يئس» المجرد فكيف يتصور أن متبحراً يعرف أصل الكلمة ومادتها ثم يخطيء في وزنها في المزيد فيه هذا الخطأ الصريح، لأن الخطأ في الوزن متفرعٌ على الخطأ في فهم أصله، فإذا عرّف أصله فكيف يُتصور أن يخطيء في وزنه، وهكذا أصبح من القطعي أنه إنما أراد إظهار المعنى بقوله: «افتعلوا» بعد «استياسوا» وليس الوزن.

وقد استعمل «الاستفعال» بمعنى، «الافتعال»، وقد صرح بذلك أصحاب فن التصريف وعلماء الفقه، فقد قال في الصراح: «استياس اتأس، نا أميد شدن»^(١) وفي القاموس: «كاستياس اتأس»^(٢). وفي لسان العرب: «وأيسه فلان من كذا، فاستياس منه بمعنى «أيس» واتأس

(١) الصراح ١/٤٥٤.

(٢) القاموس المحيط ٤/٦٦٨.

أيضاً، وهو افتعل فأدغم مثل «تَعَدَّ»^(١). فهل يمكن لأحد أن يقول إن «تأس» في الصراح بعد «استيأس» لإشتراكهما في الوزن؟

والخلاصة أنه إن كان «استفعلوا» فهو لبيان الوزن، وإن كان «افتعلوا» فليبيان المعنى لا الوزن، وهكذا يبدو واضحاً أن هذا لا يدل على «قصور يد» إمام المحدثين بل يدلُّ على دقته في علم التصريف وعلم اللغة^(٢).

الشبهة الثانية

ومن بين الشبهات أو الاعتراضات التي وُجِّهت إلى صحيح البخاري بسبب سوء الفهم وقصور النظر أنه لا توجد في أوله خطبة كسائر الكتب. وقد كان الأولى أن نتغاضى عن مثل هذه الشبهات العامة، ولكن الأسف أن العلامة العينيَّ ينقل هذا الاعتراض ثم يجيب على ذلك بأجوبة عدة وينقض كل جواب بشبهة ما ثم يسكت، وكأنه قد أقر بهذا الاعتراض. وقد تلقفه بعض السفهاء من الشيعة جرياً على ما تقتضيه طبائعهم وتُسَوِّغُ لهم أهواؤهم فظن أنه اعتراض قوي فنشره بعد ما بالغ فيه حتى جعل من الحبة قبةً.

وقبل كل شيء نستطيع أن نقدم أسماء العشرات من كتب المتقدمين التي لا توجد فيها الخطبة المتبعة (أي الحمد والصلاة) ويظهر منه أنه لم يكن من طريقتهم أن يجعلوا الخطبة جزءاً من مؤلفاتهم^(٣)، فإن وجد

(١) لسان العرب ٦/٢٦٠.

(٢) وكم من عائب قولاً صحيحاً وأفته من الفهم السقيم (المؤلف)

(٣) أما حديث «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع» فهو حديث ضعيف. =

فكان نادرًا، ولقد كان من المناسب أن نعرض أسماء مئات من الكتب للاستدلال على ذلك، ولكننا نراه نوعًا من الفضول ولذلك نتغاضى عنه، وإنما نكتفي بعرض أسماء بضعة كتب في الفنون المختلفة وهي ميسرة لكل واحد، ولا توجد في أي من هذه الكتب الخطبة التقليدية ومن بينها:

موطأ الإمام محمد، وموطأ الإمام مالك، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن الترمذي، ومسند أحمد بن حنبل، والرسالة للشافعي^(١) وسنن الدارقطني، وسنن الدارمي، والوقاية، وتنوير الأبصار، والكافية.^(٢)

ثانيًا: لقد روى أبو الهيثم الكشميهني عن الفربري أنه قال:

«سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين^(٣)».

ولقد كان يبيض كتابه في المسجد النبوي بين الحجرة والمنبر أحيانًا وفي المسجد الحرام أحيانًا^(٤).

= كما بينه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في إرواء الغليل ٢٩/١-٣٢، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ٩٠٢.

(١) توجد الخطبة في النسخة المطبوعة بتحقيق العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله من كتاب الرسالة. والله أعلم.

(٢) وكذلك مصنف ابن أبي شيبة وكتاب الآثار للإمام أبي يوسف وكتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني وكثير غيرها.

(٣) مقدمة الفتح ٤٨٩ وقد تم تخريجها.

(٤) مقدمة الفتح ٤٨٩ وقد سبق تخريجها.

وإن المرء ليتحير. فيألت شعري أية طريقةٍ للحمد والصلاة أحسن وأكمل من هذه، فإن كان بعض المؤلفين يكتبون في كتبهم كلماتٍ من الحمد والصلاة في ابتداء كتبهم إتباعاً للتقاليد، فهذا إمام المحدثين لا يكتب أى حديث في كتابه إلا بعد الحمد لله والصلاة على النبي ﷺ .

وأعجبُ من هذا أن بعض الناس أجاب عن هذا بأنه لعله قال ذلك شفهيًا، وأى مجالٍ للشك بعد أن يُصرِّح المؤلف بوضوح بأنه اتبع أمثل وأعلى طريقة ممكنة للحمد والصلاة قبل كل حديث، فمن أسوء مظاهر الفهم السقيم والعصبية الطائفية أن يفسر هذا الأمر المؤكد المعلوم بمجرد «الاحتمال والتخمين». ومن الذي لا يدري أن الكتابة ليست شرطًا للحمد، وإن ما يُعرَّف به الحمد هو: «الثناء باللسان على الجميل الاختياري، نعمة كان أو غيرها».

ومن الواجب في كل صلاةٍ الصلاةُ على الرسول ﷺ والسلام عليه وعلى عباد الله الصالحين في تشهدها.

شبهات صاحب سيرة النعمان

ولقد ذكر صاحب سيرة النعمان أيضاً بعض الشبهات العامة حول الإمام البخاري والجامع الصحيح واستدلالاته، ولا أرى منشأها إلا قلة التدبر وعدم التحقيق. وأرى أن من المناسب أن أذكر هذه الشبهات والردّ عليها من كتاب «حسن البيان»^(١) وفي ذلك كفاية.

الشبهة الأولى:

يرى الإمام أبو حنيفة أن كلاً من الإمام والمقتدي يؤمنان سرّاً في أنفسهما^(٢)، ويرى الإمام البخاري أنهما يجهران، ويستدل على ذلك بأن الرسول ﷺ قال:

«إذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين»

فأين ذكر الجهر في هذا الحديث^(٣)؟

وهي شبهة قديمة للجماعة، وقد أجيب عن هذه الشبهة بأجوبة كافية شافية مقنعة أكثر من مرة، ولكنني أرجو من أهل العدل والإنصاف أن ينصتوا إلى حقيقة شبهات صاحب سيرة النعمان وإلى أجوبتها.

(١) يشير إلى كتاب «حسن البيان في الرد على سيرة النعمان» للعلامة المحدث المجاهد الشيخ عبدالعزيز الرحيم آبادي المتوفى سنة ١٣٣٦هـ وهو أحد تلامذة الإمام المحدث السيد نذير حسين الدهلوي. رحمه الله.

(٢) أي في الصلاة الجهرية بعد قراءة الفاتحة.

(٣) سيرة النعمان ٢/١٩٠.

لقد عقد إمام المحدثين في الجامع الصحيح ثلاثة أبواب متوالية
حول التأمين:

١- جهر الإمام بالتأمين

٢- فضل التأمين

٣- جهر المأموم بالتأمين

وأورد أحاديث في الأبواب الثلاثة كلها، ففي الباب الأول حديث:
«إذا أمَّن الإمام فأمنوا»^(١) إلخ.

وفي الباب الثاني:

«إذا قال أحدكم: آمين، وقالت الملائكة في السماء: آمين،
فوافقت إحداهما الأخرى، غُفِرَ له ما تقدَّم»^(٢).

وفي الباب الثالث:

«إذا قال الإمام: غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقالوا: آمين»^(٣)

فالحديث الأول يدلُّ على جهر الإمام بالتأمين لأن تأمين المقتدي
معلق على ذلك، فإن لم يجهر الإمام بالتأمين فكيف يعرف المقتدي أن
الإمام أمَّن أو لم يؤمِّن، ويدل على جهر المقتدي بالتأمين بأن كلاً منهما
وقع مقابل الآخر، فلماذا نقول بدون أى قرينة واضحة، أن المراد من

(١) صحيح البخاري مع الفتح ٢/٢٦٢.

(٢) صحيح البخاري مع الفتح ٢/٢٦٦.

(٣) المصدر السابق.

أحدهما الجهر ومن الثاني السر. هذا مخالف للسياق، وإن من يملك الذوق السليم لفهم اللغة لعربية يستطيع أن يفهم هذا حق الفهم.

وهكذا الباب الثالث والأخير أى جهر المأموم بالتأمين فيه حديث «إذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين» يَسْتَدِلُّ فيه على الجهر بأن كلاً من القولين: إذا قال الإمام: ولا الضالين، فقولوا: آمين، وقعا متقابلين واتفقنا على أن المراد من أحدهما الجهر، فالأخذ من الثاني السر - مع أنه مقابل للأول - يخالف السياق. ألا ترى أن الحنفية يستدلون على المسح إلى المرفقين في التيمم بكلمة «اليد» وإن كانت وقعت مطلقةً في آية التيمم، ولكنها مقيدة في آية الوضوء، ولما كانت آية التيمم مقابلة لآية الوضوء فينبغي أن يكون المراد واحداً، فكان عليهم أن يُجْرُوا هذه القاعدة هنا أيضاً فإن «القول» هنا وإن كان مطلقاً ولكنه في مقابله الجهر بالاتفاق فينبغي أن يكون هو المراد أيضاً في الثاني، مع أن الآيتين في الوضوء والتيمم كل منهما منفصلة عن الأخرى وفي حديث التأمين وقع القولان معاً متقابلين في جملة واحدة، وزيادة على ذلك فمن المعلوم أن المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل، والكل يعرف أن القول بالجهر هو الفرد الكامل^(١).

الشبهة الثانية:

والشبهة الثانية من شبهات صاحب سيرة النعمان: أن الإمام أبا حنيفة يرى جواز الوضوء بنبذ التمر إن لم يكن مُسْكِرًا، والإمام البخاري يعتقد ترجمة بخلاف هذا، ويورد حديث «كل ما أسكر حرام»^(٢).

(١) حسن البيان ١٦٦-١٦٧.

(٢) سيرة النعمان ١٩٠/٢، والحديث في صحيح البخاري ٣٥٣/١، ٣٥٤.

وهذا من «حسن فهم» صاحب سيرة النعمان أو من «حسن نيته»،
أما إمام المحدثين فقد ذكر مسألتين في ترجمة الباب في هذا الموضوع:

١- لا يجوز الوضوء بالنبيد.

٢- لا يجوز الوضوء بالمسكر.

وقد ساق الإمام البخاري أقوال عدّة من أئمة التابعين استدلالاً
للمسألة الأولى، واستدل على المسألة الثانية بالحديث المذكور^(١)، نعم
لقد كان لصاحب سيرة النعمان أن يعترض لو لم يذكر في الترجمة
الموضوع الثاني الذي يدل عليه الحديث صراحة.

أما مسألة جواز الوضوء بنبيد التمر أو عدم جوازه فقد أخطأ فيه
صاحب سيرة النعمان أولاً في أنه نسب إلى الإمام أبي حنيفة القول
بالجواز مطلقاً، مع أنه يشترط لجوازه عدم وجود الماء وقد نقل قوله
الطحاوي في شرح معاني الآثار^(٢).

وقد خالفه في هذه المسألة أعظم تلامذته، وهو القاضي أبو يوسف،

(١) وقال بعضهم: حديث الباب: «كل شراب أسكر فهو حرام» يدل على كلا الجزئين
من الترجمة بأن يقال: إنه لا يجوز التوضؤ بالمسكر الحرام اتفاقاً وهذا لخروجه من
اسم الماء في اللغة والشريعة وكذلك النبيذ الغير المسكر أيضاً هو في معنى المسكر
من جهة أنه لا يقع عليه اسم الماء، يدل عليه حديث ابن مسعود عند أحمد
والدارقطني: أن النبي ﷺ قال له ليلة الجن: أمعك ماء؟ قال لا - الحديث. ولو
جاز أن يسمى النبيذ ماء لأن فيه ماءً لجاز أن يسمى الخل أيضاً ماءً لأن فيه ماء
(عبيدالله الرحماني).

وهذه الحاشية في الأصل بالعربية وليست من ترجمتي.

(٢) انظر شرح معاني الآثار ١/ ٩٤ - ٩٦.

وخالفه الطحاويُّ أيضًا في هذه المسألة، واعترض عليه الطحاوي
باعتراضين:

أحدهما: هل النيذ مثل الماء أم لا؟ فإن كان مثل الماء فلمَ يَشْتَرِطُ
لجواز الوضوء منه عدم وجود الماء؟ وإن لم يكن مثل الماء فجواز
الوضوء به يحتاج إلى دليل.

وثانيهما: أن الإمام أبا حنيفة إنما يقول بجواز الوضوء من نيذ
التمر فقط، ولا يُبيح الوضوء من نيذ الزبيب وغيره، وهذا تفریقٌ لا
معنى له. وهكذا فعلى صاحب سيرة النعمان أن يجيب أولاً على
اعتراضات الطحاويِّ، ثم يتوجه إلى المحدثين^(١).

الشبهة الثالثة:

والشبهة الثالثة التي أثارها الأستاذ النعماني نتيجةً لعدم تدبره إذ
يقول: إن الإمام أبا حنيفة لا يرى وجوب قراءة الفاتحة للمقتدي، وأما
الإمام البخاري فيقول بوجوبه، وعقد في الجامع الصحيح بابًا بوجوب
قراءة الفاتحة للإمام والمأموم في كل صلاة، سواء كانت جهرية أو
سرية. واستدل عليه بحديثين:

أولهما أن أهل الكوفة شكوا سعد بن أبي وقاصٍ إلى عمر بن
الخطاب فعزله عمر رضي الله عنه واستعمل عليهم عمّارًا فشكوا حتى
ذكروا أنه لا يحسن يصلي، فدعاه عمر رضي الله عنه وقال له: هكذا
زعم الناس، فقال عمار: والله إنني أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ ولا

(١) حسن البيان ١٦٧ ١٦٨.

أنقص منها، كنت أصلي صلاة العشاء فأطيل القيام في الركعتين الأوليين وأخفف في الركعتين الأخيرين.

فأين في هذا الحديث وجوب قراءة الفاتحة؟^(١).

ولقد نسي صاحب سيرة النعمان في شبهته الثالثة هذه كل أساليبه الحديثية والاجتهادية التي ادعاها في أول الكتاب، وكتب أمورًا تثير الشك حول فهمه للمعاني أيضًا، وإليك تفصيل ذلك. قال:

«إن أهل الكوفة شكوا عمارًا أيضًا فدعاه عمر وقال له»

وهذا خطأ محض، فإن أهل الكوفة لم يشكوا عمارًا ولا دعاه عمر ابن الخطاب، بل كل هذا جرى مع سعد بن أبي وقاص، فقد شكاه أهل الكوفة، وطلبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والحديث في صحيح البخاري بهذا اللفظ:

«شكى أهل الكوفة سَعْدًا إلى عُمَرَ فعزله واستعمل عليهم عمارًا، فشكوا حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي فأرسل إليه، فقال يا أبا إسحاق: إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلي^(٢)». (الحديث)

فكلمة «فشكوا» تفسير لـ«شكى أهل الكوفة» وبيان له، والفاء هنا عاطفة تفسيرية، وجملة «فعزله واستعمل عليهم عمارًا» معترضة، والدليل على ذلك أن الذي دعاه عمر وكلمه خاطبه بلفظ - أبي إسحاق - وأبو إسحاق هي كنية سعد بن أبي وقاص، وأما عمار فكان يكنى بأبي اليقظان^(٣).

(١) سيرة النعمان ٢/١٩٠.

(٢) صحيح البخاري ٢/٢٣٦.

(٣) الاصابة ٢/٣٣، ٥١٢.

والدليل الثاني على ذلك أن اسم سعد مُصَرَّحٌ به في موضعين في هذا الحديث، والقصة بتمامها أن عمر رضي الله عنه لما سأله قال: أنا أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ، فأرسل عمر رضي الله عنه معه رجلاً لكي يذهبوا فيحققوا في مسجد الكوفة، فلما وصلوا هناك سألوا أهل المسجد فأثنوا عليه خيراً، إلا رجلاً واحداً في مسجد فشكاه فقال: «فإن سعداً لا يسير بالسرية، إلخ».

وعلى ذلك قال سعد ما قال، وهنا تصريح باسم سعد، فلا يمكن أن يكون الذي دعاه عمرُ عماراً.

والخطأ الثاني الذي وقع فيه صاحب سيرة النعمان هو تفسير قول عمر «ذاك الظن بك يا أبا إسحاق» بـ«هكذا زعم الناس» مع أن عمر هنا عبّر عن نفسه أي إن سعداً لما قال له: أصليّ بهم صلاة رسول الله ﷺ، قال له عمر: هذا الذي كنت أتوقع منك، لأن سعداً من العشرة المبشرين بالجنة ومن السابقين الأولين ووردت في فضلهم آيات وأحاديث، فكان قصد عمر أن مثلك لا يُظنُّ به السوء، وكنت أظن بك ما تقوله. ولا يمكن أن يفهم منها ما فهمه الأستاذ، وذلك لأن عمر قال قبل ذلك: «إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلي».

وهنا يتبين أسلوب صاحب سيرة النعمان «التاريخي» و«الحديثي» و«الاجتهادي» فإن كان هذا فهمه وهذا مبلغه في علم الحديث، وهو مع ذلك يزعم لنفسه أنه محدّثٌ. فالأولى أن يقال لأئمة الكوفة: «محدثون» بل هو ألزم وأوكد.

وبقى الكلام في سؤالك «فكيف يثبت من هذا الحديث وجوب قراءة الفاتحة»؟

فالجواب أولاً: أن إمام المحدثين ذكر في الترجمة مطلق القراءة
ولفظه:

«باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر
والسفر وما يَجْهَرُ فيها وما يُخَافُ»^(١).

فمن أين كتبت «قراءة الفاتحة» وأنى يحق لك ذلك؟

ثانياً: أن إمام المحدثين ساق في الباب حديثين^(٢)، فلماذا تركت
أحدهما؟ ولما كان الحديث الثاني يدل صراحة أنه لا صلاة إلا بفاتحة
الكتاب أغفلته. «ولنعم ما فعلت».

والآن تستمع إلى وجه الدلالة في الحديث الأول، فإن إمام
المحدثين قد عني في ترجمة الباب أن القراءة واجبة في كل صلاة
وجملة «أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ» في حديث سعد إنما هو بيان
لأمره ﷺ: «صَلُّوا كما رأيتموني أصلي» وفيه الحكم العام لكل مسلم أن
يصلي كما كان الرسول ﷺ يصلي، ولا يُستثنى منه أى فرد من أفراد
المصلين، فإذا كان الجميع يعترفون ويسلمون بالقراءة في صلاة الرسول
ﷺ، فالواجب على أن تكون القراءة في كل صلاة بمقتضى قوله ﷺ:
«صلوا كما رأيتموني أصلي» وهذا ما يريد الإمام البخاري في ترجمة
الباب، فإذا ثبت عموم هذا الحكم ولم يثبت استثناء المقتدي من هذا
العموم فلا مجال للكلام للمخالف في قطعة هذا العموم.

(١) صحيح البخاري ٢/٢٣٦.

(٢) بل أربعة. حيث ذكر بعد هذين الحديثين حديث المساء صلواته ثم ذكر حديثاً آخر
في قصة سعد نفسه.

ثم إن الإمام أبا حنيفة يرى أن القراءة إنما هي فرض أو واجب في الركعتين الأوليين فقط، ولا قراءة في الركعتين الأخيرين عند الإمام أبي حنيفة^(١)، فذكر إمام المحدثين حديث سعد لأنه يتضمن أنه كان يطيل في الركعتين الأوليين في العشاء، وَيُخَفِّفُ في الأخيرين، وهذا يظهر منه أن القراءة في الركعات الأربع، وقد سماها سعد رضي الله عنه صلاة رسول الله ﷺ، فثبت أن القراءة مشروعة في الركعات الأربع كلها، خلافاً لمذهب الإمام أبي حنيفة.

والحديث الثاني الذي أورده إمام المحدثين هو دليل خاص لقراءة الفاتحة، فالصورة الآن أنه ذكر دليلين لباب واحد، أحدهما عام والثاني خاص، أو بعبارة أخرى أحدهما دليل على مطلق القراءة، والثاني تقييد لذلك المطلق، «فإن المطلق إذا وجد فلا بد أن يكون تحت مقيد^(٢)».

وخلاصة الكلام أن الحديث الثاني يبين أن إطلاق القراءة مقيد بهذا القيد، أما صاحب سيرة النعمان فإنه إن لم يفهم هذه النكتة وتساءل كيف تثبت قراءة الفاتحة من هذا الحديث، فلا غرابة في ذلك. فإن كان الأستاذ النعماني لم يستطع أن يفهم معنى حديث سعد مع أنه ظاهر فأني له أن يدرك وجوه استدلال إمام المحدثين ونكات استنباطه التي أودعها تراجم أبوابه التي قيل عنها:

إنها «حَيْرَتِ الْأَفْكَارَ، وَأَذْهَشَتِ الْعُقُولَ وَالْأَبْصَارَ»^(٣).

(١) انظر الهداية ١٢٧/١.

(٢) انظر لهذا القول الاحكام في أصول الأحكام للآمدى ٢٦٩/٢ - ٢٧١ (المراجع).

(٣) مقدمة فتح الباري ١٣، والجواب من حسن البيان ١٦٨ - ١٧١.

وأما الزلات الأخرى التي وقعت في سيرة النعمان وذكُرت في حسن البيان فإننا نسكتُ عنها^(١) لأنها خارجة عن نطاق بحثنا، وزيادة على «حسن البيان» فقد ذُكرت في «الإرشاد» كثير من أوهام وسقطات سيرة النعمان، ومع ذلك قال مؤلف الإرشاد:

إن ما ذكرته أنا وصاحب حسن البيان جزء يسير جداً من سقطات وأوهام صاحب سيرة النعمان.



(١) فإن كنت تريد أن تطلع على زخارف الشيخ المعاصر شمس العلماء النعماني فخذ كتاب حسن البيان المذكور، وقد أُلِّفَ لكشف حقيقة سيرة النعمان وبيان مناظره، وفيه نقد كامل لأساليب المعاصر المذكور التاريخية والحديثية، والاجتهادية، والحق أن المرء لا يجد لذة قراءة «سيرة النعمان» إلا بعد مطالعة «حسن البيان» وقد أُلِّفه المناظر المعروف العلامة الرحيم آبادي.

ومما يسر أن المعاصر النعماني قد صحح في الطبعة الثالثة من كتابه الأخطاء الفاضحة مثل الخطأ في نقل الآية ثم الاستدلال بها أو عدم فهم أحاديث صحيح البخاري، ثم الاعتراض على استدلال البخاري وغير ذلك، وظهرت نتيجة طيبة لتأليف «حسن البيان»، ونرجو من قراء «حسن البيان» أن ينظروا إلى الطبعة الأولى والثانية لسيرة النعمان عند مطالعتهم، ولا يسيؤوا الظن بحسن البيان بمجرد النظر في الطبعة الثالثة من سيرة النعمان. (المؤلف).

الباب السادس

النقد

نظرة أخرى على صحيح البخاري

الباب السادس

النقد

نظرة أخرى على صحيح البخاري

﴿ ثُمَّ أَرْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ (١)

إن حرية الرأي وكلمة الحق هما من مزايا الإسلام، وحق للإسلام أن يفتخر بهما. والنقد إنما يقوم على هذين الركنين: الحرية، وكلمة الحق.

وقد لُقِّبَ المسلمون صحيح البخاري بـ«أصحِّ الكتب بعد كتاب الله» بعد نقدٍ وبحثٍ كثير، فمن نقاده الأولين الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ومعاصروهما. وما زالت جماعةً كبيرة من المحدثين والنقاد تتناوله بالنقد والبحث خلال مئات السنين بعد تأليفه، وقد بحثوا في أحاديثه حديثاً حديثاً^(٢).

(١) الملك: ٤.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ٧٣/١/١، مقدمة الفتح ٤٨٩، الطبقات للسبكي ٢١٥/٢، وفي مقدمة الفتح: قال أبو جعفر العقيلي: «لما صنف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة.» ص ٧، و ٤٨٩. وكذلك في تغليق التعليق ٥ / ٤٢٣ والتهذيب ٩ / ٥٤ نقلاً عن مسلمة بن قاسم في كتاب الصلة.

والإمام الدارقطني من أعلام نقاد الحديث، فقد اختبر صحيح البخاري حرفاً حرفاً بلا تقليدٍ ولا محاباةٍ، وقد صرّح - بدون أي تردد وبصراحةٍ تامة، ولكن بعدالة تامة أيضاً - بكل ما علقَ بذهنه من شكوك أو شبهات، وجمعها كلها في رسالة^(١)، سواء كانت تلك الشبهات تتعلق بالأسانيد والرواة أو بالمتون.^(٢)

وقد جمع شبهاته كلها الحافظ ابن حجر ونقلها في «هدى الساري» وتناولها بالرد والبحث، وخصص فصلاً للبحث في الشبهات التي كانت تتعلق بالرواة، وفصلاً آخر للنظر في الشبهات التي تتعلق بسلسلة الأسانيد أو المتون. وهكذا أوضح كل الشبهات التي كان أثارها الإمام الدارقطني فانجلت وتكشفت، لأن بعضها كان مبنياً على عدم الاطلاع وبعضها على التشدد، وبعضها بسبب عدم الالتزام بالقواعد التي اختارها المحدثون.^(٣) ونحن لا نستطيع في هذه العجالة أن نحصي تلك الشبهات والردود عليها لأنها طويلة وإن الكتاب سوف يتضخم كثيراً إن ذكرتها كلها مع ردودها.

(١) وسماها «التتبع» وذكر فيها الأحاديث التي رآها «معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما».

(٢) وقد طبعت هذه الرسالة مع رسالة أخرى للدارقطني سماها «الإلتزامات» كلاهما في مجلد واحد بتحقيق مقبل بن هادي الوادعي. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. الكويت. الطبعة الثانية. بدون تاريخ.

(٣) انظر مقدمة فتح الباري ص ٢٤٦، «الفصل الثامن في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد وإيرادها حديثاً حديثاً على سياق الكتاب وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك».

وص ٣٨٤، «الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتباً لهم على حروف المعجم. والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً إلخ».

وقد اهتم بها - زيادة على الحافظ ابن حجر - العلامة العيني أيضاً، ومع أنه لم يخصص لها كتاباً ولا عقد لها فصلاً خاصاً أو باباً ولكنه رفعها وأجاب عليها بأساليب جيدة في مواضعها من صحيح البخاري، وهكذا فعل العلامة القسطلاني وغيره من شُرَّاح البخاري.

وفي أيامنا هذه تصدى بعض السفهاء من مدينة عظيم آباد لنشر بعض الاعتراضات الساقطة في اللغة الأردنية، وهكذا الشيعة كتبوا باسم (تنقيد بخاري) وجمعوا فيها اعتراضات قديمة أكل عليها الدهر وشرب، وأموراً تدل على الجهل الفظيع، وهي لا تستحق أى التفات من أهل العلم، ولا يمكن أن تسمى نقداً، نعم لقد أضاف إليها هذا الشيعي أمراً آخر، وهو الجزء الأساسي من مذهب الشيعة وهو الإقذاع والسب والشتم وبذاءة اللسان.

لقد قلنا فيما سبق إن الحرية وكلمة الحق هما الركنان الأساسيان في النقد وعليهما يبنى، فإذا فُقد جزءٌ منهما فلا يمكن أن نطلق عليه اسم النقد فالرجل الذي لا يملك الحرية لا يمكن أن يقول كلمة الحق كما ينبغي، والذي لا يلتزم بالحق بعد الحرية لا يمكن أن يُوثقَ به، وإنَّ مثل هذا الرجل تحمله عصبية على الكذب والافتراء والغش والخداع. والحرية وكلمة الحق هما عنصرا النقد، وبعد هذين العنصرين لا بد من العلم، وهو روح النقد، فالعلم مع الركنين الأساسيين لازمٌ للنقد لزوم الرُّوح للجسد، ونحن وإن كنا نعيش في زمن انتشرت فيه الحرية، ولكن الحق والعلم قد أصبحا فيه كعَنَقَاءٍ مُغْرِبٍ.^(١)

وإذا أَلْقَيْتَ نَظْرَةً عَلَى شَبَهَاتِ الْآرِيِّينَ^(٢) التي يُورِدُونَهَا حَوْلَ كَلَامِ

(١) طائر ضخمة خيالي لا وجود له. انظر لتفصيل لسان العرب ٢٧٦/١٠، تاج العروس ٣٦٠/١٣.

(٢) منظمة «أريا سماج» تنادي باحياء الهندوسية مع إصلاحها، وتشرح كتب الفيدا حسب =

الله أو الإسلام تجد أنهم رغم كونهم يحملون شهاداتٍ عاليةً من الدراسات الإنجليزية. فمنهم من يملك شهادة B.A أو T.A أو B.A.F وغيرها - يَتَفَوَّهونَ بأمورٍ يَضْحَكُ منها الأطفال والصبيان، فما هو السبب في ذلك؟ إنهم يملكون الحرية ولكنهم أصبحوا عمياً صمًا بسبب التعصب والافتراء، فقد ضاع عنهم أحد أركان النقد، وهو الالتزام بكلمة الحق والعدل أو العلم الذي هو روح النقد، وقد تخلَّوا عنه، فأحياناً يحملهم جهلهم إلى التَشَدُّقِ بأقوالٍ تدعُ الحليم العاقل حيران شاخص البصر. وقد جعل الآريون أساس ديانتهم الطعن والإقذاع والتطاول بالألسنة، و«واجبهم» الأساسي هو الاستمرار بالطعن في الحق بغض النظر عن كون انتقاداتهم مبنية على الجهل أو العصبية. ودون التفات إلى كونها ترد على الخصم أو لا ترد. فإذا قرنت هذه الانتقادات بمعتقداتهم وطُرِقِ النجاة عندهم أصبح الأمر مشيراً للعجب والسخرية.

وهكذا إذا ألقينا نظرةً على اعتراضات الشيعة التي نُشرت باسم «تنقيد بخاري» فلا يملك المرءُ إلا أن يتعجب من قدرة الله، وسببه الوحيد أنهم في الحرية كالأوابد التي شردت من حبالها وخرجت من خطمها، ولكن الركن الآخر للنقد وهو «الالتزام بكلمة الحق» فكأنه قد سُلِبَ منهم منذ قديم الزمان، وجعلتهم «عقيدة التقية» مُؤَلَّعينَ بالكذب

= نظرتها الخاصة، وتحارب عبادة الأوثان والأصنام، وبعض فئاتها تجيز أكل اللحوم، وقد تأسست هذه المنظمة في ابريل ١٨٧٥م في بومباي، وبعد عامين من تأسيسها أعيد النظر في مبادئها ثم تم اعلانها للناس. وهي عشرة مبادئ يجب الإيمان والالتزام بها على كل عضو منها، وهذه المبادئ هي التي تفسر عقائد هذه المنظمة. ومصادر هذه المنظمة باللغة الإنجليزية والأردية والسنسكريتية معروفة لدى الناس، ولها مقاومة شديدة للنصرانية والإسلام. (المراجع).

والافتراء فإذا أضافوا إلى هذه السوأة الخُلُقِيَّة «الجهل» أيضًا ازداد الطين بلةً والطنبور نعمة. فانحطوا إلى الحضيض، فجعلوا - كالآريين - أساس مذهبهم الإقذاع والتفحش والاعتراضات.

وحيث أننا قد بقيت علينا أمورٌ كثيرةٌ مهمةٌ من سيرة إمام المحدثين ومآثره العلمية فلذلك لا نرى حاجةً إلى الالتفات إلى هذه الأقوال السوقية التي سميت «بالنقد» ظلمًا وجهلاً، وينبغي أن يُنظرَ القسم الثالث لهذا الغرض^(١).

ومن الأمور التي تحملنا إلى عدم الالتفات إلى هذه الترهات هو أن شبهاتهم بعضها تتعلق بشراح البخاري وليست لها أى علاقة بصحيح البخاري، وبعضها إنما هي ترديد لشبهات قديمةٍ باليةٍ قد أكل عليها الدهر وشرب، وأُجيبَت بأجوبةٍ مُفحِّمةٍ، ولكنها ما زالت تُردَّد من أبواقٍ جديدة بين حينٍ وآخر وتشر باللغة الوطنية لبعث الشك والارتياب في قلوب عامة الناس، وجزءٌ منها يختص باللعن والشتم والتفحش على أصحاب رسول الله ﷺ والذين ضحَّوا بأنفسهم في سبيل الله، وهو الجزء الأكبر من الكتاب المذكور ولا صلة له أيضًا بصحيح البخاري.

وبعضها تشتمل على تساؤلاتٍ ذكرها شراح البخاري للرد عليها. وما بقي بعد هذا كله فهو نموذجٌ نادر من الجهل الفظيع بأصول الحديث وقواعده، تتبين حقيقتها حينما نذكرها في القسم الثالث من الكتاب.

فسوف ترى إذا انكشف الغبار أفرس تحت رجلك أم حمار

* * *

(١) كأن المؤلف رحمه الله كان ينوي إصدار جزء ثالثٍ أيضًا لهذا الكتاب لكن لم يسعفه الوقت.

الباب السابع

العقائد وعلم الكلام

الباب السابع

العقائد وعلم الكلام

من المسلم به أن الإمام البخاري كان على قمة الفضل والكمال من حيث كونه مجتهدًا فقيهاً ومحدثاً، ولكن في الوقت ذاته لا يجد المرء مناصاً من أن يعتبره من كبار «المتكلمين» أيضاً، وقبل أن نفصل القول في بيان مزاياه الكلامية نرى من اللازم أن نذكر ما هو علم الكلام؟ وكيف وُجد؟ وكيف تطوّر وارتقى؟ وما هي أنواعه؟ فإن جماعة من المتقدمين تنظر إلى علم الكلام نظرة كراهية وتنقّر، فقد نظم بعضهم قصائد في ذمه وهجوه، وآخرون لم يكتفوا بتفسيق المتكلمين بل جاوزوا ذلك إلى حد التكفير.

ومن المعروف عامةً أن علم الكلام في المسلمين وُجد بعد الفلسفة وتربى في أحضانها، إلا أن الحقائق تثبت أن بعض مسائل علم الكلام كانت قد وُجدت قبل وجود الفلسفة بعشرات السنين، ولم تكن الفلسفة قد خالطها أبداً، فقد نقلت الفلسفة إلى اللغة العربية في عهد المنصور إلا أن رواجها وانتشارها كان في عهد المأمون، فقد اعتلى المنصور عرش الخلافة سنة ١٣٦هـ. وتولاها المأمون في سنة ١٩٣هـ^(١).

(١) كذا في الأصل ولكن الصواب أن المأمون بويع له بالخلافة في سنة ١٩٨هـ (تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٩٥، تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم حسن ٥٨/٢) ولكن الخلاف بينه وبين أخيه المأمون الذي بويع له في ١٩٣هـ كان بدأ قبل ذلك وكان =

وهكذا يبدو أن أهم كتب الفلسفة على الأقل ما كانت ترجمت باللغة العربية قبل سنة ١٣٦هـ، مع أن غيلان الدمشقي^(١) ومعبّد الجهنّي^(٢) ويونس الأسواري^(٣) وواصل بن عطاء البصري^(٤) وعمرو بن عبّيد^(٥) وغيرهم كانوا قد وُجدوا قبل ذلك وهم رؤساء المعتزلة ومؤسسوا علم الكلام.

- = المأمون يسمي نفسه بإمام المؤمنين (تاريخ الخلفاء ٢٧٧) فلعل المؤلف يقصد ذلك.
- (١) هو غيلان بن أبي غيلان مسلم الدمشقي، أبو مروان، كاتب من البلغاء تنسب إليه الفرقة الغيلانية من القدرية وهو ثاني من تكلم في القدر، صلب على باب كيسان بدمشق بفتوى الأوزاعي بقتله في عهد هشام بعد ١٠٥هـ، انظر لسان الميزان ٢٢٥/١٠، ميزان الاعتدال ١٨٣/٣، الأعلام ١٧٧/٨ (المراجع).
- (٢) هو معبد بن عبدالله بن عويم الجهنّي البصري، أول من قال بالقدر في البصرة، انتقل من البصرة إلى المدينة فنشر فيها مذهبه وعنه أخذ غيلان، قتله الحجاج صبراً. وقيل صلبه عبدالملك بن مروان بدمشق على القول في القدر سنة ٨٠هـ، انظر تهذيب التهذيب ٢٢٥/١٠، ميزان الاعتدال ١٨٣/٣، الأعلام ١٧٧/٨ (المراجع).
- (٣) هو يونس الأسواري أول من تكلم بالقدر وكان بالبصرة فأخذ عنه معبد الجهنّي، ذكره الكعبي في طبقات المعتزلة وذكر أنه كان يلقب بسستويه. انظر لسان الميزان ٣٥/٦ (المراجع).
- (٤) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزال مولى بني ضبة أو بني مخزوم، رأس المعتزلة، ومن أئمة البلغاء والمتكلمين سُمي أصحابه بالمعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري، ومنهم طائفة تنسب إليه، تسمى «الواصلية» كانت ولادته سنة ٨٠هـ، وتوفى سنة ١٣١هـ، وفيات الأعيان ٧/٦-١١، لسان الميزان ٢١٤/٦، الأعلام ١٢١/٩-١٢٢ (المراجع).
- (٥) هو عمرو بن عبّيد بن باب التيمي بالولاء، أبو عثمان البصري، شيخ المعتزلة في عصره ومفتيها، كانت ولادته في سنة ٨٠هـ وتوفى سنة ١٤٤هـ. وقيل غير ذلك، وفيات الأعيان ٣/٤٦٠-٤٦٢، ميزان الاعتدال ٢/٢٩٤، الأعلام ٥/٢٥٢ (المراجع).

ولكن بعد التفحص في الحوادث يتبين لنا أن علم الكلام في الحقيقة ينقسم إلى قسمين، وهما علم الكلام العقلي، وعلم الكلام النقلي، وإن علم الكلام المنقول وإن كان قد وُجد قبل دخول الفلسفة إلا أن علم الكلام المعقول ما أُسس إلا بعد الفلسفة.

والمراد من علم الكلام المعقول هو العلم الذي يُستدلُّ فيه بالأدلة العقلية على العقائد الإسلامية للرد على الفلسفة، ومؤسس هذا العلم هو العلاف المعتزلي^(١)، وبدأ تدوين هذا العلم في عصر هارون الرشيد.

أما علم الكلام المنقول^(٢)، فيمكن أن يسمى علم كلام المحدثين،

(١) هو محمد بن الهذيل بن عبدالله بن مكحول العبدي مولى عبدالقيس، أبو الهذيل العلاف، من أئمة المعتزلة، ولد في البصرة سنة إحدى أو أربع أو خمس وثلاثين ومائة. وتوفي سنة ٢٣٥هـ، تاريخ بغداد ٣/٣٦٦، وفيات الأعيان ٤/٢٦٥-٢٦٧، لسان الميزان ٥/٤١٣، الأعلام ٧/٣٥٥ (المراجع).

(٢) يقصد المؤلف رحمه الله من قوله «علم الكلام المنقول» الرد على أهل الأهواء والبدع وشبهاتهم بالأدلة المنقولة - أي المأثورة - من الكتاب والسنة وأقوال السلف الصالح من الصحابة والتابعين وغيرهم. وقد صرح بذلك عندما تحدث عن كتاب «خلق أفعال العباد» للإمام البخاري عند ذكر مؤلفاته فقال: كان الصحابة والتابعون يردون على الفرق الباطلة بالآيات والأحاديث وسلك الإمام البخاري مسلكهم في هذا الكتاب وهذا هو علم الكلام القديم. انظر ص ٢٩٠ من هذا الكتاب، وصرح بذلك أيضًا في ص ٥٠٠ كما سيأتي.

ولكن المحدثين لم يسموه بعلم الكلام وإنما سموه «الرد» كالرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد. والرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي والرد على الجهمية لابن مندة وغيرهم. كما سموا كتبهم «بالسنة» أو «الشريعة» أو «التوحيد» أو غير ذلك.

ولكن يبدو أن بعض العلماء أطلقوا أحيانًا لفظة «الكلام» على مجرد الرد والجدال فقد قال الإمام الشافعي: «لو أردت أن أضع على كل مخالف كتابًا =

وكتاب الفقه الأكبر المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة، وكتاب خلق أفعال العباد للإمام البخاري، وكذلك الرد على الجهمية^(١)، أو كتاب التوحيد من الجامع الصحيح^(٢)، وكتاب خلق الأفعال للإمام أحمد بن حنبل^(٣)، وكتاب التوحيد لابن خزيمة، وكتاب الأسماء والصفات للبيهقي، وكتاب الإيمان لابن تيمية من هذا القبيل^(٤).

وقد ظهرت بوادراً هذا النوع من الكلام في أواخر عهد الصحابة أنفسهم، فقد روى الإمام مسلم في صحيحه:

= لفعلت. ولكن ليس الكلام من شأني، ولا أحب أن ينسب إليّ منه شيء. (سير أعلام النبلاء ١٠ / ٣١).

(١) والظاهر أنه جزء من كتاب خلق أفعال العباد كما سبق عند ذكر مؤلفات الإمام البخاري.

(٢) في بعض نسخ الصحيح «كتاب التوحيد، الرد على الجهمية وغيرهم» فتح الباري ١٣ / ٣٤٤.

(٣) لم أعرف كتاباً للإمام أحمد بهذا الاسم ولا ذكره بروكلمان ولا سزكين إنما له «كتاب السنة» و«كتاب الرد على الزنادقة والجهمية» والله أعلم.

(٤) وكذلك كتاب الإيمان لابن أبي شيبة (ت ٢٤١هـ) وكتاب العيدة لعبدالعزیز بن يحيى الكناني (ت ٢٤٠هـ) وكتاب «السنة» وكتاب «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) وكتاب «الرد على الجهمية» و«الرد على بشر المريسي»، لعثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ) وكتاب السنة لابن أبي عاصم النبيل (ت ٢٨٧هـ) وكتاب السنة لعبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ) وكتاب الإبانة للأشعري (ت ٣٢٤) وكتاب الشريعة للأجري (ت ٣٦٠هـ) وكتاب الإبانة لابن بطة (ت ٣٩٥هـ) وشرح اصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (ت ٤١٨هـ) وكتاب الحجّة في بيان المحجّة لأبي القاسم الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ) وكثير من كتب ابن تيمية وتلاميذه وكتاب العلو للعلي الغفاري للذهبي (ت ٧٤٨هـ) وكتاب اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ت ٧٥١هـ) وغيرها وهي كلها مطبوعة وميسرة والحمد لله.

«عن يحيى بن يَعْمَر قال: كان أول من قال في القَدَر بالبصرة: مَعْبَدُ الجَهَنِّي فأنطلقتُ أنا وحميدُ بن عبدالرحمن الحميري حاجين أم مُعْتَمِرِينَ فقلنا لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القَدَر، فوفَّق لنا عبدالله بن عمر بن الخطاب داخلًا المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخرُ عن شماله، فظننتُ أن صاحبي سيكلُ الكلامَ إليَّ فقلت يا أبا عبدالرحمن! إنه قد ظهر لنا ناسٌ يقرءون القرآن ويتقَرَّون العِلْمَ وذكر من شأنهم وإنهم يزعمون أن لا قَدَر، وأن الأمرَ أنْفٌ^(١)» الحديث.

وهذا الحديث إن كان يدل من جهة على أن مثل هذه المسائل كانت قد أثيرت في عهد الصحابة فهو كذلك يدل في الوقت ذاته على أن النعمة الأولى بالخلاف في العقيدة إنما ظهرت من البصرة أيضًا، ولو أنه يظهر من بعض الأحاديث أن بعض الصحابة كانوا قد اشتبهت عليهم مسألة القدر، ولكن رسول الله ﷺ أقنعهم فاطمأنت قلوبهم. فقد أخرج الشيخان عن علي رضي الله عنه:

«قال: كلنا جلوسًا مع النبي ﷺ ومعه عودٌ ينكتُ في الأرض فقال ما منكم من أحدٍ إلا وقد كتَبَ مقعدهُ من النار أو من الجنة، فقال رجلٌ من القوم: ألا نتكلُّ يا رسول الله؟ قال: لا، إعملوا فكلُّ مُيسَّرٌ، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَكَى^(٢)﴾ الآية».

(١) صحيح مسلم ٣٦/١ - ٣٧، كتاب الإيمان: باب بيان الإيمان والإسلام إلخ حديث ١ وجامع الترمذي ٣٤٠/٦، و ٣٤٢/٧.

وقوله: يتقَرَّون العلم أى يطلبونه ويتبعونه وقيل معناه يجمعونه.

(٢) صحيح البخاري ٤٩٤/١١، صحيح مسلم ٢٠٤٠/٤.

وهناك آثار أخرى تدل على ظهور أناس في عهد الصحابة ممن اصطبغت عقائدهم بصبغة محدثة، فنشأت فرق الشيعة والخوارج وفروعهم العديدة بسبب الخلاف في الإمامة والخلافة، واشتعلت تلك الشرارة في عصر التابعين فازدادت إضطراباً، فقد ظهر في البصرة رجلٌ يسمى معبدًا الجهني^(١)، كان ينكر القضاء والقدر بتاتا، وكان غيلاً دمشقياً ويونس الأسواريّ ينسجان على منواله ويتبعانه في نحلته.

وتدل القرائن على أن الخلاف في العقائد في عصر التابعين كان قد وُجد منه القدر الذي أمكن تدريسه في المساجد العامة. فالحسن البصري كان يدرس علم كلام المحدثين، وواصل بن عطاء كان تلميذ الحسن البصري، وقد اعتزله من أجل مسألة تفسيق أهل الكبائر^(٢)، فكان ذلك اليوم الأول في تاريخ المعتزلة. وأما الخوارج فقد كانوا يرون أصحاب المعاصي من المسلمين كفاراً مخلّدين في النار، وأما أهل السنة والجماعة فكانوا يقولون إن أهل الكبائر مسلمون ولكنهم فسّاق، زعم واصل أنهم ليسوا بمسلمين ولا كفاراً، وهم بينَ بين. وظهرت الفرقة المرجئة تقابلُ الخوارج، فكانت ترى أن الكبائر مهما كانت عظيمة لا تؤثر شيئاً في الإيمان إن كان في قلبه إيمان، وكانوا يقولون «إيماني كإيمان جبرئيل وميكائيل»

ونشأت الفرقة القدرية وادّعت بأن الإنسان مُخَيَّرٌ تماماً، وعلى عكسهم قالت الفرقة الجبرية التي زعمت أن الإنسان مُجَبَّرٌ تماماً. وظهر

(١) قد ذكرنا ترجمته قبل قليل، (المراجع).

(٢) طرده الحسن البصري عن مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، فإنضم إليه عمرو بن عبّيد واعتزلا حلقة الحسن فسموا المعتزلة (سير أعلام النبلاء ٥/٤٦٤).

في أواخر أيام بني أمية من خراسان جهم بن صفوان^(١) وكان ينكر صفات الله الأزلية كلها مثل المعتزلة، وفي القضاء والقدر يساير الجبرية. وبالإضافة إلى كل هذه الترهات كان ينكر جميع صفات الباري تعالى التي تشترك في أسماءها مع صفات الإنسان الناقصة كالحياة والعلم والسمع والبصر، وكان يرى أن علم الله سبحانه تعالى يتغير ويتبدل^(٢). وأن الجنة والنار يفنيان بعد وقوع الثواب والعقاب.

كان الجهمية والمعتزلة يرون أن كلام الله حادثٌ ومخلوق، وكان بعض أصحاب الظواهر يصرون على أنه ليس كلام الله فقط هو القديم وغير مخلوق، بل حتى ألفاظ القراءة أيضاً قديمة^(٣). فكانت الجهمية والمعتزلة غلت في تنزيه الباري عن الصفات حتى وصلوا إلى التعطيل وأنه أمر موهوم يتعسر فهمه، وعلى عكسهم جاء مقاتل بن سليمان المفسر^(٤) (المتوفى ١٥٠هـ) فلم يترك الخالق أرفع من المخلوق إلا قليلاً.

(١) هو جهم بن صفوان السمرقندي، أبو محرز، من موالي بني راسب، رأس الجهمية، هلك في زمان صفار التابعين وقد زرع شراً عظيماً، قتل في سنة ١٢٨هـ. ميزان الاعتدال ١/١٩٧، لسان الميزان ٢/١٤٢، الأعلام ٢/١٣٨-١٣٩ (المراجع).

(٢) وهو الذي تسميه الشيعة «بالبداء» انظر كتاب الشيعة المشهور «أصول الكافي» وتجده مفصلاً في الجزء الأول من مناظرة الشيخ عبدالشكور. (المؤلف).

(٣) وهذه هي المسألة التي اتهم بها البخاري واتخذها والي بخارى ذريعة لاجراجه من بخارى. (المؤلف).

(٤) هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي، أبو الحسن، أصله من بلخ، انتقل إلى البصرة وهو متهم متروك الحديث، مهجور القول، وكان يتكلم في الصفات بما لاتحل الرواية عنه توفى سنة ١٥٠هـ بالبصرة. تاريخ بغداد ١٣/١٦٠، وفيات الأعيان ٥/٢٥٥، ٢٥٧، ميزان الاعتدال ٣/١٩٦، تهذيب التهذيب ١٠/٢٧٩، الأعلام ٨/٢٠٦ (المراجع).

وبلغ السَّيْلُ الرَّبِّي فِي عَصْرِ الْمَأْمُونِ فَاشْتَعَلَتْ نِيرَانُ الْفِتَنِ مِنْ أَجْلِ
مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْقُرْآنِ حَتَّى إِنْ مَاتَ مِنْ عِلْمَاءِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ قَدْ
ذَاقُوا أَشَدَّ أَنْوَاعِ الْعِقَابِ، وَتَوَلَّى الْخِلَافَةَ بَعْدَهُ الْمَعْتَصِمُ، وَبَدَلًا مِنْ أَنْ
يُغْمَدَ سَيْفُ الظُّلْمِ الَّذِي سَلَّهُ الْمَأْمُونُ أَمْرَ زَبَانِيَّةِ التَّعَصُّبِ بِأَنْ يَضَاعَفُوا
عَذَابَهُمْ عَلَى عِلْمَاءِ أَهْلِ السَّنَةِ. وَالْعَذَابُ الَّذِي عُدِّبَ بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ
يَفُوقُ الْحَدَّ وَالْوَصْفَ، وَفِي تِلْكَ الْأَيَّامِ وَجِدَ مِنْ يَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْرِفُ
الْأَشْيَاءَ قَبْلَ وَجُودِهَا.

وملخص القول أن كل ناحية من البلاد كانت تعج بأصوات مختلفة
من العقائد وكاد صرح الإسلام أن يتزلزل لولا أن قيض الله لذلك أقوامًا
خرجوا من حلقاتهم وتصدوا لهذه الفتن، يقول العلامة الذهبي:

«إِنْ أَوَّلَ عَمَلٍ عَمِلَهُ الْعُلَمَاءُ التَّابِعُونَ الْمُحَدِّثُونَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الْمُظْلِمَةِ
أَنْ دَوَّنُوا عِلْمَ الْحَدِيثِ عَلَى الْأَصُولِ الصَّحِيحَةِ وَأَلْفُوا وَصَّنَفُوا^(١)».

ومع أن المنطق والفلسفة ما كانا وجداً رواجاً في صفوف المسلمين
في ذلك الوقت، وحتى لو كانا قد انتشرا فما كان المحدثون ليمدُّوا
أيديهم إليهما، ولكن مع ذلك كانوا يناظرون الفرق الباطلة بأصول مقنعة
ويردُّون على أكاذيبهم. وبفضل جهودهم نرى الآن أن كثيراً من الفرق
الباطلة قد بادت وانقرضت وخوت منهم الأرض، ولم يكن هذا النصر
المبين بقوة الحكومة بل بمجرد الصدق والإخلاص.

ولو أن رجلاً مدققاً بحث عن أسباب ظهور هذه الخلافات رغم
كون أصول الإسلام سمحةً واضحةً وخاليةً من كل التكاليف، فسوف

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٠.

يجد واضحًا جليًا أن هذه الفتن ما اشتعلت نيرانها إلا بسبب الخوض في تفاصيل وكيفية تلك المسائل العقدية التي سكت عنها القرآن أو ذكرت في الإسلام إجمالاً، وإن هذه الفرق المختلفة التي بلغت المئات ولم تبق آثارها محصورةً في نطاق العقل والفكر فحسب، بل تركت آثاراً سيئةً كثيرةً في العالم الخارجي أيضاً. كان السبب الوحيد لنشأتها أن كل واحدٍ بدأ يخوض غمارَ التفصيل للعقائد، والأصول الإسلامية السمحة التي أجملها القرآن. وبدأت كل فرقةٍ تخوض في تلك النقطة الصعبة لمسألة ذاتِ الباري تعالى وصفاته بأساليب مختلفة محدثة، ومن سوء الحظ كانت تلك هي الأيام التي بدأ فيها إحياء الدفاتر البالية للعلوم اليونانية وبعثها من جديد في العربية، والتي أثارت في النفوس نزعةً التنطع التي كانت ترى لزاماً عليها الإجابة على كل مسألة نفيًا أو إثباتاً.

كان المحدثون يرون أن الأمور التي أجملها القرآن ولم يتعرض لذكر تفاصيلها يجب الإيمان بها مجملَةً، فقد قال الإسلام إن المسلمين يرون الله (يوم القيامة) كما يَرَوْنَ القَمَرَ ليلةَ البدر، ولكنه لم يُصَرِّح بكيفية تلك العيون التي تراه. كما أن الإسلام لم يصرِّح بأن القرآن مخلوق أو غير مخلوق؟ وهناك أمورٌ كثيرةٌ اعتقادية لم يُفصِّلها الإسلام لا نفيًا ولا إثباتاً.

ويظهر ذلك مما كان يقوله الإمام مالك، فقد قال مصعب بن عبدالله بن الزبير^(١):

«كان مالك بن أنس يقول: الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل

(١) الزبيري، المدني، نزيل بغداد، صدوق عالم بالنسب، مات ٢٣٦هـ / س. ق. التقريب ص ٩٤٦.

بَلَدِنَا يَكْرَهُونَهُ وَيَنْهَوْنَ عَنْهُ نَحْوَ الْكَلَامِ فِي رَأْيِ جَهْمِ وَالْقَدْرِ، وَكُلِّ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَّا فِيمَا تَحْتَهُ عَمَلٌ، فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي دِينِ اللَّهِ وَفِي اللَّهِ عِزِّ وَجَلِّ فَالْسَّكُوتُ أَحَبُّ إِلَيَّ، لِأَنِّي رَأَيْتُ أَهْلَ بَلَدِنَا يَنْهَوْنَ عَنِ الْكَلَامِ فِي الدِّينِ إِلَّا فِيمَا تَحْتَهُ عَمَلٌ^(١)».

وفي موضع آخر استدل الإمام مالك على عدم أهمية هذه المباحث بدليل واضح نير.

قال الإمام الشافعي سئل الإمام مالك عن الكلام والتوحيد، فقال: «مَحَالٌّ أَنْ نَنْظُرَ بِالنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ عَلَّمَ أُمَّتَهُ الْإِسْتِنْجَاءَ، وَلَمْ يُعَلِّمَهُمُ التَّوْحِيدَ، وَالتَّوْحِيدَ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ:»

«أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.»

فَمَا عُصِمَ بِهِ الدَّمُ وَالْمَالُ حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ^(٢)».

وفي موضع آخر: سئل الإمام عن معنى الاستواء على العرش فقال:

«الاستواء معلومٌ، والكيف مجهولٌ، والإيمان به واجبٌ، والسؤال عنه بدعة^(٣)».

(١) جامع بيان العلم ٩٥/٢ (٢/٩٣٨ / ١٧٨٦ تحقيق أبي الأشبال الزهيري).

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٦/١٠.

(٣) جامع الترمذي، أحال المؤلف لهذا القول إلى جامع الترمذي، ولكن لم نعثر عليه بهذا اللفظ في جامعه، والذي قاله الإمام الترمذي في باب ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار هو هذا: والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان =

ولما ورد الإمام البخاري نيسابور سئل عن مسألة خلق القرآن، وأكره على الإجابة فقال:

«القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة^(١)».

والمقصود أن السلف كانوا يكرهون الخوض والتعمق في المسائل الكلامية أشد الكره، وكانوا يرون التساؤل فيها «بدعة» وكان الإمام أحمد بن حنبل أشدّهم في هذا الباب، والأحاديث النبوية تؤيد وجهة نظر هؤلاء الأئمة، فقد روى الترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة قال:

«خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتى احمرَّ وجهه، حتى كأنما فُقِيَءَ في وجنتيه الرُّمَّانُ، فقال: أبهذا أُمِرْتُمْ؟ أم بهذا أُرْسِلْتُ إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين

الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم، أنهم رَووا هذه الأشياء ثم قالوا: تُروى هذه الأحاديث، ونؤمن بها، ولا يقال كيف، وهذا الذي إختاره أهل الحديث أن تروى هذه الأشياء كما جاءت، ويُؤمن بها ولا تُفسر، ولا تتوهم، ولا يقال كيف، وهذا أمر أهل العلم الذي إختاروه وذهبوا إليه. (الترمذي ٢٧٩/٧)، وقریبًا من ذلك قال: في باب تفسير سورة المائدة «تحت حديث يمين الرحمن مَلَى سحاء» (انظر الترمذي ٤١٠/٨) إلا أنه نقل هذا القول عن الإمام مالك، ابنُ عبد البر في التمهيد ١٣٨/٧، ١٥١. وأنظر أيضًا كتاب العلو للذهبي ١٧٤، تذكرة الحفاظ ٢٠٩/١، سير أعلام النبلاء ١٠٠/٨، ١٠٦، حلية الأولياء ٣٢٦/٦ (المراجع) والدارمي في الرد على الجهمية ص ٣٣، واللالكائي ٣٩٨/٣ والبيهقي في الأسماء والصفات ٣٠٥/٢.

وقال ابن حجر: اسناده جيد، فتح الباري ٤٠٦/١٣-٤٠٧. وأنظر مختصر العلو للعلبي الغفار للألباني ص ١٤١.

(١) مقدمة الفتح ٤٩٠، ويأتي تفصيله فيما بعد.

تنازعُوا في هذا الأمر. عزمْتُ عليكم أن لا تتنازعوا فيه»^(١).

ومما سبق تبينت لنا عدة أمور:

١- علم الكلام المنقول هو الرد على العقائد الباطلة بالآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة.

٢- لقد وُجِدَت بدايات هذا النوع من الكلام من عصر الصحابة.

٣- كان المحدثون يعرفون هذا الكلام المنقول، وكانوا يرُدُّون به على جميع الفرق الباطلة.

٤- كانوا يكرهون علم الكلام المعقول، ويُحذِّرون منه كلما وجدوا لذلك سبيلاً.

كانت الأيام التي عاشها الإمام البخاري أيامًا مليئة بالفتن، وكانت الأحاديث قد بدأ تدوينها، بل كانت قد دُوِّنت إلى حدٍّ كبير، ولكن كانت مع ذلك مبعثرة منتشرة، وما كان يوجد أي كتابٍ كامل للأحاديث الصحيحة. كانت نيران العقائد الباطلة قد اشتعلت وارتفع ضرامها، وأحدثت في العالم فتنة كبيرة، وكانت سوق الجدل والمناقشات نافقةً في كل مكان، وكانت قد وُجِدَت عشراتٌ من الفرق مثل منكري القَدَر، ومنكري الصفات الإلهية، ومنكري عذاب القبر، ومنكري رؤية الله، ومنكري الملائكة والجن، وكذلك المجسمة، والمرجئة، والجبرية،

(١) الجامع للترمذي ٣٣٤/٦، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في سنن ابن ماجه ٤٤/١.

وقال الألباني: حسن صحيح. سنن الترمذي ٢٢٣/٢، حديث ١٧٣٢.

والمعتزلة، والجهمية، والخوارج، والروافض، والإمامية، ومنهم الزيدية والإسماعيلية وغيرها، وان كل ناحية من العالم كانت تعج بأبواقٍ مختلفةٍ وأصواتٍ متنوعَةٍ، وكلُّ فرقة كانت تبذل قصارى جهدها، وتسعى بكل قوتها لنشر أفكارها.

ومن جهة أخرى كانت أقيسة أهل الراي نشأت بقوة وشدة وانتشرت في العراق كلها، وحيث أن الإمام أبا يوسف كان قاضي القضاة فكان تعيين قضاة المناطق محصوراً في أصحاب هذا الفكر، واستمرت هذه السلسلة مدة طويلة^(١)، وتأصلت جذورها بقوة في جميع نواحي العراق. وفي مثل هذه الأيام الصعبة والخطيرة كان يكفي للمرء أن ينجو بنفسه، ولكن ما قام به الإمام البخاري بقلمه ولسانه ودروسه لا يكاد يوجد له نظير، وإن السهولة والجرأة اللتين رد بهما البخاري على الفرق الباطلة في صحيحه كانتا من مميزاته، ومن الجدير بالذكر أنه مع هذا كله لم يسم أولئك الذين نبّه على أخطائهم وأوهامهم بأعيانهم أبداً، وهذه همة عالية لا توجد إلا لدى القليل من أولي العزم، ومن دَرَس كتاب «الإيمان» وكتاب «الإعتصام بالكتاب والسنة» وكتاب «التوحيد» من صحيح البخاري على شيخ كامل في الفن، وطالع في الوقت نفسه كتاب الملل والنحل، تتبين له هذه المحاسن.

ولم يكتف بالرد على الفرق الباطلة في صفحات جامعه الصحيح فحسب، بل ألف في ذلك كتباً مستقلة، و«كتاب خلق أفعال العباد» و«كتاب الرد على المعطلة»^(٢) مؤلّف من مؤلفاته المشهورة، وقد طُبِع،

(١) انظر التنكيل ٢٦٠/١ - ٢٦١.

(٢) هما كتاب واحد. حيث جاء اسمه في أول الجزء الثالث من كتاب خلق أفعال العباد =

وفيه ردود قوية على الجهمية والمعتلة، وقد درّسه المحدث المشهور العلامة المزي في الجامع الأموي باهتمام وعناية كما ذكره الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة^(١).

وكتابتنا هذا لا يسع لجميع هذه المباحث، ولا هي من نطاق موضوعنا، ولا فائدة في تطويله بذكرها نفيًا أو إثباتًا، والجامع الصحيح وغيره من مؤلفات الإمام موجود وميسر، ولكن مع ذلك أرى من المناسب أن أذكر مسألتين، وذلك لأن الإمام البخاري قد اعترض عليه من أجلهما، وتعرض لحوادث سيئة.

المسألة الأولى:

هل الأعمال جزء من الإيمان أم لا؟ ومن لوازمها «زيادة الإيمان أو نقصانه».

وهذه هي المسألة التي تفرق بين طائفتي المحدثين والمرجئة، وقد قال الإمام البخاري في أول كتاب الإيمان من صحيحه:

«هو قولٌ وعملٌ ويزيد وينقص»^(٢) ثم عرض من الأدلة ما جاوز

(ص ٨٥، تحقيق عبدالرحمن عميرة) وفي آخر الكتاب (ص ١٢٠) كتاب «خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل» إلا أن كلمة «خلق» لا توجد في الموضع الأول. ولم يذكر المصنف كتابًا مستقلًا للبخاري باسم «كتاب الرد على المعتلة» ولا رأيته في مصدر آخر. الله أعلم.

(١) الدرر الكامنة ٤/٤٥٨. وفيه أيضًا: «شرح المزي يقرأ كتاب خلق أفعال العباد للبخاري وفيه فصل في الرد على الجهمية... إلخ.» وليس فيه ذكر «الجامع الأموي» والله أعلم.

(٢) صحيح البخاري ١/٤٥.

الخمسين دليلاً لتأييد هذه الدعوى .

وقد عقد تراجم عديدة ومفصلة وذكر فيها أغلب الأعمال التي أطلق عليها الرسول ﷺ إيماناً. وأما كون النصوص القرآنية والحديثية مع المحدثين فهو أظهر من الشس في ضحوة النهار، وكلا الفريقين يقران بذلك، قال الله تعالى:

﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ الآية (١)

﴿ وَيَزِدَادُ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ الآية (٢)

﴿ لِيَزِدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾ الآية (٣)

﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ الآية (٤)

«الإيمان بضعٌ وسبعون شعبة» الحديث (٥)

«بني الإسلام على خمسٍ» الحديث (٦)

﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ ﴾ الآية (٧)

(١) الأنفال: ٢ .

(٢) المدثر: ٣١ .

(٣) الفتح: ٤ .

(٤) التوبة: ١٢٤ .

(٥) الصحيح لمسلم ٦٣/١، وفي البخاري بضع وستون شعبة. انظر صحيح البخاري ٥١/١ .

(٦) صحيح البخاري ٤٩/١، الصحيح لمسلم ٤٥/١ .

(٧) المؤمنون: ٢٠١ .

﴿ فَأَخَشَوْهُمْ فزَادَهُمْ إِيمَانًا ﴾ الآية (١)

﴿ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا ﴾ الآية (٢)

﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ الآية (٣)

وموافقة عامة الصحابة والتابعين لهم واضحٌ من كتب الأحاديث والرجال والتواريخ، وشروح الحديث، وهي كانت عقيدة عامة المسلمين من العهد النبوي المبارك إلى عهود الصحابة والتابعين: الإيمان بما ورد في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية بزيادة الإيمان ونقصانه وكون الأعمال من الإيمان بلا تأويل ولا جدال. وقد بدأت التَّنَطُّعاتُ والتدقيقات الفلسفية في عصر أتباع التابعين، ومن هنا بدأت إثارة الشكوك في هذه المسألة أيضًا وأوردت شبهاتٌ واعتراضاتٌ على أصحاب الرسول ﷺ والتابعين، وأولت النصوص، ومن الممكن تصور عصر الإمام البخاري في هذا الموضوع من قوله:

«كُتِبَتْ مِنْ أَلْفٍ وَثَمَانِينَ نَفْسًا لَيْسَ فِيهِمْ إِلَّا صَاحِبُ حَدِيثٍ»

وقال أيضًا:

«لَمْ أَكْتُبْ إِلَّا عَمَّنْ قَالَ الْإِيمَانَ قَوْلًا وَعَمِلَ وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ.» (٤)

(١) آل عمران: ١٧٣.

(٢) الأحزاب: ٢٣.

(٣) الزخرف: ٧٢.

(٤) مقدمة الفتح ٤٧٩، ٤٩١. وقد تقدم تحقيق القول في هذه الرواية وأنها غير

محفوظة عن الإمام البخاري بهذا اللفظ. والله أعلم. فانظر تعليقي في ص ٢٧٢-

٢٧٦.

ولا شك أن الإطلاقات تنقسم إلى نوعين:

الأول: الإطلاقات الشرعية التي تسمى «بالمنقولات الشرعية» و«الحقائق الشرعية».

الثاني: الإطلاقات غير الشرعية (سواء كانت لغوية أو غيرها)، وكذلك من المسلم به أيضاً أن الحقائق الشرعية تقدم في الشريعة على الإطلاقات الأخرى، كما أن الصلاة والزكاة والأذان والصوم والحج والنكاح وغيرها، في كل هذه الكلمات لا يعتبر فيها إلا بالمعاني التي أطلقتها عليها الشريعة مع أنها أحياناً أطلقت على المعنى اللغوي، فإذا سُئمت هاتان القاعدتان، فقد اتضحت المسألة.

والإمام البخاري إذ قدّم ستين أو سبعين دليلاً على أن «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص» عقد التراجم الثلاثة التالية أيضاً:

١- باب المعاصي من أمر الجاهلية، ولا يُكفّر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك، لقول النبي ﷺ «إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ» وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١).

وعلم من هذين الدليلين أن المرء لا يُكفّر بسبب ارتكاب المعاصي.

٢- باب ﴿وَإِنْ طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ فسامهم المؤمنين^(٢). وتبين من هذا أن المرء لا يكفر بسبب المعاصي.

٣- باب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَكُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ^(٣).

(١) صحيح البخاري ٨٤/١.

(٢) صحيح البخاري ٨٤/١.

(٣) أيضاً ٨٣/١.

ويهدف الإمام البخاري من هذه التراجم الثلاثة أن يبين أن الأعمال جزء من الإيمان، ولكن مع ذلك لا يصير المرء كافرًا بسبب المعاصي، وإن أُطلقت عليها كلمة الكفر - كما ورد في بعض الأحاديث أن من ترك الصلاة متعمدًا فقد كفر - فلا يكون المراد منه الكفر الحقيقي ولا تُطبَّق عليه أحكام المرتد، وهذا هو الفاصل الذي يفصل بين المعتزلة والمحدثين.^(١)

والإيمان يقبل الزيادة والنقصان من جهتين: من جهة الكيف، وكذلك من جهة الكم.

أما زيادته أو نقصانه في الكيفية فلا أحد ينكر ذلك، وقد ذكر العلامة العيني الحنفي في شرح البخاري: أن بعض المحققين قد صرحوا بأنه هو الحق، وأن الإيمان سواء كان مجموعةً من اليقين والعمل، أو مجرد اليقين فقط، فإن الإيمان يقبل الزيادة والنقص^(٢).

(١) أما بخصوص الصلاة، فقد قال عبدالله بن شقيق (لم يكن أصحاب النبي ﷺ يرون شيئاً من الأعمال تركه كُفر غير الصلاة) (أخرجه الترمذي ١٤/٥ والمروزي في تعظيم قدر الصلاة رقم ٩٤٨) بسند صحيح. وهو مذهب جمهور أصحاب الحديث ذكره المروزي في كتابه ٩٣٦ / ٢. وقال صاحب شرح الطحاوية: «امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأننا لا نكفر أحدًا بذنب. بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله الخوارج» ص ٣٥٥.

(٢) قال العلامة العيني: «قال بعض المتأخرين: الحق أن الإيمان يقبلهما سواء كان عبارة عن التصديق مع الأعمال وهو ظاهر، أو بمعنى التصديق وحده، لأن التصديق بالقلب هو الاعتقاد الجازم، وهو قابل للقوة والضعف، فإن التصديق بجسمية الشبح الذي بين أيدينا أقوى من التصديق بجسميته إذا كان بعيدًا عنا ولأنه يتدبىء في التنزل من أجلى البديهيات كقولنا: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ثم ينزل إلى ما دونه، كقولنا الأشياء المتساوية بشيء واحد متساوية، ثم إلى أجلى النظريات كوجود الصانع، ثم إلى ما دونه، ككونه مرئيًا، ثم إلى أخفها كاعتقاد أن العرض لا يبقى زمانين.

وقال بعض المحققين: الحق أن التصديق يقبل الزيادة والنقصان بوجهين، الأول القوة والضعف لأنه من الكيفيات النفسانية، وهي تقبل الزيادة والنقصان كالفرح والحزن =

وقال صاحب سيرة النعمان:

«إن الزيادة والنقص في الإيمان يمكن أن يكون من جهتين، أحدهما أن يكون عبارة عن الكيف، ويقبل القوة والضعف، أو بتعبير آخر: الإيمان اسم اليقين، ومراتب اليقين تختلف، فإبراهيم عليه السلام لما قال لله تعالى: ﴿كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى؟﴾ (أجيب) «أولم تؤمن؟ قال: بلى، وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾، وقد صرَّح الباري تعالى في آيات عديدة بأن الإيمان يزداد ﴿زادتهم إيماناً﴾.»

«وهذا نصٌّ صريحٌ في المسألة، ولكن الإمام أبو حنيفة لا ينكر الزيادة أو النقص من هذه الناحية، ولا أن هذه المسألة كانت مثار الجدل حينذاك، وكل ما ادعاه الإمام أبو حنيفة - وهو محق في ذلك تمامًا - هو أن الذين جعلوا العمل جزءاً من الإيمان يعتقدون أن الإيمان يزيد وينقص في الكمية، فالمؤمن الذي يواظب على الأعمال إيمانه أكثر من إيمان المؤمن العاصي، ويدعيه المحدثون صراحة ويوردون على ذلك أدلة، قال القسطلاني في شرح صحيح البخاري: فاعلم «أن الإيمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعصية، وقد صرح به المحدثون أيضاً في مواضع مختلفة، ويرى الإمام أبو حنيفة أن الإيمان من هذه الناحية لا يقبل الزيادة ولا النقصان.»

والغضب، ولو لم يكن كذلك يقتضى أن يكون إيمان النبي ﷺ وأفراد الأمة سواء، وانه باطل اجماعاً، ولقول إبراهيم عليه السلام: ﴿ولكن ليطمئن قلبي﴾. الثاني: التصديق التفصيلي في أفراد ما علم مجيئه به جزء من الإيمان يثاب عليه ثوابه على تصديقه بالآخر». عمدة القارى ١/١٢٨ (المؤلف بنصه بالعربية).

قال صاحب شرح الطحاوية: لكن فيمن يقول: إن الأعمال غير داخله في مسمى الإيمان من قال: لما كان الإيمان شيئاً واحداً فإيماني كإيمان أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما. بل قال: كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبرائيل وميكائيل عليهم السلام، (شرح الطحاوية ص ٣٧٥).

«والمخلص أن الإمام أبا حنيفة لا يدعى أن الإيمان لا ينقص ولا يزيد من حيث القوة أو الضعف، بل الذي يدعيه هو أن الإيمان لا يقبل الزيادة أو النقص في الكمية، وهذا متفرع من أن الأعمال ليست جزءاً للإيمان^(١)».

ويتضح من هذا أن الخلاف بين المحدثين وغيرهم ليس في زيادة الإيمان أو نقصه مطلقاً، بل محل الخلاف فيما بينهم هو هل الأعمال جزء من الإيمان وداخلة في الاطلاق الشرعي للإيمان أم لا؟ وهو يستلزم الزيادة أو النقص في الكمية، وملخص مذهب المحدثين اتباعاً للنصوص القرآنية والحديثية، واتباعاً للصحابة والتابعين أن الأعمال جزء من الإيمان الشرعي، وإنهم يقولون: إن الزيادة والنقص يقعان في الإيمان من حيث الكم، ومع ذلك فإن المؤمن من أهل القبلة لا يكفر لأجل المعاصي، ما دام أنه مقر بكلمة التوحيد والشهادة. ويقوم البعض بإيراد اعتراضات واهية وسخيفة على هذا المذهب وتبذل محاولات لتجهيل الصحابة والتابعين وأنهم كانوا يرون الظاهر فقط. وليبيان هذا الاعتراض نقل عبارة صاحب سيرة النعمان حرفياً، قال:

«يرى الإمام أبو حنيفة أن الفرائض والأعمال ليست جزءاً من الإيمان، والنقاش في هذا الموضوع في أيامنا هذه مما لا جدوى فيه، فكل من أُعطي حظاً من العقل ولو قليلاً يستطيع أن يدرك أن الإيمان اسم للإعتقاد، وهو يتعلق بالقلب، والفرائض والأعمال هي وظيفة الجوارح، ولا يمكن أن تتكون منهما حقيقة مركبة، ولا يمكن أن يكون أحدهما جزءاً للآخر، ولكنه في ذلك العصر (عصر

(١) سيرة النعمان ٩٦-٩٧.

الصحابة والتابعين) كان موضوعًا يثير كثيرًا من الجدل والنقاش، وأغلب أصحاب الظاهر بل بعض من المجتهدين أيضًا كانوا ينكرونه^(١).

لقد أجاد صاحب سيرة النعمان في تحبير الكلام وتنميته، ولكنه لم يتجاوز «زخرف القول غرورًا» في الأهمية، لأنه مع تفلسفه ودقة فهمه في زعمه لم ينتبه إلى أن صاحب الشرع عَلَّمَنَا حقيقةً مركبة من تصديق القلب وعمل الجوارح، فمن أين لنا أن نقول: إنه لا يمكن أن تُرَكَّبَ منهما حقيقة، أوليست الصلاة حقيقةً مركبةً من قصد القلب (النية) وأعمال الجوارح وهل يمكن أن تكون هناك صلاةً بأعمال الجوارح فقط بدون قصد القلب والنية؟ وهكذا الأمر في جميع الأحكام الشرعية، وقد عَلَّمَنَا الشارحُ أن الحقيقة الشرعية في الإيمان هي مركبة من التصديق القلبي وأعمال الجوارح، وجزؤه الأعظم هو تصديق القلب: وطالما يوجد تصديق القلب لا يسمى الإنسان كافرًا لأن جزءه الأكبر لا زال موجودًا، فإن وُجِدَ الإقرارُ باللسان فقط وانعدم التصديق تنطبق عليه أحكام الإيمان، وحسابه على الله، وهذا ما عبر عنه البخاري بقوله:

«باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ويكون على الإستسلام^(٢)».

ثم يضيف صاحب (سيرة النعمان) قائلاً:

«إنَّ جعل الأعمال جزءًا للإيمان يستلزم عدم إيمان من لا يواظب

(١) سيرة النعمان ٩١.

(٢) صحيح البخاري ٧٩/١، ولقد أجاد العلامة السندي في شرح هذه الترجمة فليرجع إليه. (عبيدالله الرحمانى).

على الأعمال، كما يقول الخوارج إذ يكفرون أهل الكبائر، والمحدثون وإن كانوا لا يكفرون مثل هذا الرجل، ولكن سببه يكمن في أنهم كانوا يجهلون اللزوم مع أن اللزوم قطعي و يقيني، ولا يمكن أن يجحد، فالإمام الرّازيُّ وإن كان من كبار أنصار الإمام الشافعي قد كتب في مناقب الشافعي أن الناس يعترضون على الشافعي بأنه يقول بالمناقضات، فإنه يقول: إن الإيمان اسمٌ يطلق على التصديق والعمل معاً، ولكنه مع ذلك يقول: إن المرء لا يكون كافراً بسبب ترك العمل، مع أن المركب إذا فات منه جزء لم يبق من حيث كونه مركباً. ولذلك لما قال المعتزلة:

إن الأعمال جزءٌ للإيمان، قالوا: إنه لا إيمان إذا انعدم العمل. ولكن يمكن أن يجاب عن الإمام الشافعي بأن أصل الإيمان هو الإقرار والإعتقاد، وأما الأعمال فهي من ثمرات الإيمان وتوابعه، ولكن في بعض الأحيان يطلق اسم الشيء على توابعه مجازاً، وهكذا أطلق الإيمان على الأعمال مجازاً، ومن المسلم به لدى الجميع بأن الشيء لا يفوت بفوات التوابع. (١)

ولكن هذا الجواب يشبه «توجيه القول بما لا يرضى به قائله» وقد اعترف بذلك الإمام الرازي بنفسه، فعلق على جوابه هذا بقوله: فيه ترك لهذا المذهب، والإمام الرازي وإن كان شافعي المذهب، وكان من أنصار الشافعي، ولكن لما كان من أصحاب النظر وعارفي النكت اضطر على الاعتراف بأن العمل ينبغي أن

(١) هذه ترجمة ما ذكره المصنف نقلاً عن صاحب سيرة النعمان. أما نص كلام الرازي فيمكن أن يُرى في كتابه مناقب الإمام الشافعي ص ١٤٧.

يُعتبر من توابع الإيمان، وإلا ينبغي الاعتراف بأن من ترك العمل فقد فقدَ الإيمان^(١)».

والمرء وإن كان يظن في بادئ النظر أن هذا التدقيق المنطقي في غاية الصحة، ولكن ما قيمته إذا رأينا أن الشريعة والعرف الخاص والعام كلها تبطله، فانظر إلى الشجرة إذا قطفت منها ورقة فقد نقصَ جزءٌ منها، ولكنَّ أحدًا من الخواص والعوام لا يستطيع أن يقول: إن الشجرة قد انعدمت، فالشرع مثل الإيمان أحيانًا بالشجرة، وقال:

«الإيمان بضغٌ وسبعون شعبة^(٢)»

وأحيانًا بالبيان فقال:

«بُني الإسلام على خمس^(٣)».

وفي كلا هذين المثالين لا تبقى لهذه القاعدة المنطقية والتدقيق العقلي قيمة في عرف الخاص والعام^(٤).

(١) سيرة النعمان ٩٣-٩٤.

(٢) صحيح البخاري ٥١/١، وفيه بضغ وستون شعبة. الصحيح لمسلم ٦٣/١.

(٣) صحيح البخاري ٤٥/١، ٤٩، الصحيح لمسلم ٤٥/١.

(٤) وقال بعض الحنفية: والحق في الجواب أن المجموع المركب من الأجزاء لا يلزم من زوال بعض أجزائه انعدام هذا المركب أيضًا، نعم تزول تلك الهيئة السابقة لكن لا يقتضي التباين بينها وبين اللاحقة، وذلك كالإنسان مثلاً، فإذا أصابت بعض أجزائه عاهة لم يخرج عن كونه إنساناً، نعم يقال من حيث الصورة: إنه إنسان ناقص، فإذا زاد النقص ربما خرج عن تسميته إنساناً ظاهراً. بل لا أجد أحدًا من الأشياء يزول اسمه بزوال جزء منه؟ (إلى آخر مقال) فيض الباري ٥٥/١ (عبيدالله الرحمانى).

وهذا التعليق في الأصل باللغة العربية وليس من ترجمتي.

وزيادة على ذلك ينبغي أن يقال للإمام الرازي وصاحب سيرة النعمان (الذي ينسب المحدثين إلى جهل اللزوم) بأنهما إن كانا يقصدان من هذا اللزوم أن القول بجزئية الأعمال للإيمان يستلزم أنه لا يوجد الإيمان من «حيث الكل» بانتفاء الأعمال، فهذا مسلّم به، ولكن لا يلزم من ذلك عدم ترتب الثواب على الباقي بسبب انعدام جزء خاص منه، أو أن الله تعالى لا يحكم بكون مثل هذا الشخص مؤمناً، لأن هذا من التقديرات الإلهية، ولا يلزم على الله سبحانه بأن لا يرتب الثواب على جزء ما بقدره بدون وجود جميع أجزاء الإيمان فهو يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

فهل صعب فهم مثل هذا الأمر اليسير الواضح حتى يلجأ المرء إلى الإعراض عن ظواهر النصوص وتأويلها بتأويلات لا حصر لها، وحتى يصل الأمر إلى تجهيل المحدثين والصحابة والتابعين، وأنهم ما كانوا يعرفون اللزوم.

والحقيقة أن المحدثين لهم اهتمامٌ بالغٌ بطاعة الله ورسوله، وكل ما ورد عن الله ورسوله في أمرٍ ما، وكل ما حكم به النبي عليه الصلاة والسلام في أي مسألة، فإنهم لا يتجاوزون عنه قدر شعرة واحدة في قبولها وبيانها، ولا يبغون عوجاً في الإطلاقات الشرعية بعقولهم وآرائهم وأقبيستهم، ولا ينكرون من أجل ذلك العوج ظواهر القرآن والسنة، بل يجعلونها على الرأس والعين ويكرهون كل من خالفهما، وهكذا كان دأب أصحاب رسول الله ﷺ. وصاحب سيرة النعمان بنفسه قد صرح بذلك حيث قال:

«إن حال العقائد الإسلامية كانت مستقيمةً غير مضطربة إلى عصر

الصحابة، وإن أهل العرب ما كانت لهم أى علاقة بهذه التدقيقات
والتنطعات إلخ^(١)»

والمحدثون الذين كانوا يتبعون خطوات أصحاب رسول الله ﷺ
ويكرهون من يعدل عنها، اتبعوا في هذه المسألة أيضًا طريق الصحابة
رضي الله عنهم. قال الشاه ولي الله في حجة الله البالغة:

«إعلم أن النبي ﷺ جعل الإيمان على ضربين:

أحدهما: الإيمان الذي تدور عليه أحكام الدنيا^(٢) من عصمة الدماء
والأموال وضبطه بأمور ظاهرة في الانقياد وهو قوله ﷺ:
أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنَّ
محمدًا رسول الله ويُقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك
عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بَحَقَّ الْإِسْلَامَ، وَحِسَابُهُمْ
على الله

وثانيهما: الإيمان الذي يدور عليه أحكام الآخرة من النجاة والفوز
بالدرجات وهو متناول لكل اعتقاد حق، وعملٍ مرضي، ومملكة
فاضلة، وهو يزيد وينقص، وسنة الشارع أن يسمى كل شيء
منها الإيمان ليكون تنبيهًا بليغًا على جزئيته، وله شعب
كثيرة، ومثله كمثل الشجرة، يقال للدوحة والأغصان والأوراق
والثمار والأزهار جميعًا: إنها شجرة، فإذا قُطع أغصانها، وَخُطِبَ

(١) سيرة النعمان ٩١ .

(٢) وقد عقد له البخاري ترجمة: باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة (وكان على
الإستسلام) صحيح البخاري ٧٩/١ (المؤلف).

أوراقها، وُخِرَفَ ثمارها قيل: شجرة ناقصة، فإذا قلعت الدوحة بطل الأصل...» انتهى^(١).

ويوجد في هذا الموضوع من حجة الله البالغة بحثٌ لطيفٌ مسهبٌ ومدعومٌ بالأدلة من الآيات والأحاديث.

والذين لا يعتبرون الأعمال جزءاً من الإيمان الشرعي (أى الذي تنبني عليه أحكام الآخرة كالنجاة ورفع الدرجات) أكبر استدلالهم بأن الأعمال عُطِفَت على الإيمان، في مثل قوله تعالى: ﴿عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ولا بد من المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه.

مع أن عطف الخاص على العام قاعدةٌ معروفة، كما في الأمثلة الآتية:

- ١- ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾^(٢).
- ٢- ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾^(٣).
- ٣- حديث أبي داود: «وأزواجه أمهات المؤمنين وذُرِّيَّتِه وأهل بيته»^(٤).

(١) حجة الله البالغة ١/ ٣٤١- ٣٤٢ (١/ ٣٦٩- ٣٧٠ طبعة دار المعرفة، بيروت).

(٢) العصر: ٣.

(٣) البقرة: ٩٨.

(٤) سنن أبي داود ٣/ ٢٧٢ (١/ ٢٥٨/ ٩٨٢ طبعة محي الدين عبدالحميد) كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ إلخ. وأول الحديث: من سرّه أن يكتال بالمكيال الأوفى إذا صَلَّى علينا أهل البيت فليقل: اللهم صلِّ على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين إلخ.

وقد ضعفه الشيخ الألباني كما في ضعيف سنن أبي داود ص ٩٥- ٩٦.

ويوجد هذا النوع من العطف كثيرًا في النصوص^(١)، ثم إن أحدًا لا ينكر أن الإيمان أطلق أحيانًا على معناه اللغوي، وهو «التصديق القلبي» كالصلاة، فإن الشرع أراد منها الهيئة المعروفة، وهو المعنى الخاص، ولكن أطلقت أحيانًا على معناها اللغوي وهو الدعاء، نحو قول الله تعالى:

﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾^(٢).

﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾^(٣).

في كلا هذين الموضعين قرينة دالة على أن المراد هنا المعنى اللغوي، وهي كلمة «على»، وهكذا عطفُ الأعمال على الإيمان قرينة تدل على أن المراد في ذلك الموضع من الإيمان معناه اللغوي. قال الشاه ولي الله الدهلوي:

«وللإيمان^(٤) معنيان آخران: أحدهما: تصديق الجنان بما لا بد من

(١) أو يقال: إن الأعمال عطف على الإيمان استقصاءً واستيفاءً للبيان، ولزيادة الاهتمام بالأدنى لئلا يذهل عنه ذاهل فيتركه فيُحرم من منازل الجنة العالية، والتفصيل في كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فارجع إليه. (عبيدالله الرحمانى)، وهذا التعليق في الأصل بالعربية.

(٢) التوبة: ١٠٣.

(٣) الأحزاب: ٥٦.

(٤) وقد نقل صاحب سيرة النعمان (في ص ٩٤-٩٥) مكتوبًا للإمام أبي حنيفة في هذا الموضوع، وبعد ذكر مضمون الرسالة قال: الحق أن الطريق التي استدلت بها الإمام أبو حنيفة لإثبات هذا الأمر، أي «الأعمال ليست من الإيمان الشرعي» لا يمكن أفضل منها.

ولما كان الاعتماد كبيرًا على استدلال هذه الرسالة فينبغي لأهل العلم أن =

تصديقه، وهو قوله ﷺ في جواب جبرئيل: الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته - الحديث. الثاني: السكينة والهيئة الوجدانية التي تحصل للمقربين، وهو قوله ﷺ: الطهور شطر الإيمان، وقوله ﷺ: إذا زنى العبد خرج منه الإيمان إلخ^(١).

المسألة الثانية: وهي مسألة خلق القرآن

وقد أودت هذه المسألة بحياة كثير من العلماء، وذلك عندما اشتدت شوكة الاعتزال وسيطرت عليه الفلسفة اليونانية، وأصبحت لهما مكانة كبيرة ومنزلة عظيمة في بلاط الخلفاء العباسيين، وخاصة المأمون الذي كان مع اعتزاله مولعاً بالفلسفة اليونانية، بدأ الناس من ذلك الحين يُكرهون على الاقرار بالاعتزال، ومن أبي فله الصلب أو القتل ولا ثالث لهما، وصدرت الأوامر من الخلافة إلى جميع البلدان الإسلامية أن يؤخذ إقرار صريح من جميع العلماء على خلق القرآن^(٢)، ومن أبي، أو استدل على انكاره أو لجأ إلى المناقشة والجدال فليُرسل إلى بلاط الخلافة، فإن اشتد وألح في الخلاف فليقتل في مكانه. وكان المحدثون رحمهم الله حريصين على سيرة الرسول ﷺ وأصحابه. وكانوا يسعون لنشرها في سائر أنحاء العالم، فأصبحت أرواحهم معرضة لهذا الخطر العظيم. بدأت هذه الفتنة في سنة ٢١٨هـ وما زالت نيرانها مضطربة إلى

= يرجعوا إلى حسن البيان لمعرفة حقيقتها، وخوفاً من التطويل فإني أترك الحديث عنها وما ذكره صاحب حسن البيان لبيان حقيقتها، وأؤكد مرةً أخرى على أولئك الذين يطالعون سيرة النعمان أن يرجعوا إلى حسن البيان لزاماً ولو مرة واحدة. (المؤلف).

(١) حجة الله البالغة ١/٣٤٣-٣٤٤ (١/٣٧١)، طبعة دار المعرفة، بيروت.

(٢) انظر تاريخ الأمم والملوك للطبري ١٠/٢٨٤-٢٩٤ (٨/٦٣١) طبعة دار سويدان.

سنة ٢٢٨هـ، وكانت بدايتها في أيام الخليفة المأمون، وكانت عقيدة خلق القرآن قد ترسخت في قلبه بحيث كان يرى أن إنكارها إنكاراً لأصل التوحيد، وفي سنة ٢١٨هـ حينما كان في ناحية الشام أرسل إلى أمير بغداد إسحاق (بن إبراهيم) الخزاعي مرسوماً قال فيه باختصار:

«لقد عَرَفَ أمير المؤمنين أن الجمهور الأعظم والسواد الأكبر من حشو الرعية وسفلة العامة ممن لا نظر له ولا رَوِيَّة ولا استدلال بدلالة الله وهدايته ولا استضاء بنور العلم وبرهانه في جميع الأقطار والآفاق، أهل جهالة بالله وعمى عنه وضلالة عن حقيقة دينه وتوحيده والإيمان به ونكوبٍ عن واضحات أعلامه وواجب سبيله وقصورٍ أن يقدرُوا الله حق قدره ويعرفوه كنه معرفته ويفرقوا بينه وبين خلقه لضعف آرائهم ونقص عقولهم وجفائهم عن التفكير والتذكر، وذلك أنهم ساووا بين الله تبارك وتعالى، وبين ما أنزل من القرآن فأطبقوا مجتمعين واتفقوا غير متعاجمين على أنه قديم أول، لم يخلقه الله ويحدثه ويخترعه مع أن الله عز وجل بنفسه ينفي ذلك في محكم كتابه الذي جعله لما في الصدور شفاءً وللمؤمنين رحمةً وهدىً.....»

فرأى أمير المؤمنين أن أولئك شر الأمة، ورؤوس الضلالة المنقوصون من التوحيد حظاً، والمخسوسون من الإيمان نصيباً، وأوعية الجهالة، وأعلام الكذب، ولسان إبليس الناطق في أوليائه.....»

فاجمع من بحضرتك من القضاة واقراً عليهم كتاب أمير المؤمنين هذا إليك فابدأ بامتحانهم فيما يقولون... فإذا أقروا

بذلك، ووافقوا أمير المؤمنين فيه، وكانوا على سبيل الهدى والنجاة، فمُرَّهم بنص من يحضرهم من الشهود على الناس ومسألتهم عن علمهم في القرآن، وترك إثبات شهادة من لم يُقَرَّ أنه مخلوق محدث، ولم يره، والامتناع من توقيعها عنده» إلخ.

ومع هذا لم يُشَفَّ غيظُه ولم يطمئن باله، فأمر بجمع سبعة من كبار العلماء من ذوى النفوذ الديني القوي^(١) وطلبهم إليه وشافهم بالكلام، وكلهم كانوا يخالفون المأمون في هذه المسألة، ولكنهم خوفاً من السيوف نطقوا بما كانت تأباه قلوبهم، فلما أبدوا موافقتهم للمأمون خلى سبيلهم، وشُهر أمرهم وقولهم بحضرة الفقهاء والمشايخ من أهل الحديث.

ثم أرسل إلى إسحاق الخزاعي أمراً آخر أن يطلب من جميع العلماء والقضاة والمحدثين وغيرهم إشهار عقيدتهم في القرآن، ونُقذ الأمر بحذافيره، وسُجِّلت تصريحاتهم بألفاظهم، وأرسلت إلى المأمون. وما كتبه المأمون في جواب هذا إنما هو نموذج كامل لهديانه في الجنون المذهبي، إذ لم يترك أحداً من المحدثين أو الفقهاء من لم يتهمه بالرشوة والسرقة والكذب والجهل والحماسة وغيرها، وكان المرسوم يتضمن أيضاً الأمر الاستبداديّ الجائر بأن من لم يرجع من هذه العقيدة يُرسل إليه مكبلاً بالسلاسل، لكي يقيم عليه الحجة بنفسه. «فإن لم

(١) وهم محمد بن سعد كاتب الواقدي، وأبو مسلم مستملي يزيد بن هارون، ويحيى بن معين، وزهير بن حرب أبو خيثمة، وإسماعيل بن داود، وإسماعيل بن أبي مسعود، وأحمد بن الدورقي. كما صرح الطبري. انظر ٢٨٦/١٠ (المراجع) (٦٣٤/٨).

يرجعوا أو يتوبوا حملهم جميعاً على السيف». وقرأ إسحاق هذا المرسوم على رؤوس الأشهاد، وتزلزلت عزيمة كبار الراسخين من شدة الخوف. يقول الطبرى:

«فأجاب القوم كلهم حين أعاد القول عليهم إلى أن القرآن مخلوقٌ إلا أربعة نفرٍ منهم أحمد بن حنبل وسجادة^(١) والقواريري^(٢) ومحمد بن نوح المضراب^(٣) فأمر بهم إسحاق بن إبراهيم فشُدُّوا في الحديد فلما كان من الغد دعا بهم جميعاً يساقون في الحديد فأعاد عليهم المحنة، فأجابه سجادةٌ إلى أن القرآن مخلوق، فأمر بإطلاق قيده، وخلقى سبيله، وأصرَّ الآخرون على قولهم، فلما كان من بعد الغد عاودهم أيضاً، فأعاد عليهم القول فأجاب القواريري». وكأنه تبين له أن ما كان يظنُّ عن عزمه واستقامته لم يكن صحيحاً، فخلقى سبيله، وأمر بإطلاق قيده.

«وأصر أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح على قولهما ولم يرجعا

(١) هو الحسن بن حماد بن كُسيب (بضم الكاف) الحضرمي أبو علي البغدادي

المعروف بسجادة روى عن أبي بكر بن عياش وحفص بن غياث ووكيع وجماعة، وعنه أبو داود وابن ماجه، قال أحمد: صاحب سنة، ما بلغني عنه إلا خيراً. توفي

سنة ٢٤١هـ. (تهذيب التهذيب ٢/٢٧٢) (المراجع).

(٢) هو عبيدالله بن عمرو بن ميسرة الحافظ الشهير أبو سعيد البصري مولى بني جشم

من كبار أئمة هذا العلم ببغداد. روى عن حماد وعبدالوارث، وعنه أبو زرعة والبخاري ومسلم وأبو داود. مات سنة ٢٣٥هـ تهذيب التهذيب ٧/٤٠-٤١، تذكرة

الحفاظ ٢/٤٣٨-٤٣٩ (المراجع).

(٣) هو محمد بن نوح بن ميمون بن عبدالحميد بن أبي الرجال العجلي المعروف والده

بالمضراب. كان أحد المشهورين بالسنة، وحدث شيئاً يسيراً. قال أحمد: اكتب عنه فإنه ثقة. كانت وفاته سنة ٢١٨هـ. تاريخ بغداد ٣/٣٢٢-٣٢٣ (المراجع).

فشدًا جميعًا في الحديد^(١)».

فالذين ثبتت أقدامهم في هذه المعركة هم أحمد بن حنبل ومحمد بن نوح، فكُتبت أرجلُهما بالأغلال، وأرسلتا إلى طرسوس.

ولما علم المأمون بعدئذ أن الذين أعلنوا باقراهم إنما تخلصوا بأرواحهم عملاً بقوله تعالى:

﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(٢).

اشتد غضبه وأمر بهم أن يُحضروا إلى بلاط الحكومة وأُرسل جمعٌ غفير تحت مراقبة من الشرط إلى الشام، ومن بينهم أبو حسان الزيادي^(٣) والنضر بن شُميل^(٤) والقواريري، وأبو نصر التمار^(٥)، وعلي

(١) تاريخ الطبري ٢٩٢/١٠، البداية والنهاية ٢٧٣/١٠.

(٢) النحل: ١٠٦.

(٣) هو الحسن بن عثمان بن حماد بن حسان بن عبدالرحمن بن يزيد الزيادي البغدادي أبو حسان وكان إمامًا ثقة أخباريًا سمع حماد بن زيد وغيره. توفي سنة ٢٤٢هـ وقيل ٢٤٣هـ و٢٤٤هـ. شذرات الذهب ١١٠/٢، معجم المؤلفين ٢٤٤/٣ (المراجع).

(٤) ذكر الطبري في تاريخه ٢٩٢/١٠ وابن كثير في البداية والنهاية ٢٧٣/١٠ أن النضر بن شميل كان في هذا الجمع مع الناس، ولكن ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب ٤٧٣/١٠ والذهبي في تذكرة الحفاظ ٣١٤/١-٣١٥، وابن خلكان في تاريخه ٣٩٧/٥-٤٠٥، وابن كثير في البداية والنهاية ٢٥٥/١٠ أن النضر بن شميل قد توفي في آخر يوم من ذي الحجة سنة ٢٠٣هـ، ودفن في أول يوم من المحرم سنة ٢٠٤هـ.

وهو أبو الحسن النضر بن شميل المازني البصري اللغوي عالم أهل مرو، روى عن هشام وحميد الطويل، وعنه إسحاق وأبو محمد الدارمي وخلائق. (المراجع).

(٥) هو عبدالملك بن عبدالعزيز القشيري النسوي أبو نصر التمار الدقيقي روى عن جرير =

ابن ابي مقاتل^(١) وبشر بن الوليد^(٢) وغيرهم، ولما وصلوا إلى الرقة بلغهم الخبرُ بوفاة المأمون. ومهما كانت آثارها على عامة المسلمين إلا أنها كانت بشرى سارة لهؤلاء المساكين، وهكذا هدأت هذه الفتنة لبعض الوقت. ولما اعتلى المعتصم عرش الخلافة شدّد أكثر من سلفه، وأوقع المحدثين في بلاءٍ عظيم.

ومن جهة أخرى كانت هناك جماعة تقول إن القرآن غير مخلوق حتى إن ألفاظنا بالقرآن قديمة، فكانت هذه الفرقة على العكس تمامًا من الفرقة الأولى، فكانت كل واحدة منهما على طرفي نقيض من الإفراط والتفريط، وقد نجا الإمام البخاري من هذا الإفراط والتفريط، وأخذ طريقًا قويماً مدعماً بالأدلة ولم يبال بخلاف من خالف أبدًا، ولكن حدّث أن الإمام البخاري أيضًا لم يتمكن من النجاة من هذا البلاء، وإن لم يكن من قبل الحكومة.

ولقد ذكرنا في الجزء الأول^(٣) كيف دخل الإمام البخاري نيسابورَ مبجلًا معظمًا، وكيف استقبله الناس بحرارة وحفاوة، وطلبوا منه أن

= ابن حازم، وحماد بن سلمة، وعنه مسلم حديثًا، قال المزي: ما أظنه روى عنه في صحيحه غيره. قال أبو داود والنسائي ثقة. توفي سنة ٢٢٨هـ. تهذيب التهذيب ٤٠٦/٦ - ٤٠٧ (المراجع).

(١) ذكر المؤرخون اسم علي بن أبي مقاتل في هذا الأمر كما ذكر المؤلف، ولكن لم أعر على ترجمته. (المراجع).

(٢) هو بشر بن الوليد الكندي أبو الوليد الفقيه سمع مالك بن أنس وتفقه بأبي يوسف روى عنه البغوي وأبو يعلى، وولى قضاء مدينة المنصور إلى ٢١٣هـ. توفي سنة ٢٣٨هـ. ميزان الاعتدال ١٥٢/١، شذرات الذهب ٨٩/٢ - ٩٠. (المراجع).

(٣) انظر ص: ١٥٣.

يعقد مجالس الدرس في نيسابور، فقبله وجلس للتدريس، فمال إليه البلد كله، وأصبحت الحلقات القديمة تفقد بهاءها ورواءها.

كان الإمام محمد بن يحيى الذهلي ذا مكانة كبيرة في نيسابور، وكان من أساتذة الإمام مسلم ومن كبار المحدثين، وكان من أقران الإمام البخاري وزملائه في الدرس، ويقول فيه الحافظ ابن حجر:

«الطبقة الرابعة: رفقاه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً كمحمد بن يحيى الذهلي»^(١).

وقد أعلن الإمام الذهلي ذات يوم في درسه باننا سنذهب غداً لمقابلة الإمام البخاري، فمن أراد ان يمشي فليذهب معي، وكأنه خطر في باله أن مجلسي قد فقد بهاءه وقد تأثر منه تلامذتي أيضاً، فخاف أن يسأله أحد تلامذته سؤالاً يؤدي إلى سوء الفهم بينه وبين البخاري، فيجد الآخرون فرصة للشماتة باختلاف أهل السنة، ولذلك أكد على أصحابه أن لا يسأل أحد عن المسائل التي اختلف فيها.

وفي اليوم الثاني وصل الإمام الذهلي مع جماعة من أصحابه إلى الإمام البخاري، وقد حدث ما كان يخافه ويحذر منه، فقد قام رجل وسأله:

يا أبا عبدالله هل ألفاظنا بالقرآن مخلوقة. وكان نصه هكذا:

(١) مقدمة الفتح ٤٧٩، ولقد كتب الأستاذ النعماني: ان الإمام محمد بن يحيى الذهلي كان قد أخرج البخاري من درسه بسبب هذه المسألة (انظر سيرة النعمان ص ٩١-٩٢) وهو ليس بصحيح. (المؤلف).

«يا أبا عبدالله ما تقول في اللفظ بالقرآن، مخلوق هو أو غير مخلوق»

فأعرض البخاري ولم يجبه ثلاثاً.

فألح عليه، فقال البخاري:

«القرآن كلام الله غير مخلوق وأفعالُ العباد مخلوقة والإمتحان بدعة»^(١)

والحقيقة أن الإمام البخاري قد حكم في القضية بكلمات موجزة، ولا شك في أنه إن كان المراد من القرآن هو الكلام، فالكلام صفة من صفات الله، وصفة الله لا يمكن أن تكون مخلوقة، وإن كان المراد الألفاظ التي تخرج من ألسنتنا الحادثة فهو فعلٌ صدرَ من مخلوق، فلا جدال في كونه مخلوقاً.

إلا أن عوام الناس لم يستطيعوا أن يفهموا هذا الجواب الدقيق، فبالغوا في القصة وأذاعوها حتى خفت منزلته في قلوب الناس، وزادت النار ضرماً مما كان يجد الإمام الذهلي في قلبه، وكان الإمام الذهلي

(١) مقدمة الفتح ٤٩٠.

وقد روى هذه القصة أبو عبدالله الحاكم والخطيب البغدادي بإسنادها عن الحسن بن محمد بن جابر وهو أحد من شهد هذه الحادثة، ورواها ابن عدي عن جماعة من المشايخ، وسياق المصنف هنا مأخوذ من أكثر من رواية.

وللتفصيل يمكن الرجوع إلى: أسامي من روى عنه البخاري لابن عدي ص ٦٤، تاريخ بغداد ٢/٣٠-٣١، تاريخ دمشق ١٥/٥٢/أب، تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٦٦-٢٧٠، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٥٣-٤٥٦، طبقات السبكي ٢/٢٢٨-٢٢٩، تغليق التعليق ٥/٤٣١-٤٣٢.

في غاية من الإفراط في هذه المسألة، فكان يرى أن من لا يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، لا يستحق أن يقابله ويجالسه^(١).

وأما العقلاء فقد عرفوا حقيقة جوابه، وعلموا عمقه، فأصبحوا يُعَظِّمونه أكثر من ذي قبل، حتى إن الإمام مسلماً لما رأى أن الإمام الذهلي قد أصبح من مخالفي البخاري بسبب هذه المسألة، وأنه أعلن في مجلسه: «ألا من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فلا يحضر مجلسنا». فغضب الإمام مسلم، وأخذ كل ما كان كتبه عن الذهلي، وحمله على ظهر جمال وأرسله إليه، وانقطع الناس عن الإمام البخاري سوى الإمام مسلم^(٢).

وذكر يحيى بن سعيد^(٣) أن الناس أتوا إليه وطلبوا منه أن يرجع عن قوله لأن البلد كله أصبح يخالفه، فقال الإمام البخاري:

«لا أفعل، إلا أن تجيئوا بحجة فيما يقولون أقوى من حجتي.»^(٤)

(١) مقدمة الفتح ٤٩١، تاريخ بغداد ٣١/٢ - ٣٢.

(٢) مقدمة الفتح ٤٩١. وأحمد بن سلمة أيضاً. انظر الخبر بنصه في تاريخ الإسلام للذهبي ص ٢٧٠، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٠، تغليق التعليق ٥/٤٣٠.

(٣) هكذا في الأصل والظاهر أنه سبق نظر لأن هذه القصة رواها محمد بن مسلم خشنام عن البخاري. وإنما ورد ذكر يحيى بن سعيد وهو القطان فيها لأن البخاري استدل بقول له في الموضوع.

وانظر الخبر في تاريخ بغداد ٣٠/٢، وعن طريقه. تاريخ دمشق ١٥/٥٣ أ وسير أعلام النبلاء ١٢/٤٥٤، وعزاه المصنف رحمه الله إلى مقدمة الفتح ولكنه لا يوجد ذكره فيها في هذا الموضوع. والله أعلم.

(٤) تاريخ بغداد ٢/٣٠، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٥٤ وفي آخره قال راوي الخبر =

ولما رأى الناس ثبات قدمه، واستقامته على الأمر رجعوا
خائبين. (١)



= محمد بن مسلم خشنام: «وأعجبني من محمد بن إسماعيل ثباته». (١)
انظر شرح الإمام ابن القيم رحمه الله، منهج الإمام البخاري وموقفه في هذا الباب
في مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتلة ص ٤٨٧-٤٩١. وقد صرح
فيه أن البخاري أعلم بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه إلخ
(ص ٤٨٩).

وللشيخ عبدالله بن يوسف الجديع أيضًا توضيح جيد لهذه المسألة في كتابه
«العقيدة السلفية في كلام رب البرية».

الباب الثامن

الحديث وعلومه

الباب الثامن

الحديث وعلومه

إن المنزلة العليا التي يحتلها إمام المحدثين في علم الحديث لدى المسلمين عامةً تفوق الوصف والبيان، والخدمات الجليلة التي أسداها هو لهذا العلم الشريف يعجز عن حصرها القلم واللسان، ولا حاجة للإطالة في ذكرها، فإنها أوضح من الشمس في ضحوة النهار، ولكن مع ذلك ونظرًا إلى أنه هو موضوع هذا الكتاب لا يسعني إلا أن أذكر بعض المزايا التي اتصف بها إمام المحدثين، ولا تجدها في كثير من كبار الأئمة.

وقبل أن نخوض في تفاصيل هذا البحث ينبغي لنا أن نلقي نظرة عابرة على هذا العلم نفسه، وهو علم الحديث الشريف، والذي كان إمام المحدثين يرى خدمته أول الواجبات وقد بذل من أجله ثروته وراحته وحتى حياته، ونلاحظ أن هذا العلم يواجه الآن أعداء من عدّة جوانب، وتوجه إليه الهجمات من عدة نواح، ومع أنه قد تعرض لمثل هذه الهجمات كثيرًا في الماضي أيضًا، ولكن الجرأة أو «الحرية» التي تشن بها هذه الحملات في أيامنا هذه لا يوجد لها مثيل في أيام السلف إلا نادرًا^(١). ومن الغريب أن مثل هذه الهجمات تأتي من بعض الطوائف

(١) لمعرفة تفاصيل هذا الموضوع يستحسن الاطلاع على كتاب «زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا» لأخينا الأستاذ الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد، وفقه الله.

التي تنتسب إلى الإسلام والمسلمين، وأرى أن مجرد إظهار حقائق هذا العلم وكشف أحواله الصحيحة كفيلاً بتبديد سُحْبِ الأوهام والشكوك.

لا شك أن علم الرواية علمٌ يقوم عليه ازدهار الأمم وانحطاطها، وهو علم قديم عريق في القدم، حتى لو قيل إنه لازم للفطرة البشرية لما يكون بعيداً، وقد اشتركت فيه جميع الأقوام منذ بداية العالم بقليلٍ أو كثير، وغنيٌّ عن البيان ما يلقاه هذا العلم من الأهمية والاحترام في أيامنا هذه، وما أصدق ما قاله العلامة ابن خلدون في هذا الفن:

«فن التاريخ من الفنون التي يتداولها الأمم والأجيال وتُشدُّ إليه الرِّكائبُ والرِّحَالُ، وتَسْمُو إلى معرفته السوقُ والأغفال، وتتنافس فيه الملوك والأقيال^(١)».

وكان العرب قد أولعوا بهذا الفن من أول عصرهم، وكانت ذاكرتهم الخارقة دفاتر تحفظه، حتى إن الرجل العامي منهم كان يعرف أنساب بغيره إلى عدة أجيال، فضلاً عن الأنساب البشرية والحوادث التاريخية.

وقد اهتم المسلمون بهذا الفن اهتماماً بالغاً وكان ذلك نابعاً من الأوامر القرآنية ﴿وَذَكَرْهُمْ بِآيَاتِنَا اللَّهُ﴾^(٢) و﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾^(٣).

(١) مقدمة ابن خلدون ١/٣٥٠.

(٢) إبراهيم: ٥.

(٣) الأنعام: ١١.

وزادهم حرصًا على ذلك قوله تعالى:

﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(١).

وفن الحديث هو أحد أنواع فن الرواية والتاريخ، فهو عبارة عن الوقائع الصحيحة للنبي العربي ليس إلا، فداه أبي وأمي عليهما السلام.

وإنَّ فضل الإسلام وإحسانه إلى هذا الفن يعرفه العالم كله، فهو من مزايا الإسلام، ألا وهو إيجاد طرق النقد والحفاظ على سلسلة الأسانيد، وكان نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم قد أرشد إلى أمر جامع:

«كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»^(٢).

وقال الله:

﴿ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾^(٣).

وقال صلى الله عليه وسلم مرة:

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٤).

(١) الأحزاب: ٢١.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١/١٠، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع. حديث ٥. وأخرجه أيضًا أبو داود ٤/٢٩٨، الأدب. باب في التشديد في الكذب، حديث ٤٩٩٢ ولكن عنده «إثمًا» بدل «كذبًا».

(٣) آل عمران: ٦١. «... فَتَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ».

(٤) صحيح البخاري ١/١٩٩، مقدمة صحيح مسلم ١/١٠ وغيرهما. وهو حديث متواتر رواه عدد كبير من الصحابة. وجمع طرقه عدد من الأئمة. منهم الحافظ أبو القاسم الطبراني. وقد طبع كتابه باسم «جزء فيه طرق حديث من كذب عليَّ متعمدًا» بتحقيق د. محمد بن حسن الغماري، نشر دار البشائر، بيروت ١٤١٧هـ =

فالمحافظة على هذه القواعد جعل النقد والإسناد من أوائل الاهتمامات لدى المسلمين، وكما أن القرآن الكريم كتاب الله المنزل على المسلمين قد سَلِمَ من التحريف ومن كل نقص من أى نوع كان، كذلك حفظت كل صغيرة وكبيرة من أقوال الرسول ﷺ وأحواله وأفعاله. ومع مرور الأيام استمر المسلمون في إبتكار قواعد أشد صرامة وأكثر قوة من أجل الحفاظ على السنة. حتى دُوِّنت تلك القواعد كعلم مستقل، وسميت بأصول الحديث^(١).

وهاتان مزيتان من مزايا الإسلام وحقٌّ للمسلمين أن يفتخروا بهما ما شاؤا:

١- كون القرآن محفوظاً.

٢- كون أحاديث النبي ﷺ محفوظة.

ومما يثير الدهشة والاستعجاب أن أقوال وأحوال الصحابة والتابعين - فضلاً عن الرسول ﷺ - قد حفظها المسلمون أيضاً، وهذه مفخرة وشرف لا يوجد لهما مثل لدى الأمم الأخرى في العالم.

فهؤلاء اليهود والنصارى لم تسلم كتبهم السماوية من التحريف والتغيير فضلاً أن يظهروا اسناداً لأى أمر إلى نبيهم، أو حتى أحد حوارِي نبيهم، ولقد حاول اليهود أن يصلوا سندهم إلى موسى عليه

= ١٩٩٧م ومنهم العلامة ابن الجوزي في مقدمة كتابه «الموضوعات» عن ثمانية وتسعين نفساً من الصحابة ١/ ٥٠ - ١٢٩.

(١) وقد اكتملت هذه القواعد في أربعة وستين فناً، وقد دونت كلها في كتب مصطلح الحديث. (المؤلف).

السلام، ولكنهم فشلوا فيه، ولم يستطيعوا أن يصلوا إلا إلى شمعون، أو أقل منه بعشرات المراتب، أما النقد فلا يعرف له وجود عندهم. وهكذا النصارى لم يستطيعوا أن يسندوا مسألة واحدة، أو قولاً واحداً إلى عيسى عليه السلام وقد حاولوا أن يسندوا تحريم الطلاق إليه، ولكنها سلسلة مجهولة مُظلمة فيها مئات من الكذابين ومجهولي العين، فكيف تصمد أمام النقد، ولذلك قال الرسول ﷺ:

«لا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ»^(١).

ولقد حرص المسلمون على الأسانيد غاية الحرص، واهتموا بها أيما اهتمام. حتى إنهم كانوا يتجشمون مشقة السفر إلى مسافات طويلة لمجرد علو الإسناد وتقليل الوسائط منه، ولم يثقوا بأى حديث ليس له سند، وقد سبق الكلام في هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الجزء الأول.^(٢)

كان الإمام الزهريُّ من كبار التابعين، وأراد ذات يوم أن يُحدِّثَ لسفيان بن عيينة حديثاً، وكان سفيان يثق به تمام الثقة، فطلب أن يحدثه بلا سند، فقال له الزهري:

«هل تستطيع أن ترقى السطح بلا سُلْم؟»^(٣)

وكان عبدالله بن المبارك يقول:

(١) قطعة حديث أورده البخاري في جامعه، وأحمد بن حنبل في مسنده. انظر صحيح البخاري ٢٩١/٥، ١٧٠/٨، ٣٣٣/١٣، ٥١٦، ومسند أحمد ١٣٦/٤ (المراجع).

(٢) انظر ص ٧٨.

(٣) تدريب الراوي ١٦٠/٢.

«الإسناد من الدين، ولو لا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء»^(١)

وقال سفيان الثوري:

«الإسناد سلاح المؤمن»^(٢).

وما أحسن قول «حالي»^(٣) في تصوير هذا المجهود، وترجمته بالعربية كما يلي:

١- كانت طائفة تطلب علم النبي ﷺ، فكشفت عن كل مفترٍ، ولم تترك مُنفذًا للكذب ولو كان مخفيًا، وشَدَّدت على كل مُدَّعٍ، ووضعت قوانين الجرح والتعديل، ولم تترك موضعًا يتسرب منه الباطل^(٤).

٢- وقد استسهلت كل سفر لهذا الهدف. وطوت البر والبحر رغبة في ذلك، وكل من علمت عنه أنه جامع علم الدين، أخذت منه الخبر والأثر، ثم انتقدته على أصول النقد، وبَلَّغته إلى غيرها بعد أن استفادت منها^(٥).

(١) مقدمة صحيح مسلم ١/١٥، تدريب الراوي ٢/١٦٠.

(٢) تدريب الراوي ٢/١٦٠.

(٣) شاعر معروف من شعراء اللغة الأردنية.

(٤) ونصه في الأردنية هكذا:

(٥) كروه ايك جويآ تها علم نبى كا
نه جهورا كوئى رخنه كذب خفى كا
كئى جرح وتعديل كى وضع قانون
اسى دهن مين آسان كيا هر سفر كو
سنا خازن علم دين جس بشر كو
بهر آب اس كوبركها كسوئى به ركهـ كر
لكايا به جس نى هر مفترى كا
كيا قافيه تنك هر مدعى كا
نه جلنى ديا كوئى باطل كا افسون
اسى شوق مين طى كيا بحر وبر كو
ليا اس سى جاكـر خبر اور اثر كو
ديا اور كو خود مزا اسكا جكهـ كر

۳- وكشفت عن كل عيب في الرواة، وبحثت عن المناقب والمثالب، وأوضحت كل قبح في المشايخ، وأخبرت عن كل ما وجدت في الأئمة من المعاييب، وبينت حقيقة ورع كل متورع، ولم تترك العالم ولا المتصوف^(۱).

۴- دفاتر الرجال والأسانيد، تشهد كلها لحيادهم، ومنتهم هذه ليست على واحد من أهل الدين فحسب، بل انهم قادوا بذلك كل أمة وملة، فليقل لنا المتفوقون في الحرية اليوم، منذ متى صاروا أحراراً؟^(۲).

إن الجهود التي بذلت في علم الحديث والرواية من أول عصر الرسالة تعتبر الآن فوق العادة، أو بعبارة أخرى من الخوارق، وإن حرص الصحابة واهتمامهم بأحاديث المصطفى ﷺ، وكذلك التابعين وأتباعهم يفوق الوصف والبيان، ولقد كان هذا الذوق سائداً ومسيطرًا على الأمة إلى القرن الثالث - حيث تم تدوين الأحاديث وآثار الصحابة - حتى إن كل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي كان مولعًا به، حريصًا عليه مستعدًا لبذل كل غالٍ ونفيس من أجله، ولقد كان نفوذ المشتغلين بالحديث وتأثيرهم على قلوب المسلمين بحيث أن السلطة الظاهرة ما كانت تساويه ولا تدانيه.

-
- (۱) کیا فاش راوی میں جو عیب پایا
مشایخ میں جو قبح نکلا جتایا
طلسم ورع هر مقدس کا تورا
رجال اور اسانید کی جو هین دفتر
نه تھا ان کا احسان یہ اک اهل دین بر
لبرئی میں جو آج فائق هین سب سی
- مناقب کو جهانا مثالب کو تایا
ائمہ میں جو داغ دیکھا بتایا
نه ملا کو جهوزا نه صوفی کو جهوزا
کواه ان کی آزادکی کی هین یکسر
وه نهی اس میں هر قوم وملت کی رهبر
بتائین که لبرل بنی هین وه کب سی

وذاث مرة ذهب الخليفة هارون الرشيد إلى الرقة، ووصل الإمام عبدالله بن المبارك^(١) أيضًا إلى الرقة في تلك الأيام، ولما بلغهم قدومه خرج الناس من كل حدب وصوب يستقبلونه، واصطدم بعضهم ببعض حتى تكسرت نعالهم، وسار معه آلاف من الناس^(٢) حتى ارتفع الغبار وغطى كل شيء، فأشرفت أمّ ولدٍ لأمير المؤمنين هارون الرشيد من برج من قصر الخشب، فلما رأت الناس سألت في حيرة واستعجاب: ما هذا؟ فقال لها الناس: عالمٌ من خراسان قدم الرقة، يقال له: عبدالله ابن المبارك. فقالت:

«هذا هو والله الملك، لا ملك هارون، الذي لا يجمع الناس إلا بشرط وأعوان^(٣)».

والذين حُرِّموا من هذا الشرف وهذه العظمة في تلك الأيام كانت قلوبهم تتألم أسى وحسرة. فقد كان الخليفة مأمون الرشيد من أعظم الخلفاء العباسيين، ويعتبر عصره هو العصر الزاهر في تاريخ الخلافة العباسية، إذ كان سلاطين العالم يرتجفون خوفًا من الخلافة العباسية. ولما وصل المأمون إلى مصر جاء إليه رجل يهته بحكومة العراق والحجاز والشام ومصر وكلها كانت تحت رايته وسلطته، وإنه ابن عم الرسول ﷺ، ولكن قال المأمون: ما زالت لي حسرة باقية، وهي أن يجتمع

(١) هو من شيوخ مشايخ البخاري، ومن أئمة المحدثين، ومن الذين لقبوا بأمر المؤمنين في الحديث. (المؤلف).

(٢) لقد شوهدت مثل هذه المناظر أيام رحلة الشيخ شمس العلماء السيد نذير حسين المحدث الدهلوي رحمة الله عليه أيضًا إلى البنجاب والبنغال وغيرهما. (المؤلف).

(٣) تاريخ بغداد ١٥٦/١٠، أدب الإملاء والاستملاء ص ٢٢، البداية والنهاية ١٠/١٧٨.

الناس في مجلس، ويقوم المستملي أمامي، ويقول: ماذا تقول رحمك الله، فأقول لهم حدثنا حماد إلخ.^(١)

وحاول الخليفة المأمون أن يقضي هذه الحسرة ذات يوم، فقال: ليحيى بن أكثم قاضي القضاة: إني أريد أن أحدث اليوم كالمحدثين^(٢)، فقال له القاضي: ومن أولى بهذا منك؟ ثم وُضع له المنبر كالعادة، وجلس الخليفة المأمون عليه، ثم أصبح يحدث بمهارة، وروى ما يقارب ثلاثين حديثاً بتحقيق وإتقان، ولكنه عَرَفَ من وجوه الحاضرين أنهم لم يستمتعوا، فنزل من المنبر، وقال للقاضي يحيى: «كيف رأيت أبا يحيى مجلسنا؟ قال القاضي: أجلُّ مجلس، تفقه الخاصة والعامة. قال: ما رأيتُ له حلاوة، إنما المجلس لأصحاب الخُلُقَان والمحابر.^(٣)»

(١) انظر الخبر بنصه في أدب الإملاء والاستملاء ص ٢٠.

وقال النضر بن شميل: سمعت أمير المؤمنين المأمون يقول: ما اشتهي من لذات الدنيا إلا أن يجتمع أصحاب الحديث عندي ويجيء المستملي فيقول: من ذكرت أصلحك الله؟. (المصدر السابق ص ١٩).

وذكر السمعاني أخباراً أخرى من هذا القبيل في الموضوع المذكور فيمكن الرجوع إليه.

(٢) لقد تمنى كثير من الناس أن يلقبوا بالمحدث، أو ليسمعوا أئمتهم ينادون بالمحدث، أو حافظ الحديث، ولكن شروط العدالة والصدق والتحمل للمشاق والعمل بالحديث وسيلان الذهن وغيرها من شروط هذا الفن قد حرمتهم من أمنيته. (المؤلف).

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٧٥/١٠، البداية والنهاية ٢٧٥/١٠. وانظر أيضاً أدب الإملاء والاستملاء ص ٢٢، والخُلُقَان جمع الخَلَق. وهي البالي من الثياب والجلد وغيرها. (المعجم الوسيط ٢٥٢/١).

ومن الجدير بالذكر أن المأمون هذا كان قد سمع من كبار المحدثين من أمثال هشيم، وعبّاد بن عوّام، ويوسف بن عطية، وأبي معاوية الضّرير، وإسماعيل بن عُلَيّة، وحبّاج الأعور، وزيادة على ذلك كانت له ميزة مميزة بسبب تلمذه على الإمام مالك، فكان الخليفة هارون الرشيد أرسل إلى الإمام مالك أن يحضر إلى قصر الخلافة لتدريس الأمراء، ولكن الإمام مالك رحمه الله أبى ذلك قطعاً، فأرسل هارون الأمراء إلى مجلس الإمام مالك لكي يحضروا دروسه مع عامة الناس.

الاهتمام بحفظ الحديث والاحتياط في ذلك

ما هي الدوافع التي كانت تدفع المسلمين وتحملهم إلى البذل والتضحية بكل ما أوتوا في سبيل أحاديث الرسول ﷺ؟ إذا تأملنا فيها تتبين لنا عدة أمور:

السبب الأول: آيات من القرآن الكريم كانت تحملهم على ذلك، وتحثهم عليه:

- ١- ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (١).
- ٢- ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (٢).
- ٣- ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (٣).

(١) الأحزاب: ٢١

(٢) النساء: ٨٠.

(٣) الحشر: ٧.

٤- ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ (١).

السبب الثاني: أوامر وفضائل وتوجيهات كان الرسول ﷺ يُصَدِّرها بين حينٍ وآخر، وهي في الحقيقة تفسير للآيات المذكورة:

١- «تركتُ فيكم أمرين لَنْ تَضِلُّوا ما تَمَسَّكْتُم بهما، كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ» (٢).

٢- «مَنْ رَغِبَ عَن سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» (٣).

(١) آل عمران: ٣١، ومن البديهي أن أتباع الرسول ﷺ لا يمكن إلا بعد جمع ومعرفة أحاديثه، وهذه الآيات قد سقت كأثلة فقط، وإلا ففي القرآن آيات كثيرة في هذا المعنى، ولا أريد استقصاءها. (المؤلف).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ٨٩٩/٢، كتاب القدر، حديث ٣، مرسلًا، وأخرجه المروزي في السنة (ص ٢١) من حديث ابن عباس، والحاكم في المستدرک ٩٣/١، من حديث ابن عباس ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنهما مرفوعًا. وكذا أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٣٣١/٢٤ من حديث أبي هريرة، وفيه وفي جامع بيان العلم وفضله ٧٥٥/١، حديث ١٣٨٩، و ٩٧٩/٢، حديث ١٨٦٦، من حديث عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده مرفوعًا.

وقال في التمهيد: «وهذا أيضًا محفوظ معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرة يكاد يستغنى بها عن الإسناد وروي في ذلك من أخبار الآحاد أحاديث من أحاديث أبي هريرة وعمرو بن عوف. ثم ذكرهما بإسناده.

وحسن الشيخ الألباني إسناد الحاكم (منزلة السنة في الإسلام ص ١٣) وانظر أيضًا الصحيحة، حديث ١٧٦١، الحديث حجة بنفسه ص ٦، مشكاة المصابيح ٦٦/١ حديث ١٨٦.

(٣) جزء من حديث أخرجه البخاري ١٠٤/٩، النكاح حديث ٥٠٦٣، ومسلم ١٠٢٠/٢ النكاح أيضًا حديث ١٤٠١ وفيه «لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني» اللفظ للبخاري.

- ٣- «مَنْ أَحْيَى سُنَّتِي فَقَدْ أَحْبَبَنِي»^(١).
- ٤- «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها ثُمَّ أَدَّاهَا»^(٢). الحديث.
- ٥- «خير الهدى هدى محمد ﷺ»^(٣).
- ٦- «مَنْ أَحْيَى سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي قَدْ أُمِيتَتْ كَأَنَّ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا»^(٤).
- ٧- «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين»^(٥).

(١) «من أحى سنتي فقد أحبني، ومن أحبني كان معي في الجنة.» جزء من حديث طويل من حديث أنس مرفوعاً. أخرج الترمذي جزءاً منه ٤٦/٥، العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة إلخ حديث ٢٦٧٨ وأخرجه الطبراني في الأوسط ٤٦٢/٦ -٤٦٥، وفي إسناده علي بن زيد ابن جدعان وهو ضعيف. وقال الألباني: إسناده ضعيف. ضعيف سنن الترمذي ص ٣١٧ حديث ٥٠١، ضعيف الجامع ٥٣٦٦.

وأخرجه العقيلي من طريق آخر عن أنس أيضاً، الضعفاء ٣/٢، ٣٤٩/٣ وقال: في هذا الباب أسانيد لينة من غير هذا الوجه (٣/٢).

(٢) مسند أحمد ٨٠/٤، وهو حديث متواتر كما سبق ذكره.

(٣) صحيح مسلم ٥٩٢/٢، الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، حديث ٨٦٧، وهو جزء من حديث.

(٤) جزء من حديث أخرجه الترمذي ٤٠٨/٤، العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة وإجتنب البدع، حديث ٢٦٧٧ (تحقيق بشار عواد) وابن ماجه ٧٦/١، المقدمة، باب من أحيا سنة قد أميتت، حديث ٢٠٩، ٢١٠، إسناده ضعيف. ضعيف سنن الترمذي ص ٣١٧، حديث ٥٠٠.

(٥) وتماهه: «تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ. وإياكم ومحدثات الأمور فإنَّ كلَّ محدثة بدعة وكلَّ بدعة ضلالة.»

جزء من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه المشهور، أخرجه ابو داود =

٨- «لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ»^(١).

٩- وقال يخاطب أصحابَ مالك بن الحُوَيْرِث^(٢): «ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم»^(٣).

١٠- «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٤).

السبب الثالث: هو الحب الذي كان يكنه أصحاب الرسول ﷺ له

= ٢٠٠/٤، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، حديث ٤٦٠٧، واللفظ له. والترمذي ٤٤/٥، العلم، باب ما جاء بالأخذ بالسنة إلخ. حديث ٢٦٧٦، وابن ماجه، المقدمة ١٦/١ باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، حديث ٤٣٠٤٢ وغيرهم، وهو حديث صحيح. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى إرواء الغليل ١٠٧/٨، حديث ٢٤٥٥، والسنة لابن أبي عاصم ٢٧، ٣١-٣٤، وبعدها.

(١) جزء من خطبة النبي ﷺ يوم النحر في حجة الوداع، أخرجه البخاري في أكثر من موضع في صحيحه، منها في ١٥٧/١-١٥٨، العلم، باب قول النبي ﷺ رَبِّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، حديث ٦٧.

(٢) مالك بن الحويرث الليثي قدم إلى النبي ﷺ في شبعة من قومه وأقام عنده عشرين ليلة. (صحيح البخاري ٢٣١/١٣، أسد الغابة ٤/٢٤٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم من صحيحه ١٨٣/١، باب تحريض النبي ﷺ وفد عبدالقيس إلخ. وأسنده في كتاب أخبار الأحاد ٢٣١/١٣، حديث ٧٢٤٦، كما أخرجه في غير موضع مختصراً ومطولاً. انظر تعليق التعليق ٨٥/٢.

(٤) جزء من حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه أخرجه البخاري ١١١/٢، الأذان، باب الأذان للمسافر، حديث ٦٣١، وفي كتاب الأحاد الموضع المذكور أنفاً. وأطرافه في عدة مواضع فليُنظر الحديث ٦٢٨.

كما أخرجه آخرون. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى إرواء الغليل ٢٢٧/١، حديث ٢١٣.

ونصحهم له وحماسهم وتفانيهم في ذلك، وهذه الأشياء هي التي جعلتهم حريصين على اتباع كل سنة من سننه وأعماله، وانضم هذا إلى السبيين السابقين فإزداد توهجًا وتوقدًا. ولكن ينبغي أن نعرف أن هذه العواطف لدى الصحابة رضي الله عنهم كانت مقيدةً بالقيود التي ارتضاها لهم القرآن الكريم، وهذه هي الصفة المميزة في أصحاب الرسول ﷺ، وقد عبر عنها شاعر اللغة الأردنية (حالي) بما معناه بالعربية:

«كانت مساعيهم في سبيل الحق، وكان الحق هو الأساس
لصلتهم وعلاقتهم بالآخرين، لم تكن نارهم تضطرم بنفسها، بل
كانت ناصيتهم بيد الشريعة، فكانوا يلينون ويشدون بمقتضى هذه
الشريعة^(١)».

وغني عن البيان ما كان يكتنه معاذ بن جبل رضي الله عنه من حب
ونصح للنبي ﷺ، حتى إنه ما كان يحب أن يفارق الرسول ﷺ أبدًا،
ولما أرسله الرسول ﷺ إلى اليمن، قال له: «يا معاذ عسى أن لا تلقاني
بعد عامي هذا» ولا يمكن لنا أن نتصور ذلك الحزن العميق الذي كان
غشى قلب معاذ في تلك اللحظة، ولكن الأمر القرآني الصارم ﴿وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ﴾ قد قضى على كل تلك العواطف التي كانت تمنعه من أن
يترك مدينة الرسول ﷺ ويتعد عن وجهه الكريم. لقد غادر معاذ إلى

(١) ونصه بالأردنية:

فقط حق به نهی جس سی نهی لاک ان کی	ره حق مین نهی دور اور بهاک ان کی
شریعت کی قبضه مین نهی باک ان کی	بہزکتی نه نهی خود بخود آک ان کی
جهان کردیا کرم کرماکتی وه	جهان کردیا نرم نرمماکتی وه

اليمن رغم كل هذه العواطف التي كانت تجيش في صدره، ولما ركب على دابته كانت الدابة متوجهة إلى اليمن، ولكن معاذًا كان موليًا وجهه شطر المدينة - مدينة الرسول ﷺ -، ولقد وصلت به الدابة إلى اليمن ولكن قلبه وعيونه وأفكاره كلها كانت تحوم حول جدران المدينة وأبوابها^(١).

وهذا الحب نفسه والحماس والاخلاص تعلمه الأتباع أيضًا من الصحابة رضوان الله عليهم، وهكذا استمرت سلسلة الحفظ على سنة الرسول ﷺ منذ بداية الإسلام، فكانت الجماعة الأولى التي حافظت على السنة هي جماعة الصحابة - أصحاب الرسول ﷺ - الذين كان الله تعالى قد خلقهم لهذا الغرض النبيل (لحمل الرسالة المحمدية) والذين كانت ذكرتهم الخارقة لا يوجد لها مثل اليوم في عالم الكون، وكانوا حريصين أشد الحرص على أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وتقريراته، فما كانوا يرضون أن يتركوه وحيدًا في أية لحظة، كانوا يصاحبونه في الحضر والسفر، في الصحة والمرض، وكانوا يتبعون كل حركاته وسكناته وأفعاله وأقواله، لكي يفتفوا آثاره ويتبعوا خطواته، فلما جاء

(١) البداية والنهاية ١٠٠/٥ .

والحديث المذكور أخرجه أحمد ٢٣٥/٥ وفيه «أن معاذًا لما بعثه النبي ﷺ خرج إلى اليمن معه النبي ﷺ يوصيه ومعاذٌ ركبُ ورسول الله ﷺ يمشي تحت راحلته فكلما فرغ قال: يا معاذ إنك عسى أن لا تلقاني بعد عامي هذا. ولعلك تمر بمسجدي وقبري» فبكى معاذ بن جبل جشعًا لفراق رسول الله ﷺ، الحديث.

قال الهيثمي: رواه أحمد بإسنادين... ورجال الإسنادين رجال الصحيح غير راشد بن سعد وعاصم بن حميد وهما ثقتان (مجمع الزوائد ٢٢/٩). وصححه الشيخ الألباني في تخريج فقه السيرة ص ٤٨٥، وانظر أيضًا سير أعلام النبلاء ٤٤٨/١.

وقت الخلوة تولت أزواجه رضي الله عنهن هذه المتابعة وكانت له تسعة أزواج، وكان بيته مدرسة لتعلم النساء، وكانت أمهات المؤمنين وأزواج الرسول ﷺ ورضي عنهن طالبات في هذه المدرسة، وكان المعلم هو الرسول الأعظم صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكانت كل واحدة منهن مولعة وحريصة على التعاليم الإسلامية^(١) كسائر الأصحاب رضوان الله عليهم أجمعين، وكانت أسبقهن إلى ذلك عائشة رضي الله عنها، التي تعد من فقهاء الصحابة المجتهدين، وجرى المحدثون على ذكر مذهبها بجانب مذاهب المجتهدين الآخرين.

وملخص القول أن كل ما قاله الرسول ﷺ أو فعله، أو فعل أمامه وأقره الرسول ﷺ، وكذلك كل قول قيل أمامه، ولم يُنكر عليه، ما بقى شيء منه إلا وقد نقش في صفحات قلوب بعض أصحابه أو صحابياته أو أزواجه كالنقش في الحجر.

وأما الصحابة الذين كانت بيوتهم تقع على بعد من المسجد النبوي كانوا يتخذون طريقة أخرى، وهو أن كل اثنين منهم كانا يتعاهدان^(٢) بأن يحضر أحدهما يومًا طول النهار في حضرة الرسول ﷺ ويخبره في المساء بكل ما رآه هناك، أو سمعه، أو تعلمه، ويتولى الثاني العمل نفسه في اليوم الثاني، وكل من سمع كلمة واحدة من فم الرسول الأنور

(١) وهذه إحدى مصالِح تعدد أزواجه ﷺ - بالإضافة إلى المصالح الأخرى - وهي تعليم الأمة إذ لم يكن ممكنًا بدون هذا، خاصة في تلك المسائل التي تتعلق بالنساء. (المؤلف).

(٢) كما فعل ذلك عمر رضي الله عنه الذي كان يسكن في عوالي المدينة، فكان قد تعاهد مع أحد الأنصار. وأما الذين كانوا يسكنون على مسافات بعيدة جدًا، فكانوا يحضرون كل جمعة. (المؤلف).

ﷺ، أو رآه للحظة واحدة، كان يحافظ على تلك الكلمة وعلى تلك الهيئة التي رأى فيها الرسول ﷺ، بحيث لا يمكن أن يمحي ذلك من صفحة قلبه، وكان يكرر ذلك، ويحافظ عليه أكثر من محافظة الملك الغني على خزائنه، أو الفقير المُعْدِم على درهمه الوحيد. لقد رأى أحد الصحابة^(١) رسول الله ﷺ في حالة كانت أزراره مفتوحة فترك أزراره مفتوحة طول حياته^(٢).

(١) هو قرّة بن إياس المزني كما في سنن أبي داود، نصه: معاوية بن قرّة أخبرنا أبي قال أتيت رسول الله ﷺ في رهط من مزينة فبايعناه، وإن قميصه لمطلق الأزرار. قال: فبايعناه، ثم أدخلت يدي في جيب قميصه، فمست الخاتم، قال عروة: فما رأيت معاوية ولا ابنه إلا مطلقى أزرارهما في شتاء ولا حر، ولا يزرران أزرارهما أبداً. انظر سنن أبي داود ١٣٤/١١ - ١٣٥ (المراجع).

وصححه الشيخ الألباني كما في صحيح سنن أبي داود ٧٦٩/٢. حديث ٣٤٤٠ وصحيح سنن ابن ماجه ٢٧٨/٢، حديث ٢٨٧٩، ومختصر شمائل الترمذي ص ٤٧، حديث ٤٨.

(٢) جميع حركات الرسول ﷺ وسكناته من قيام وقعود، مشي وحركة، جلوة وخلوة، كلها داخله في الحديث، وكان أكثر الصحابة حضوراً إليه ﷺ أعلمهم بالسنة، سواء قلت رواياته، أو كثرت، مثل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولذلك فقياس أئمة الكوفة على أبي بكر قياس مع الفارق، فالحظ الأوفر الذي وجدته من مصاحبته الرسول ﷺ، لم يجده غيره من الصحابة، وهكذا فالعلم الذي استفاد من فيض ينابيعه ﷺ، لم يدركه الآخرون، وعمر وعلي وعبداً وأبو هريرة رضي الله عنهم وغيرهم من المكثرين لا يساوي علمهم علم أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقد فصل الإمام ابن تيمية رحمه الله الكلام في هذا الموضوع في منهاج السنة (٤/١٣٥ - ١٤٠).

وهكذا فقياس الإمام أبي حنيفة أو غيره من أئمة الكوفة في قلة الرواية بأبي بكر الصديق ظلم صريح، فإن أسبقية أبي بكر في معرفة الحديث على الجميع مُسَلَّمٌ، ومعروف، بينما معرفة أئمة الكوفة للأحاديث أمر متنازع فيه، ومشكوك =

ومن المعروف أن من أهم أسباب حفظ سيرة شخصٍ ما أمران :

أحدهما: القبول العام لدى الناس ومحبتهم إياه.

والثاني: حاجة الدولة إليها. وكلا هذين السببين توفرا للحديث النبوي ولا مانع من أن نذكرهما بشيء من التفصيل.

أما اهتمام الدولة بذلك وحاجتها إليه واضطرارها على ذلك فمعروفٌ وظاهر، فقد ابتدأ عصر الخلافة الراشدة بعد الرسول ﷺ، واقتضت الحاجة إلى الحفاظ على الأحاديث أولاً، فقد كان من واجبات الإمام أو الخليفة تنفيذ الأحكام الشرعية، وإجراء الحدود الإسلامية، والقضاء في الخصومات، وتعليم المسائل، وكانت الحوادث تتجدد. فإذا عرضت مسألة جديدة ولم يجد الخليفة حلاً لها في معلوماته، ولم يعرف نصاً قرآنياً يدل على ذلك الموضوع - وأما القياس الذي أصبح مفخرةً لأهل الكوفة فيما بعد فكانوا يكرهونه أيما كراهية - فكانت العادة في مثل هذه الأمور أن المسألة كانت تُعرضُ في الغالب في جمع من الصحابة، لكي يذكر كلُّ صحابيٍّ ما كان يعرف في ذلك عن النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير، فإذا ذكر أحدٌ سنةً، عرضت عليه أسئلةٌ للتحقيق والتثبت بغاية الشدة، لكي لا يبقى مجال لأي وهم أو شك أو تساهل.

= وموهوم، ويحتاج إلى أدلة وقرائن، فكيف يصح قياس هؤلاء بأبي بكر، وكيف يصح أن يقال: «مرتبته في قلة الرواية مرتبة الصديق» وإن كان هذا هو القياس فينبغي أن يقاس كل قليل الرواية بأبي بكر الصديق. والعجب أن الفاضل اللكنوي الشيخ عبدالحى. أيضاً لم يتردد في كتابة هذا القياس تعصباً للإمام، مع أنه ليس إلا مجرد توهم. (المؤلف).

ومن بين هذه المسائل بل أولها كانت مسألة دفن الرسول ﷺ،
فاختلف الصحابة رضوان الله عليهم في مكان دفنه، فروى أبو بكر
الصديق رضي الله عنه حديثاً أنه سمع النبي ﷺ قال:
« ما قبض نبيٌّ إلا دُفِنَ حيثُ يُقبَضُ^(١) » فكان العمل به .

وسافر عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه إلى الشام، حتى إذا كان
بسرغ^(٢)، لقيه أمراءُ الأجناد^(٣) أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه
أنَّ الوباءَ قد وَقَعَ بالشام^(٤)، قال ابن عباس: فقال عمرُ: ادعُ لي
المهاجرين الأولين، فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع
بالشام، فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خرجنا لأمرٍ، ولا نرى أن تَرْجِعَ
عنه. وقال بعضهم: معك بقية الناس واصحاب رسول الله ﷺ، ولا
نرى أن تُقدِّمهم على هذا الوباءِ، فقال: ارتفعوا عني .

(١) قطعة من حديث طويل أخرجه ابن ماجه في قصة دفن النبي ﷺ ٥٢١/١، الجنائز،
باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ، حديث ١٦٢٨، واللفظ المذكور له .

وأخرجه الترمذي أيضاً ٣٣٨/٣، الجنائز، باب ٣٣، حديث ١٠١٨ وغيرهما .
وفي إسنادهما ضعف . لكن المتن ثابت بما له من الطرق والشواهد كما في أحكام
الجنائز . ص ١٧٤، طبعة مكتبة المعارف بالرياض .

(٢) مدينة في أول الحجاز وآخر الشام على مقربة من تبوك . بينها وبين المدينة ثلاث
عشرة مرحلة . ينظر معجم البلدان ٣/٢١٢، فتح الباري ١٠/١٨٤ .

(٣) أجنادين جمع جند وهي اسم مجموعة من المدن . (المؤلف) قلت: كان في الأصل
«أجنادين» وما أثبتته من صحيح البخاري (١٧٩/١٠) . وانظر فتح الباري ١٠/١٨٤
ومعجم البلدان ١/١٠٣ .

(٤) وكان ذلك في ربيع الآخر سنة ١٨هـ، وتعرف هذه السنة بسنة طاعون عمواس .
انظر فتح الباري ١٠/١٨٤، تاريخ الطبري ٣/٢٢٢ (المراجع) .

ثم قال: ادعوا لي الأنصار، فدعوتهم، فاستشارهم، فسلخوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني.

ثم قال: ادع لي من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعوتهم، فلم يَختلِف منهم عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تُقدمهم على هذا الوباء، فنادى عمر في الناس: إني مُصَبِّحٌ على ظهر، فأصبحوا عليه. قال أبو عبيدة: أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة! نعم نفرٌ من قدر الله إلى قدر الله. أرأيت إن كان لك إبلٌ هبطت وادياً، له عدوتان، إحداهما خَصِيْبَةٌ والأخرى جذبةٌ، أليس إن رعيت الخَصِيْبَةَ رعيتها بقدر الله. قال: فجاء عبدالرحمن بن عوفٍ وكان متغيباً في بعض حاجته، فقال: إنَّ عندي في هذا علماً. سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

«إذا سمعتم به بأرضٍ، فلا تقدّموا عليه، وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها، فلا تخرجوا فراراً منه. قال: فحمد الله عمر، ثم انصرف^(١)». فقضى عمر رضي الله عنه بهذا الحديث.

وأحياناً إذا كان الخليفة بنفسه يحفظ الحديث، ويحكم في القضية بمقتضاه، كان يذكره في جمع من الصحابة، ليكون ذلك سبباً لإنتشار الحديث. وقد سُئِلَ أبو بكر الصديق رضي الله عنه في أيام خلافته عن تركة الرسول ﷺ، فناشد الصحابة هل سمعوا رسول الله ﷺ يقول:

«نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا صدقة»؟

(١) صحيح البخاري ١٧٩/١٠، الطب، باب ما يذكر في الطاعون، حديث ٥٧٢٩.

فقالوا: نعم^(١).

(١) هكذا ذكره المصنف رحمه الله ولم يعزه إلى مصدر معين. أما حديث أبي بكر رضي الله عنه في هذا الموضوع فقد أخرجه البخاري ١٩٧/٦، كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس، حديث ٣٠٩٣، وغيره من المواضع (انظر الأحاديث ٣٧١٢، ٤٠٣٦، ٤٢٤١، ٦٧٢٦) بلفظ: «لا نورث ما تركنا صدقة».

وقال ابن حجر في الفتح: «وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» فقد أنكره جماعة من الأئمة وهو كذلك لخصوص لفظ «نحن» ولكن أخرجه النسائي... بلفظ «إنا معاشر الأنبياء لا نورث، الحديث... وهو كذلك في مسند الحميدي... إلخ» (فتح الباري ٨/١٢).

أما الذي ناشد الصحابة فالظاهر أنه هو عمر رضي الله عنه حيث أثبت هذه القضية في خلافته إذ تخاصم إليه علي والعباس رضي الله عنهما كما رواه البخاري ١٩٧/٦، كتاب فرض الخمس، حديث ٣٠٩٤. وكان في المجلس عثمان وعبدالرحمن بن عوف والزيير وسعد بن أبي وقاص بالإضافة إلى علي والعباس فكلهم أقروه على ذلك.

وقد أخرج الإمام أحمد باسناده عن مالك بن أوس قال: «سمعت عمر يقول لعبدالرحمن وطلحة والزيير وسعد: نشهدكم بالله الذي تقوم السماء والأرض بأمره أعلمتم أن رسول الله ﷺ قال: لا نورث ما تركنا صدقة؟ قالوا: نعم.» قال ابن كثير: على شرط الصحيحين. (البداية والنهاية ٢٨٨/٥) (وانظر مسند أحمد ٢٠٨/١-٢٠٩ بلفظ أتم).

وذكر ابن كثير في هذا الموضوع كثيرًا من طرق هذا الحديث وألفاظه.

أما أصل المتن «لا نورث ما تركنا صدقة إلخ» فقد ورد من رواية عدد من الصحابة وقد ذكرت بعض طرقه وأسانيده في تخريجي لأحاديث كتاب الفرائض من سنن أبي داود، باب في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال، الأحاديث ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩.

وعده السيوطي والزيبي وغيرهما من الأحاديث المتواترة، وقال الزيبي: رواه من الصحابة ثلاثة عشر شخصًا. ثم ذكرهم. قطف الأزهار المتناثرة ص ٢٧٣، حديث ١٠٠، لقط الآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة ص ٨٨، حديث ٢٦، نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ٢١٦، حديث ٢٧٢.

وهكذا كان عثمان رضي الله عنه لما أراد توسعة المسجد النبوي، وبناءه من جديد على أسسٍ متينة، فاعترضَ عليه، فقال: لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«من بنى مَسْجِدًا لله بنى الله له بيتًا في الجنة»^(١).

واستمرت الأحاديث النبوية تجد هذه العناية التامة والاهتمام البالغ من قبل الحكومات إلى أن دُوِّنت في الدواوين. ولقد تسابق الخلفاء في الإهتمام والعناية بها، بعضهم فوق بعض في الشدة، ومع أننا نخاف أن يطول الكلام في ذلك، ولكن لا مانع من أن نفصل هذا الموضوع بعض التفصيل، وذلك لأن عدد «المتحررين» في المسلمين أصبح يزداد، حتى إنهم بدأوا يفكرون في التغيير في القرآن أيضًا، وأما آرائهم حول السنة فواضحة ومعروفة، ومن فروعهم الفرقة التي تسمى «بأهل القرآن» وأصحاب هذه الفرقة يبذلون قصارى جهدهم للتشكيك في السنة النبوية، وإن أقوال الرسول ﷺ وأفعاله لا تساوي عندهم شيئًا، ويفسرون القرآن حسب أهوائهم. فالصلاة والزكاة والحج وغيرها يفسرونها كلها حسب ما تملي عليهم أهوائهم، والفرقة الثانية هي فرقة الجامدين على التقليد الذين ينظرون إلى أقوال أئمتهم كأنها وحى نزل من السماء، ثم يواجهون أحاديث رسول الله ﷺ بأمور غريبة وعجيبة، فالتأويل أحيانًا، والتشكيك أخرى، والإنكار تارةً، وادعاء النسخ حينًا، ودعوى الاضطراب حينًا آخر، حسب ما سمحت به الظروف سوَّغوا الكلام.

(١) أخرجه البخاري ٥٤٤/١، الصلاة، باب من بنى مسجدًا، حديث ٤٥٠، ومسلم ٣٧٨/١، المساجد، باب فضل بناء المساجد والحث عليها، حديث ٥٣٣ وغيرهما.

ونذكر هنا عناية خلفاء الرسول ﷺ فقط، واهتمامهم بأحاديث الرسول ﷺ، ومنها يمكن أن نعرف ضرورة تدوين الحديث وأهميته حق المعرفة. [قال الإمام الدارمي]:^(١)

«أخبرنا محمد بن الصلت ثنا زهير عن جعفر بن برقان ثنا ميمون ابن مهران قال: كان أبو بكر إذ ورد عليه الخصمُ نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب، وعَلِمَ من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنةً قضى به فإن أعياء خرج فسأل المسلمين وقال أتاني كذا وكذا، فهل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاءٍ فربما اجتمع إليه النفر كلهم يذكر من رسول الله ﷺ فيه قضاءً، فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ على نبينا، فإن أعياء أن يجد فيه سنةً من رسول الله ﷺ جمع رؤوس الناس وخيارهم، فاستشارهم فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به^(٢). وورد عن عثمان^(٣) وعن عليٍّ

(١) زيادة من المترجم يقتضيها من المقام.

(٢) سنن الدارمي ٥٨/١، وذكره ابن القيم عن أبي عبيد في كتاب القضاء ثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان به. (اعلام الموقعين ٦٢/١).

(٣) حديث عثمان في الوضوء، أخرجه البخاري وغيره عن حمران مولى عثمان أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرارٍ فغسلها إلخ... ثم قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه».

البخاري ٢٥٩/١، الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، حديث ١٥٩، ومواضع أخرى. قال الحافظ: وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم، فتح الباري ٢٦١/١.

وروى مسلم في صحيحه بإسناده أن عثمان توضأ بالمقاعد فقال: ألا أريكم =

رضي الله عنهما^(١) أنهما خاطبا جمعاً من الصحابة وقالوا لهم: ألا أريكم
وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ ثم توضأ وضوءَ الرَّسُولِ ﷺ بدون أن تكون
لهما حاجة إلى الوضوء إلا للتعليم.

وخاطب مالك بن الحويرث أصحابه بقوله:

«ألا أنبئكم صلاة رسول الله ﷺ^(٢)».

= وضوء رسول الله ﷺ، الحديث.

زاد في رواية: «وعنده رجال من أصحاب رسول الله ﷺ» صحيح مسلم
٢٠٧/١، الطهارة، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه. حديث ٢٣٠.

(١) حديث علي في وصف الوضوء أخرجه أبو داود ٢٩/١، الطهارة، باب صفة وضوء
النبي ﷺ، حديث ١١٧، وفيه أنه قال: يا ابن عباس، ألا أريك كيف كان يتوضأ
رسول الله ﷺ. إلخ. وحسنه الألباني كما في صحيح سنن أبي داود ٥/١، حديث
١٠٨.

وعند أبي داود أيضاً (حديث ١١٦) والترمذي ٦٧/١، الطهارة، باب ما جاء
في وضوء النبي ﷺ. حديث ٤٨ عن طريق أبي حية قال: رأيت علياً توضأ إلخ...
ثم قال: أحببت أن أريكم كيف كان ظهور الرسول ﷺ.

وهذا عند النسائي أيضاً ٧٠/١، الطهارة، باب عدد غسل اليدين.

وهو حديث صحيح كما في صحيح سنن أبي داود ٢٥/١، حديث ١٠٧.

(٢) صحيح البخاري ٣٠٠/٢، كتاب الأذان، باب المكث بين السجدين، حديث
٨١٨.

وفي موضع آخر: قال أبو قلابة: جاءنا مالك بن الحويرث في مسجدنا هذا
فقال: «إني لأصلي بكم، ما أريد الصلاة، أصلي كيف رأيت النبي ﷺ يصلي»
١٦٣/٢، الأذان، باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ
وسته. حديث ٦٧٧.

وينظر أيضاً سنن أبي داود ٢٢٢/١، الصلاة، باب النهوض في الفرد،
والنسائي ٢٣٣-٢٣٤، الصلاة، باب الاستعداد للجلوس إلخ ومصادر أخرى.

ثم صلى أمامهم صلاة رسول الله ﷺ.

وكان أبو هريرة رضي الله عنه يقول:

«إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة، ولو لا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثاً، ثم يتلو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ، إِلَى قَوْلِهِ: الرَّحِيمِ﴾ إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ، وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَبْعِ بَطْنِهِ، وَيَخْضُرُ مَا لَا يَخْضُرُونَ، وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ^(١)».

وكان الصحابة عموماً إذا رأوا أحداً يعمل عملاً يخالف سنة رسول الله ﷺ كانوا يُنكرون عليه فوراً بقول الرسول ﷺ، أو عمله، حتى ولو كان ذلك المخالف الخليفة نفسه، فإن الصحابة كانوا ينكرون عليه إن رأوا عمله يخالف سنة الرسول ﷺ، فلما أراد أبو بكر رضي الله عنه قتال مانعي الزكاة، اعترض عليه عمر رضي الله عنه بقوله:

«كيف تُقاتل الناسَ: وقد قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أقاتل الناسَ، حتى يقولوا لا إله إلا الله^(٢)».

(١) صحيح البخاري ٢١٣/١ - ٢١٤، كتاب العلم، باب حفظ العلم، حديث ١١٨ وانظر أطرافه هناك.

(٢) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه منها ٢٦٢/٣، الزكاة، باب وجوب الزكاة، حديث ١٣٩٩ ومسلم ٥١/١ - ٥٢، الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله إلخ. حديث ٢٠. وكان هذا موقف عمر رضي الله عنه في البداية ولكنه اقتنع فيما بعد برأى أبي بكر رضي الله عنه.

ولقد كان بعض الصحابة رضي الله عنهم إذا رأوا عملاً يخالف قول الرسول ﷺ أو فعله أجهشوا بالبكاء.

حتى إنَّ النسوة ما كنَّ يتأخرن من الإنكار ولو على الخليفة عمر رضي الله عنه في قضاءٍ قضى به، مع قوته وشدته في الحكم، ولما استدل الخليفة بالقرآن ورأى أنها تخالف القرآن العظيم تكلمت الصحابة الذكية، وبينت أن قولها يوافق القرآن ولا يخالف^(١).

(١) كانت فاطمة بنت قيس رضي الله عنها طلقها زوجها للمرة الثالثة فسألت رسول الله ﷺ فقال: «لا نفقة لك ولا سكنى».

وقصتها مذكورة في الصحيحين وغيرهما. (صحيح البخاري ٤٧٧/٩، الطلاق، باب قصة فاطمة بنت قيس، الأحاديث ٥٣٢١-٥٣٢٨) وصحيح مسلم ١١١٤/٢-١١٢١، الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، الأحاديث ١٤٨٠-١٤٨٢).
وورد في قصتها في رواية عند مسلم (٤٦/١١١٩/١٢) أن عمر رضي الله عنه قال: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ بقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت إلخ.
أما المناقشة بينها وبين غيرها فقد جرت أيام إمارة مروان على المدينة. وقد أخرجها أيضاً مسلم في إحدى روايات قصتها (٤١/١١١٧/٢) وأحمد ٤١٥/٦ وفيها أن مروان قال: «لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها» فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان: فييني وبينكم القرآن. قال الله عز وجل: ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن، الآية. قالت: هذا لمن كانت له مراجعة. فأى أمر يحدث بعد الثلاث؟ فكيف تقولون: لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً؟ فعلام تحبسونها؟» اللفظ لمسلم.

وقد فصل القول في هذا الموضوع العلامة ابن القيم في زاد المعاد ٥٢٢/٥-٥٤٢ وقد بين صحة حديث فاطمة بنت قيس ورد على الشبهات الواردة عليه. وينظر أيضاً فتح الباري ٤٨١/٩.

ومما اشتهر في هذا الباب قصة اعتراض امرأة على الخليفة عمر الفاروق رضي الله عنه في قضية الصداق. فقد روى أبو يعلى وغيره عن مسروق قال: ركب عمر بن الخطاب رضي الله عنه منبر رسول الله ﷺ ثم قال: أيها الناس، ما إكثاركم في =

صُدِّقَ النساء وقد كان رسول الله ﷺ وأصحابه والصُّدُقات فيما بينهم أربعمئة درهم فمادون ذلك. ولو كان الإكثار في ذلك تقوى عند الله وكرامة لم تسبقوهم إليها، فلا أعرفن مازاد رجل في صداق امرأة على أربعمئة درهم. قال: ثم نزل فاعترضته امرأة من قريش فقالت: يا أمير المؤمنين نهيت الناس أن يزيدوا في مهور النساء على أربعمئة درهم؟ قال: نعم. فقالت: أما سمعت ما أنزل الله في القرآن؟ قال: وأي ذلك؟ فقالت: أما سمعت الله يقول: وآتيتم إحداهن قنطاراً، الآية. فقال: اللهم غفراً، كل الناس أفقه من عمر؟ ثم رجع فركب المنبر فقال: أيها الناس إني كنت قد نهيتكم أن تزيدوا النساء في صدقاتهن على أربعمئة درهم فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب.

قال أبو يعلى: وأظنه قال: فمن طابت نفسه فليفعل.

المقصد العلي ٣٣٤/٢، حديث ٧٥٧، إتحاف الخيرة المهرة ٥٥/٥ حديث ٤٤٢١، ٤٤٢٢ المطالب العالية (المسندة) ١٥٤/٢، حديث ١٥٨٠ عن طريق مجالد بن سعيد عن الشعبي عن مسروق به. وكذلك الخطيب في الفقيه والمتفقه ٣٧٠/١، حديث ٣٧١ (طبعة دار ابن الجوزي).

ورواه سعيد بن منصور ١٩٥/٣، حديث ٥٩٨، والبيهقي ٢٣٣/٧، والهروي في ذم الكلام ١٤٧/٢، حديث ٢٩٧ عن طريق مجالد أيضاً عن الشعبي قال: خطب عمر إلخ ولم يذكر مسروقاً في الإسناد. قال البيهقي: هذا منقطع.

قلت: في الإسنادين مجالد هو ضعيف. قال فيه ابن حجر: ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره (التقريب) وقال الهيثمي: رواه أبو يعلى في الكبير وفيه مجالد بن سعيد وفيه ضعف وقد وثق. (مجمع الزوائد ٨٣/٣ - ٢٨٤).

وقال ابن كثير: إسناده جيد قوي (تفسير ابن كثير ٤٩٣/١، سورة النساء الآية ٢٠).

قلت: ورواه عبدالرزاق في مصنفه ١٨٠/٦، حديث ١٠٤٢٠ بإسناد آخر مختصراً. وفيه قيس بن الربيع الأسدي وهو «صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به». فهو صالح للاستشهاد.

وكان الرسول ﷺ ذكر ثلاثة أمور في مسألة بريرة^(١) وكانت مبعث شرف واعتزاز لبريرة، وكانت تذكرها باعتزاز وافتخار.

وكل هذه الأمور إن دلت على شيء فإنها تدل على أن سنة الرسول ﷺ كانت هي المعيار ولا عبرة بسواها.

وكتب معاوية رضي الله عنه إلى المغيرة بن شعبة أن يكتب إليه من حديث الرسول ﷺ^(٢).

وكان والي الحجاج بن يوسف يرسل جيوشه إلى مكة المكرمة، فتصدى الصحابة للإنكار عليه محتجين بخطبة النبي ﷺ غداة فتح مكة^(٣) فلم يستطع

= أما خطبة عمر بدون ذكر قصة الاعتراض فقد رواه أبو داود وغيره بغير هذين الاسنادين، سنن أبي داود ٢/٢٣٥، حديث ٢١٠٦.

(١) أخرج الحديث مسلم في صحيحه ما نصه: «عن عائشة قالت: كان في بريرة ثلاث قضايا - وفي رواية ثلاث سنن - : أراد أهلها أن يبيعوها ويشرطوا ولاءها، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: اشترىها وأعتقها فإن الولاء لمن أعتق، وعتقت فخيرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها، قالت وكان الناس يتصدقون عليها، وتهدى لنا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: هو عليها صدقة وهو لكم هدية فكلوه» الصحيح لمسلم ٢/١١٤٣ (المراجع).

(٢) والحديث نصه: كتب معاوية إلى المغيرة: «أكتب إلي ما سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة إلخ، صحيح البخاري ١١/٥١٢-٥١٣ الصحيح لمسلم ١/٤١٥ (المراجع).

(٣) أخرج مسلم في صحيحه وغيره عن أبي شريح العدوي أنه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة، ائذن لي أيها الأمير، أحدثك قولاً قام به رسول الله ﷺ الغد من يوم الفتح، الحديث. وفيه.

«إن مكة حرّمها الله ولم يُحرّمها الناس فلا يحل لإمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا ولا يعضد بها شجرة، فإن أحدًا ترخّص بقتال رسول الله ﷺ فيها =

أن يُنكر الحديث أو يُكذّب الصَّحابيَّ، ولكنه حرّف معنى الحديث.

وكان كلُّ صحابيٍ يحرصُ على معرفة ما لدى أخيه من الصحابة الآخرين. وحرصهم عليه وشوقهم إليه يتجاوزان كل حد أو تقدير.

فعبداً لله بن عباس من الصحابة، ولكنه مع ذلك كان يجلس على أبواب كبار الصحابة من الصبح إلى الظهر رجاء أنه إذا خرَجَ فلعله يحدثُ بحديثٍ من أحاديث الرسول ﷺ^(١).

ولقد بلغ شوق التابعين إلى حديث الرسول ﷺ إلى أنهم كانوا دائماً يبحثون عن صحابيٍّ، فإذا وجدوا أحداً منهم جلسوا كأنَّ على رؤوسهم الطير، فإذا سمعوا منه حديثاً حفظوه، كأنه درة ثمينة.

وكانوا إذا رأوا أحداً من كبار الصحابة ازدحموا حوله والتف طلبه العلم وكلهم كان يتمنى أن يحوي جميع حديثه.

ذكر العلامة الذهبيُّ في تذكرة الحفاظ في ترجمة أبي الدرداء رضي الله عنه عن طريق الليث بن سعد عن فلان قال:

«رأيتُ أبا الدرداءِ دخل المسجدَ، ومعه من الأتباع مثل ما يكون مع السلطان وهم يسألون عن العلم^(٢)».

= فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم. وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار إلخ. صحيح مسلم ٩٨٧/٢، الحج، باب تحريم مكة وصيدها إلخ، حديث ١٣٥٤.

(١) سنن الدارمي ١٤٠/١ - ١٤٢، باب الرحلة في طلب العلم واحتمال العناء فيه. وقد رواه بطرق وألفاظ عدة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢٥/١.

ولقد أرسلت جماعةً من الصحابة^(١) [كريبًا مولى ابن عباس] إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ليسألها عن الركعتين بعد العصر كان يصلها الرسول ﷺ عندها فقالت «سل أم سلمة» لأن هذه قصة بيتها، وهي أعلم بها مني، فذهب عندها^(٢).

ومن الذي لا يدري شدة عمر رضي الله عنه وحزمه في الحكم، ولا مانع من أن نلقي بعض الضوء على تلك العناية البالغة التي أولاها رضي الله عنه للحديث.

إن أول عمل عمله رضي الله عنه فيما يتعلق بالسنة هو أنه اهتم بفحص الروايات والبحث عنها، إذ لم يكن في بالهم استقصاء الأحاديث في حياة الرسول ﷺ، فإذا عرضت لأحدٍ منهم مسألة كان يستفسر عنها رسول الله ﷺ مشافهة، وهذا هو السر في أن أحدًا من الأصحاب ما كان يحفظ أحاديث تتعلق بجميع أبواب الفقه، فلما كثرت الحاجة في عهد أبي بكر رضي الله عنه (كما أسلفناه مفصلاً) احتيج إلى استفسار الصحابة، وبدأ البحث عن الأحاديث، فظهرت سبل الاستقراء، ثم كثرت الحوادث المستجدة في عصر عمر رضي الله عنه أكثر من ذي قبل بسبب توسع الفتوحات، وكثرة من دخل في دين الإسلام، وبرزت مئات من المشاكل الجديدة، فسعى عمر رضي الله عنه في البحث عن الأحاديث سعيًا بليغًا لإيجاد حلولٍ لهذه المشاكل في ضوء الأحاديث النبوية، فكانت عادته في الغالب أنه إذا عرضت له مسألة جديدة، كان

(١) وهُم: عبدالله بن عباس وعبدالرحمن بن الأزهر ومسور بن مخزومة (المراجع).
(٢) إشارة إلى حديث أورده الإمام البخاري في صحيحه ١٠٥/٣، ٨٦/٨، والإمام مسلم في صحيحه ٥٧٠/١ (المراجع).

يعلن في جموع يحضرها أكثر الصحابة - شأنه في ذلك شأن الخليفة الأول -
فيسألهم عما إذا كان عند أحد منهم سنة في هذا الأمر، فتكبيرات الجنائز،
وغسل الجنابة، والجزية على المجوس، ومسائل أخرى من هذا القبيل
استفسر رضي الله عنه في جمع من الصحابة عن السنة فيها، كما ذكرت
في كتب الحديث مفصلة.

ولما كانت السنة كلما اشتهرت وشاعت أصبحت لها قوة، ويستند
عليها القادمون. فقد اتخذ عمر رضي الله عنه اجراءات عديدة لنشرها
واشاعتها:

أولاً: كان يكتب الأحاديث النبوية بالفاظها، ويرسلها إلى عمال
الولايات، وهكذا كانت تلك الأحاديث تشتهر، وأغلب هذه الأحاديث
كانت تتعلق بالمسائل والأحكام.

ثانياً: لقد أرسل من الصحابة من كانوا أسباطين فن الحديث إلى
البلدان المختلفة لتعليم السنة. قال الشاه ولي الله الدهلوي:

«وقد أرسل الفاروق الأعظم عبدالله بن مسعود إلى الكوفة مع
جماعة، وأرسل مَعْقِلَ بنَ يسارٍ وعبدالله بن مغفل وعمران بن
الحصين إلى البصرة، وعبادة بن الصّامت وابا الدرداء إلى الشام،
وكتب إلى معاوية بن أبي سفيان أمير الشام يؤكد عليه تأكيداً شديداً
أن لا يتجاوز عن أحاديثهم»^(١).

ثالثاً: العناية التامة بالفحص عن الأحاديث والتثبت فيها، وتأسيس

(١) ازالة الخفاء عن خلافة الخلفاء ٦/٢.

التحقيق والنقد وفن الجرح والتعديل، فقد جاء أبو موسى الأشعري مرةً واستأذن منه ثلاث مرات بقوله: السلام عليكم، وأبو موسى بالباب، وكان عمرُ في ذلك الوقت منشغلاً في أمرٍ ما ولم يستطع أن ينتبه له، فلما فرغ من عمله سأل: أين أبو موسى؟ فلما جاء قال له: لماذا رجعت؟ فقال له أبو موسى: «لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يُؤذنْ له فليَرْجِعْ» فقال له عمر رضي الله عنه: أقم عليه البيّنة وإلاّ أوجعتك» فأتى أبو موسى فزَعَا إلى مجلس الأنصار. قالوا ما شأنك؟ قال: إن عمر أرسل إليّ أن آتية، فأتيتُ بابه، فسلمتُ ثلاثاً، فلم يرُدَّ عليّ، إلخ القصة. «فقال أبي بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم (وفي رواية: أحدثنا سنًا) قال أبو سعيد: فقامت معه، فذهبت إلى عمر فشهدت».

وفي رواية أن أبي بن كعب قال له: «سمعتُ رسول الله ﷺ يقول ذلك يا ابن الخطاب! فلا تكونن عذاباً على أصحاب الرسول ﷺ. قال (عمر): سبحان الله، إنما سمعت شيئاً فأحببت أن أتثبت^(١)».

والمرأة إذا طُلِّقت طلاقاً بائناً فلها السكنى والنفقة في أيام عدتها أم لا؟ إنها مسألة فقهية مختلف فيها، وقد قال الله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ^(٢)﴾ وهذا يدل على وجوب السكنى، والنفقة أمر لازم مع السكنى. ولكن فاطمة بنت قيس إحدى الصحابيات طلقها زوجها طلاقاً بائناً، فجاءت إلى النبي ﷺ وسألته هل لها نفقة وسكنى أم لا؟ فأخبرت فاطمة: أن الرسول ﷺ حكم بأنها لا نفقة لها ولا سكنى، وذكرت

(١) صحيح البخاري ٢٧/١١، الصحيح لمسلم ٣/١٦٩٤-١٦٩٧.

(٢) الطلاق: ٦.

فاطمة هذا الحديث عند عمر رضي الله عنه، فاستعمل عمر رضي الله عنه الشدة والاحتياط المعروفين عنه. وقال: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا بقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت^(١)»؟ ومع أن حديث فاطمة بنت قيس لا يستلزم ترك كتاب الله، ولكنه فهم فهم عمر رضي الله عنه، وحسب فهمه اتخذ غاية الاحتياط والحذر.

ولما عُرِضت مسألة السُّقْط استشار عمر رضي الله عنه أصحاب النبي ﷺ، فروى المغيرة حديثاً يتعلق بذلك، فقال له: «إن كنت صادقاً فأت أحداً يعلم ذلك»، فجاء محمد بن مسلمة، فشهد له، فقبله عمر رضي الله عنه^(٢).

وهكذا في قصة العباس رضي الله عنه، عُرِضَ حديثٌ، فطلب عمر رضي الله عنه شهادةً على ذلك، فقام عدة من الناس وشهدوا بها، فقال عمر رضي الله عنه: أما إنني لم أتهمك ولكني أحببت أن أثبت^(٣).

(١) الصحيح لمسلم ١١١٧/٢، ١١١٨-١١١٩، سنن الترمذي ٣٥١/٤، مسند أحمد بن حنبل ٤١٥/٦.

(٢) تذكرة الحفاظ ٧/١، ٨. والحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع منها في الديات (٢٤٧/١٢) باب جنين المرأة. حديث ٦٩٠٤ ولفظه: إن عمر رضي الله عنه استشارهم في إملاص المرأة. فقال المغيرة: قضى النبي ﷺ بالغرة عبدٍ أو أمة. قال: أنت من يشهد معك، فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضى به. وأخرجه آخرون أيضاً: فليُنظر إرواء الغليل ٢٦٢/٧، حديث ٢٢٠٦.

(٣) تذكرة الحفاظ ٨/١، كان للعباس بيت في قبلة المسجد، فضاقت المسجد على الناس، فطلب إليه عمر البيع فابى، فذكر الحديث. (المراجع) وتفصيل القصة في طبقات ابن سعد ٢١/٤.

وقد ظن بعض الناس من هذه الأخبار أن عمر رضي الله عنه لم يكن يقبل الحديث إلا إذا شهد عليه اثنان (انظر: تاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص ٨٦) =

وكان هذا الاحتياط في الحديث قد بدأ منذ عصر أبي بكر رضي الله عنه، وقد أكمله عمر رضي الله عنه. قال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه بأنه:

«كان أوَّلَ من احتاط في قبولِ الأخبارِ»^(١).

وكان من نتيجة ذلك أن الصحابة كانوا يهابون عند رواية الحديث، وكانوا يعدونه أمرًا عظيمًا، حتى إن بعضهم كان يَصْفَرُّ وجهه من شدة الهيبة وكانوا يُحَذِّرون تلامذتهم من أى تساهل في ذلك وقد قال المحدثون في ترجمة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: [كان ممن يتحرى في الأداء] وَيُشَدِّد في الرواية ويزجر تلامذته عن التهاون في ضبط الألفاظ^(٢).

أما شدة الخلفاء الراشدين في هذا الباب فقد كانت حسب مقتضيات الحكم ولكن الآية الكريمة: ﴿إِنْ جَاءَكَ كُفْرٌ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْهُ﴾^(٣)، والأمر النبوي: «من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»^(٤)، قد جعلتا عامة الصحابة أيضًا يحتاطون غاية الاحتياط، حتى إن بعضهم كان يخاف أن يخطيء في حرف واحد، أو يزيد كلمة واحدة أو ينقصها،

= ولكنه زعم باطل فقد وردت عن عمر أخبار عدة تبين أنه كان يحتج ويعمل بالحديث ولو كان راويه واحدًا. (انظر التفصيل الأنوار الكاشفة للعلامة المعلمي ص ٦٦-٦٩).

(١) تذكرة الحفاظ ٢/١.

(٢) المصدر السابق ١٤/١ وما بين المعكوفين زيادة منه.

(٣) الحجرات: ٦.

(٤) صحيح البخاري ٢٠٢/١.

فيقع في وعيد «من كذب عليّ متعمداً» الحديث^(١).

ولذلك كان بعض الصحابة يهابون من قولهم «قال رسول الله^(٢)» وكان هذا الاحتياط هو الذي جعلهم يتجنبون إطلاق الكذب على بعضهم، ولكن يصفونه بالخطأ وسوء الفهم إذا رأوا أنه أخطأ.

ولكن الجدير بالملاحظة أن الصحابة كلهم ما كانوا سواسية في هذه الهيئة، ولا يمكن أن تكون طبائعهم واحدة، ولو كان الأمر هكذا لحُرِّمنا من سيرة الرسول ﷺ تماماً، فإن كنا نرى في الصحابة من يخاف أن يقول: «قال رسول الله» ففي الوقت نفسه هناك أصحاب كانوا يتمتعون برباطة الجأش وثبات القلب فكانوا لا يدّخرون وسعاً في نشر الحديث، وكانوا قد وقفوا حياتهم لذلك امثالاً بقوله ﷺ:

«فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ^(٣)».

و«بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً^(٤)».

(١) حجة الله البالغة ؟. وقد روى البخاري وغيره عن عبدالله بن الزبير قال: «قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان؟ قال: أما إني لم أفارقه ولكني سمعته يقول: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.» ٢٠٠/١، العلم، - اثم من كذب على النبي ﷺ، حديث ١٠٧. وروى عن أنس أيضاً أنه قال: إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبي ﷺ قال: من تعمد علي كذباً إلخ. المصدر السابق، الحديث ١٠٨. وقد عقد ابن عدي في أول كتابه الكامل باباً بعنوان «باب من أقلل الرواية عنه مخافة الزلة» وذكر فيه أخبار عدد من الصحابة من هذا النوع. الكامل ١٧/١، وانظر أيضاً ٣٠/١، ٣٢، ٣٣.

(٢) سنن الدارمي ١/٨٤-٨٥.

(٣) صحيح البخاري ٣/٥٧٤.

(٤) أيضاً ٦/٤٩٦.

وقد امتاز من بينهم أبو هريرة، وعبدالله بن عمر، وعائشة، وعبدالله بن عباس، وجابر بن عبدالله، وأنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري، فهؤلاء ممن قويت عزائمهم، ورووا أحاديث الرسول ﷺ واثقين من أنفسهم. (١)

كان أبو ذر الغفاري رضي الله عنه أحد السابقين في الإسلام، أسلم في مكة، وأعلن إسلامه عند الكعبة، فضرب عدة مرات، وقد روى البخاري في صحيحه قوله:

«لو وضعتم الصنصامة على هذه - وأشار إلى قفاه - ثم ظننتُ أنني أنفذ كلمة سمعتها من النبي ﷺ قبل أن تُجيزوا عليَّ لأنفذتها» (٢).

لقد ابتدأ هذا الاحتياط وهذه العناية البالغة بالسنة النبوية منذ عصر الخلفاء الراشدين، واستمر بعدهم إلى عصر تدوين السنة، وظهرت في أيام التابعين مسائل الرفض والخروج والإرجاء والقدر والإعتزال، وعُرف الكذب في بعض الناس، فزادت هذه الشدة، عملاً بقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (٣).

وبدأ الناس يقولون:

«لولا الإسنادُ لقالَ مَنْ شاءَ ما شاء» (٤)

(١) وهم السبعة من الصحابة الذين تجاوزت أحاديثهم الألف. كما ذكر ابن حزم في أسماء الصحابة الرواة (٣٧-٤٢).

(٢) أيضاً صحيح البخاري ١/١٦٠.

(٣) الحجرات: ٦.

(٤) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ١/١٥، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل =

وهكذا أصبح الإسناد فناً مستقلاً، وتفرّع إلى عشرات الفنون،
والإمام ابن سيرين وهو من أركان فن الرواية (الحديث) يقول:

«إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»^(١).

وعمر بن عبدالعزيز من خلفاء بني أمية، ويعتبر في عداد الخلفاء
الراشدين، وهو من أتباع التابعين^(٢)، وقد أخرج ذات يوم صلاة العصر،
فأنكر عليه عروة بن الزبير التابعي وذكر له قصة صلاة جبرئيل مع رسول
الله ﷺ، في أول الوقت وفي آخر الوقت، فتعجب عمر وسأله في
حيرة:

«إعلم ما تُحدّث به يا عروة»^(٣).

= ١٦/٢، وابن حبان في مقدمة المجروحين ٢٦/١ من قول عبدالله بن المبارك:
«الإسناد من الدين، ولو لا الإسناد إلخ».

(١) رواه الدارمي في سننه ١١٢/١ - ١١٤، ومسلم في مقدمة صحيحه ١٤/١، وابن
أبي حاتم في الجرح والتعديل ١٥/٢، وابن حبان في مقدمة المجروحين ٢١/١،
والرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٤١٤. وابن عدي في مقدمة الكامل ٢٣٧،
٢٣٨، والخطيب البغدادي في الكفاية ص ١٩٦، وفي الجامع في أخلاق الراوي
وآداب السامع ١٢٩/١، من قول ابن سيرين.

وقد ورد مرفوعاً أيضاً بأسانيد لا يصح منها شيء كما قال ابن رجب.
وللتفصيل يمكن الرجوع إلى تعليقاتي على كتاب الشجرة للجوزجاني ص ٢٠.
(٢) هكذا قال المصنف رحمه الله. ولكن الصواب أنه من التابعين، فقد روى عن أنس
والسائب بن يزيد وغيرهما من الصحابة. وعده ابن حجر من أهل الطبقة الرابعة،
وهم طبقة تلي الطبقة الوسطى من التابعين، جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري
وقتادة. التقريب ص ٨١، التهذيب ٤٧٥/٧.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ ٣/١، كتاب وقوت الصلاة، باب وقوت الصلاة،
حديث ١. والبخاري ٣/٢، كتاب مواقيت الصلاة، باب مواقيت الصلاة وفضلها، =

فذكر له عروة سنده فوراً وسكت الخليفة، وذكر أن المغيرة بن
شعبة أخر الصلاة يوماً - وهو بالكوفة - فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري
فقال: ما هذا يا مغيرة؟ أليس قد علمت أن جبرئيل نزل، فصلى برسول
الله ﷺ، الحديث.

ومن مآثر عمر بن عبدالعزيز الكثيرة أنه هو الذي أسس التدوين
العام لعلم الحديث بعنايته، ومع أن الأحاديث كانت تكتب من قبله إلا
أن الاعتماد العام كان على الحفظ، ولكن عمر بن عبدالعزيز قد اهتم
اهتماماً بالغاً بالحديث، فقد أخرج البخاري تعليقاً في الجامع الصحيح:

«كتب عمر بن عبدالعزيز إلى أبي بكر بن حزم: أنظر ما كان من
حديث رسول الله ﷺ فاكْتُبْه، فإني خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذِهَابَ
الْعُلَمَاءِ، وَلَا تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلْتَقْشُوا الْعِلْمَ،
وَلْتَجْلِسُوا، حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ
سِرًّا»^(١).

وقد زاد أبو نعيم في تاريخ أصبهان بأن هذا الأمر لم يكن موجهاً
إلى أبي بكر بن حزم فقط، بل كان موجهاً إلى عامة عماله:

= حديث ٥٢١ ومسلم ٤٢٥/١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات
الصلوات الخمس، حديث ٦١٠.

(١) صحيح البخاري ١/١٩٤، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم. ثم ذكر البخاري
إسناده بعد ذكر المتن في ترجمة الباب إلى قوله «ذهاب العلماء»، ورجح ابن حجر أن ما
بعده من قول البخاري (فتح الباري ٢/١٩٥). وأسنده الدارمي أيضاً ١/١٢٦ باب من
رخص في كتاب العلم. والخطيب في تقييد العلم ص ١٠٥-١٠٦ مع زيادة وأنظر أيضاً:
التاريخ الصغير للبخاري ١/٢١٦، والسنة للمروزي ص ٢٧، المحدث الفاصل ص
٣٧٣، النص ٣٤٦.

«أنظروا حديث رسول الله ﷺ فأجمعوه»^(١).

وبعد عصر بني أمية جاء العصر العباسي ولم يكن حظهم في هذا الميدان أقل من غيرهم، فقد كان هارون الرشيد كثيرًا ما كان يحضر في مجلس الإمام مالك ليدرس الموطأ الذي هو أم الصحاح في علم الحديث، والنسخة التي قرأها هارون الرشيد من الموطأ كانت محفوظة في مكتبة مصر مدةً طويلة، ثم ضاعت بسبب تشيع الأمراء الفاطميين، ولما رفض الإمام مالك أن يجعل دروسًا خاصة للأميرين الأمين والمأمون، أمرهما أن يحضروا دروس الإمام مالك في المجالس العامة.

هذا ما كان يتعلق بالخلفاء والأمراء ولكن من الضروري أيضًا أن نطلع على ميول عامة الناس وطبائعهم، وبالوقائع التالية نستطيع أن نتصور ذلك، وقد سبق منها ما كان يتعلق بعبادات الصحابة والتابعين ومنهجهم في هذا الصدد.

كان سليمان بن حرب^(٢) أحد شيوخ الإمام البخاري، وقد وُضع له

(١) فتح الباري ١/١٩٥، ذكر أخبار أصبهان ١/٣١٢. وروى ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله بإسناده عن الزهري قال: أمرنا عمر بن عبدالعزيز بجمع السنن فكتبناها دفترًا فبعث على كل أرض له عليها سلطان دفترًا. (١/٣٣١، ح ٤٣٨) وقد توفي عمر رحمه الله قبل أن تصل إليه كتب أبي بكر بن حزم، فقد قال ابن وهب: سمعت مالكًا يقول: «كان عمر بن عبدالعزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى وأن يعلموا بما عندهم. ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع السنن ويكتب إليه بها. فتوفى عمر وقد كتب ابن حزم كتبًا قبل أن يبعث بها إليه. المعرفة والتاريخ للفسوي ١/٤٤٣، التمهيد ١/٨٠-٨١.

(٢) هو سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي الواشحي أبو أيوب البصري روى عن شعبة ومحمد بن طلحة ووهيب والحمادين وغيرهم، وعنه البخاري وأبو داود وروى له =

منبر خاص في بغداد على مقربة من قصر الخلافة، في مكان مرتفع، لكي يجلس عليه، ويملي الأحاديث، وكان أمير المؤمنين مأمون الرشيد وغيرهم من القواد يحضرون مجلسه، وكل كلمة كانت تخرج من فم الإمام المذكور كان يكتبها أمير المؤمنين بيده، وقدر عدد الحاضرين فكان أربعين ألف نسمة^(١).

وقال يحيى بن جعفر^(٢) البيكندي:

«كان يجتمع عند علي بن عاصم^(٣) أكثر من ثلاثين ألفاً^(٤). [وكان يجلس على سطح وكان له ثلاثة مستملين]^(٥)»

ولما جاء يزيد بن هارون^(٦) ودرّس في بغداد قدر عدد الحاضرين

-
- = الباقون بواسطة أبي بكر بن أبي شيبة. ولد سنة ١٤٠هـ، وتوفي سنة ٢٢٤هـ في البصرة. تهذيب التهذيب ٤/١٧٨-١٨٠، تذكرة الحفاظ ١/٣٩٣ (المراجع).
- (١) أنظر تفصيل الخبر في تذكرة الحفاظ ١/٣٩٣، سير أعلام النبلاء ١٠/٣٣١.
- (٢) هو يحيى بن جعفر بن أعين الأزدي البارقى أبو زكرياء البخاري البيكندي روى عن ابن عيينة وأبي معاوية ووكيع وغيرهم، وروى عنه البخاري والحسين بن يحيى وأبو جعفر بن أبي حاتم وراق البخاري وآخرون. توفي سنة ٢٤٣هـ. تهذيب التهذيب ١١/١٩٣، تذكرة الحفاظ ٢/٤٨٧. (المراجع).
- (٣) هو علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن التيمي مولاهم. روى عن سليمان التيمي وحميد الطويل وعطاء بن السائب وخالد الحذاء وجماعة. روى عنه يزيد بن زريع وعفان وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وآخرون. ولد سنة ١٠٥ أو ١٠٨هـ وتوفي سنة ٢٩١هـ. تهذيب التهذيب ٧/٣٤٤-٣٤٨، تذكرة الحفاظ ١/٣١٦-٣١٧. (المراجع).
- (٤) تذكرة الحفاظ ١/٣١٧.
- (٥) تاريخ بغداد ١١/٤٥٤، سير أعلام النبلاء ٩/٢٥٧ وما بين المعقوفين زيادة منها.
- (٦) يزيد بن هارون بن زاوي ويقال زادن بن ثابت السلمى مولاهم أبو خالد الواسطي =

بسبعين ألف نسمة^(١).

ولما عقد العلامة الفريابي^(٢) - أحدُ شيوخ الإمام البخاري - مجلسَ إملائه في بغداد كان عدد المستملين الذين كانوا يُبَلِّغُونَ لفظ الشيخ للناس ثلاث مائة وستة عشر، وقد رُعد الحاضرين بثلاثين ألف^(٣).

وقال أبو الفضل الزهري^(٤):

«لما سمعت من الفريابيِّ كان في مجلسه من أصحاب المحابر

= أحد الأعلام الحفاظ المشاهير روى عن سليمان التيمي وحميد الطويل وعاصم الأحول وغيرهم وروى عنه بقية بن الوليد وآدم بن أبي إياس وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية ويحيى بن معين وعلى بن المديني وإبنا أبي شيبة وغيرهم. ولد سنة ١١٨هـ وتوفي سنة ٢٠٦هـ. تهذيب التهذيب ١١/٣٦٦-٣٦٩، تذكرة الحفاظ ١/٣١٧-٣٢٠ (المراجع).

(١) أدب الإملاء والاستملاء ص ١٦، تذكرة الحفاظ ١/٣١٨.

(٢) هو جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض أبو بكر الفريابي قاضي الدينور ولد سنة ٢٠٧هـ وتوفي سنة ٣٠١هـ.

له ترجمة في تاريخ بغداد ٧/١٩٩-٢٠٢، المنتظم ٦/١٢٤-١٢٥، الأنساب ١٠/٢٠٦، تذكرة الحفاظ ٢/٦٩٢-٦٩٤، سير أعلام النبلاء ١٤/٩٦-١١١، البداية والنهاية ١١/١٢١-١٢٢، شذرات الذهب ٢/٢٣٥، ولكن لم يذكر أحد أنه كان من شيوخ البخاري، اللهم إلا أن الفريابي محمد بن يوسف بن واقد المتوفى سنة ٢١٢هـ، كان من مشايخ البخاري. أنظر تذكرة الحفاظ ١/٣٧٦، تهذيب التهذيب ٩/٥٣٥-٥٣٧ (المراجع). فالظاهر أن وصفه بشيخ البخاري سهو من المؤلف رحمه الله بسبب تشابه النسبة.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/٦٩٣، تاريخ بغداد ٧/٣٠٢، أدب الإملاء والاستملاء ص ١٨.

(٤) أبو الفضل عبيدالله بن عبدالرحمن الزهري البغدادي ت ٣٨١هـ. وله كتاب طبع حديثاً باسم «حديث الزهري» روى فيه عن شيخه جعفر الفريابي في مائة موضع كما ذكر محقق الكتاب ١/٤٩.

مَنْ يَكْتُبُ نَحْوَ عَشْرَةِ آلَافِ إِنْسَانٍ، مَا بَقِيَ مِنْهُمْ غَيْرِي، هَذَا سِوَى
مَنْ لَا يَكْتُبُ»^(١)

وقد ذكر الذهبي في موضع آخر ما كان بلغ إليه حب المسلمين
لسنة النبي ﷺ في القرن الثالث، فقال:

«إن المجلس الواحد في هذا الوقت كان يجتمع فيه أزيد من
عشرة آلاف محبرة يكتبون الآثار النبوية ويعتنون بهذا الشأن»^(٢).

كان الإمام عاصم بن علي^(٣) يجلس على سطح في رحبة النخل
خارج بغداد وكان مستمليه هارون يركب نخلة معوجة، وذات مرة أرسل
الخليفة المعتصم بالله من يَحْزِرُ له عدد الحاضرين في مجلسه فكانوا
عشرين ومائة ألف^(٤).

فالقوم الذين يجتمع فيهم مائة وعشرون ألفاً في مجلس علمي
واحد، بإمكانك أن تتصور عواطف الحب والولع التي كانت تضطرم في
قلوبهم نحو سنة نبهم.

(١) تاريخ بغداد ٢٠٢/٧، أدب الإملاء ص ١٧، تذكرة الحفاظ ٦٩٣/٢ وذكر نحوه
ابن عدي أيضاً. (سير أعلام النبلاء ١٤ / ٩٨).

(٢) تذكرة الحفاظ ٥٣٠ / ٢ (في نهاية الطبقة الثامنة).

(٣) هو عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسين ويقال أبو الحسن
التميمي مولاهم. روى عن أبيه وعكرمة بن عمار وابن أبي ذيب والليث بن سعد.
وعنه البخاري وروى هو والترمذي وابن ماجه له بواسطة ابن يحيى المروزي وأحمد
بن حنبل والذهلي وغيرهم توفى سنة ٢٢١هـ. تهذيب التهذيب ٤٩/٥ - ٥١، تذكرة
الحفاظ ٣٩٧/١ - ٣٩٨ (المراجع).

(٤) تذكرة الحفاظ ٣٩٧/١، أدب الإملاء والاستملاء ص ١٧، سير أعلام النبلاء
٢٦٣/٩.

ولعل المرء يتساءل بعد الاطلاع على هذه الأخبار: ماهي الطريقة التي كانوا يستعملونها لإحصاء هذه المجالس؟ ولا شك أن صحة هذه الروايات مبنية على ثبوت صحة طرقها أو عدم صحتها، ولعله يجد جواب ما سأله بالرواية التالية:

قال أحمد بن جعفر الختلي^(١):

«لما قدم أبو مسلم الكجّي بغداد^(٢) أملى في رحبة غسّان، فكان في مجلسه سبعة مستملين يُبلّغ كلُّ واحدٍ منهم الآخر، ويكتب الناس عنه قيامًا، ثم مُسحت الرّحبة، وحُسب من يحضر بمحبرة، فبلغ ذلك نيفًا وأربعين ألف محبرة سوى النظارة.^(٣)»

(١) هو أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم بن راشد أبو بكر الختلي أخو محمد وعمر وهو الأصغر. سمع أبا مسلم الكجّي وعبدالله بن أحمد بن حنبل وجعفر الفريابي وغيرهم. كتب عنهم الدارقطني وغيره. ولد سنة ٢٧٨هـ وتوفى سنة ٣٦٥هـ تاريخ بغداد ٤/٧١-٧٢، الأنساب ٤٦/٥ (المراجع).

(٢) هو أبو مسلم إبراهيم بن عبدالله بن مسلم بن معز بن كش البصري الكجّي الكشي من أهل البصرة كان من ثقات المحدثين وكبارهم. عمر حتى حدث بالكثير، سمع مسلم بن إبراهيم وعفان بن مسلم وعمرو بن مرزوق وغيرهم وروى عنه جماعة كثيرة. توفى سنة ٢٩٢هـ. تاريخ بغداد ٦/١٢٠-١٢٤، تذكرة الحفاظ ٦٢٠-٦٢١، الأنساب ٥٠/١١-٥١ (المراجع).

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/٦٢١، (وقال الذهبي: هذه حكاية ثابتة رواها الخطيب في تاريخه عن بشرى الفاتني أنه سمع الختلي يقولها). (المراجع).

وقال أبو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري: حدثني أبي قال: كنا نحضر مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن علي الهجيمي للحديث فكان يجلس على سطح له ويمتلئ شارع الهجيم بالناس الذين يحضرون للسمع ويبلغ المستملون عن الهجيمي.

قال: وكنت أقوم في السحر فأجد الناس قد سبقوني وأخذوا مواضعهم. =

أى الذين كانوا يسمعون فقط، ولا يكتبون كانوا خارجين من هذا الإحصاء.

وذكر العلامة الفِرْبَرِيُّ أنَّ تسعين ألف رجل أخذوا من البخاري صحيحه في حياته^(١). واستجازوا روايته.

ولقد سبق في الباب الأول أن الإمام البخاري لما أراد الرجوع إلى بخارى بعد رحلته، وبلغ أهل بخارى مَقْدَمَهُ، خرجوا إلى عدة منازل لاستقباله حبًا وتكريمًا للحديث النبوي، ودخل البلد باعزاز وتكريم وتوقير لم يعهد ذلك حتى للملوك والسلاطين.

وهكذا كان حب المسلمين لحديث رسول الله ﷺ، وهكذا كانت عناية الخلفاء والأمراء والسلاطين بعلم الحديث.

وقد وُضِعَت أسس البحث في الأسانيد وتحقيقها ونقدها في عصر الخلفاء الراشدين أبي بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما، ثم تطوّر ونما هذا العلم بسبب مسيس الحاجة إليه بوجود الفرق الضالة، فوضع التابعون أصولاً وقواعد له، وفي عصر أتباع التابعين أصبح فنًا كاملاً مستقلاً، وأصبح الإسناد يعتبر علماً مباركاً، واعتبر من مميزات الإسلام إذ لا يعرف له وجود في الأمم السابقة، ولا يستطيع اليهود أو النصارى أن يدّعوا اثبات مسألة واحدة بسند متصل برواية الثقة عن الثقة عن نبيهم، أو حتى عن أحد حوارّيه، وما أصدق ما قاله العلامة ابن حزم:

= وحسب الموضع الذي يجلس الناس فيه وكسّر فوجد مقعد ثلاثين ألف رجل. أدب الإملاء والاستملاء ص ١٨.

(١) مقدمة الفتح ٤٩١.

«نقل الثقة عن الثقة حتى يبلغ إلى النبي ﷺ [مع الاتصال] خص الله به المسلمين دون سائر الملل كلها^(١)».

ولقد حاول بعض النصارى أن يصلوا بعض المسائل بسندها إلى عيسى عليه السلام، ولكن سقطت منها عشرات الوسائط^(٢).

ومن أهم المزايا التي يمتاز بها علم الحديث والإسناد أنه لا مجال فيه للاجتهاد والظن والتخمين، فهو إما مشاهدات أو مسموعات، فاتصال السند، وتوثيق الرواة، والمعاصرة بين الراوي والمروي عنه، واللقاء بينهما، والسمع، هذه كلها أمور تتعلق بالمسموعات، أو المشاهدات، فالمعاصرة بين الرجلين، أو ثبوت اللقاء بينهما، أو السماع يعرفه الحاضر بالرؤية والمشاهدة، ويعرفه الغائب بشهادة الحاضر، وإخباره، وأما ثقة الرواة وضبطهم، وجودة حفظهم يعرفه الحاضرون باللقاء والتجربة، ويعرفه الغائبون بشهادتهم والاستفاضة بينهم، ولقد مر هنا في ذكر حياة الإمام البخاري أنه لما طار صيت تلك الوقائع الخارقة من ضبط صدره وجودة حفظه اجتمع علماء بغداد لإمتحانه^(٣).

(١) الملل والنحل لابن حزم ٨٢/٢. وعنه تدريب الراوي ١٦٠/٢. وما بين المعقوفين زيادة منهما.

(٢) انظر المصدرين السابقين.

(٣) انظر: ص (١٧٤). كما مر أيضًا أن أربعمائة من علماء سمرقند اجتمعوا سبعة أيام وحاولوا مغالطة البخاري فما تعلقوا منه بسقطة لا في الإسناد ولا في المتن. (السير ٤١١/١٢).

وهناك أمثلة أخرى من هذا القبيل لمحدثين آخرين لا مجال لذكرها هاهنا.

وما حكم به المحدثون في الرواية من: ثقة، أو ثبت أو ضعيف أو واهم، أو صدوق، أو شيخ، وغيرها من ألفاظ الجرح والتعديل كله مبني على الحس والمشاهدة، لا الرأي والقياس، وأغلبه على التجارب والخبرات، ولقد ذكر القرآن بنفسه أماراتٍ للتجربة، وعلى سبيل المثال:

﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ (٦٣) (١)

وهذه الأمور تتعلق بالمشاهدة والحس.

والخلاصة أن كل ما ذكر من علامات الثقة والعدالة في القرآن أو ورد في الأحاديث هو كله من قبيل الحس أو المشاهدة، وهكذا تثبت الثقة والعدالة من هذه العلامات والأمارات، وهذا أمر منصوص عليه، وتتقوى تلك الأمارات من الثقة والعدالة بالسلامة عن ظهور الفسق، وأسباب التهمة، فصدق الرسول ﷺ كان أمراً قطعياً يقينياً، حتى إن الكفار مع عدائهم الشديد كانوا يُقرُّون بصدقه، وكانوا يستدلون على ذلك بعدم ظهور الكذب منه، فلو كان أمراً اجتهادياً وظنياً لما أقر هؤلاء الكفار صدق الرسول ﷺ مع عدائهم الشديد له، فثبت من هذا أن العدالة والصدق والأمانة كانت صفات نبوية كان الكفار مضطرين على الاعتراف بها، ولم يكن بوسعهم أن ينكروها.

وهكذا الشذوذ في الرواية أمر حسي، فوجوده أو عدمه لا علاقة له بالرأي والتجويز والتخمين، حتى يقال إنه اجتهادي، وسلامة الحديث

(١) الفرقان: ٦٣.

الصحيح من العلة القادحة قيدٌ سلبيٌّ، وليس بوجودي، ولذلك فلا دخل لاجتهاد المجتهد في ذلك.^(١)

وهكذا فحكمُ المحدث على أي حديث بالصحة، أو الضعف، أو الوضع وغيره لا يمكن أن يدخل في المسائل الاجتهادية، ولا يمكن أن تكون مسألة اجتهادية من المجتهد أساسًا لتصحيح الحديث، أو تضعيفه، كما ظن ذلك بعض قصار النظر.

فالفقيه بنفسه لا يثق في رأيه واستنباطه حتى يجزم ويقطع بصحة حكمه ويوجب العمل به، بخلاف حكم المحدثين بالصحة بحديث ما، فهناك تصريح بوجوب العمل به وهي مسألة أصولية لا اختلاف فيها.

«إنهم اتفقوا على وجوب العمل بكل ما صح»^(٢).

فالمحدث يجزم بصحة الحديث، ووجوب العمل به بناءً على الإسناد والأدلة، أما الفقيه فإنه لا يجزم على صحة المسائل التي يستنبطها، حتى يوجب العمل به.

ولعل بعض من قصر نظره يقول:

«إن حكم المحدث بصدق رواية الراوي من رأيه وهذا أمر اجتهادي؟»

(١) لقد تناول هذا الموضوع ببسط وتفصيل الإمام الصنعاني في كتابه «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» فيستحسن الرجوع إليه. وقد حققه أخونا الفاضل الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد، ونشرته الدار السلفية بالكويت. ط أولى عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٤-٢٥، الباعث الحثيث ٣٥.

ولكن يجب عليه أن يعرف أن الثقة بخبر العادل الضابط، والاعتراف بصدقه أمر منصوص عليه، ومتفق عليه، وليس ذلك في أهل الإسلام فقط بل هو مجمع عليه بين العقلاء كلهم، وهذا أمر طبيعي فطري، فالحكم بشهادة الشاهد العدل منصوص عليه، ومتفق عليه، والحكم على شهادة شاهدين عدلين أمر نص عليه القرآن، فأى مدخل للإجتihad فيه؟.

ولقد حُكِمَ بصحة أحاديث البخاري لأن أسانيد أحاديثه فيها روايان عدلان في جمع طبقاتها إلا ما شاء الله، والحكم بشاهد واحد في الولادة ورؤية هلال رمضان أمر متفق عليه، وكان الرسول ﷺ في بعض المرات يرسل صحابياً واحداً للإرشاد والدعوة وكانوا يُبَلِّغُونَ آيات القرآن، وأحاديث الرسول ﷺ، ولقد ذهب إلى هرقل بخطاب رسول الله ﷺ رجلٌ واحد، وهو دحية الكلبي، وكل هذه أدلة واضحة على وجوب الأخذ برواية عدلٍ واحد، وقد بُحِثَت هذه المسئلة في كتب الأصول باليسر والتفصيل^(١) ولذلك لا يقيم المجتهدون لمسائلهم الإجتهدية وزناً أمام الأحاديث ولو كانت من أخبار الآحاد.

(١) قال ابن حجر: وعقد الشافعي في «الرسالة» باباً محكماً لوجوب العمل بخبر الواحد. (النكت ١/ ٢٤١) وهو في كتاب الرسالة ص ٣٦٩-٤٥٨.

ومن المستحسن الرجوع أيضاً إلى: مختصر الصواعق المرسله للإمام ابن القيم ص ٥١٩-٥٨٧. «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» و«وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة» كلاهما للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. والأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد للشيخ سليم الهلالي. وصدر مؤخراً كتاب «خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجته» في مجلدين تأليف أبي عبدالرحمن القاضي برهون. نشر مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

قال السخاوي:

«احتج أحمد بن حنبل رحمه الله بالضعيف حيث لم يكن في الباب غيره وتبعه أبو داود، وقدّماه على الرأي والقياس، ويقال عن أبي حنيفة أيضاً ذلك، وأن الشافعي يحتج بالمرسل إذا لم يجد غيره»^(١).
وقد ذكر الفاضل اللكنوي سببه:

«لأن الخبر يقين بأصله وإنما دخلت الشبهة في نقله»

«والرأي مختلف بأصله محتمل في كل وصفٍ على الخصوص، فكان الاحتمال في الرأي أصلاً، وفي الحديث عارضاً، فلا بد أن يتقدم الحديث الضعيف على القياس»^(٢).

ولعل بعض الناس يتساءل أنه إذا كان تصحيح الحديث أو تضعيفه من الأمور الحسية وليس فيه نصيب للإجتهد، فلماذا اختلف في تصحيح بعض الأحاديث، أو تضعيفها، ولماذا اختلف المحدثون أنفسهم في توثيق بعض الرواة وتضعيفهم؟ وهؤلاء ينبغي لهم أن يعرفوا أن هذا الاختلاف له عدة أسباب:

١- بعض الأحاديث لها طريقان: أحدهما صحيح، والآخر ضعيف، فإذا وصل ذلك إلى محدث بطريق ضعيف ووصل إلى الآخر بطريق صحيح، صححه أحدهما، وضعّفه الآخر.

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/٣٣٣، تحت عنوان «تنبيهات» بعد بحث المقلوب، ط .
الجامعة السلفية.

(٢) ظفر الأماني في مختصر الجرجاني ١٠٨ . (٢٠٥ تحقيق أبي غدة).

٢- لقد وصل الحديث إلى كليهما بسند ضعيف، ولكن أحدهما وجد له شواهد فصحة، والآخر لم يجدها، فلم يصححه، وهذا ما يقصده المحدثون في مصطلحهم بالحسن لذاته، أو الحسن لغيره.

٣- أو كل منهما وجد الشواهد، ولكن أحدهما ضعفه بسندٍ خاصٍ ومتن خاصٍ ولذلك ترى الترمذي يقول في جامعه أحياناً: «غريبٌ بهذا اللفظ» أي إن هذا الحديث غريب بهذا اللفظ الخاص.

٤- أو أحدهما ضعف الحديث لكونه رأى إماماً من الأئمة جرح بعض رواته مع أن ذلك الجرح قد رجع من جرحه بعد التحقيق المزيد، ولم يطلع على ذلك من ضعف الحديث.

وأما الاختلاف في الرواة فالسبب في ذلك أن بعض الأئمة بحث عن أحوال راوٍ فلم يجد فيه في ذلك الوقت ما يدعو إلى جرحه، ولكنه فيما بعد تغير عن سلوكه فجرحه ذلك الإمام نفسه وروى التلامذة كلا القولين عن الإمام، فبعضهم سمع منه التعديل، فصحح الرواية، وبعضهم روى عنه الجرح مع أنهما كانا في وقتين مختلفين.

وأحياناً لم يطلع إمامٌ من الأئمة على أحوال الراوي مفصلة، ولم يجد شيئاً يحمله على الجرح حسب علمه، ولكن غيره من الأئمة تثبت في الأمر أكثر منه، فوجد فيه أشياء يستحق بها الجرح فجرحه.^(١)

(١) ومما ينبغي أن يلاحظ هنا أن الاختلاف الموجود في أقوال أئمة الجرح والتعديل هو في الغالب «اختلاف تفاوت» في تحديد مراتب القوة أو الضعف وليس «اختلاف تناقض». وقد تحدثت في هذا الموضوع بشيء من البسط في مقدمة تحقيقي لكتاب الشجرة في أحوال الرجال للإمام الجوزجاني (ص ١١١ - ١١٤) فيمكن الرجوع إليه.

وأما أحاديث صحيح البخاري ومسلم فلها مزية خاصة، وهي أنها متواترة معنى، وإن لم تكن متواترة لفظاً. قال في حجة الله البالغة:

«أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنها متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يُهَوَّن أمرهما، فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين»^(١)

ولنذكر الآن بعض المزايا التي ينفرد بها إمام المحدثين، ولا توجد في كبار المحدثين.

١- إن من المزايا الكبرى التي اختص بها الإمام البخاري أنه اشترط شروطاً شديدةً لتصحيح الحديث عامةً، وبالغ فيها في الجامع الصحيح خاصةً، فعلى سبيل المثال: (ألف) إنه لا يَقْبَلُ روايةَ الْمُعَنَّعِ بمجرد المعاصرة، وإمكان اللقي، حتى يَبْتَأَ اللقاءَ بين الراوي والمروي عنه، وبسبب هذه الشدة في الشروط قد خالفه بعض تلامذته الذي كان يكن له غاية الحب والإخلاص^(٢). وأظهر هذا الخلاف بقوة وشدة، وذكره

(١) حجة الله البالغة ١/ ٢٨٢. (١/ ٣٠٦، ط دار المعرفة).

(٢) قال الحافظ ابن كثير:

وهذا (أي حمل الاسناد المعنعن على السماع إذا تعاصروا مع البراءة عن وصمة التدليس) هو الذي اعتمده مسلم في صحيحه، وشنع في خطبته على من يشترط مع المعاصرة اللقي، حتى قيل: إنه يريد البخاري، والظاهر أنه يريد علي ابن المديني، فإنه يشترط ذلك في أصل صحة الحديث، وأما البخاري فإنه لا يشترط في أصل الصحة، ولكن التزم ذلك في كتابه الصحيح، وقد اشترط أبو المظفر السمعاني مع اللقاء طول الصحبة، وقال أبو عمرو الداني: إن كان معروفاً بالرواية عنه قُبِلت العننة. وقال القاسبي: إن أدركه إدراكاً بيناً. انتهى.

(الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٥٢ =

في مصنفاته فضلاً عن المخالفة الشفهية ولكن الإمام لم يُعِر ذلك أيَّ اهتمام، وكان يرى أنه كلما زادت الشدة في سلسلة الإسناد ارتفعت درجة الحديث قوةً وصحةً، وبلغ درجة الكمال. (١)

قلت: ما قال الحافظ ابن كثير من أن البخاري لم يشترط اللقي في أصل الصحة بل التزم ذلك في كتابه الصحيح، فلا يخرج حديثاً مروياً بعنونة تعاصر رواه في صحيحه إلا بعد ثبوت السماع فيه، فهذا تشديداً منه على نفسه في هذا الكتاب فقط، وإنه لم يرد مسلم في خطبته الردّ على البخاري، والتشنيع عليه، بل أراد علي بن المدني شيخ البخاري، فإنه يشترط ذلك في أصل الصحة، وهو الظاهر عندي أيضاً، وبها ظهر خطأ ما اشتهر بين العلماء من أن البخاري اشترط اللقاء للصحيح مطلقاً، وإن مسلماً إنما أراد في خطبته التشنيع على شيخه البخاري فليتنبه على ذلك. (عبيدالله الرحمانى).

وهذا التعليق في الأصل باللغة العربية وليس من ترجمتي.

(١) قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في كتابه شروط الأئمة الستة:

«اعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجوا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون اسناده متصلًا غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن يكن له إلا راوٍ واحد، إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه.» ص ١١، وعنه ابن حجر في (تغليق التعليق ٤٢٣/٥).

وذكر الحاكم أن القسم الأول من الصحيح اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح. ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابي وله راويان ثقتان. ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواية من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري ومسلم حافظاً متقناً مشهوراً. (تغليق التعليق ٤٢٣/٥، ٤٢٤).

قال ابن طاهر: «وهذا شرط حسن لو كان موجوداً في كتابيهما، إلا أن قاعدته منتقضة فإن البخاري أخرج حديث المسيب بن حزن ولم يرو عنه غير ابنه سعيد.» =

(ب) لا تقبل رواية المتساهل بدون متابعة، ولذلك لا تجد رواية من مثل هؤلاء في صحيح البخاري. (١)

وهكذا ذكر أمثلة أخرى.

قال الحافظ: «وقال الميانجي في كتاب «ما لا يسع المحدث جهله» إن شرط الشيخين في صحيحيهما أن لا يدخل فيهما إلا ما صح عندهما، وذلك ما رواه عن رسول الله ﷺ إثنان فصاعداً، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة».

قال ابن حجر: «فهذا الذي قاله الميانجي مستغن بحكايته عن الرد عليه فإنهما لم يشترطا ذلك ولا واحد منهما. وكم في الصحيحين من حديث لم يروه إلا صحابي واحد. وكم فيهما من حديث لم يروه إلا تابعي واحد. وقد صرح مسلم في صحيحه ببعض ذلك. وإنما حكيت كلام الميانجي هنا لأتعبه لئلا يغتر به. (النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٢٤١)

وقال ابن حجر أيضاً: «وقد فهم الحافظ أبو بكر الحازمي من كلام الحاكم أنه ادعى أن الشيخين لا يخرجان الحديث إذا انفرد به أحد الرواة منتقض عليه بغرائب الصحيحين».

والظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك وإنما أراد كل راوٍ في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم يشترط أن يكون له راويان في الجملة لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه. إلخ. (النكت ١/٢٤٠).

(١) قال الحافظ ابن حجر: «وأما الغلط فتارةً يكثُر من الراوي وتارةً يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذا الطريق. وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قاذح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء».

وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال «سوء الحفظ»، أو «له أوهام»، أو «له مناكير» وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء من المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك. مقدمة الفتح ص ٣٨٤.

وبسبب هذا التشدد اشتهر بين المحدثين في الرواة الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه في الأصول - وليس في التعليقات أو المتابعات - قولهم:

«هذا جاز القنطرة»^(١)

أى أنه لم تبق فيه حاجة للنظر والبحث^(٢).

(١) مقدمة الفتح ص ٣٨٤، الاقتراح ص ٣٢٧

(٢) أما من أخرج له في الأصل - أى غير المتابعات والشواهد والتعليق - فقد قال الحافظ ابن حجر:

«ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأى راوٍ كان مقتضى لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين... فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيها. هذا إذا أخرج له في الأصل».

فأما إن أخرج له في المتابعات والشواهد والتعليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم إلخ. مقدمة الفتح ص ٣٨٤.

ومن هنا يعلم أن ليس كل من رمز له في كتب الرجال بـ«خ» قد جاز القنطرة فقد يكون الراوي ممن وصف بالغلط أو سوء الحفظ ولكن الإمام البخاري أخرج روايته في المتابعات أو الشواهد أو مما وجد له متابع من طريق آخر أو أخرج له البخاري عن شيخ وقد ضعف في روايته عن شيخ آخر فإن وجد لمثل هؤلاء الرواة حديث في غير الصحيح فلا يحكم بصحته لمجرد أنه من رجال البخاري بل ينظر في حديثه ويبحث عن متابعاته وشواهدة ومن ثم يحكم عليه حسبما يقتضى المقام. ولقد ذكر الحافظ ابن حجر الرواة الذين تكلم فيهم من رجال البخاري واحداً واحداً وبين أحوالهم ثم لخص القول فيهم وأنهم على قسمين: «الأول من ضعفه بسبب الاعتقاد (ص ٤٥٩) والثاني فيمن ضعف بأمر مردود كالتحامل أو التعنت أو عدم الاعتماد على المضعف لكونه من غير أهل النقد ولكونه قليل الخبرة بحديث =

وكان الدافع إلى هذه الشدة أنه كانت قد وجدت جماعة كبيرة للمدلسين والمتساهلين في ذلك الوقت، وكانت أحاديث كثيرة قد اشتهرت من قبل ضعفاء الحفظ والمتساهلين، ولقد روى الوراق عن الإمام البخاري نفسه أنه قال:

«لقد تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر»^(١).

ومع هذا التشدد والشروط القاسية طوّف الإمام البخاري في البلاد الإسلامية وفتش عن الأحاديث، وقدم للمسلمين - زيادة على تأليفاته الأخرى - تأليفاً ضخماً جامعاً للأحاديث الصحيحة لم يوجد له نظير، وهذا التشدد والمبالغة في الشروط ما كان مجرد كلام كما يدعيه بعض المحبين لإمامهم: بأنه كان من كبار المحدثين، فإذا اعترض عليهم بقلّة روايته! قيل: إن شروطه كانت شديدة جداً، ويلقون في ذلك خطبة طويلة، فإذا عرض عليهم أن ذلك الذي تنسبون إليه التشدد وقسوة الشروط، أغلب رواياته من قبيل المنقطع والمراسيل والبلاغات، ويحتج بها، فيضطربون، ويقولون: إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه أيضاً كان قليل الرواية. ولكن هذا جواب عديم النظر في بعده عن الصواب،، فقياس الإمام أبي حنيفة رحمه الله أو غيره من فقهاء أهل العراق على أبي بكر الصديق رضي الله عنه قياس مع الفارق، لأن معرفة الصديق بالأحاديث أمرٌ معلوم بالضرورة بسبب صحبته الطويلة للرسول ﷺ،

= من تكلم فيه أو بحاله أو لتأخره و نحو ذلك . ويلتحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه كمن ضعف في بعض شيوخه دون بعض إلخ . (ص ٤٦٠).
(١) مقدمة الفتح ٤٨١، وقد تقدم تخريجه في ص (١٢١).

ولكنها هنا أمر يحتاج إلى دليل.

٢- ومن المميزات الكبرى التي تميز بها البخاري هو تدوين فقه الحديث، فكما أنّ الجامع الصحيح لا يوجد له مثل من حيث الصحة، كذلك، فإن هذا الكتاب المبارك والمقدس نسيجٌ وحده باعتبار الدقة في التفقه واستنباط المسائل أيضًا، فتدوين الفقه المحمدي وإن كان قد وضع أسسه عبدالله بن المبارك وسفيان الثوري والإمام مالك وأقرانهم من المحدثين، إلا أن إمام المحدثين قد ارتقى به إلى أوج الكمال، وهكذا صح أن يقال: إن الإمام البخاري مكمل ومتمم لهذا التدوين الفقهي، والأسس الدقيقة والأصول الغامضة التي أسس عليها هذا الفقه المحمدي يشهد لها ما قاله ابن خلدون:

«رحم الله محمد بن إسماعيل فإنه أصل الأصول، أي أصول الأحكام^(١)».

وقد ارتقى هذا الفن فيما بعد حتى إن حديثًا واحدًا استنبط منه ما يقارب من ثلاث مائة مسألة، ويشهد لذلك عمدة الأحكام^(٢)

(١) مقدمة ابن خلدون؟. عزا المؤلف رحمه الله هذا القول إلى العلامة ابن خلدون ولكن لم أعثر عليه في مقدمته الشهيرة اللهم إلا أن الحافظ ابن حجر نقل هذا القول في مقدمة الفتح وعزاه إلى الحاكم أبي أحمد النيسابوري ونصه:

«قال الحاكم أبو أحمد النيسابوري وهو عصري أبي علي النيسابوري ومقدم عليه في معرفة الرجال فيما حكاه أبو يعلى الخليلي الحافظ في الإرشاد ما ملخصه: رحم الله محمد بن إسماعيل، فإنه ألف الأصول - يعني أصول الأحكام - من الأحاديث، وبين للناس، وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه» مقدمة الفتح ص ١١، ٤٨٩ (المراجع) وهو في الإرشاد ٩٦٢/٣.

(٢) عمدة الأحكام تأليف لتقي الدين أبي محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن علي بن =

والإمام^(١) وغيرهما من المؤلفات.^(٢)

٣- ومن مميزات البخاريّ أيضاً العناية البالغة بتدوين تاريخ الرجال، وإن كان قد وضع أسسه يحيى بن سعيد القطان^(٣)، ولكن التدوين الشامل على الأسس المتينة وبالعناية البالغة قد قام به الإمام البخاري، ولقد توجه الإمام البخاري إلى هذا العلم لأنه كان قد

= سرور الجماعيلي المقدسي المتوفى ٦٦٠هـ، في ثلاث مجلدات، انظر كشف الظنون ١٣١/٢ - ١٣٢ (المراجع).

وقد شرحه العلامة ابن دقيق العيد في كتابه «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام». وعلى هذا الشرح حاشية للأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني صاحب سبل السلام، يسمى «العدة». وقد طبعتها المكتبة السلفية في القاهرة سنة ١٣٧٩هـ على نفقة جلالة الملك سعود بن عبدالعزيز رحمه الله في أربع مجلدات بتحقيق الشيخ علي بن محمد الهندي وتصحيح وتخريج الأستاذ محب الدين الخطيب رحمهم الله. ثم صدرت منه طبعة أخرى عام ١٤٠٩هـ.

(١) الإمام في أحاديث الأحكام لتقي الدين محمد بن علي بن وهب المعروف بابن دقيق العيد المتوفى ٧٠٢هـ. جمع فيه متون الحديث المتعلقة بالأحكام مجردة عن الأسانيد، ثم شرحه وبرع فيه وسماه الإمام أو الإمام. قيل: انه لم يؤلف في هذا النوع أعظم منه، ولكنه لم يكمله، انظر كشف الظنون ١٤٤/٢ - ١٤٥ (المراجع) وقد طبع كاملاً في دمشق عام ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م بتحقيق الأستاذ محمد سعيد المولوي. أما شرحه للإمام، فلم يتم. ولمعرفة المزيد عن الكتابين يمكن الرجوع إلى مقدمة الأستاذ قحطان عبدالرحمن الدوري لتحقيقه كتاب الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد.

(٢) ومن أهمها متقى الأخبار للإمام مجد الدين ابن تيمية جد شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله. وشرحه الإمام الشوكاني بكتابه «نيل الأوطار». وهو معروف ومشهور.

(٣) قال الذهبي: «أول من جمع كلامه في ذلك يحيى بن سعيد القطان» ميزان الاعتدال ٢/١، ولكن من الجدير بالذكر أن هذا لم يكن تاليفاً كاملاً. (المؤلف).

جعل من واجباته المهمة انتخاب الأحاديث الصحيحة، والنظر فيها نظرة نقدية، ومن العلوم التي يحتاج إليها هذا العمل الجليل علم التاريخ حيث كانت قد وُجِدَت جماعة من الكذابين والوضاعين والمفترين قَبْلَ الإمام البخاريّ، وقد تم كشف النقاب عن مئات من هؤلاء الكذابين المفترين بسبب تدوين فن الرجال هذا، وأميط اللثام عن كثير من القصص المكذوبة. وكان المفترون قبل تدوين هذا الفن يخترعون القصص والروايات، ثم يجدون من السذج من يصدقهم، وهذا السيل العارم من هذا العمل المشين هو الذي لفت أنظار الإمام البخاري إلى هذا النوع، حتى ألف تاريخه الكبير والأوسط والصغير، وبهذا الاعتبار هذه الكتب هي أول ما ألف في هذا الفن، ولذلك لما رأى الإمام إسحاق بن راهوية كتاب التاريخ الكبير أعجب به، وقدمه إلى الأمير عبدالله بن طاهر^(١) قائلاً له: «ألا أريك سحرًا^(٢)».

والإمام البخاري بتدوينه هذا الفن لم يُسَدِّ خدمة جلييلة إلى علم الحديث فحسب، بل كان ذلك فضلاً عظيمًا على الدنيا كلها، حيث لفت أنظار الأجيال القادمة إلى فرع خاص من فروع علم التاريخ وقد ألقت بعده مئات من الكتب تنسج على منواله وتتبع خطاه، وما زالت هذه السلسلة مستمرة إلى أيامنا هذه، وقد بالغ الأوربيون - فضلاً عن المسلمين - في تقدير هذا الفن.

(١) هو عبدالله بن طاهر بن الحسين بن مصعب بن رزيق أبو العباس الخزاعي، كان ولاء المأمون أمرة الشام ثم ولاء إمارة خراسان فخرج إليها وأقام بها حتى مات سنة ٢٣٠هـ. تاريخ بغداد ٤٨٣/٩ - ٤٨٩ (المراجع).

(٢) مقدمة الفتح ٤٨٣، تاريخ بغداد ٧/٢، الطبقات للسبكي ٢/٢٢١.

والحقيقة أن من الخصائص الكثيرة التي يمتاز بها الإسلام تدوين هذا الفن، ونستطيع أن نقدر بركات هذا الفن بالقصة التالية:

لقد ذكر أبو المحاسن^(١) وغيره في سيرة الإمام أبي حنيفة، قصةً اشتهرت لدى فقهاء الحنفية بدون أى إنكار من أحد منهم. وتفيد هذه القصة أن الإمام أبا حنيفة أُجِلس مجلس الكوفة بعد حماد بن أبي سليمان^(٢) فقبل الإمام ذلك مكرهاً^(٣) وفي تلك الأيام رأى في المنام أنه ينش قبر رسول الله ﷺ ففزع، وترك المجلس، وظن أنه إشارة إلى عدم صلاحيته وكان الإمام ابن سيرين من أئمة فن تأويل الأحلام، فعبر هذه الرؤيا بأن المراد منها إحياء علم ميت، فاطمئن الإمام بذلك واشتغل بالدرس قرير البال مطمئن الخاطر^(٤).

وفي هذه القصة^(٥) ثلاثة أمور:

(١) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف شمس الدين أبو المحاسن أبو عبدالله الشامي الصالحي الشافعي حافظ محدث عالم بالتاريخ ولد في صالحية دمشق وسكن البرقوقية بصحراء القاهرة إلى أن توفى. له مؤلفات منها عقود الجمان في مناقب أبي حنيفة النعمان. توفى سنة ٩٤٢هـ، الأعلام ٣٠/٨ - ٣١، معجم المؤلفين ١٣١/١٢ - ١٣٢، (المراجع).

(٢) هو حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي الفقيه، روى عن أنس وزيد بن وهب وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعكرمة وغيرهم، وعنه ابنه إسماعيل وعاصم الأحول وشعبة والثوري وحماد بن سلمة وأبو حنيفة والأعمش وغيرهم توفى سنة ١٢٠ أو ١١٩هـ. تهذيب التهذيب ١٦/٢ - ١٨. ميزان الاعتدال ٢٧٩/١ (المراجع).

(٣) عقود الجمان ١٦٩.

(٤) ورد أصل القصة في عقود الجمان ص ١٧٠ - ١٧١، وانظر أيضاً مناقب أبي حنيفة لكردي ٦١/١ - ٦٣، ٦٩/٢.

(٥) ومن هذا القبيل ما ذكره المعاصر شمس العلماء الأستاذ النعماني في ذكره لأسلوب =

١- جلوس الإمام أبي حنيفة مجلس حماد بن أبي سليمان للتدريس بعد وفاته .

= الإمام أبي حنيفة في تدوين الفقه، وقد نقله الأستاذ عن أبي المحاسن نفسه، ولكنه زاد إلى ذلك سحره البياني، فأصبغه صبغة جديدة، وقال:

كان يحيى بن أبي زائدة وحفص بن غياث والقاضي أبو يوسف وداود الطائي وحبان ومندل من أهل الكمال في فن الحديث والإمام زفر كان مشهوراً بالاستنباط . وكان قاسم بن معن، والإمام محمد من حذاق الأدب والعربية، وكان الإمام أبو حنيفة قد أنشأ مجلساً يشترك فيه هؤلاء، وبدأ تدوين الفقه على أسس منظمة، واستغرق هذا مدة ثلاثين سنة تقريباً، أي من سنة ١٢١ إلى ١٥٠هـ. سيرة النعمان ١٤٤/٢ - ١٤٥ .

وقد اختبر هذا البيان المناظر المشهور العلامة (عبدالعزیز الرحيم آبادي) على مقاييس فن الرجال هذا كالتالي:

لقد ولد الإمام محمد سنة ١٣٥ أو ١٣١هـ، على خلاف بين الروايات (وفيات الأعيان) فكيف اشترك الإمام محمد في هذا المجلس قبل ولادته سنة ١٢١هـ. وقد ولد القاضي أبو يوسف سنة ١١٣ أو ١١٧هـ، وهكذا يكون سنه سبع، أو ثماني سنوات في سنة ١٢١هـ، والإمام أبو يوسف التفت إلى الدراسة متأخراً، لأنه كان يشتغل بكسب المعاش بسبب الفقر، فكيف أصبح عضواً في هذا المجلس العظيم في سنة ١٢١هـ. وقد ولد الإمام زفر سنة ١١٠هـ، وهكذا يكون سنه عشر سنوات أو إحدى عشرة سنة في سنة ١٢١هـ، فاشترآه في هذا المجلس الموقر بعيد عن العقل، ويخالف الدراية تماماً. وتوفى حبان في سنة ١٧١ أو ١٧٢هـ وكان سنه عند وفاته ستين، وهكذا فسنة في سنة ١٢١هـ ثماني سنوات، فمن الذي يستطيع أن يقول: إنه كان ذا مهارة فائقة في الآثار والأحاديث في سنة ١٢١هـ. وأما يحيى بن أبي زائدة فقد ولد في سنة ١٢٠هـ، فكيف أصبح عضواً في ذلك المجلس في سنة ١٢١هـ. وبعد هذا أفلا يعتبر من العجائب قول المعاصر بأن الإمام أبا حنيفة قد أنشأ في سنة ١٢١هـ مجلساً بعضوية هؤلاء، هذا مع أن الأستاذ نفسه ذكر سني ولادتهم، ولكن الأسف أنه مع كونه من علماء فلسفة التاريخ لم يدرس مجلس التدوين الفقهي هذا بنظرة نقدية، بل وبالعكس فقد حبره تحبيراً بالفصاحة والسحر الكلامي فقط. حسن البيان ١٤٢ - ١٤٤ (المؤلف).

٢- رؤية الرؤيا في المنام.

٣- سؤاله الإمام ابن سيرين عن تأويل الرؤيا.

وقد توفي حماد بن أبي سليمان في سنة ١٢٠هـ، وتوفي الإمام ابن سيرين قبله بعشر سنوات في سنة ١١٠هـ، وهكذا فلا يمكن أن تصح هذه القصة تاريخياً إلا إذا سلم أن الإمام أبا حنيفة كان قد سأل عن التأويل قبل عشر سنوات من رؤية الرؤيا.

ومن هنا تظهر لنا أهمية تاريخ الرجال، وكان الإمام البخاري بنظره الثاقب قد عرف أهميته، فصرف همته إلى ذلك، وقد اشتغل بتدوينه في سفره الأول إلى المدينة، حيث ألف مسودة التاريخ الكبير قبل تدوين صحيح البخاري^(١).

٤- ومن أهم مميزات الإمام البخاري أن الفقهاء والمحدثين المجتهدين قبله كانوا يرتبون كتبهم على الأبواب الفقهية فقط، أو الرقاق، أو العبادات، أو الغزوات أو الطب أو العقائد وغيرها، أو يجمعون بين عدة أبواب منها.

ولكن كتاب الإمام البخاري هو أول كتاب جمع الفنون الإسلامية كلها مع التشدد في الشروط والتزام الصحة. ولقد حاول كثير من المؤلفين بعده النسخ على منواله ولكن:

﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٢)

(١) مقدمة الفتح ٤٧٨، وقد سبق ذكر قول الإمام البخاري في ذلك وتخرجه في ص ٩١ و ٢٨٠.

(٢) عبر عنه المصنف بيت فارسي ونصه كما يأتي:

این سعادت بزور بازو نیست

تانه بخشد خدا ئی بخشنده

وبغض النظر عن التشدد في التصحيح، ودقة النظر، وجودة الفقه وغيره لم يستطيعوا حتى جمع هذه الفنون كلها في مصنفاتهم، وصحيح البخاري هو الكتاب الوحيد الذي يصح إطلاق صفتي «الجامع»^(١) و«الصحيح» عليه.

أما جامعته فقد بلغ من الكمال حيث جمع من كيفية الوحي وبدء الوحي (الذي هو أساس بناء الإسلام) إلى جميع الأبواب من العقائد والعبادات والمعاملات والسير وبدء الخلق والمغازي والتفسير والمناقب والطب والآداب والرقاق والتوحيد وهلم جرا إلى أربعة وخمسين فناً من الفنون الإسلامية، وقد استنبط قوانين الدولة والسياسة وجميع الأمور الجزئية في الشؤون اليومية بأدلة واضحة جلية.^(٢)

والخلاصة أنه هو الكتاب الوحيد بعد كتاب الله تعالى الذي يقدم حلولاً لمسائل الدين والدنيا كلها، ويشهد على مواهب مؤلفه وبراعته في كل هذه الميادين.

لا نستطيع أن ندعي أن الإمام البخاري كان معصوماً من كل سهو ونسيان، ولكننا حينما نرى أن الإمام البخاري نفسه قد عرض تأليفه هذا على كبار الأئمة ونقاد الفن، أمثال الإمام أحمد بن حنبل وابن معين وعلي بن المديني، وقد نظروا في أحاديثه، واتفقوا على صحتها^(٣)،

(١) انظر لمعرفة تعريف «الجامع» وما ينبغي أن يتوفر فيه، مقدمة تحفة الأحوذى ٦٤/١.

(٢) وقد سبق عنه أنه قال: «لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة.» قال وراقه: فقلت له: يمكن معرفة ذلك كله؟ قال نعم. (انظر ص: ٢٦١).

(٣) سوى الأحاديث الأربعة كما مر سابقاً، ولكنه قال العقيلي:
«القول فيها قول البخاري وهي صحيحة» (مقدمة الفتح ٧) (المراجع).

وهكذا اختبره مهرة الفن وكبار المحدثين الذين جاءوا بعد الإمام البخاري والذين كان يُعترف بفضلهم وتبحرهم في فن الحديث، ودرسوه كلمة كلمة بكامل قدراتهم الفنية والنقدية ولم يكتفوا بهذا بل ألفوا كتبًا مفردة في كل موضوع وعرضوا كلَّ موضع كان فيه أدنى توقفٍ على محك فنون الحديث، وكتبوا بحوثًا مستقلة في ذلك. فإذا تشاغب الآن أناسٌ ليس لهم ناقة ولا جمل في علم الحديث، ولا يُلمُّون بدقائق هذا الفن ولا ترتفع عقولهم إلى هذا المستوى وطعنوا في صحيح البخاري ومنزلته وعظمته. فهل يستحقون أى التفات؟ القمر ينشر أضواءً والكلب يعوى عواءً^(١).

٥- كان من أهم أهداف الإمام البخاري أنه كان يريد ضبط قواعد علوم الحديث وأحكامها بأدلة من القرآن والسنة، ومع أن كثيرًا من تلك القواعد كانت أصبحت رائجة ومشتهرة حينذاك، ولكنها ما كانت عرضت كفن مستقل منظم، مُحكَّمة العرض على معايير الاستدلال، وقد قام الإمام البخاري بإحكام هذه الأصول، وتنظيمها كفن كامل في الجامع الصحيح، وعلى سبيل المثال فقد كان المحدثون قد درجوا على طريقتين في أخذ الحديث:

أحدهما: أن يقرأ المُحدِّثُ ويسمع الطلبة.

والثاني: أن يقرأ الطالبُ ويسمع المُحدِّثُ، ويقول: نعم. وهنا انقسم المحدثون إلى جماعتين:

(١) ترجمة شطر نصه:

«مه نورمى فشاند وسك بانك مى زند»

جماعة ترى - وفيهم كملة الفن أمثال الحسن البصري وسفيان الثوري ومالك وغيرهم - أن الطالب إذا قرأ وسمع الأستاذ، وقال عليه: نعم، أو أى كلمة تدل على الإقرار والتسليم، فيصح للطالب أن يقول في الرواية «حدثنا فلان» وهذا لا يُلحق أى ضرر في الحديث، أو في قوة السند.

وكانت هناك جماعة تخالفهم في هذا الرأى.

وقد أثبت الإمام البخاريُّ أن كلا الطرفين جائز، وعقد له بابًا «القراءة والعرض على المُحدِّث»^(١) وأثبت الأمرين بطريقة واضحة.

وهكذا اختلف العلماء في مسألة سماع الصغير، هل يصح أم لا؟ فإن صح ففي أى سن؟.

وهذه مسألة اختلفت فيها أنظار العلماء^(٢). وقد أشار الإمام البخاريُّ إلى قبول سماعه بحديث صحابيِّين اتفق العلماء على قبولهما، وهما ابن عباس، ومحمود بن الربيع، ولكن مع ذلك عقد بابًا آخر «الفهم في العلم»^(٣) وأشار به إلى أن الفهم هو الشرط والأساس، والفهم له مدارج ومراحل مختلفة^(٤).

(١) صحيح البخاري ١/١٤٨.

(٢) القائل بعدم قبول سماع الطفل هو يحيى بن معين، كما قال الحافظ: «وكان يحيى يقول: إن أقل سن التحمل خمس عشرة سنة لكون ابن عمر رد يوم أحد إذ لم يبلغها. فتح الباري ١/١٧١ (المراجع).

(٣) صحيح البخاري ١/١٦٥.

(٤) وعند تلقي هذا الخبر الذي يرويه محمود بن الربيع كان سنه خمس سنوات، فعلم من هذا أنه يصح سماع طفل عمره خمس سنوات إن كان فاهمًا، فالأساس هو =

ومن صور المناولة التي كانت رائجة بين المحدثين أنهم كانوا يناولون مروياتهم لطالب الحديث، ويجيزونه للرواية، وكانت جماعة أخرى تنكر ذلك، وقد أثبتها إمام المحدثين بأدلة عديدة، وعقد له باباً «باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم إلى البلدان»^(١).

وفي مسألة كتابة الحديث: كان بعض المحدثين يخالفون كتابة الحديث لأجل الحديث الذي أخرجه مسلم^(٢). وقد عقد إمام المحدثين لذلك باباً «باب كتابة العلم»^(٣) وأثبت جواز كتابة الحديث بأدلة متعددة.

ومن المسائل المهمة مسألة هل يصح الاستدلال بخبر الواحد^(٤) أم لا؟ فإن كان صحيحاً، فمتى يصح الاستدلال به؟ وهل يصح رد خبر الآحاد بالقياس أم لا؟ وهذه هي المسألة الوحيدة التي تفصل بين منهج فقهاء أهل الرأي، ومنهج فقهاء المحدثين.

وقد عقد الإمام البخاري لهذا باباً بالعموم هكذا: «باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام»^(٥)

= الفهم، فإن لم يكن فاهماً في هذه السن فلا حجة في سماعه (المؤلف).

(١) صحيح البخاري ١/١٥٣.

(٢) يشير إلى حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه مسلم وقد تقدم ذكره في ص ٣٢٦.

(٣) صحيح البخاري ١/٢٠٤.

(٤) الحديث الذي لا تزيد طرقة على ثلاث (المؤلف).

(٥) صحيح البخاري ١٣/٢٣١.

وبعد ما أقام الأدلة من الآيات القرآنية على حجية خبر الأحاد عَرَضَ الأحاديث بكثرةٍ تصل إلى حد التواتر المعنوي، وإن كانت آحادية في اللفظ، وهكذا فاستدلالة الحقيقي من التواتر المعنوي، وقد ساق الإمام البخاريُّ الأدلة بهذه الكثرة على حجية خبر الأحاد لكي يدفع بعض الأوهام التي تتراءى لبعض قصار النظر والتي اعترضوا بها على الاستدلال بالأحاديث، وهو أنه استدلال على أخبار الأحاد بأخبار الأحاد وهذا يستلزم الدور، ولذلك فهو ناقص لا يتم به الاستدلال.

والحقيقة أن مسألة خبر الأحاد لم تكن مشكلةً من قبل، ولا هي مشكلة الآن، ولكن مع ذلك لقد ركز عليها الإمام البخاريُّ لأن فقهاء أهل الرأي كانوا قد بالغوا في الاعتماد على القياس في عصره، ولو وقف الأمر على هذا الحد لكان محتملاً، ولكنهم بسبب اعتمادهم الزائد على أئمتهم، والالتزام بأصولهم التخريجية والتقييد بها. زادوا الهوة بين مسائلهم المستخرجة، وبين الحديث النبوي، وكلما وصل الأمر إلى التخريج على التخريج زادت الهوة والبعد أكثر فأكثر، وإذا اعترض عليهم المجتهدون المحدثون بمخالفة الحديث استتروا وراء قاعدة اخترعوها، وهي: أنه لا يجوز الزيادة على الكتاب بأخبار الأحاد^(١)، ويقصدون منه أنه لا يمكن تخصيص عامه، ولا تقييد مطلقة

(١) لقد كان أهل الرأي اخترعوا هذه القاعدة لمجرد التستر والدفاع عن مسائلهم المستخرجة، ولكن مئات من مسائلهم المسلمة قد تعرضت لاعتراضات أخرى بهذه القاعدة، ولما اعترض عليهم من جديد ادعوا في كل من تلك المسائل أن أحاديثها ليست آحادية بل مشهورة، ولكنهم لم يستطيعوا أن يثبتوا هذه الدعاوى، ولذلك اضطر كثير من المحققين المتأخرين من أهل الرأي إلى التصريح بعدم قبول هذا الادعاء في كثير من المواضع، ولكن العجب كل العجب أنهم مع وضعهم لهذه =

وغيرهما بأخبار الآحاد.

وكانت هناك طوائف أخرى غير أهل الرأي تثير شكوكًا كثيرة في قبول خبر الآحاد، والاستدلال به، وقد سمي هذا فيما بعد «بأصول الدراية» ونظروا إليها بعين الاهتمام.

وزيادة على الباب المذكور عقد الإمام البخاري أبوابًا أخرى في تأييده، ومنها:

«باب بعث النبي ﷺ الزبير طليعة واحدة»^(١).

وباب ثالث: «باب لا تدخلوا بيوت النبيّ إلا أن يؤذنَ لكم فإذا أذن له واحدٌ جاز»^(٢). وباب رابع: «باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحدًا بعد واحد»^(٣). وفي الأخير: «باب خبر المرأة الواحدة»^(٤). وأشار بهذا إلى حجية الأحاديث التي رويت من طريق أزواج النبي ﷺ، وبنيت عليها أحكام كثيرة خاصة بالنساء.

وأشار إلى هذا الموضوع أيضًا في أبواب عديدة أخرى، مثل «باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً واحدًا»^(٥) و«هل يجوز ترجمانٌ

= القاعدة لقد زادوا على الكتاب بالقياس فضلاً عن أخبار الآحاد، ولقد فصل الإمام ابن القيم في إعلام الموقعين الكلام في هذا الموضوع وساق أكثر من خمسين مثلاً لهذا التناقض الموجود عندهم. (أنظر إعلام الموقعين ١/ ٩٠-٩١) (المؤلف).

(١) صحيح البخاري ١٣/٢٣٩.

(٢) صحيح البخاري ١٣/٢٤٠.

(٣) صحيح البخاري ١٣/٢٤١.

(٤) صحيح البخاري ١٣/٢٤٣.

(٥) صحيح البخاري ١٣/١٨٥.

واحدٌ»^(١) وأثبت كل هذه المسائل بوضوح كامل، وأسلوب شفاف كما هو المعهود من إمام المحدثين وفقهه الموهوب.

وزيادة على هذا كله فقد بين إمام المحدثين بالتفصيل آداب طالب الحديث، وآداب المحدث، وهي التي دُوّنت فيما بعد في كتب مصطلح الحديث، وعلى سبيل المثال:

يجوز للمحدث أن يغضب على طالب الحديث إذا اقتضى الأمر ذلك، التحديث في الطريق، وتكرار الحديث ثلاث مرات^(٢)، وترسيخه في الذهن، والتحديث باعتبار مستوى الطالب، والتحديث راكبًا، وتعليم النساء حديث الرسول وتعيين يوم خاص لهن، واختبار الفهم، والرحلة لطلب الحديث، وأهمية فقه الحديث، وقصر التحديث على ما لا يحمل على السامة والملل، وغيرها من الآداب والأصول^(٣).

ومن مسائل مصطلح الحديث أن رواة الحديث أحيانًا يقولون: «أخبرنا» وأحيانًا «حدثنا» فهل بينهما فرق، أم كلاهما واحد؟

ولقد بين الإمام البخاري أنهما واحد، ولا فرق بينهما، وقد استدل على ذلك بأن رسول الله ﷺ عرض على الصحابة أُلُغُوزَةً، وبعد جمع الطرق لهذه الرواية يتبين أن الصحابة يعبرون عن كلمة الرسول ﷺ في السؤال «بَحَدُّونِي» أحيانًا، و«بَأَخْبِرُونِي» أخرى، وتبين من هذا أن معنهما واحد^(٤).

(١) صحيح البخاري ١٣/١٨٥.

(٢) صحيح البخاري ١/١٨٢-١٨٨.

(٣) انظر صحيح البخاري كتاب العلم ١/١٤٠-٢٣١.

(٤) صحيح البخاري ١/١٤٤-١٤٧.

ومن علوم الحديث الرد على أولئك المتوهمين الذين يوردون الشبهات على ألفاظ الحديث - غير السند - وهذا يسمى بفن تفسير الحديث، أو فن تأويل مختلف الحديث، وفي الغالب تعتمد هذه الشبهات على مخالفة الحديث للعقل، مثل المعراج الجسدي أو أحاديث المعجزات، وقد وجهت مثل هذه الاعتراضات إلى القرآن أيضاً.

وكذلك ما يظهر من التعارض بين الحديث وآية من القرآن، وعلى سبيل المثال: ورد في حديث في صحيح البخاري «لا تَفْضَلُوا بين أنبياء الله»^(١) وهذا الحديث في الظاهر يعارض قوله تعالى في الآية:

﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٢).

ولقد تفتن الإمام البخاري إلى هذا الموضوع قبل أحد عشر قرناً وتوقع أن «عباد الظاهر» من الممكن أن يُوردوا هذه الشبهة، فوقف لذلك جزءاً من صحيح البخاري^(٣).

(١) صحيح البخاري ٤٥/٦ وفيه: «لا تفضلوا بين أولياء الله» الصحيح لمسلم ١٨٤٤/٤ وفيه: «لا تفضلوا بين أنبياء الله». (المراجع).

(٢) البقرة: ٢٥٣.

(٣) وتأمل في هذه القصة أن النبي ﷺ حينما نهى عن التفاضل كان المقام مقام مخاصمة بين مسلم ويهودي، وقد قال اليهودي: «والذي اصطفى موسى على العالمين» فقال المسلم: «والذي اصطفى محمداً على العالمين» فلما اشتد الغضب بلغ الأمر إلى المضاربة، وحينذاك قال النبي ﷺ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله» والمراد أنهم كلهم سواسية من حيث الرسالة ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ فليس من المناسب تقيص أحد منهم كما وقع هنا.

ولقد ذكر القرآن مجملاً أن بعضهم فُضِّلَ على بعض، ولا ينبغي لكم أن =

= تحددوا بأرائكم بأن فلاناً وفلاناً أفضل من فلان وفلان. وفي كذا وكذا من الوجوه، أو من كل الوجوه، وفي كل الأمور، وهذا التفضيل لا يمكن أن يُعرف بالرأى والقياس، فالنهي في الحقيقة كان من انتقاص بعضهم واستعمال الآراء.

وسنفضل الكلام في هذا الموضوع في مبحث فقه الإمام البخاري واجتهاده، لأن هذا يتعلق بالفقه أكثر، وقد ألف أحد تلامذة الإمام البخاري وهو عبدالله بن مسلم الدينوري^(١) كتاباً مستقلاً في هذا الموضوع، وهو «تأويل مختلف الحديث» وقد طبع هذا الكتاب الفذ الثمين وانتشر.

تنبيه: إذا نظرنا إلى العناية البالغة والاحتياط الشديد في أحاديث الرسول ﷺ الذين اتخذهما أهل السنة عامة، والإمام البخاري وأساتذته وتلامذته خاصة، والجهود المضنية المنهكة التي بذلوها في تدوين السنة ونشرها، والتضحيات التي قدموها، إذا نظرنا في كل هذا فالمرء يتساءل ماذا فعل أصحاب الديانات الأخرى، أو أهل الفرق الأخرى من المسلمين للحفاظ على أقوال أنبيائهم وأحوالهم وأحكامهم، وما هي خدماتهم في هذا المجال؟ وهل هناك خدمات فعلاً؟ وإن كانت فما هي؟

هذا موضوع طويل جداً، ولكنه في الوقت نفسه مفيد أيضاً بمقدار طوله، ومع أننا أجلنا الكلام المفصل في هذا الموضوع للقسم الثالث^(٢) من الكتاب ولكن لا بد أن نشير إليه هنا ولو بالاجمال: وبضدها تتبين الأشياء.

(١) هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد صاحب تصانيف عالم مشارك في أنواع العلوم ولد في بغداد وسكن الكوفة ثم ولي قضاة الدينور مدة فنسب إليها وتوفى ببغداد سنة ٢٧٦هـ. روى عن إسحاق بن راهوية وجماعة. ميزان الاعتدال ٧٧/٢، لسان الميزان ٣٥٧/٣ - ٣٥٩، تذكرة الحفاظ ٦٣١/٢، الأعلام ٢٨٠/٤، معجم المؤلفين ١٥٠/٦ - ١٥١. (المراجع) ولكن لم يذكره المزي في الرواة عن البخاري كما لم أر في تراجم ابن قتيبة من نص على روايته عن البخاري وإن كان ذلك ممكناً زمنًا.

(٢) يظهر من هذا أيضاً أن المصنف رحمه الله كان ينوي تأليف قسم ثالث أيضاً لهذا الكتاب ولكنه لم يجد فرصة لذلك.

نضرب صفحًا عن ذكر اليهود والنصارى والمجوس والآريين والهندوس وغيرهم من أهل الديانات، فكُتِبَهم التي يدَّعون أنها مُنزَّلةٌ من عند الله حالتها سيئة جدًا بحيث لا فائدة في الإلتفات إليها ولا طائل تحت الكلام فيها، ومع التحريف والاعتراف بذلك التحريف لا يوجد في هذه الكتب حتى ذكر من أنزلها، وعلى من أنزلت، وكيف وصلت إليهم، وماذا كانت أحوالهم (في القرون المختلفة) بله الحالة السيئة لمحتوياتها ومضامينها. ونكتفي هنا بالنظر إلى الفرق الإسلامية وخاصة الشيعة لأنهم لا يقلون درجةً عن الآريين في التفحش والبذاءة وإثارة الشبهات، فإذا سُئلوا ما عندهم من إثارة العلم لم يجدوا سوى أقوال التابعي الإمام الباقر رحمه الله أو تابع التابعي جعفر الصادق رحمه الله. وهم عالةٌ على أهل السنة في القرآن نفسه (٣).

الأمر اللازمة لنقد أحاديث الشيعة:

ولا بد من أمور عديدة للبحث والتحقيق في أحاديث الشيعة:

- (١) موضوع علم الحديث.
- (٢) الأمور التي لا بد منها لعلم الحديث.
- (٣) كتب الشيعة التي يزعمون أنها مأخوذة من الأئمة المعصومين، ما هي حالتها؟ وكيف كان جامعوها؟.

(٣) يعتقد الشيعة أن أحدًا لم يجمع القرآن كله سوى علي رضي الله عنه، ومصحفه مازال مختفيًا لدى أئمة الشيعة، والأئمة لم يطلعوا أحدًا عليه، وهو الآن لدى الإمام صاحب السرداب وهو سيخرج به، ويوجد اعتراف أئمة الشيعة وعلمائهم بهذا في كتبهم المعتمدة، بل كتب حديثهم، وستجد هذا الموضوع بكماله - وهو جدير بالنظر - في الجزء الأول من المناظرة للشيخ عبدالشكور محرر مجلة «النجم» لكهنؤ (المؤلف).

قلت: وكذلك ينظر كتب العلامة محب الدين الخطيب رحمه الله لا سيما تعليقاته على المنتقى للذهبي وعلى العواهم من القواصم لابن العربي. وكتابه «الخطوط العريضة» أيضًا.

المبحث الأول

لما كانت سلسلة أحاديث الشيعة لا تصل إلى محمد رسول الله ﷺ - إلا نادراً - الذي هو معصوم بالاتفاق، وقوله وفعله حجة شرعية، بل إنما تصل إلى بعض الأكابر من أمته الذين هم من الأتباع وأتباع الأتباع، وهم معصومون عند الشيعة مثل الرسول ﷺ، وقولهم وفعلهم حجة شرعية عندهم. فموضوع علم الحديث في مذهبهم هم بعض الأكابر من الأمة وليس الرسول ﷺ، ولذلك ينحصر ثقة أحاديث الشيعة وحجيتها شرعاً في عصمة الأئمة، وهي شيء لم يستطع أن يثبت أحد من أئمة الشيعة إلى يومي هذا، ولا يستطيع إلى يوم القيامة، وكل الأدلة التي قدمها الشيعة على عصمة الأئمة، والمقدمات الفارقة التي رتبها كبار مناطقتهم، مثل إمامهم الأعظم الخلي، إن شئت أن تطلع على حقيقتها فارجع إلى «المناظرة» (الجزء الثالث) و«منهاج السنة» و«مجموع فتاوي الشوكاني» ما يتعلق فيها بعصمة أهل البيت. وما لم تثبت عصمة الأئمة مثل الرسول ﷺ، وليست منزلتهم مثل منزلة الرسول ﷺ فجميع أحاديث الشيعة «ما عدا القليل منها» لا حجة فيها، ولا يوثق بها، وعلى عكس ذلك فإن أهل السنة موضوع الحديث عندهم هي الذات المباركة للرسول ﷺ.

المبحث الثاني

إن من ضروريات رواية الحديث الصدق والعدالة، ولا تقوم لعلم الحديث قائمة إذا فقد الصدق والعدالة، وأما رواة الشيعة فإن الصدق والعدالة معدومان منهم انعدام القرن من رأس الحمار، ورواية أصول الكافي (الذي هو أصح الكتب عندهم وقد نظر فيه إمامهم المعصوم بزعمهم الذي هو مثل الرسول في زعمهم) قد جاء فيها أن الأئمة قد شهدوا بكذب أصحابهم واحداً واحداً بأسمائهم، وزرارة الذي هو أصدق الصادقين في مذهب الشيعة قد قال فيه الإمام جعفر الصادق: إنه كاذب، ويفتري الكذب عليّ (٤). وأبو الجارود الذي هو من كبار الرواة عندهم قد عرّفه الإمام جعفر الصادق بقوله: «كذاب مُكذَّب» ومع هذا التصريح فإن الشيعة يقبلون حديثه، ويعملون به ويحكمون عليه «بأصح الأحاديث» ولا يقبلون قول الإمام هذا. =

(٤) انظر أصول الكافي.

قلت: لعله هو زرارة بن أعين الكوفي، ترجم في ميزان الاعتدال ٦٩/٢ ولسان الميزان ٤٧٤/٢.

وفوق هذا كله لقد كان الأئمة بأنفسهم يتعجبون من كثرة كذب أصحابهم، وكانوا يقولون: كأن الله تعالى قد فرض عليهم أن يفتروا علينا الكذب.

المبحث الثالث

إن أقوال الأئمة - التي هي الأحاديث في اصطلاح الشيعة وتساوي مرتبتهم مرتبة الرسول ﷺ والتي رواها الشيعة - متناقضة بعضها ببعض، وإذا عرضت أقوال إمام على أقوال إمام آخر فلا مناص من أن تذكر قدرة الله، حتى إن أقوال إمام واحد لو وضعت بعضها مع بعض ترى من التعارض والتناقض بحيث أن محدثي الشيعة بأنفسهم تطير حواسهم. وقد اخترع محدثو الشيعة توجيهات عديدة لذلك ولكنها كانت لا تسمن ولا تغني من جوع:

١- يقولون أحياناً: إن أئمتنا قد افتُرِيت عليهم الأكاذيب، ولذلك وُجِدَت هذه التناقضات.
٢- وتارةً يقولون إن أئمتنا بعض الأحيان كانوا يُفتنون بخلاف مذهبهم بناءً على التقية، ولذلك نشأت هذه الخلافات.

٣- وتارةً يقولون إن أئمتنا قالوا: إنهم تعمدوا إصدار هذه الأقوال المتعارضة والأقوال المختلفة لبث الخلاف في شيعتهم، والمصلحة في ذلك أنهم لو أجمعوا على قول واحد فيزعم الناس أنهم صادقون في الرواية عنا وهذا (أى ظن الناس بصدقهم) يضرنا ويضر شيعتنا.

ولو سَلَّمنا صِحَّة هذه التوجيهات، ومهما كانت مصالحهم، فإن أحاديث الشيعة لا تبقى محل الثقة والاعتماد في أى حال، وإن تناقض أحاديث الشيعة قد بلغ إلى حد أن محدثيهم بأنفسهم قد اشتكوا منها في كتبهم فقد قال مجتهدهم المولوى دلدار علي (٥) في كتابه «أساس الأصول»:

(٥) هو دلدار علي بن محمد معين بن عبدالهادي النقوي الهندي الشيعي مجتهد إمامي من نسل جعفر التواب (أخي الحسن العسكري ودلدار: ذو القلب مركبة من كلمتين فارسيتين) ولد في قرية نصير آباد رحل إلى العراق وعاد فاستقر في لکنؤ، من تصنيفاته «أساس الأصول» توفي سنة ١٢٣٥هـ، الأعلام ٢٠/٣، معجم المؤلفين ٤/١٤٥-١٤٦ (المراجع).

«الأحاديث المأثورة عن الأئمة مختلفة جداً لا يكاد يوجد حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه، ولا يتفق خبر إلا وبيزائه ما يضاده، حتى صار ذلك سبباً لرجوع بعض الناقصين عن اعتقاد الحق» (٦).

المبحث الرابع: التقية

(الف) معناها الكذب أو القول أو العمل بخلاف معتقده (٧).

(ب) والتقية فرض عين على كل شيعي، ومن لم يفعلها فلا دين له ولا إيمان (٨).

(ج) والتقية واجبة دائماً عند الحاجة، وتعيين الحاجة يعود إلى رأى صاحبها.

أما الأمر الثالث فقد ذكر صاحب كتاب «المناظرة» (٩) في الجزء الرابع منه قرابة أربعين موضعاً من أصح الكتب عندهم استعمل فيها أئمتهم التقية. وهذه المواضع كلها لا توجد فيها أدنى حاجة إلى التقية، ولا يمكن لأى شيعي أن يثبت أدنى شائبة من الحاجة في هذه المواضع، فمع هذه التقية، أو بعبارة أخرى مع هذه الكثرة والغلو في الكذب كيف يمكن أن يوثق بأقوال أئمتهم (التي هي أحاديثهم) فضلاً عن روايتهم، فمن الممكن جداً أن ما نقول له: «إنه مذهبهم» قد قالوه تقية، وإن لم تُستعمل المكابرة والمجادلة فلا مفر للشيعية منها، وهل يستطيع الشيعة أن يجيبوا على هذا، هل يستطيعون أن يقولوا إن الكذب ليس شائعاً عندهم، وإن الكذب لا يعتبر من أعلى العبادات عندهم؟ فإن قالوا هذا، فلا شك أنهم سيضطرون إلى تكذيب جميع كتبهم لأنها تجمع في طياتها مئات بل آلاف من حوادث الكذب من أئمتهم فضلاً عن آحاد الناس، وقد ذكرت نحو خمسين حادثة تقريباً من هذا القبيل في «المناظرة» الجزء الرابع، وهل يستطيع الشيعة أن يقولوا: إنهم لم يُسَمُوا الكذب «تقية»؟ وما هو الفرق بين الكذب والتقية؟ فإن قالوا ذلك، فإن عليهم أن يرموا جزءاً كبيراً من ذخيرة أحاديثهم التي يدعون صحتها - وعليها مدار بقاء مذهبهم - في قاع البحر، وهل يستطيع الشيعة أن يقولوا: إن هذا الكذب لم يترك أثراً سيئاً في صدق الأحاديث وصحتها؟

(٦) أساس الأصول ص ١٥. (المؤلف) وكلامه هذا بنصه باللغة العربية في الأصل.

(٧) هذا المعنى الذي استعمله الشيعة، وتوجد عليه مئات الأدلة في كتبهم الحديثية. (المؤلف).

(٨) أصول الكافي.

(٩) المولوي عبدالشكور محرر «النجم».

وحتى لو قالوا ذلك فمن الذي يستطيع أن يصدق ما يعارض أمراً بدهياً؟ فكل صغير وكبير يعرف أن الكذب يُفقد ثقة الإنسان، ولا يمكن أن يوثق بأى رواية يرويها الكاذب. وقد استُعملت هذه التقية بكثرةٍ لدفع التعارض في الروايات في كثير من المواضع من كتاب الاستبصار (١٠). (فإنه يكثر من القول) «هذا محمول على التقية».

المبحث الخامس:

زعم الشيعة أن أئمتهم كانت عاداتهم أنهم إذا استفنهم رجل فاسد الدين والمذهب، فإنهم كانوا يفتونه حسب مذهبه، ويزعم علماء الشيعة أن السبب في هذا أن الأئمة كانوا على علم بمصير كل رجل وهل هو من الناجين أم من الهالكين؟ فإنهم ما كانوا يخبرون الهالكين بأمر النجاة، بل كانوا يعلمونه أسباب الهلاك، ومهما كانت أسباب هذا العمل من الأئمة، ولكنك ستضطر هنا على استنتاج أن هؤلاء الأئمة لا يمكن أن يوثق بحديثهم، حتى ولو سَلِمَت من تلاعب رواة الشيعة، لأنه من الممكن أن الأحاديث التي ترى أنها هي مذهبهم الحقيقي قد قالوها مراعاةً لمذهب «المستفتي» (١١).

الأصول الأربعة للشيعة وأحوال جامعيتها:

١- أصول الكافي وحالته:

جامعُ «أصول الكافي» هو «الشيخ الصدوق» (١٢) وكانت حالته أنه إذا وجد الحديث خلافَ مذهبه كان يحرف ويغير حتى يجعله موافقاً لمذهبه، وقد اعترف بذلك الشيعة بأنفسهم.

قال الملا باقر المجلسي:

«هذا الخبر مأخوذ من الكافي، وفيه تغيرات عجيبة تورث سوء الظن بالصدوق، وإنما فعل ذلك ليوافق مذهب العدل» (١٣).

(١٠) من أصح كتب الحديث عند الشيعة. (المؤلف).

(١١) انظر أمثلة ذلك في المناظرة الجزء الرابع تجد أمثلة طريفة لأحاديث الشيعة. (المؤلف).

(١٢) هو محمد بن حسين بن بابوية. (المراجع).

(١٣) هذا القول ذكره المصنف رحمه الله بنصه باللغة العربية.

فماذا تقول الآن، إذا كانت هذه هي حالة محدثيهم من الشيعة بل كبار المحدثين، فكيف يمكن الوثوق أو الاعتماد على أى كتاب من كتب الشيعة.

٢- الأصول الأربعمئة:

أى أربعمئة كتاب (أو الأربعمئة أسطورة) التي يزعم الشيعة أنها صنفت في حياة أئمتها، ويفتخرون ويباهون بذكرها (مثل القرآن المخفي) ويزعمون أن هذه الأصول الأربعة (أى أصول الكافي، من لا يحضره الفقيه، الاستبصار، التهذيب) قد رتبت من هذه الكتب الأربعمئة، وهذه الكتب الأربعمئة حسب أقوال الأئمة واعتراف علماء الشيعة لم تبق مصونةً من تصرفات الكذابين المفترين الملحدين، ولم تُتَّخَذَ التدابير لحمايتها (كما فعل علماء أهل السنة) وقد دخل فيها كثيرٌ من التحريفات في عصور الأئمة وقد افترت أكاذيب كثيرة، ونُسبت إلى الأئمة، وأدرجت في هذه الكتب، ثم لم تفصل عنها. قال في توضيح المقال (ص: ٤).

«إخراج الموضوع عما في أيدينا من الأخبار غير معلوم، وادعاءه كما يأتي غير مسموع» (١٤).

ثم يقول في الصفحة نفسها:

«احتمال الوضع قائم في أكثر الأخبار، أو جمعها، وإن ضعف في بعض بقرائن خارجية» (١٥).

وهذا مبحث مجمل، وسنفصل الكلام إن شاء الله في نقد أحاديث الشيعة في القسم الثالث. انتهى (١٦). (المؤلف).

(١٤) هذا النص في الأصل باللغة العربية وليس من ترجمتي.

(١٥) هذا النص أيضاً في الأصل باللغة العربية وليس من ترجمتي.

(١٦) مع الأسف لم نطلع على مسودة الجزء الثالث في مسودات الوالد رحمه الله، والحقيقة أننا لم نهتم بها إلا بعد فوات الأوان حينما ضاع كثير من مذكرات تصانيفه، بسبب غفلتنا وإهمالنا. (عبيدالله الرحمانى).

الباب التاسع

فقه البخاري

الباب التاسع

فقه البخاري

لعل عامة الناس يستغربون أن تذكر للإمام البخاري ألقاباً مثل «أفقه الناس» أو «سيد الفقهاء» أو «إمام الدنيا في الفقه» تماماً كما أن يلقب الإمام أبو حنيفة بـ«صاحب الحديث» أو «العامل بالحديث» إلا أن تلقيب الإمام البخاري «بأفقه الناس أو سيد الفقهاء» لا يحتاج إلى أي قرينة أو شهادة خارجية، إذ «ليس الخبر كالمعاينة»، فالأدلة البينة الدالة على فهمه الثاقب، ونظرته البعيدة مازالت موجودة حتى بعد مرور الدهور، وتصل إلى الإمام البخاري بآلاف من الطرق، ولذلك فلسنا في حاجة إلى أن نستعمل قوة الخاطر لتصنيف قصصٍ مُسَلِّيةٍ للقلب للأجوبة المرتجلة ثم ننسبها إلى الإمام البخاري، كما هي عادة المحبين المعتقدين غالباً. ولسنا في حاجة أيضاً إلى أن نؤلف «حيرة الفقه^(١)». ولكن مع ذلك ولكي تطمئن قلوب أولئك الذين ألفت عقولهم وطبائعهم أقوال الرجال وشغفت بها توجد شهادات كثيرة في كتب أسماء الرجال وكتب التاريخ المعتمدة، عدا تلك الشهادة البينة. وحتى ولو حاولنا مجرد جمع أقوال المعتمدين من الفقهاء والمحدثين والشيوخ والذين لا يُخْتَلَفُ في فضلهم وكمالهم في هذا الباب لاحتجنا إلى كتاب مبسوط.

(١) هو كتاب في التخريجات الفروعية للحنفية باللغة الفارسية وترجم إلى الأردية أيضاً (المراجع).

فالأئمة إسحاق بن راهوية، ومحمد بن بشار بُندار والدارمي، وعلي بن المديني، وأبو حاتم الرازي، وقتيبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن حُجر، وأبو سهل الفقيه، وإسماعيل بن أبي أويس، وأحمد بن حنبل، قد اشتهر فضلهم وكمالهم في العلم في جميع أكناف العالم، ومنهم من ألفت كتباً خاصة مستقلة لبيان فضائلهم ومواهبهم العلمية، وبعض هؤلاء يُلقَّب الإمام البخاري «بسيد الفقهاء» ومنهم من يصفه «بأفقه خلق الله» ومنهم من يسميه: «فقيه هذه الأمة» ومنهم من يُشَبِّهه بالإمام مالك، ومنهم من يُفَضِّلُه على الإمام أحمد بن حنبل.

ولكن هذه الأقوال قد تستغربه أسمعنا، وذلك لأن الفقه الذي ألفتة أسمعنا هو اسمٌ يطلق على أكوام المسائل القياسية التي تُخَرَّج على أقوال إمام من الأئمة أو تُفَرَّع على قواعدٍ فقهيةٍ مقررة لفقيه ما، وهذا هو الذي يعرف بالفقه في هذه الأيام، وهذا التخريج ثم التخريج على التخريج هو الذي يسمى التفقه، والذي أعدت منه فتاوى ضخمة، وانتشرت في البلاد.

ولا يمكن أن تقدر منزلة البخاري ومكانته في الفقه إلا إذا تحدثنا بشيء من البسط والتفصيل، وأزحنا الستار عن تلك المفاهيم الخاطئة التي سيطرت على أفكار أهل البلاد، ولذلك نرى من المناسب أن نفصل الكلام قليلاً في هذا الموضوع.

قال العلامة ابن خلدون في مقدمة التاريخ:

«انقسم الفقه فيهم إلى طريقتين، طريقة أهل الرأي والقياس، وهم أهل العراق، وطريقة أهل الحديث، وهم أهل الحجاز، وكان

الحديث قليلاً في أهل العراق لما قدمنا، فاستكثروا من القياس ومهروا فيه. فلذلك قيل أهل الرأي»^(١).

وقال الشاه ولي الله في المصنفى شرح الموطأ:

«ينبغي أن يعلم أن السلف في استنباط المسائل والفتاوى على قسمين:

أحدهما: هم الذين جمعوا القرآن والحديث وآثار الصحابة، واستنبطوا المسائل منها، وهذا أصل طريقة المحدثين.

والثاني: هم الذين حفظوا القواعد الكلية التي نَقَّحَتْهَا وَهَدَّبَتْهَا جماعة من الأئمة بدون ملاحظة مأخذهم، فكل مسألة وردت عليهم طلبوا أجوبتها من تلك القواعد، وهذا أصل طريقة الفقهاء، وإلى هذا المعنى يشار إذا قالوا: «حماد بن أبي سليمان كان أعلم الناس بمذهب إبراهيم» بالقواعد الكلية التي هذبها ونقحها في الفتاوى»^(٢).

وقال أيضاً في حجة الله البالغة بعد ذكر فقهاء المحدثين:

«وكان بإزاء هؤلاء في عصر مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون المسائل، ولا يهابون الفتيا، ويقولون: على الفقه بناء الدين، فلا بد من إشاعته»^(٣).

(١) مقدمة ابن خلدون ٣/١١٤٧ (١/٤٧٧ طبعة دار الكتب العلمية).

(٢) المصنفى شرح الموطأ، ص ٤ (مترجمًا عن الفارسية).

(٣) حجة الله البالغة ١/٣١٩ (١/٣٤٣ طبعة دار المعرفة).

ثم يصف الشاه ولي الله حالة الفريق الثاني الذي كان بإزاء فقهاء المحدثين، فيقول:

«وذلك أنه لم يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التي اختارها أهل الحديث، ولم تنشر صدورهم للنظر في أقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها، واتهموا أنفسهم في ذلك، وكانوا اعتقدوا^(١) في أئمتهم أنهم في الدرجة العليا من التحقيق، وكان قلوبهم أميل شيء إلى أصحابهم، كما قال علقمة: هل أحد منهم أثبت من عبدالله؟ وقال أبو حنيفة: إبراهيم أفقه من سالم، ولو لا فضل الصحبة لقلت: علقمة أفقه من ابن عمر»^(٢).

وبعد هذا التقسيم أرى من المناسب أن أذكر طريقة اجتهاد كل من فقهاء المحدثين وفقهاء أهل الرأي بالتفصيل.

طريقة فقهاء المحدثين في الاجتهاد وأصول فقههم

(١) وهذا الاعتقاد هو الذي أسس التقليد الشخصي، ومع مرور الأيام قوي هذا الاعتقاد بحيث لم تبق لهم علاقة بالتحقيق، وضاعت العقول بحيث قل الشعور بالمدح والذم، حتى قيل في المدح:

فلعنة ربنا أعداد رمل على من رد قول أبي حنيفة

ولقد رأى بعضهم أن هذا أصبح ذمًا بدلاً من المدح لأن تلامذة الإمام أنفسهم مثل محمد وأبي يوسف وكذلك الطحاوي قد ردوا ثلثي مذهبه، ولذلك حاول تأويل هذا الشعر، ولكنه تأويل بارد. (المؤلف).

(٢) حجة الله البالغة ١/٣١٩-٣٢٠ (١/٣٤٤ ط. دار المعرفة).

قال ولي الله الدهلوي :

«وكان عندهم أنه إذا وجد في المسألة قرآن ناطق فلا يجوز التحول منه إلى غيره، وإذا كان القرآن محتملاً لوجوه، فالسنة قاضيةً عليه، فإذا لم يجدوا في كتاب الله أخذوا سنة رسول الله ﷺ، سواء كان مستفيضاً دائراً بين الفقهاء، أو يكون مختصاً بأهل بلد أو أهل بيت، أو بطريق خاصة وسواء عمل به الصحابة والفقهاء، أو لم يعملوا به، ومتى كان في المسألة حديثٌ فلا يُتَّبَعُ فيها خلافٌ أثر من الآثار ولا اجتهاد أحدٍ من المجتهدين، وإذا أفرغوا جهدهم في تتبع الأحاديث ولم يجدوا في المسألة حديثاً أخذوا بأقوال جماعة من الصحابة والتابعين، ولا يتقيدون بقوم دون قوم، ولا بلد دون بلد، كما كان يفعل من قبلهم، فإن اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شيء فهو المقنع، وإن اختلفوا أخذوا بحديث أعلمهم علماً، وأورعهم ورعاً، وأكثرهم ضبطاً، أو ما اشتهر عنهم، فإن وجدوا شيئاً يستوى فيه قولان فهي مسألة ذات قولين، فإن عجزوا عن ذلك أيضاً تأملوا في عمومات الكتاب والسنة، وإيماءاتهما واقتضاءاتهما، وحملوا نظير المسألة عليها في الجواب إذا كانتا متقاربتين بآدى الرأي، لا يعتمدون في ذلك على قواعد الأصول، ولكن على ما يخلص إلى الفهم ويثلج به الصدر، كما أنه ليس ميزان التواتر عدد الرواة ولا حالهم، ولكن اليقين الذي يعقبه في قلوب الناس، كما نبهنا على ذلك في بيان حال الصحابة، وكانت هذه الأصول مستخرجة عن صنيع الأوائل (أى الصحابة) وتصريحاتهم^(١)».

(١) حجة الله البالغة ١/٣١٤ (١/٣٣٨-٣٣٩ ط. دار المعرفة) وما بين القوسين زيادة. =

وهي الطريقة التي توافق الفطرة تمامًا، فقد أخرج الدارمي في سننه عن ميمون بن مهران قال:

«كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب، وعلم من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنة، قضى به، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين، وقال: أتاني كذا وكذا، فهل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء، فربما اجتمع إليه نفر كلهم يذكر من رسول الله ﷺ فيه قضاء، فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ على نبينا، فإن أعياه أن يجد فيه سنة من رسول الله ﷺ جمع رؤوس الناس، وخيارهم، فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به^(١)».

ولم يكن يستعمل الرأي والقياس لأنهم كانوا يكرهونه كل الكراهية، وما كانوا يتحملونه.

وذات مرة عُرِضت مسألة على عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، فبذل كل جهده أن يجد حديثاً في المسألة، وسكت عن الجواب مدة، ولما اضطر أخيراً قال أجتهد برائي، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان ثم أفتى في ذلك.

وبعد صدور حكمه حضر صحابي (لم يكن حاضراً من قبل) فقال لقد سمعت رسول الله ﷺ حكم في قضية فلان كذا، ففرح بسماعه

= تفسيرية من المصنف.

(١) سنن الدارمي ٥٨/١.

عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ما لم يفرح مثله أبداً^(١).

وكان عمر رضي الله عنه كتب إلى القاضي شريح وقال له:

«إن جاءك شيءٌ في كتاب الله فاقض به، ولا يلتفتك عنه الرجال، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، فانظر سنة رسول الله ﷺ، فاقض بها، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، ولم يكن فيه سنة من رسول الله ﷺ، فانظر ما اجتمع عليه الناس، فخذ به، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله، ولم يكن في سنة رسول الله ﷺ، ولم يتكلم فيه أحد قبلك، فاختر أي الأمرين شئت، إن شئت أن تجتهد برأيك ثم تقدم، فتقدم، وإن شئت أن تتأخر، فتأخر، ولا أرى التأخر إلا خيراً لك^(٢)».

لأن القياس هو أبغض الحلال وليس مما يفتخر به وليست الشريعة قائمة عليه.

-
- (١) يشير المصنف رحمه الله إلى ما أخرجه النسائي وغيره من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أنه «أناه قومٌ فقالوا: إن رجلاً منا تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً، ولم يجمعها إليه حتى مات فقال عبدالله: ما سئلتُ منذ فارقت رسول الله ﷺ أشد علي من هذه، فأتوا غيري. (وفي رواية فقال عبدالله: سلوا هل تجدون فيها أثراً. قالوا: يا أبا عبدالرحمن ما نجد فيها - يعني أثراً) فاختلفوا إليه فيها شهراً ثم قالوا له في آخر ذلك: من نسأل إن لم نسألك وأنت من جلة أصحاب محمد ﷺ بهذا البلد ولا نجد غيرك. قال: سأقول فيها بجهد رأبي فإن كان صواباً فمن الله وحده وإن كان خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه برآء الحديث. وفي آخره فما رأي عبدالله فرح فرحةً يومئذ إلا بإسلامه. سنن النسائي ١٢١/٦ - ١٢٣، صحيح سنن النسائي ٧٠٦/٢ - ٧٠٧ حديث ٣١٤٨ وما بين القوسين من الحديث ٣١٤٥.
- (٢) سنن الدارمي ٦٠/١.

وفي جامع الترمذي عن أبي السائب قال:

«كنا عند وكيع فقال لرجلٍ عنده ممن ينظر في الرأي: أشعرَ رسولُ الله ﷺ، ويقول أبو حنيفة: هو مُثَلَّةٌ. قال الرجل: فإنه قد رُوِيَ عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مُثَلَّةٌ.»

قال: فرأيتُ وكيعًا غَضِبَ غَضِبًا شَدِيدًا، وقال: أقولُ لك: قال رسولُ الله ﷺ، وتقول: قال إبراهيم؟ ما أَحَقَّكَ بأن تُحْبَسَ، ثم لا تَخْرُجَ حتى تَنْزِعَ عن قولك هذا^(١).

وقد بين الشاه ولي الله بعد ذكر طريقة الصحابة والتابعين هذه في الاجتهاد وأصولهم قولاً وعملاً أن المحدثين (الإمام البخاري وأساتذته) قد أسسوا اجتهادهم وأصول فقهم على أصول فقه الصحابة والتابعين، وطريقة اجتهادهم، وقد سهل الله تعالى عليهم ذلك:

«وبالجملة فلما مَهَّدُوا الفقهَ على هذه القواعد، فلم تكن مسألة من المسائل التي تكلم فيها من قبلهم، والتي وقعت في زمانهم إلا وجدوا فيها حديثاً مرفوعاً متصلاً، أو مرسلاً، أو موقوفاً، صحيحاً، أو حسناً، أو صالحاً للإعتبار، أو وجدوا أثراً من آثار الشيخين، أو سائر الخلفاء وقضاة الأمصار وفقهاء البلدان، أو استنباطاً من عموم، أو إيماءً، أو اقتضاءً، فيسر الله لهم العمل بالسنة على هذا الوجه^(٢)».

(١) جامع الترمذي ٦٥١/٣ (٣/٢٥٠) طبعة أحمد شاكر، كتاب الحج. باب ما جاء في إشعار البدن، حديث (٩٠٦).

(٢) حجة الله البالغة ٣١٧/١ (١/٣٤١).

وبعد ما ذكر الإمام أحمد والمحدثين من بعده يقول في إمام
المحدثين وتلامذته:

«وكان أوسعهم علماً عندي، وأنفعهم تصنيفاً، وأشهرهم ذكراً
رجالاً أربعة متقاربون في العصر: أولهم أبو عبد الله البخاري، وكان
غرضه تجريد الأحاديث الصحاح المستفيضة المتصلة من غيرها،
واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها، فصنف جامع الصحيح،
ووفى بما شرط، وبلغنا أن رجلاً من الصالحين رأى رسول الله ﷺ
في منامه، وهو يقول: ما لك اشتغلت بفقه محمد بن إدريس
وتركت كتابي؟ قال: يا رسول الله! وما كتابك؟ قال: صحيح
البخاري^(١). ولعمري إنه نال من الشهرة والقبول درجة لا يُرام
فوقها^(٢)».

وبعد ما ذكر منهج المحدثين في الاجتهاد، وأصولهم، ومدارجهم،
وصعوبة فقههم مفصلاً، ذكر طريقة أهل الرأي في الاجتهاد، وسبل
فقههم أيضاً، وبين سبب اشتهارهم بأهل الرأي.

فقهاء أهل الرأي، طريقتهم في الاجتهاد وأصول فقههم

قال الشاه ولي الله رحمه الله:

«وكان عندهم من الفطانة والحدس وسرعة انتقال الذهن من
شيء إلى شيء ما يقدرون به على تخريج جواب المسائل على

(١) تقدم ذكر هذه الرؤيا في ص ٣٢٣.

(٢) حجة الله البالغة ١/٣١٧-٣١٨.

أقوال أصحابهم، «وكل ميسر لما خلق له» و﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ
فَرِحُونَ﴾^(١) فمهدوا الفقه على قاعدة التخريج، وذلك أن يحفظ
كل واحد كتاب من هو لسان أصحابه، وأعرفهم بأقوال القوم
وأصحهم نظرًا في الترجيح، فيتأمل في كل مسألة وجه الحكم،
فكلما سئل عن شيء، أو احتاج إلى شيء رأى فيما يحفظه في
تصريحات أصحابه، فإن وجد الجواب فيها وإلا نظر إلى عموم
كلامهم، فأجراه على هذه الصورة، أو إشارة ضمنية لكلام،
فاستنبط منها. وربما كان لبعض الكلام إيماء أو اقتضاء يفهم
المقصود، وربما كان للمسألة المصرح بها نظير يحمل عليها،
وربما نظروا في علة الحكم المصرح به بالتخريج أو بالسبر
والحذف، فأداروا حكمه على غير المصرح به، وربما كان له
كلامان، لو اجتمعا على هيئة القياس الاقتراني أو الشرطي أنتجا
جواب المسألة، وربما كان في كلامهم ما هو معلوم بالمثل
والقسمة، غير معلوم بالحد الجامع المانع، فيرجعون إلى أهل
اللسان، ويتكلفون في تحصيل ذاتياته، وترتيب حد جامع مانع له،
وضبط مبهمه وتمييز مشكله، وربما كان كلامهم محتملاً لوجهين،
فينظرون في ترجيح أحد المحتملين، وربما يكون تقريب الدلائل
خفيًا فيبينون ذلك، وربما استدل بعض المخرجين من فعل أئمتهم
وسكوتهم ونحو ذلك. فهذا هو التخريج، ويقال له القول المخرَج
لفلان كذا، ويقال على مذهب فلان، أو على أصل فلان، أو على
قول فلان جواب المسألة كذا وكذا، ويقال لهؤلاء: «المجتهدون
في المذهب»، وعنى هذا الاجتهاد على هذا الأصل من قال: «من

(١) الروم: ٣٢.

حفظ المبسوط^(١) كان مجتهداً». أى وإن لم يكن له علم برواية أصلاً ولا بحديث واحد^(٢).

ومن الممكن استنتاج النتائج التالية بطريقة بديهية من كلام العلامة ابن خلدون، والشاه ولي الله الدهلوي:

١- الفقه نوعان:

الأول: فقه أهل الجاز (أهل مكة والمدينة)

الثاني: فقه أهل العراق (أهل الكوفة)

٢- أهل العراق كانت فيهم قلة شديدة لأحاديث رسول الله ﷺ، وآثار الصحابة والتابعين، ولم يكن فيهم هذا الذوق إلا قليلاً، ولذلك يُنيت مسائلهم في الغالب على الرأى والقياس، وكانوا مولعين، مشغوفين بهما دون تتبع للأحاديث والآثار، ولذلك سمو بأهل الرأى.

وكان أهل الحجاز لديهم اهتمام بالغ بأحاديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة والتابعين، ولذلك كانوا يبحثون في كل مسألة عن أحاديث رسول الله ﷺ وآثار الصحابة والتابعين، ولذلك لم يشتهروا باسم أهل الرأى، بل اشتهروا بألقاب عظيمة مثل «أصحاب الحديث»،

(١) كتاب في الفقه. وهناك عدة كتب في فروع الحنفية سميت بهذا الاسم ذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون (١٥٨١/٢) ومن أشهرها «المبسوط» للإمام محمد بن الحسن الشيباني و«المبسوط» لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٩٠هـ.

(٢) حجة الله البالغة ١/ ٣٢٠-٣٢١.

أو «أهل الحديث»، أو «المحدثين».

٣- كانت عادة أهل العراق أنهم كانوا يحفظون القواعد المقررة من أساتذتهم، أو أقوالهم، فإذا وردت مسألة خَرَّجُوا جوابها من هذه القواعد.

وأما الفريق الثاني (وهم أهل مكة والمدينة) فلم يكونوا يتقيدون بقواعد أحد أو آرائه، وإنما كانوا يأخذون مباشرة من المصادر الأصلية، أي القرآن والسنة، فإذا تعذر عليهم نظروا في إجماع الصحابة وفتاويهم، فإن تعذر أيضاً استعملوا القياس بمرتبة أبغض الحلال.

٤- كان أهل العراق يغلون في حب شيوخهم، واتهموا أنفسهم^(١)، واعتقدوا أن أئمتهم بلغوا غاية التحقيق، وكان من نتيجة هذا الغلو أنهم ما كانوا يتخرجون عن تقديم أئمتهم على بعض الصحابة (وهو الصحابي الجليل الذي يعتبر من فقهاء الصحابة). وكلا الفريقين كانا يستنبطان المسائل، وكانا يلجآن إلى الاجتهاد أيضاً، إلا أن المحدثين وأهل الحجاز كانوا يتبعون طريق الصحابة ومنهجهم في الاجتهاد وأصول الفقه، وأما أهل العراق فكانوا يُخَرِّجون على قواعد شيوخهم وأقوالهم تخريجاً على تخريج.

وكما أننا علمنا من تصريحات الشاه ولي الله فإن اجتهاد المحدثين

(١) في حجة الله البالغة: «ولم تنشر صدورهم للنظر في أقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها واتهموا أنفسهم في ذلك. وكانوا اعتقدوا في أئمتهم أنهم في الدرجة العليا من التحقيق. (١/٣٤٤، طبعة دار المعرفة).

كان بعيد المنال، وكانت فيه صعوبات شتى^(١)، ولكن في الوقت نفسه علمنا أن اجتهادهم كان على طريقة أصحاب رسول الله ﷺ، وأكابر التابعين، وهو الذي اختاره إمام المحدثين البخاري.

وأما الإدعاء بأن المحدثين وأتباعهم ما كانوا يعرفون أصول الفقه، أو ما كانوا يستعملونها، فهذا خطأ صريح، وإننا نتحير عندما نرى أقوالاً كثيرة عجيبةً وغريبةً تختلق لإثبات هذه الإدعاءات، وإثبات أن أهل الكوفة سموا «بأهل الراي» لأنهم كانوا يستعملون الفقه والاجتهاد والقياس.

فإن كان الفقه والاجتهاد هو سبب تسمية أهل الكوفة بأهل الراي، فينبغي أن لا يكون هذا لقب ذم، ولكننا نرى أنه استعمل في مواضع الذم منذ عصر الصحابة، وإذا أردنا أن نسرده أدلةً وشهاداتٍ من السلف على ذلك فسنضطر إلى تأليف كتاب ضخم.^(٢)

ولقد اتفق أهل السنة على أن ركن الاجتهاد بعد كتاب الله تعالى هو أحاديث رسول الله ﷺ، ولذلك فمن واجبات المجتهد أن يستقضي أحاديث رسول الله ﷺ، فمن قصر في ذلك فقد قصر في اجتهاده، ولا

(١) وذلك لأنه كان يستلزم تتبع الأحاديث والآثار وقضايا الصحابة والتابعين قبل إصدار أي حكم في المسألة وكان هذا أمرًا صعبًا ويحتاج إلى الكثير من الجهود المضنية والصعبة كما هو معروف من سير المحدثين ورحلاتهم.

(٢) انظر على سبيل المثال، جامع بيان العلم وفضله ١٠٣٧/٢ - ١٠٨٦ و ذم الكلام وأهله لأبي إسماعيل الهروي ٩٤/٢ - ٢١٠. وإعلام الموقعين لابن القيم ٤٧/١ - ٨٤ حيث فصل القول في الراي المحمود والراي المذموم وكذلك ٣٢٧/١ فما بعده.

يتم اجتهاده، وقد ذكر ابن خلكان مناقشة طريفة بين الإمام الشافعي والإمام محمد في هذا الصدد:

«قال الشافعي: قال لي محمد بن الحسن: أيهما أعلم صاحبنا أم صاحبكم؟ يعني أبا حنيفة ومالكًا، رضي الله عنهما. قال: قلت: على الإنصاف؟ قال: نعم. قال: قلت: ناشدتك الله من أعلم بالقرآن صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم. قال: قلت: ناشدتك الله من أعلم بالسنة؟ صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم. قال: قلت: ناشدتك الله من أعلم بأقوال أصحاب رسول الله ﷺ المتقدمين صاحبنا أم صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم، قال الشافعي: فلم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء فعلى أي شيء يقيس^(١).

فإن القياس صحته موقوفة على القرآن والحديث.

وقال الشاه ولي الله الدهلوي فيما يتعلق باجتهاد المحدثين ناقلاً قول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله:

«وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع شيء كثير من الأحاديث والآثار، حتى سئل أحمد بن حنبل. أيكفي الرجل مائة ألف حديث حتى يفتي؟ قال: لا. حتى قيل: خمسمائة ألف حديث؟ قال: أرجو^(٢)».

(١) وفيات الأعيان ١٣٦/٤ ترجمة الإمام مالك بن أنس. وأنظر أيضاً: آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ص ٢٠١، حلية الأولياء ٣٢٩/٦، تاريخ بغداد ١٧٧/٢، الانتقاء ص ٢٤-٢٥، مناقب الشافعي للرازي ص ٢٧٥، سير أعلام النبلاء ٧٦/٨.

(٢) حجة الله البالغة ٣١٧/١، وأنظر أيضاً: سير أعلام النبلاء ٢٣٢/١١ ترجمة الإمام =

ولما كانت الأصول الفقهية لدى أهل العراق وطريقتهم في الاجتهاد بعيدة عن طريقة الصحابة والتابعين اجتنبها فقهاء المحدثين والإمام البخاري .

والسبب الثاني الذي حمل الإمام البخاري، وعامة المحدثين، وأئمة الحجاز على كراهية فقه أهل الراى كراهية تامة هو أن اجتهاد أهل الراى وأساليبهم الفقهية كانت تبنى في الحقيقة على التخريج على أقوال الرجال والتفريع عليها، والتخريج فيه عدة احتمالات للخطأ بمقابل احتمال واحد بالصحة، ولذلك فإن طريقة أهل الراى وأساليبهم في الفقه والاجتهاد كانت خطيرة جداً.

وتفصيل هذا الإجمال هو أن المجتهدين يستنبطون المسائل من أدلة القرآن والسنة وأما المخرّجون فيستنبطونها من أقوال علمائهم، فكما أن الاجتهاد في الأصل محتمل للخطأ والصواب، كذلك التخريج أيضاً محتمل للخطأ والصواب، لأنه كما أن المجتهد يبذل جهده في استخراج حكم الشارع ورأيه حسب ظنه وتخمينه في حادثة لم يرد فيها نص ويرى رأيه حسب ظنه موافقاً لمراد الشارع في تلك المسألة، ويصيب في رأيه تارةً ويخطئ أخرى، كذلك المخرّج يبذل جهده في معرفة مراد ذلك العالم الذي يخرّج على قوله في مسألة لم يصرح فيها حسب ظنه وتخمينه، ويستنبط ذلك من قرائن أقواله الأخرى، ويظهر رأيه حسب فهمه بظنه، ولذلك فليس من الضروري أن يصيب رأى ذلك العالم في كل مرة، وذلك لأننا كثيراً ما نتصور علةً في قول شخصٍ ما مع أن عنده موانع وشروط لم نصل إليها، فنبنى رأياً في أمرٍ ما بدون

= أحمد بن حنبل .

مراعاة تلك الشروط والموانع ولكن حينما يُعرض ذلك الأمر عليه فلا يتفق مع رأيه، وهذا أمر نلاحظه في معاملاتنا ومحادثاتنا اليومية.

والحاصل أن الاجتهاد والتخريج كلاهما محل خطأ وصواب، وإذا عرفنا هذا الأمر الضمني فلتتجه الآن إلى صلب الموضوع.

إن الأقوال التي يُبنى عليها التخريج إما أن تكون ثابتة بنص صريح، أو تكون مستنبطة بالاجتهاد، وهكذا أصبح للتخريج صورتان، فالتخريج إما أن يكون على الأول أو على الثاني.

ففي الأول يوجد احتمال الخطأ مرة واحدة، وهذا التخريج قليل جداً.

وفي القسم الثاني يوجد احتمال الخطأ مرتين:

الأول: جاء لكون الأصل اجتهادياً.

والثاني: جاء عند التخريج.

فاحتمال الخطأ الذي كان وجد في الأصل يتعدى إلى الفرع أيضاً، لأنه إن لم يكن الأصل صواباً فالفرع المبنى على ذلك الأصل كيف يمكن أن يكون صواباً؟ ولو كان هذا التفريع والتخريج صواباً في حد ذاته؟ وإن اعتبرنا أن الأصل صوابٌ فلا يلزم منه صواب الفرع، لأن التفريع في ذاته محتمل للخطأ، وهكذا فاحتمال الخطأ الموجود في الأصل يتعدى إلى الفرع. وأما احتمال الصواب في الأصل فلا يمكن أن يكون سبب اقتناع واطمئنان إلى الفرع، فكل مسألة خُرِّجت على مسألة اجتهادية توجد فيها ثلاثة احتمالات للخطأ، في مقابل احتمال واحد للصواب فقط.

فأما الاحتمال الواحد للصواب فهو أن يسلم الأصل من الخطأ عند الاجتهاد، ثم يسلم الفرع من الخطأ عند التخريج على ذلك الأصل.

والصور الثلاثة لاحتمال الخطأ هي:-

١- أن يكون الأصل سالمًا من الخطأ، ولكن وقع الخطأ في التفرع.

٢- أن يقع الخطأ في الأصل ولو كان التفرع سالمًا من الخطأ.

٣- أن يقع الخطأ في الأصل والتفرع معًا.

ثم إذا استمر التخريج على هذه المسألة التخريجية استمر ازدياد احتمالات الخطأ، ففي هذه المنزلة الثانية تبقى صورةً واحدة للصواب في مقابل سبع صور للخطأ، وهكذا كلما استمرت سلسلة التخريج على التخريج استمرت سلسلة زيادة احتمالات الخطأ.^(١)

(١) ومن أمثلة ذلك ما ذكره الشيخ عبدالفتاح أبو غدة عن الشيخ محمد زاهد الكوثري، حيث قال:

«قال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى في تانيب الخطيب ص ١٣٩: «إن المجتهد قد يخطيء في التفرع» ولأبي حنيفة بعض أبواب في الفقه من هذا القبيل. ففي كتاب «المزارعة» أخذ بقول إبراهيم النخعي وجعله أصلاً ففرع عليه الفروع. وفي كتاب الوقف أخذ بقول شريح القاضي وجعله أصلاً ففرع عليه المسائل فأصبحت فروع هذا الكتاب غير مقبولة حتى ردها أصحابه».

وقال في المقالات ص ٢٠١ «والمجتهد كثيرًا ما يتابع بعض من تقدمه من أهل العلم في مسألة، بدون أن يفحص عن الدليل. ولأبي حنيفة مسائل تابع فيها أمثال شريح والنخعي من غير أن يبذل المجهود في معرفة دليل قول منها - كمسألة من أسلم وعنده عشر نسوة - فقد تابع فيها النخعي كما في الموطأ للإمام محمد ص ٢٤٠ وخالفه أصحابه. وأمثال تلك المسائل مغمورة في زاخر استنباطاتهم الدقيقة.»
انظر تعليقات الشيخ عبدالفتاح أبي غدة على كتاب قواعد في علوم الحديث للشيخ =

ولننظر في الإمام أبي حنيفة نفسه، ومن الذي يفوقه في هذه الصفة، ولكنه بنفسه لما انتهى من الطلب والدراسة وأراد أن ينشئ مدرسته الخاصة، قام بتخريج ستين مسألة على أقوال حماد فكانت فيها مسائل عديدة أصاب فيها قصد حماد ورأيه، وكانت أخرى عديدة كان تخريجه فيها خلاف رأى حماد، ولم يُجزها حماد^(١)

وفي عصر الإمام حماد بدأ عهد الفقه التخريجي في العراق وبدأ يزداد ويتقوى يوماً فيوماً، حتى سيطر على جميع أنحاء العراق عمومًا، وعلى الكوفة خصوصًا بسرعة مذهلة، ومع مرور الأيام قويت نفوذه، حتى بلغ الحال أن أهل العراق أصبح مبلغهم من العلم ومنتهاهم من السعي هو المهارة والبراعة في المسائل التخريجية، وحفظ أصول التخريج والتفريع عليها، وبدأت هممهم تنصرف عن العلوم الإسلامية

= ظفر أحمد التهانوي ص ١٣٧ . ط الثالثة ١٣٩٢ هـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «اتباع الرّاوي واجب لأنه انفراد بعلم ما أخبر به، بخلاف الرأى فإنه يمكن أن يُعلم من حيث علم، ولأن غلط الرّواية بعيدٌ فإنَّ ضبطها سهلٌ، ولهذا نقل عن النساء والعامّة. بخلاف غلط الرأى فإنه كثير لدقّة طرقه وكثرتها. (مجموع الفتاوى ١٧/٢٠).

وقال العالم الحنفي الأصولي فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي ت ٤٨٢ هـ: «لأن الخبر في الغالب يقين في أصله وإنما دخلت الشبهة في نقله، والرأى محتمل بأصله في كل وصف على الخصوص، وكان الاحتمال في الرأى أصلاً وفي الحديث عارضاً.» (فتح المغيث للسخاوي ١/ ٩٥، طبعة بنارس).

(١) سيرة النعمان ١/ ٢٧. والأصل في تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٣. قال الخطيب رواية عن الإمام أبي حنيفة: فوافقني (حماد) في أربعين، وخالفني في عشرين مسألة. وذلك حينما ذهب الإمام حماد إلى البصرة لبعض حاجته، وأقام مقامه أبا حنيفة رحمه الله لشهرين (المراجع).

الأخرى، وقلّت عنايتهم بها، وقد بلغ بهم الحال بعد مدة، إلى أن أهل الكوفة أنفسهم لم يعودوا يهتمون بأقوال أئمتهم، وتحقيقاتهم في العلوم الإسلامية الأخرى، أما في التفرّعات والمسائل المُخرّجة فقد غلوا في ثقتهم بهم فيها، حتى إنهم لم يتورعوا من رد بعض الأحاديث الصحيحة إذا وجدوها مخالفة لتفريعاتهم في بعض الأحيان كما وُصِف بعض كبار الصحابة في أحيان أخرى بأنهم «غير فقهاء» وكأنهم ما كانوا يفهمون ما يروون.

وإن أراد أحد أن يطلع عن كُتب على نماذج من هذه الأشغال التخريجية فليذهب إلى العراق والعجم، ويشاهد مدارس كابل وقندهار وغزني وهرات وغيرها وينظر علماءها الكبار، فدروس آراء الرجال مستمرة، وعليها التخريج والتفريع، وهذا هو مبلغ رقيهم وميدان سعيهم، فهم لا يعرفون العلوم القرآنية ولا يهتمون بالعلوم الحديثية، يدرسون كتب الفقه من «القدوري» إلى غيرها، ويفنون حياتهم فيها، ولكن لا يلقون نظرة على القرآن والسنة ولا يوماً واحداً، فأسماعهم تستنكر التحقيق، وقلوبهم وعقولهم لا ترى شيئاً أعظم وأهم من آراء الرجال، يرون آراء فقهاء الكوفة وكأنها أهم من الوحي السماوي، فإذا نبغ فيهم نابغ فنبوغه ينحصر في الترجيح بين أقوال الفقهاء المختلفة، ليس إلا. ⁽¹⁾

(1) وهذا لا يمنعنا من أن نشيد بتلك التضحيات العظيمة التي قدمها أبناء تلك المنطقة لدحر الاحتلال الروسي لبلدهم خلال السنوات الماضية. ولكن الأسف كل الأسف أنهم بعدما تمكنوا من طرد المحتل بفضل الله تعالى ثم بفضل الدعم السخي الذي تلقوه من المسلمين في جميع أنحاء العالم وخاصة من المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، عادوا فتناحروا فيما بينهم وأصبح رفقاء خندق الجهاد أمس =

قال الشاه ولي الله الدهلوي مبينًا سبب تسمية أهل الرأي :

«المراد من أهل الرأي قوم توجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين، أو بين جمهورهم إلى التخريج على أصل رجل من المتقدمين، فكان أكثر أمرهم حمل النظر على النظر، والرد إلى أصل من الأصول دون تتبع الأحاديث والآثار^(١)».

كان العراق كله غارقًا في تبعية أهل الرأي، وذلك واجه المحدثون محنًا عظيمة^(٢) وقد سبق في الجزء الأول ذكر قصة أبي حفص الكبير

= أعداء اليوم يقتل بعضهم بعضًا ويشرد بعضهم بعضًا. وما زالت الحروب فيما بينهم مستمرة. نسأل الله تعالى أن يلهمهم الرشد والصواب ويخرجهم من هذه الفتنة العمياء.

(١) حجة الله البالغة ١/ ٣٤٠.

(٢) إن أهل الرأي يعاملون المحدثين بهذه المعاملة دائمًا، كما أثبتت تجارب أحد عشر قرنًا فلعلها ستبقى على وصفها إلى يوم القيامة، وهذه هي النتيجة التي استنتجها الصوفي محي الدين ابن عربي، فقد قال في الفتوحات المكية: «إنهم هم الذين سيكونون أعداء إمام آخر الزمان».

وفي هذا القرن أيضًا حينما نقرأ الكتابات الجارحة عن شيخ الكل المحدث السيد نذير حسين الدهلوي رحمة الله عليه، ونلقي نظرة على حياته، وهكذا لما نقرأ سير أعيان أهل الحديث في كل القرون نجد مئات من الحوادث من هذا النوع. ولم تُترك صغيرة ولا كبيرة لإيذاء شيخ الكل رحمة الله عليه في سفره إلى الحرمين، وقد أخذت كل التدابير لمنعه من الحج، وقد أبيع لذلك الخداع والكذب والبهتان وكل شيء، وحتى بعدما انتقل إلى رحمة الله طبعته عنه منامات خبيثة في الكتب، وأشيعت بين الناس فقد كان المولوي رشيد أحمد الكنكوهي من العلماء الصالحين ولكن هذا لا يعني أن فضله وعظمته لا تظهر إلا بنسبة أمور دنيئة إلى المحدثين، وحينما نقرأ سيرته نجد أن أمورًا كثيرة دنيئة قد كتبت فيها في شأن شيخ الكل رحمه الله مما لا يمكن أن يكتب في حق رجل عادي.

إن ذلك الرجل الذي هاجر من موطنه وموطن آبائه طلبًا لدروس القرآن، وحبًا =

= لأحاديث رسول الله ﷺ، ذلك الذي كان يلازم دروسه أكثر من خمسين وستين طالباً في هذا العصر الذي قل الاعتناء فيه بهذه العلوم، وذلك الذي ما كان يتغير من جنب إلى آخر في دروسه تأدباً لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ. ذلك الذي وسعت ينابيع فضله جميع مناطق الهند وانتشرت تلامذته في جميع مديريات بنجاب والولاية المتحدة آكره وأوده، وولاية بيهار وحيدرآباد الدكن ومديريات بنغال من أقصى غرب الهند إلى أقصى شرق الهند، ومن ولاية كابل، وغزني، وقندهار، وباجورقند، وياغستان، وكاشغر، وبخارا وسمرقند، وهرات، وجزيرة الحبشان، والحجاز، وسامرود، وسنوس، ونجد، ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذا كله من سيرته. ذلك الذي ظهر من تلامذته جهابذة المفسرين والمحدثين والمتبحرين، وصدور المدرسين، والعلماء الأفاضل.

مثل هذا الرجل تنسب إليه أساطير أولئك الذين غلبت عليهم الأوهام والوساوس، ثم تزين بها سيرة الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي، ولا شك أن هذا من الحب الأحق، وإن مؤلف سيرة الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي بأعماله هذه لم يقدم أدلة على سوء أدبه وخضوعه للأوهام فحسب، بل أثبت جهله الفظيع أيضاً، فلم يعرف أن شيخ الكل السيد نذير حسين المحدث الدهلوي رحمة الله عليه في مرتبة أساتذة الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي، فإن الشيخ رشيد أحمد من تلاميذ الشاه عبدالغني، والشيخ محمد التهانوي، والشاه عبدالغني أصغر من شيخ الكل سنّاً بخمس عشرة سنة، والأيام التي كان شيخ الكل يلقي فيها دروسه كان الشاه عبدالغني قد اختتن له، والشيخ محمد التهانوي تلميذ الشيخ محمد إسحاق الذي صاحبه شيخ الكل مدة طويلة، فلو كان هذا الرجل يعرف كل هذا، ويعرف فضل شيخ الكل، وفيوضه العلمية ولو مقدار ذرة لما استطاع ان يذكر مثل هذه المنامات الوقحة (١). والأسف أن التقليد يجعل الإنسان أصم وأبكم وأعمى، ويجعله في عداد ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ (٢) وفي مثل هذه المواضع نتذكر ما قاله النواب غفر الله له:

«انظر يا نواب! إلى أين يؤدي قبح التقليد» (٣) انتهى (المؤلف) والجملة الأخيرة هي ترجمة شطر بيت نصه:

بين نواب تاكي شومي تقليد برخيزد

وَحُرَيْثُ بْنُ أَبِي الْوَرَقَاءِ^(١).

لقد ذكرنا هذا الموجز عن علم الفقه والفقهاء، وأساليب الاجتهاد وأصول الفقه، وأنواعها، وأسباب تسمية الفقهاء «بفقهاء المحدثين»، و«فقهاء أهل الرأي»، لكي نزيح الستار عن تلك المفاهيم الخاطئة التي أحاطت بعلم الفقه، ولكي يتبين للناظرين أن إمام المحدثين هو من فقهاء أهل الحديث، ومن أهم أعماله الجليلة في حياته «فقه الحديث»، ونريد الآن أن نفصل الكلام في هذا الموضوع، ولكن قبل أن نخوض في الموضوع الأساسي لا بد من أن نذكر شيئاً عن تاريخ علم الفقه بإيجاز.

لقد كتب الشاه ولي الله الدهلوي مقالة قيمة جداً في تاريخ الفقه^(٢)، ونكتفي هنا بالاقتباس من كلامه^(٣). فقد ذكر رحمه الله:

أن رسول الله ﷺ لم يكن الفقه في زمانه الشريف مدوناً، ولم يكن البحث في الأحكام يومئذ مثل البحث من هؤلاء الفقهاء حيث يبينون

(١) إذا أردت أن تطلع على التأويل الصحيح للرؤيا التي أشار إليها المؤلف.

وكذلك رؤيا أحد المريدين الذي قال «لا إله إلا الله أشرف علي رسول الله» فأرجع إلى ملفات جريدة «أهل الحديث» وكتاب «نتائج التقليد». (عبيدالله الرحمانى).

(١) وانظر أمثلة أخرى من الأئمة والعلماء الذين عذبوا وأوذوا بسبب خروجهم من ربة التعصب المذهبي في كتاب «تاريخ الفقه الإسلامى» للدكتور عمر الأشقر ص ١٦٩ تحت عنوان «محاربة الذين يشتغلون بعلم الاجتهاد».

(٢) وقد اطلعت في هذا الباب على كتاب قيم جدير بالقراءة والمطالعة وهو كتاب «تاريخ الفقه الإسلامى» للدكتور عمر سليمان الأشقر وفقه الله.

(٣) ما ذكره المصنف رحمه الله هنا هو مأخوذ ومستخلص من كلام الشاه ولي الله الدهلوي وليس نص كلامه.

بأقصى جهدهم الأركان والشروط وآداب كل شيء ممتازاً عن الآخر بدليله، فكان رسول الله ﷺ يتوضأ فيرى وضوءه الصحابة، فيأخذون به من غير أن يبين أن هذا ركن، وذلك أدب، أو واجب، أو مستحب، وهكذا كانت الصلاة أيضاً أي إن الصحابة ما كانوا يتوقفون في التفاصيل، فكان رسول الله ﷺ يصلي، فيرون صلاته فيصلون كما رأوه يصلي.

قال ابن عباس رضي الله عنهما:

«ما رأيت قوماً كانوا خيراً من أصحاب رسول الله ﷺ، ما سألوه (إلا) عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض، كلهن في القرآن» قال:

«ما كانوا يسألون إلا عما ينفعهم». (١)

نعم لقد كانوا يستفتون رسول الله ﷺ في المسائل المهمة التي تعرض لهم، وكان الرسول ﷺ يجيبهم عن ذلك، أما السؤال عن الأمور المفروضة (مثل ولادة الولد من الشاة والكلب، أو تربية السخلة من لبن الكلبة، أو الوضوء المعكوس من الرجل إلى الوجه، فما الحكم في هذا كله) فكانوا يكرهونه أشد الكراهية. قال عبدالله بن عمر رضي الله عنه:

(١) أخرجه الدارمي ٥١/١، باب كراهية الفتيا. والطبراني في الكبير ٤٥٤/١١، حديث ١٢٢٨٨، وابن بطة في الإبانة ٣٩٨/١، حديث ٢٩٦، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ١٠٦٢/٢، حديث ٢٠٥٣. وذكروا بعض الأسئلة أيضاً من الثلاثة عشر.

وقال الهيثمي في مجمع الروائد (١٥٩/١) فيه عطاء بن السائب وهو ثقة ولكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات.

«لا تسأل عما لم يكن، فإني سمعتُ عمر بن الخطاب يلعن من سأل عما لم يكن»^(١).

فكان رسول الله ﷺ يستفتيه الناس في الوقائع، فيفتيهم، وترفع إليه القضايا، فيقضي فيها، ويرى الناس يفعلون معروفاً فيمدحه، أو منكرًا فينكر عليه، وكل ما أفتى به مستفتيًا، أو قضى به في قضية، أو أنكره على فاعله، كان في الاجتماعات، فرأى كل صحابي ما يسره الله له من عبادته وفتاواه وأقضيته، فحفظها وعقلها، فانقضى عصره الكريم وهم على ذلك».

ولقد زادت رقعة الفتوحات الإسلامية بعد وفاة الرسول ﷺ، واتسعت دائرة المدنية وتفرق الصحابة في البلاد، وصار كل واحد مقتدى ناحية من النواحي، فكثرت الوقائع ودارت المسائل فاستفتوا فيها فأجاب كل واحد حسبما حفظه، أو استنبط، وإن لم يجد فيما حفظه أو استنبط ما يصلح للجواب، اجتهد برأيه، ودعت الحاجة إلى تفصيل الأحكام المجملة.

ويأتي بعد الرسول ﷺ عصر الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفي هذه الأيام كان أكثر من يحتاج إلى الاجتهاد هو الخليفة، لأنه كان من واجباته التعليم، وإقامة العبادات، وإجراء الأحكام، وفصل الخصومات، والإفتاء، وتعيين الخراج، وتنفيذ الأحكام الجنائية، والقضايا، والتعزيرات والشهادات، والمعاهدات، والوراثة، والوصية، وغيرها من الأمور، ومع أن أوائل عهد أبي بكر رضي الله عنه حدثت

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢/١٠٥٤، حديث ٢٠٣٦ وفي إسناده ليث ابن أبي سليم وهو ضعيف.

فيها فتن مسيلمة الكذاب، والأسود العنسي، وفتنة مانعي الزكاة، ولكنه قضى على كل هذه الفتن بما وهبه الله من حسن تدبير، وجمع شمل الإسلام بعد ما كاد أن يتشتت فتحسنت الأحوال، وعادت الأمور إلى مجراها.

أما عصر عمر رضي الله عنه فقد كان مصداق قوله تعالى: ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾^(١).

وقد تقدم أكثر من مرة أن الشيخين كانا يبحثان في اجتهاداتهما قبل كل شيء عن أحاديث رسول الله ﷺ.

قال الشاه ولي الله:

«وكذلك الشيخان إذا لم يكن لهما علم في المسألة يسألون الناس عن حديث رسول الله ﷺ»^(٢).

ولا شك أن الصحابة قد اختلفت آرائهم في هذه الاجتهادات والاستنباطات، ولكن اختلافهم لم يؤد إلى قيام أحزابٍ وفرقٍ فيما بينهم، كما هو الحال حتى الآن في المُحدِّثين فإنهم وإن كانت آرائهم تختلف في بعض الأحيان، ولكن لا تقوم بينهم فرق وطوائف على أساس هذه الآراء. وكان الاختلاف بينهم على ضروب:

١- إن صحابياً سمع حكماً في قضية أو فتوى، ولم يسمعه الآخر.

٢- رأوا رسول الله ﷺ فعل فعلاً، فحمله بعضهم على القربة. وبعضهم

(١) النور: ٥٥.

(٢) حجة الله البالغة ١/٢٩٨.

على الإباحة.

٣- اختلاف الوهم. (١)

٤- اختلاف السهو والنسيان.

٥- اختلافهم في علة الحكم، كأن يفعل الرسول ﷺ فعلاً، أو يأمر به، فالصحابه استنبطوا علة هذا الأمر، كل منهم حسب فهمه.

٦- اختلافهم في الجمع بين المختلفين، فظن بعضهم أن هذا مختص بالنبي ﷺ، ورأى الآخر أنه ليست هناك قرينة تدل على الاختصاص (٢).

لم يكن من الممكن أن يتفق جميع الصحابة أو الرواة، على الأصول التي كان من الممكن أن تقرر للتمييز بين هذه الأمور ولذلك اختلفت آراءهم في كثير من المسائل، وظهرت حوادث كثيرة عُرضت على جمع من الصحابة، ونودي في ذلك بينهم لطلب السنة من قول أو فعل أو تقرير من الرسول ﷺ، ولكنها لم توجد، فهناك اضطروا إلى الاستنباط، والتفريع، وحمل النظر على النظر، والقياس.

والصحابه الذين كانوا يستنبطون ويجهدون ووصفوا بالمجتهد، أو الفقيه، كانوا كثيرين ولكن امتاز من بينهم سبعة وعشرون رجلاً، وكان من بينهم سبعة يعتبرون مراجع للخلائق في الإفتاء.

(١) قال الشاه ولي الله الدهلوي: مثاله أن رسول الله ﷺ حج فرآه الناس فذهب بعضهم إلى أنه كان متمتعاً، وبعضهم إلى أنه كان قارناً وبعضهم إل أنه كان مفرداً. (حجة الله البالغة ١/ ٣٢٥ ط. دار المعرفة).

(٢) انظر حجة الله البالغة ١/ ٢٩٦- ٣٠٠، (باختصار وتصرف يسير) و١/ ٣٢١- ٣٢٧ طبعة دار المعرفة.

قال السخاوي في فتح المغيـث:

«والمكثرون منهم إفتاءً سبعة: عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعائشة. قال ابن حزم: ويمكن أن يجمع من فتيا كل واحد من هؤلاء مجلد ضخـم^(١)».

وكان مقر فقهاء الصحابة ومركزهم الأصلي هو المدينة، نعم لقد عاش عليٌّ وعبدالله بن مسعود في الكوفة مدة.

١- أما عليٌّ رضي الله عنه فقد كان يفتي ويستنبط بعد عصر رسول الله ﷺ مباشرة وكان الخلفاء الراشدون قد عينوه لهذا الغرض.

قال الحافظ:

«ولم يزل بعد النبي ﷺ متصدياً لنصر العلم والفتيا^(٢)».

وقد خرج من المدينة في سنة ٣٦هـ، واشتغل في حروب الجمل، والصفين، والنهروان، إلى سنة ٣٨هـ، ثم أقام في الكوفة سنتين، لم يسترح فيهما أيضاً من البغاة، ولم يزل مشغولاً بهذه المشاكل حتى استشهد.

٢- عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: قد سكن المدينة منذ البداية (بعد الهجرة)^(٣) ولما استعمل عمر رضي الله عنه عمّاراً على الكوفة في

(١) فتح المغيـث للسخاوي ٣٧٩ (٤/١٠٣-١٠٤)، نقلاً عن ابن حزم وهو عنده في إحكام الأحكام ٨٦٩/٥، وجوامع السيرة ص ٣١٩، مع اختلاف في ترتيب الأسماء. وعن ابن حزم ذكره ابن القيم في إعلام الموقعين ١٢/١.

(٢) الاصابة ٥٠٨/٢.

(٣) زيادة للتوضيح.

أيام خلافته أرسل معه عبدالله بن مسعود، وفي أيام عثمان رضي الله عنه عيَّنه عثمانُ عاملاً على الكوفة ثم دعاه إلى المدينة.

وكان عبدالله بن عباس رضي الله عنه أيضاً في المدينة باستمرار ما عدا مدة يسيرة سكن فيها مكة، ولكن من كثرة ترداده إلى المدينة من الممكن أن يقال: إنه كان مقيماً في المدينة حتى في هذه الفترة أيضاً.

وجملة القول أن المدينة التي كانت مهبط الوحي مازالت مركز الصحابة، ومرجعاً للخلائق، ومنبعاً للعلم، ومن هناك انتشر الفقه والأحكام الإسلامية، ومن هناك شاعت فتاوى فقهاء الصحابة وأعمالهم الاجتهادية، ومن هناك نُشِرت أحاديث الرسول ﷺ.

قال الشاه ولي الله:

«والمدينة المشرفة في زمنه (أى الإمام مالك) قبل زمان المتأخرين لا شك أنها كانت مرجع الفضلاء، ومحطاً لرحال العلماء، وفي كل عصرٍ بعد عصرٍ وُجِدَ فيها مُفْتُونَ عِظَامٌ كانوا قبلة العالم في علومهم^(١)».

٣- من الذي لا يدري منزلة عمر رضي الله عنه في الفقه، ولو قيل: إنه هو المؤسس الأول، والمربي الأول لهذا الفن كله، لا يكون بعيداً عن الواقع، وكانت مواهبه في هذا الفن مُسَلِّمةً لدى جميع الصحابة، وقد ورد في مسند الدارمي:

(١) المصنفى بشرح الموطأ ص ٦، (مترجمًا من الفارسية).

«عن حذيفة قال: إنما يفتي الناس ثلاثة: رجلٌ إمامٌ، أو وائلٌ، ورجلٌ يعلمُ ناسخَ القرآن من المنسوخ، قالوا: يا حذيفة! ومن ذلك؟ قال: عمر بن الخطاب^(١)».

وقال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه:

«لو وُضِعَ علمُ أحياءِ العرب في كِفَّةٍ ميزانٍ، ووُضِعَ علمُ عمر في كفة، لَرَجَحَ علمُ عمر^(٢)».

وقد ألف العلامة أبو إسحاق الشيرازي^(٣) المدرس الأعظم في المدرسة النظامية كتابًا في تراجم الفقهاء، وذكر فيه في ترجمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقوالاً كثيرة من الصحابة والتابعين من هذا القبيل، وقال في نهايته:

«ولو لا خوفُ الإطالة لذكرتُ من فقهه في فتاويه ما يتحير منه كلُّ فاضلٍ^(٤)».

وقد ذكر الشاه ولي الله الدهلوي في إزالة الخفاء من مآثر عمر رضي الله عنه الفقهية ما يشبه رسالة كاملة^(٥).

(١) سنن الدارمي ٦٢/١.

(٢) الاستيعاب ١١٤٩/٣ - ١١٥٠، المستدرک للحاکم ٨٦/٣، مع فرق سير، وكذلك في مسند أحمد بن حنبل ٢٥٩/٥.

(٣) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي أبو إسحاق جمال الدين فقيه صوفي، توفي سنة ٤٧٦هـ، من مؤلفاته طبقات الفقهاء. الأعلام ٤٤/١ - ٤٥، معجم المؤلفين ٦٨/١ - ٦٩ (المراجع).

(٤) طبقات الفقهاء ص ٤٠.

(٥) وقد جمع الدكتور رويحي بن راجح الرحيلي فتاوى عمر رضي الله عنه في بعض =

(٤) عبدالله بن عباس رضي الله عنه معروف بذكائه وفطنته، وكان الرسول ﷺ بنفسه قد دعا له مرة^(١) مسرورًا بذكائه.

«اللهم فقهه في الدين»^(٢).

وكان عمر رضي الله عنه يقدر هذه الفطنة، وكان يُدخِلُه مع أشياخ بدر. فقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه بنفسه أنهم كانوا يعترضون على جلوسه معهم مع صغر سنه. قال ابن عباس:

«فكأنَّ بعضهم وَجَدَ في نفسه، فقال: تُدخِلُ هذا معنا، ولنا أبناءٌ مثله؟ فقال عمر رضي الله عنه: إنه من حيث علمتم»^(٣).

وقال ابن عبدالبر في الاستيعاب: ^(٤)

«كان عمر رضي الله عنه يحب ابن عباس، ويدنيه ويقربه ويشاوره»^(٥)

= الأبوأب في ثلاث مجلدات نال بها درجة الماجستير والدكتوراة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة وطبعها مركز البحث العلمي بالجامعة. وقد سماه «فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه موازنًا بفقهاء أشهر المجتهدين» المجلد الأول: في الحدود وملابساتها، والمجلد الثاني: في الجنائيات وأحكامها، والمجلد الثالث: في دية وأرش مادون النفس.

(١) وكان الرسول ﷺ دعا مرتين لابن عباس رضي الله عنه. أنظر فتح الباري ١/١٧٠ (المراجع).

(٢) صحيح البخاري ١/٢٤٤.

(٣) أيضًا صحيح البخاري ٨/٧٣٤.

(٤) الاستيعاب ٣/٩٣٥.

(٥) وقد جمع الدكتور محمد رواس قلعه جي آراءه الفقهية في كتاب سماه «موسوعة فقه عبدالله بن عباس» في مجلدين. نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة.

(٥) [عبدالله بن عمر رضي الله عنهما]: إن حرص أصحاب الرسول ﷺ على اتباع أقواله وأفعاله وأحواله ورغبتهم في اتباع خطواته أمر يفوق الوصف والبيان ولا يمكن أن يقدر هذا إلا من طالع الكتب الستة والسنن، والمسانيد. ولكن يمتاز من بينهم عبدالله بن عمر رضي الله عنه بميزة خاصة، وهي أنه كان متشدداً جداً في اتباع هذه السنن كما هو معروف عنه، وكان سهلاً سمحاً بعيداً عن التكلف ويفوق في هذا حتى أباه عمر رضي الله عنه.

وقد خرج للحج ذات مرة، فحان وقت صلاة الرسول ﷺ وخطبته وخطب الحجاج وأخر الصلاة، فقال أمام رجلٍ ظالم كالحجاج:

«إِنَّ الشَّمْسَ لَا تَنْتَظِرُكَ»^(١).

وقال ذات مرة في وسط الخطبة:

«عدو الله استحل حرم الله، وخرب بيت الله، وقتل أولياء الله»^(٢).

وبسبب هذا الجهر بالحق أمر الحجاج بعض أعوانه فجرح رجله بحربة مسمومة وقد انتقل إلى رحمة الله بسببه^(٣).

وقد اعتزل كل المنازعات التي حدثت بعد الرسول ﷺ في

(١) الاستيعاب ٣/٩٥٢.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/٣٧.

(٣) الاستيعاب ٣/٩٥٢، تذكرة الحفاظ ١/٣٧، سير أعلام النبلاء ٣/٢٣٠.

الصحابة، وقد عرضت عليه الخلافة بعد وفاة عثمان رضي الله عنه،
ولكنه أبى قائلاً:

«لا والله لا يراق في محجمة دم»^(١).

وقد سأله ذات مرة رجل من أهل العراق عن دم البعوض،
فأجاب الفقيه الجريء:

«أنظروا إلى هذا يسألني عن دم البعوض، وقد قتلوا ابن النبي
ﷺ»^(٢).

(٦) زيد بن ثابت رضي الله عنه: كان هو الصحابي الذي فوضت إليه
كتابة الوحي، وكان ذكياً جداً، أسلم حينما كان في الحادية عشرة
من سنه، ونظرًا إلى ذكائه أمره الرسول ﷺ أن يتعلم اللغة العبرية،
لأنه كانت تأتيه مكاتبات اليهود، وما كان يثق في كاتب يهودي،
وفي مدة قليلة تعلم اللغة العبرية، وكان أبو بكر رضي الله عنه عينه
لجمع القرآن، ثم اختاره عثمان لنسخ المصحف. قال الشيخ ولي
الدين الخطيب في رجال المشكاة:

«كان أحد فقهاء الصحابة الأجلة القائم بالفرائض، وكان يذاكر
هو وعبدالله بن مسعود في مسائل الفقه»^(٣).

(٧) السيدة عائشة رضي الله عنها: ومن الذي لا يدري فضلها، وكمالها،

(١) تذكرة الحفاظ ١/٣٨، سير أعلام النبلاء ٣/٢٢٦.

(٢) صحيح البخاري ١٠/٤٢٦، وانظر أيضًا ٧/٩٥، حديث ٣٧٥٣.

(٣) الإكمال ص ٣٨.

وفطنتها، وذكاءها، وتعمقها في العلوم. كانت تستدرك على كبار فقهاء الصحابة، وكانوا يعترفون بذلك، وندر الخطأ في اجتهاداتها، واستنباطاتها، وتفريعاتها، وكانت مع ذكائها الموهوب تملك ذاكرة قوية، وفوق ذلك كله زوجية الرسول ﷺ، وكانت كثيراً ما تعرض أسئلة عن معاني القرآن على الرسول ﷺ، ومن مواهبها الربانية الاستدلال بالقرآن، والاستنباط والتوفيق بين الآيتين، وتعرف كل ذلك مفصلاً من الأحاديث.

كانت تلعب بالدمى فرآها الرسول ﷺ. فقال:

«ما هذا يا عائشة؟» قالت: بناتي، ورأى بينهن فرساً له جناحان من رقاد، فقال: «ما هذا الذي أرى وسطهن؟» قالت: فرس. قال: «وما هذا الذي عليه؟» قالت: جناحان. قال: «فرس له جناحان؟» قالت: أما سمعت أن لسليمان خيلاً لها أجنحة؟» فتبسم الرسول ﷺ على هذا الإرتجال، والفكر الطفولي البريء. قالت عائشة: فضحك حتى رأيت نواجذه. (١)

قال العلامة ولي الدين الخطيب:

«كانت فقيهةً عالمةً فصيحةً كثيرة الحديث عن رسول الله ﷺ عارفةً بأيام العرب وأشعارها» (٢).

(٨) أبو هريرة رضي الله عنه: من كبار الفقهاء، وكان كثير الفتاوى. قال

(١) سنن أبي داود ٢٨٣/٤. الأدب، باب اللعب بالبنات، حديث ٤٩٣٢. صحيح سنن

أبي داود ٣/٩٣٢.

(٢) الإكمال ص ١٠٠.

الحافظ الذهبي:

«أبو هريرة الدوسي اليماني الحافظ الفقيه صاحب رسول الله ﷺ» .

ثم يقول:

«وكان من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الفتوى^(١)» .

ومن الذين اشتهروا وامتازوا بالفتيا أبو بكر، وعثمان، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وعبدالله بن الزبير، وأبو موسى الأشعري، والزبير، وعبدالرحمن بن عوف، وعمران بن الحصين، وأبو بكر، وعبادة بن الصامت، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم .

ومن الأمور المستغربة أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا كثيرين، إذ كان عددهم يزيد على مائة ألف^(٢) ولكن مع ذلك كان أصحاب الفتوى من بينهم بضعا ومائة، وامتاز من بينهم سبعة وعشرون واشتهر من

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٣٢- ٣٣.

(٢) قال الحافظ في الإصابة ١/ ٣ نقلاً عن أبي زرعة الرازي قال: توفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة كلهم قد روى عنه سماعاً أو رؤية. وقال النووي في التقريب ٢/ ٢٢٠: قال أبو زرعة الرازي قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ممن روى عنه وسمع عنه، ومثل ذلك نقل ابن الصلاح مع زيادة. فقليل له: يا أبا زرعة! هؤلاء أين كانوا وأين سمعوا منه، قال: أهل المدينة، وأهل مكة، ومن بينهما، والأعراب ومن شهد حجة الوداع كل رآه وسمع منه بعرفة، مقدمة ابن الصلاح ٢٦٧- ٢٦٨، وانظر أيضاً تدريب الراوي ٢/ ٢٢٠- ٢٢١ (المراجع).

هؤلاء سبعة فقط، وكأنهم قد خصوا بهذا العمل.

ولا شك أن أصحاب رسول الله ﷺ الذين تشرفوا بصحبة الرسول ﷺ كل قد استفاد من علمه بقدر صحبته، وكان كل واحد منهم يحرص على تعلم سنة الرسول ﷺ، بعضهم من بعض، وهكذا فقد كان كل واحد من الصحابة يحفظ قدرًا كبيرًا من الأحاديث، وكان يرويها للناس ويعلمهم، ويفتي بها، ويعتبر ذلك من واجباته، ولكن مع ذلك لم يشتهر من بينهم بالفقه والاجتهاد سوى بضعة منهم، وهو عدد قليل جدًا أمام عددهم الذي كان قد تجاوز مائة ألف. والحق أن مسائل كثيرة توجد فيها أحاديث صحيحة صريحة واضحة، وليس هناك أحاديث أخرى تعارضها، ومثل هذه المسائل يكفي فيها أن يعلم الإنسان الأحاديث، ولكن بعكس من ذلك هناك مسائل أخرى ترد ولا يوجد في حكمها حديث صريح واضح، بل يُستخرج حكمها بقواعد الاستنباط، أو يوجد تصريح بالحكم، ولكن هناك أحاديث أخرى معارضة له، وكل هذه الأمور تحتاج إلى اجتهاد واستنباط، وهذا الذي يسمى بالفقه، وكان كثير من الصحابة يفتون في النوع الأول، ويُعرفون بالمفتين، ولكن الإفتاء في النوع الثاني كان يتولاه أولئك الذين كانوا أئمة هذا الفن، وهؤلاء (أي المشهورون الذين سبق ذكرهم) هم الذين كانوا على هذه المنزلة.

وكذلك التابعون - الذين كانوا تربوا وتعلموا على يد هؤلاء الصحابة - لم يكن كل واحد منهم على منزلة يمتاز فيها بلقب المجتهد والفقيه، نعم لا شك أن عدد الفقهاء منهم قد زاد، كما كان عددهم قد ازداد على الصحابة، وقد اشتهر من بين التابعين في الاجتهاد الفقهاء السبعة المدنيون، وهم الذين قال فيهم أحد الشعراء القدامى:

إذا قيل من في العلم سبعة أبحر روايتهم ليست عن العلم خارجة
فقل هم عبيدالله، عروة، قاسم سعيد، أبو بكر، سليمان، خارجة
١- سعيد بن المسيَّب (المتوفى سنة ٩٤هـ^(١)): يُعرف بسيد التابعين،
وهو أعلم الناس بحديث أبي هريرة وقضايا عمر رضي الله عنهما^(٢).
قال الخطيب:

«جمع بين الفقه والحديث»^(٣).

٢- عروة بن الزبير (المتوفى سنة ٩٤هـ): كان من الذين تعلموا على
عائشة رضي الله عنها. قال أبو الزناد:

«كان عروة من فقهاءنا بالمدينة، وممن يُتَّهَى إلى قولهم».

وهو شيخ الإمام الزهري وهشام^(٤).

٣- القاسم بن محمد (بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. المتوفى سنة
١٠٦هـ، على الصحيح): من أكابر التابعين، وهو أيضاً من الذين
تربوا على يد عائشة، وهو مشهور بالفقه^(٥).

(١) وهناك أقوال أخرى في تاريخ وفاته ولكن رجح الذهبي في السير أنه في ٩٤هـ.

وما بين القوسين هنا وكذلك في التراجم الآتية زيادة على المصنف.

(٢) كان هو زوج ابنة أبي هريرة رضي الله عنه، وأشهر من والده يعني المسيب.
(المؤلف) وله ترجمة مطولة في سير أعلام النبلاء ٢١٧/٤ - ٢٤٦ وقال الحافظ في
التقريب «أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار... إلخ. مات بعد التسعين وقد ناهز
الثمانين (ص ٣٨٨. تحقيق أبي الأشبال).

(٣) الإكمال ص ٥١.

(٤) أيضاً الإكمال ص ٩٨. سير أعلام النبلاء ٤٢١/٤ - ٤٣٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥٣/٥ - ٦٠، التقريب ص ٧٩٤.

٤- خارجة بن زيد (المتوفى سنة ١٠٠هـ أو قبلها): شيخ الزهري، وقد جمع علوم والده زيد بن ثابت. (١)

٥- سليمان بن يسار (المتوفى سنة ١٠٧هـ): قال عنه الخطيب:

«كان فقيهاً فاضلاً ثقة عابداً ورعاً حجة، وكان مولى ميمونة زوجة الرسول ﷺ» (٢).

٦- أبو بكر بن عبدالرحمن (بن الحارث بن هشام المخزومي، المتوفى سنة ٩٤هـ): كان من تلامذة عائشة وأبي هريرة ومن شيوخ الشعبي والزهري. (٣)

٧- عبّيدالله (بن عبدالله بن عتبة بن مسعود، المتوفى سنة ٩٤هـ أو بعدها): كان قاضياً (٤) في عهد عبدالله بن الزبير، ومن أصحاب عبدالله بن عباس، وعائشة، وابن الزبير. (٥)

وزيادة على هؤلاء هناك محمد بن سيرين (٦). والحسن البصري (٧)،

(١) سير أعلام النبلاء ٤/٤٣٧-٤٤١، التقريب ص ٢٨٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤/٤٤٥-٤٤٨. وقيل في وفاته غير ذلك، قال الحافظ في التقريب: مات بعد المائة وقيل قبلها. ص ٤١٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤/٤١٦-٤١٩.

(٤) كذلك ذكر المصنف رحمه الله ولم يذكر الذهبي في السير ولا ابن حجر في التهذيب أنه كان قاضياً. والله أعلم.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤/٤٧٥-٤٧٩، التقريب ص ٦٤٠، التهذيب ٧/٢٣.

(٦) تقدمت ترجمته.

(٧) تقدمت ترجمته أيضاً.

وعطاء بن أبي رباح^(١)، وابن أبي ليلي^(٢)، وحفصة بنت سيرين^(٣)،
وسالم^(٤)، وأبو الزناد^(٥)، ونافع^(٦)، وسفيان بن عيينة^(٧)، وسليمان بن

- (١) هو عطاء بن أبي رباح واسمه أسلم القرشي مولاهم أبو محمد المكي. روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة وغيرهم من الصحابة، وروى عنه ابنه يعقوب ومجاهد والزهري والأعمش والأوزاعي وغيرهم، توفي سنة ١١٤هـ أو ١١٥هـ. تهذيب التهذيب ٧/١٩٩ - ٢٠٣، تذكرة الحفاظ ١/٩٨ (المراجع).
- (٢) هو عبدالرحمن بن أبي ليلي الإمام أبو عيسى الأنصاري الكوفي الفقيه والد القاضي محمد. روى عن عمر وعثمان وعلي وغيرهم، وعنه ابنه عيسى وعبدالله بن عيسى والشعبي والأعمش وجماعة. غرق ليلة دجيل سنة ٨٢هـ أو ٨٣هـ. تهذيب التهذيب ٦/٢٦٠ - ٢٦٢، تذكرة الحفاظ ١/٥٨ (المراجع).
- (٣) هي حفصة بنت سيرين أم الهذيل الأنصارية البصرية. روت عن أخيها يحيى وأنس بن مالك وأم عطية الأنصارية وغيرهم، وروى عنها أخوها محمد وقتادة وعاصم الأحول وغيرهم. ماتت سنة ١٠١هـ وذكرها البخاري في فصل من مات من سنة مائة إلى عشر ومائة. تهذيب التهذيب ١٢/٤٠٩ - ٤١٠ (المراجع).
- (٤) هو سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عمر ويقال أبو عبدالله المدني الفقيه. روى عن أبيه وأبي هريرة وأبي رافع وأبي أيوب وغيرهم، وعنه ابنه أبو بكر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم والزهري وعاصم بن عبدالله وغيرهم، توفي سنة ١٠٦هـ وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب ٣/٤٣٦ - ٤٣٨، تذكرة الحفاظ ١/٨٨ - ٨٩ (المراجع).
- (٥) هو أبو عبدالرحمن عبدالله بن ذكوان المدني المعروف بأبي الزناد. روى عن أنس وعائشة بنت سعد وأبي أمامة ابن سهل وسعيد بن المسيب وغيرهم، وعنه ابنه عبدالرحمن وأبو القاسم وصالح بن كيسان والأعمش وهشام بن عروة وغيرهم. توفي سنة ١٣٠هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٥/٢٠٣ - ٢٠٥، تذكرة الحفاظ ١/١٣٤ - ١٣٥ (المراجع).
- (٦) هو نافع الفقيه الإمام العَلَم مولى ابن عمر أبو عبدالله المدني أصابه ابن عمر في بعض مغازيه. روى عن ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعائشة وأم سلمة وغيرهم، وعنه أولاده وعبدالله بن دينار وصالح بن كيسان والزهري وغيرهم. توفي سنة ١١٧هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ١٠/٤١٢ - ٤١٥، تذكرة الحفاظ ١/٩٩ - ١٠٠ (المراجع).
- (٧) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي سكن مكة، =

حرب^(١)، والشعبي^(٢)، ومكحول^(٣)، وعكرمة^(٤)، والزهري^(٥)، ومجاهد^(٦)،

= وقيل إن أباه عيينة هو المكي. روى عن عبدالملك وأبي إسحاق السبيعي والأسود ابن قيس وجعفر الصادق وغيرهم، وعنه الأعمش وابن جريح وشعبة والثوري وهم من شيوخه وأبو إسحاق الفزاري وحماد بن زيد وغيرهم. توفي سنة ١٩٨هـ. تهذيب التهذيب ٤/١١٧-١٢٢، تذكرة الحفاظ ١/٢٦٢-٢٦٥ (المراجع).

(١) من التاسعة ت ٢٢٤هـ التهذيب ٤/١٧٩، التقريب ٤٠٦. وقد تقدمت ترجمته.

(٢) هو عامر بن شراحيل بن عبد وقيل عامر بن عبدالله بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمرو الكوفي من شعب همدان. قال الذهبي: علامة التابعين كان إمامًا حافظًا فقيهاً متفنتاً ثبّتاً متقناً. روى عن علي وسعد ابن أبي وقاص وأبي هريرة وسعيد بن زيد وغيرهم، وعنه أبو إسحاق السبيعي وغيره. ولد في أثناء خلافة عمر وتوفي سنة ١٠هـ وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب ٥/٦٥-٦٩، تذكرة الحفاظ ١/٧٩-٨٨ (المراجع).

(٣) هو مكحول الشامي أبو عبدالله ويقال أبو أيوب ويقال أبو مسلم الفقيه الدمشقي. روى عن النبي ﷺ مرسلًا وعن أبي بن كعب وثوبان وأبي هريرة وعائشة وغيرهم، وعنه الأوزاعي والحجاج بن أرطاة وعبدالرحمن بن يزيد وغيرهم. توفي ١١٣هـ وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب ١٠/٢٨٩-٢٩٣، تذكرة الحفاظ ١/١٠٧-١٠٨ (المراجع).

(٤) هو عكرمة البربري أبو عبدالله المدني مولى ابن عباس. روى عن مولاة وعلي والحسن بن علي وأبي هريرة وابن عمر وغيرهم، وروى عنه إبراهيم النخعي وأبو الشعثاء والشعبي وغيرهم. قال الذهبي: «الحبر العالم» توفي سنة ١٠٧هـ، وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٧/٢٦٣-٢٧٣، تذكرة الحفاظ ١/٩٥-٩٦ (المراجع).

(٥) هو محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري القرشي أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام، روى عن عبدالله بن عمر وعبدالله بن جعفر ومسور ابن مخزومة وأنس وجابر وغيرهم. روى عنه عطاء بن أبي رباح وأبو الزبير المكي وعمر بن عبدالعزيز وغيرهم. توفي سنة ١٢٥هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٩/٤٤٥-٤٥١، تذكرة الحفاظ ١/١٠٨-١١٣ (المراجع).

(٦) هو مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج المخزومي المقرئ مولى السائب، ابن أبي السائب. روى عن علي وسعد ابن أبي وقاص والعبادلة الأربعة وأبي سعيد الخدري وعائشة وأبي هريرة وخلق كثير. روى عنه أيوب السختياني وعطاء وعكرمة وغيرهم. توفي سنة ١٠٣هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ١٠/٤٢-٤٤، تذكرة الحفاظ ١/٩٢-٩٣ (المراجع).

وعطاء بن يسار^(١)، وطاؤس بن كيسان^(٢)، والأوزاعي^(٣)، ويحيى بن سعيد^(٤)،

.....

(١) هو عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المدني مولى أم المؤمنين ميمونة الفقيه الواعظ. روى عن أبي ذر وأبي الدرداء وعبادة بن الصامت وأبي هريرة وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس وغيرهم. روى عنه أبو سلمة بن عبدالرحمن ومحمد بن عمر بن عطاء وزيد بن أسلم وشريك بن أبي نمر وعمرو بن دينار وغيرهم. توفي سنة ١٠٣هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٢١٧/٧ - ٢١٨، تذكرة الحفاظ ٩٠/١ - ٩١ (المراجع).

(٢) هو طاؤوس بن كيسان اليماني أبو عبدالرحمن الحميري الجندي وقيل اسمه ذكوان وطاؤوس لقب. روى عن العبادلة الأربعة وأبي هريرة وعائشة وزيد بن ثابت وغيرهم، وعنه ابنه عبدالله ووهب بن منبه وسليمان التيمي وغيرهم، توفي سنة ١٠٦هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٨/٥ - ١٠، تذكرة الحفاظ ٩٠/١ (المراجع).

(٣) هو عبدالرحمن بن عمرو بن محمد الشامي أبو عمرو الأوزاعي الفقيه. روى عن اسحاق بن عبدالله وشداد بن عمار وعطاء بن أبي رباح وغيرهم وعنه مالك وشعبة والثوري وابن المبارك وغيرهم. توفي سنة ١٥٦هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٢٣٨/٦ - ٢٤٢، تذكرة الحفاظ ١٧٨/١ - ١٨٣ (المراجع).

(٤) هو يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو أبو سعيد الأنصاري البخاري المدني القاضي. روى عن أنس بن مالك وعبدالله بن عامر بن ربيعة ومحمد بن أمامة بن سهل بن حنيف وعمرة بنت عبدالرحمن وغيرهم، وعنه الزهري ويزيد بن الهاد وابن عجلان ومالك وابن إسحاق وغيرهم. توفي ١٤٤هـ وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب ٢٢١/١١ - ٢٢٤، تذكرة الحفاظ ١٣٧/١ - ١٣٩ (المراجع).

وعلقمة^(١)، والأسود^(٢). وهؤلاء من التابعين^(٣)، الذين اشتهروا بالتفقه وفقههم أشهر من الشمس في رابعة النهار، ومآثرهم الفقهية مازالت مدونة في الكتب، وكان هؤلاء يُعَلِّمُونَ الرواية والفقه، ومنهم تعلَّم أتباعُ التابعين الحديث والفقه معًا، ونشأت سلسلة الاستنباط والاجتهاد جنبًا إلى جنب مع الرواية والتحديث وسميت بفقه أهل الحجاز، واستمرت سلسلة مجتهدي أهل الحديث من الصحابة إلى التابعين، ثم إلى أتباع التابعين والمحدثين، وقد بين هذه السلسلة الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ والعلامة ابن القيم في إعلام الموقعين وابن حزم، ولكن مع الأسف لا نستطيع أن نذكرها هنا خوفًا من التظويل، وقد استُقصيت في كتاب «الإرشاد» أيضًا^(٤). وهكذا يتبين أن

(١) هو علقمة بن قيس بن عبدالله بن مالك أبو شبيل النخعي الكوفي ولد في حياة رسول الله ﷺ وروى عن عمر وعثمان وعلي وسعد وحذيفة وابن مسعود وعائشة وغيرهم. وعنه ابن أخيه عبدالرحمن بن يزيد بن قيس وابن أخته إبراهيم بن يزيد النخعي وعامر الشعبي وسلمة بن كهيل وغيرهم. توفي سنة ٦٢هـ وقيل غيره. تهذيب التهذيب ٢٧٦/٨ - ٢٧٨، تذكرة الحفاظ ٤٨/١ - ٤٩ (المراجع).

(٢) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمرو ويقال أبو عبدالرحمن روى عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وبلال وعائشة وغيرهم، وعنه ابنه عبدالرحمن وابن أخته إبراهيم بن يزيد النخعي وأبو اسحاق السبيعي وغيرهم. قال الذهبي: الفقيه الزاهد العابد عالم الكوفة. توفي سنة ٧٤ أو ٧٥هـ. تهذيب التهذيب ٣٤٢/١ - ٣٤٣، تذكرة الحفاظ ٥٠/١ - ٥١ (المراجع).

(٣) ابن عيينة وسليمان بن حرب والأوزاعي ليسوا من التابعين. ولعل أسماءهم ذكرت هنا سهواً. والله أعلم.

(٤) ألفه الشيخ محمد شاهجهانفوري، وهو كتاب جامع في اللغة الأردية، ويلقى ضوءاً وافياً على فقه المحدثين وفقه أهل الرأي، ويشتمل على أبحاث علمية نادرة. (المؤلف).

وانظر رسالة «أصحاب الفتيا من الصحابة ومن بعدهم على مراتبهم في كثرة =

التفقه أو الاستنباط والاجتهاد مازال يتطور في المحدثين جنبًا إلى جنب مع الرواية والحديث.

فهذا إمام المحدثين وتلامذته كلهم قد دونوا كتب أحاديثهم على الأبواب الفقهية، وقلما تجد بين المحدثين السابقين من لم يهتم بتدريس الفقه مع الرواية والتحديث فكان الفقه والحديث كل منهما متلازم بالآخر، نعم إن الفقه المبني على الأصول التخريجية الذي كان شائعًا بين أهل الرأي لم يتمكن من الشيوع بين المحدثين، وقد مرت أسباب ذلك، وسنذكر بعض الأسباب فيما يأتي أيضًا.

و«الفقه الحجازي» أو «فقه أهل الحديث» هو الفقه الذي أخذت مسأله وأحكامه من نصوص القرآن والمشكاة النبوية صلى الله وسلم على صاحبها، أو من القياس الجلي المنصوص على علته، أو الواضح وضوحًا تامًا. ولا يوجد أى حكم من الأحكام المدنية، أو الجنائية، أو الخراج، أو الشهادة، أو الوراثة، أو المعاهدات، أو الوصايا، أو النكاح، أو المعاملات، أو البيوع، أو الإجارة أو غيرها - مما يمكن معرفة تفاصيلها من أبواب صحيح البخاري - ما لم يؤخذ من القرآن أو الحديث، أو إجماع الصحابة وأقوالهم، أو استنبط من القياس الجلي. ويمكن لنا أن نتصور فضل هذا الفقه وشيوعه بأن الحجاز الذي كان مهبط الوحي ومهبط جبرئيل ومسكن رسول الله ﷺ ومركز وماوى الصحابة لم ينتشر فيه فقه أهل الرأي. وهكذا الأندلس ومصر والشام كل هذه الأمكنة لم يلقى فيها فقه أهل الرأي أى رواج، وصاحب سيرة

= الفتيا لابن حزم. وهي الرسالة الثالثة من كتاب جوامع السيرة ٣١٧ - ٣٣٥. وإعلام الموقعين ١١/١ - ٢٨.

النعمان مع تعصبه ومع بيانه الساحر لم يستطع إلا أن يعترف بهذا، مع أنه قد تخيل لذلك أسباباً شتى. فقد قال:

«لم تجد آراؤه أئى رواج في العرب لأن المدينة كان فيها الإمام مالك، وكان في مكة أئمة آخرون من خصومه»^(١). ثم يقول:

«أما الأندلس فكان الطابع العام فيها طابع البداوة»^(٢) أى أنه لذلك لم ينتشر فيه فقه أهل الرأى أيضاً.

ولما كان اجتهاد الإمام البخاري وعامة أهل الحديث على طريقة اجتهاد الصحابة وما كان فيه أى دخل للطريقة التخريجية، وجدت فيه مميزات عديدة لم توجد في فقه أهل الرأى.

١- لقد ترك أهل الرأى مئات من الأحاديث الصحيحة بسبب تقيدهم بالقواعد التخريجية والرأى، وأحياناً أخذوا جزءاً من حديثٍ لموافقته لاستدلالهم، وتركوا الجزء الآخر لعدم موافقته، وقد عقد الإمام ابن القيم باباً في كتابه الفذ «إعلام الموقعين» وفصل الكلام في هذا المبحث، وهو يلقي ضوءاً كاملاً على سبب تسميتهم بأهل الرأى أيضاً.^(٣)

٢- وكما عرف إمام المحدثين وغيره من مجتهدي المحدثين من فيوض

(١) سيرة النعمان ١٤٨/٢.

(٢) أيضاً سيرة النعمان ١٥١/٢.

(٣) انظر إعلام الموقعين ٢/٢١٥-٢٢٦، وانظر أيضاً رسالة «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» ص ١٩-٢٤ حيث ذكر أكثر من خمسين حديثاً خولفت بتلك القواعد.

الحديث نكات شرعية كثيرة لقد عرفوا أيضاً التمييز بين الأمور التشريعية وغير التشريعية، وقد قال رسول الله ﷺ ذات مرة:

«أنتم أعلم بأمور دنياكم»^(١).

ففرّق بين المعاملات الدنيوية المباحة والأمور الدينية التشريعية. وهكذا لما أعتقت بريرة وخيّرت أن تترك نكاحها الأول فتركته، فقال لها رسول الله: «لو راجعتيه» أي زوجك الأول مغيثاً، فقالت بريرة: «يا رسول الله! تأمرني»؟ قال: «إنما أشفع» فقالت بريرة: لا حاجة لي فيه^(٢) (أي إن لم تلزمني بذلك لا أختار العودة إليه).

وقال ذات مرة:

«إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر»^(٣).

ومما لا شك فيه أنّ كلّ قولٍ وفعلٍ وتقريرٍ من رسول الله ﷺ غنيمة عظيمة للمسلم، ولكن الرسول ﷺ بنفسه ميز بين الأمور (الأمور التشريعية وغير التشريعية) فأصبح أحدهما من تبليغ الرسالة الذي قيل فيه:

﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٤).

(١) الصحيح لمسلم ٤/١٨٣٧.

(٢) صحيح البخاري ٩/٤٠٨.

(٣) الصحيح لمسلم ٤/١٨٣٥.

(٤) الحشر: ٧.

وقال في الثاني :

«فإني إنما ظننتُ ظنًا، فلا تأخذوني بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به^(١)».

وقد فصل القول في ذلك الشاه ولي الله.^(٢)

(١) الصحيح لمسلم ٤/١٨٣٥.

(٢) حجة الله البالغة ١/٢٩٤ ط. دار المعرفة. وقد استغل هذا الحديث كثير من المشككين في وجوب الأخذ بالسنة النبوية، فكلما وجدوا حديثاً يخالف أهواءهم وآراءهم قالوا هذا من أمور الدنيا ونحن أعلم بها. ولكننا إذا نظرنا إلى الإسلام وتشريعاته نجد أنه نظام كامل للحياة، وتوجيه رباني شامل لكل ما يحتاجه الإنسان في هذه الدنيا فكثير من الأوامر والنواهي الشرعية تتعلق بأمور الدنيا كالاقتصاد والتجارة، والزراعة، والحدود والعقوبات، والحرب والسلم، والعقود والأنكحة والمواريث والنفقات، والأطعمة والأشربة، والعمل والعمال، والطب والقضاء وغير ذلك كلها أمور تتعلق بالدنيا من جهة وبالدين من جهة أخرى وفيها أمور أحلها الله، وأمور حرمها الله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، كما هو معلوم.

والله سبحانه وتعالى حينما قال في شأن رسوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (النجم ٣) وعندما قال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب ٢١) وعندما قال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر ٧) وغير ذلك من الآيات لم يفرق بين أمور الدين وأمور الدنيا. فالدين أنزله الله سبحانه وتعالى ليطبق في هذه الدنيا فلا بد أنه يتناول أمور الدنيا. ومن مقتضيات الإيمان بالرسول ﷺ طاعته فيما أمر، وترك ما نهى عنه وزجر، وتصديقه فيما أخبر.

وقد ثبت عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه كان يكتب كل شيء سمعه من رسول الله ﷺ يريد حفظه فنهته قريش وقالوا: «أتكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا؟» فأمسك عن الكتابة فذكر ذلك لرسول الله ﷺ «فأوما بأصبعه إلى فيه فقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق.» رواه أبو داود (حديث ٣٦٤٦) وأحمد ٢/١٦٢، ١٩٢، والدارمي ١/

٢٥ وآخرين.

=
فهذا نص صريح في أن كل ما قاله رسول الله ﷺ فهو حق وحجة بدون تفریق بين أمور الدنيا وغيرها.

وكلنا نعلم أن تقرير الرسول ﷺ لأحد من الصحابة على قول أو فعل سنة وحجة شرعية يحتج بها، فكيف لا يكون تقرير الله سبحانه وتعالى لرسوله ﷺ على شيء حجةً وحقاً.

ومن هنا نعلم أن كل ما ثبت عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير فهو سنة وحجة وحق ما لم يثبت له ناسخ كما في هذا الحديث حيث رجع الرسول ﷺ عن نهيه عن تأبير النخل فكان ذلك ناسخاً لقوله الأول، وتنبهاً ربانياً خفياً على خطأ اجتهاده. لأن النبي ﷺ لا يقرُّ على خطأ أبداً.

وله أمثلة أخرى في السنة والسيره لا مجال لذكرها هنا.

أما ما يتعلق بالسنة التشريعية أو غير التشريعية من أفعاله ﷺ فقد بينه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إذ قال:

«وما فعله النبي ﷺ على وجه التعبد فهو عبادة يشرع التأسي به فيه. فإذا خصص زمان أو مكان بعبادة كان تخصيصه بتلك العبادة سنة كتخصيصه العشر الأواخر بالاعتكاف فيها، وتخصيص مقام إبراهيم بالصلاة فيه، فالتأسي به أن يفعل مثل ما فعل، على الوجه الذي فعل، لأنه فعل.

وذلك إنما يكون بأن يقصد مثلما قصد، فإذا سافر لحج أو عمرة أو جهاد وسافرنا كذلك كنا متبعين له، وكذلك إذا ضرب لإقامة حد... ولو فعل فعلاً بحكم الاتفاق مثل نزوله في السفر بمكان، أو أن يفضل في إداوته ماء فيصب في أصل شجرة، أو أن تمشي راحلته في أحد جانبي الطريق ونحو ذلك. فهل يستحب قصد متابعته في ذلك؟ كان ابن عمر يحب أن يفعل مثل ذلك. وأما الخلفاء الراشدون وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك لأن هذا ليس بمتابعة له، إذ المتابعة لا بد فيها من القصد. فإذا لم يقصد هو ذلك الفعل بل حصل له بحكم الاتفاق كان في قصده غير متابع له. وابن عمر رضي الله عنه يقول: وإن لم يقصده لكن نفس فعله حسن على أي وجه كان فأحب أن أفعل مثله. إما لأن ذلك زيادة في محبته وإما لبركة مشابته له... فقد ثبت بالإسناد الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان في السفر فرأهم يتتابون مكاناً يصلون فيه، فقال: ما هذا؟ قالوا:

ومع أن أهل الرأي قد تعلموا أيضاً هذه الميزة (التمييز بين الأمور التشريعية وغير التشريعية) من المحدثين إلا أن فقهاءهم من أجل توغلهم في القياس لم يستطيعوا أن يلتزموا حد الاعتدال، وحاولوا اختبار عامة المسائل على المعايير القياسية، ولذلك وقع عندهم من الإفراط والتفريط في المسائل المستنبطة ما هو غني عن البيان، وقد قال عنه الشاه ولي الله الدهلوي:

«وبعض الفقهاء عندما خاضوا في القياس تحيروا، فلجوا ببعض المقادير وأنكروا استبدالها بما يقرب منها، وتسامحوا في بعضها، فنصبوا أشياء مقامها، مثال ذلك تقدير الماء بالعشر في العشر^(١)». وأما فقهاء المحدثين فقد احتاطوا في هذه المسألة غاية الاحتياط.

فأولاً: إنهم رَوَوْا و حَدَّثُوا كُلَّ مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ بِنَصِّهِ وَفَصِّهِ، بِدُونِ أَيْ نَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ، حَتَّى إِنَّهُ لَوْ أُدْرِجَ فِيهِ قَوْلُ صَحَابِيٍّ، أَوْ تَفْسِيرٌ مِنْهُ بَيَّنَّا ذَلِكَ، حَتَّى يَجِدَ كُلُّ ذِي فَهْمٍ مَجَالاً لِلْفَهْمِ وَالتَّفْكَرِ، وَهُوَ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ:

مكان صلى فيه رسول الله ﷺ. فقال: أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد؟ إنما هلك من كان قبلكم بهذا. من أدركته فيه الصلاة فليصل فيه وإلا فليمض... ولم يكن ابن عمر ولا غيره من الصحابة يقصدون الأماكن التي كان ينزل فيها ويبيت فيها مثل بيوت أزواجه ومثل مواضع نزوله في مغازيه، وإنما كان الكلام في مشابهته في صورة الفعل فقط وإن كان هو لم يقصد التعبد به. فأما الأمكنة نفسها فالصحابة متفقون على أنه لا يعظم منها إلا ما عظمه الشارع. «مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠ / ٤٠٩ - ٤١١ بشيء من الاختصار».

(١) حجة الله البالغة ١ / ٢٧٥.

«فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَيْسَ بِفِقْهِهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»^(١).

ثانيًا: إنهم اتبعوا في هذا الباب تصريحات أصحاب رسول الله ﷺ. لا سيما أولئك الذين كانوا قد لازموا صحبة الرسول ﷺ مدةً طويلة واستفادوا منه، وكانت قلوبهم وعقولهم تملك بصيرة تامة لإدراك الأمور التشريعية، ثم إنهم إذا وجدوا أن الرسول ﷺ قد فرق بينهما بنفسه تمسكوا به، ولذلك سَلِمَ المحدثون من كثير من الأخطاء كما تجنبوا ذلك الإفراط والتفريط الذي وقع فيه فقهاء أهل الرأي، وقد كتب الشاه ولي الله مبيِّنًا ذلك الإفراط والتفريط الذي وقع فيه فقهاء أهل الرأي وأقيستهم المقررة للتمييز بين الأحكام التشريعية وغير التشريعية ثم قال:

«وإذا تحققت هذه المقدمة اتضح عندك أن أكثر المقاييس التي يفتخر بها القوم، ويتناولون لأجلها على معشر أهل الحديث يعودُ وبالأعلى عليهم من حيث لا يعلمون»^(٢).

[مزايا فقه أهل الحديث]^(٣)

١- ومن أهم وأفضل المزايا التي يمتاز بها فقه أهل الحديث هو بناء المسائل الفقهية على المصالح والحكم التي نص عليها القرآن، أو

(١) سنن الدارمي ٧٥/١.

(٢) حجة الله البالغة ٢٧٧/١ (١/٣٠١ ط. دار المعرفة).

(٣) هذا العنوان زيادة على المصنف للإيضاح.

أخبر بها الرسول ﷺ، أو فهمها أصحاب الرسول ﷺ من تقريره، أو من أسباب ومواقع ورود الحديث، بخلاف أهل الرأي فإن أكثر مسائلهم مبنية على العلل التي قرروها هم، أو على مَظَنَّة حرج، أو غيرها مما خطر بالبال وقت الاجتهاد، ثم يستمر التخريج على التخريج بناء على هذه العلل المقررة، ولذلك يقع التخريج في كثير من الأحيان بعيداً جداً من الأحكام الشرعية مما يحار منه العاقل.

أما الأحكام الشرعية في الإسلام من حيث مصالحها وحكمها فهناك فريقان منذ قديم الزمان.

فقلت جماعة: إن هذه الأحكام تعبدية أى ليس فيها سر أو مصلحة، كشرب الخمر أو الفسق والفجور، كل هذا قبيح لأن الشارع نهى عن ذلك، وإخراج الصدقات والزكاة مستحسن لأن الشارع أمر بذلك، وإلا فهذه الأفعال ليست شرًا أو خيرًا في نفسها.

ويرى الفريق الثاني: أن جميع أحكام الشريعة مبنية على مصالح، نعم هناك كثير من المسائل مما لم تتبين فيه المصلحة، ثم انقسم هؤلاء الذين قالوا: إن أحكام الشريعة مبنية على حكم ومصالح على قسمين: قسم يرى أن المسائل والأحكام التي بينت مصالحها وحكمها نصًا في القرآن، أو أخبر بها الرسول ﷺ، أو فهمها الصحابة من القرآن فهي مسلمة، ولكن المسائل التي لم تبين حكمها وأسرارها فيها مصالح وحكم كثيرة خفية ونستطيع أن نتفكر فيها، فإن عرفنا وفهمنا فالحمد لله، ولكن لا نستطيع أن نجعل تلك المصالح المفهومة علة لتلك الأحكام، ثم نُخْرِجُ عليها المسائل والأحكام الأخرى، ونشرع التشريعات، فهي منزلة لم يُخَوَّلها أحد، وذلك لأن المصلحة المفهومة هي في نفسها

أمر افتراضيٍّ وظنيٍّ، ثم القياس عليها والتخريج على التخريج ظنٌّ في ظنٍّ لا يمكن الاعتماد عليه.

وعلى عكسهم القسم الثاني الذي يقرر المصالح والأسرار بفهمه ورأيه، ويجعلها علة لذلك الحكم ويخرج عليها المسائل.

والجماعة الأولى هي جماعة المحدثين، والثانية هي جماعة أهل الرأي، ولكن الفقهاء المحدثين استعملوا في ذلك غاية الحذر والاحتياط، ولذلك تمتاز مسائلهم المستنبطة بمزايا لا توجد في المسائل المستنبطة لدى أصحاب الرأي.

ويظهر هذا الفرق بينًا بالمقارنة^(١) بين مسائل فقه أهل الحديث وفقه أهل الرأي، فحتى العبادات - فضلًا عن المعاملات - قد اعتمد فيها فقهاء أهل الرأي على المصالح والعلل، حتى إن كثيرًا من هيئات العبادة قد تغيرت عما كانت عليه في العصر النبوي، وعلى سبيل المثال نذكر

(١) لقد عقد صاحب سيرة النعمان مقارنة بين مسائل المحدثين واجتهادات أهل الرأي، ووصف المحدثين المجتهدين بأنهم جاهلون عن مصالح العباد تارة، وعن أساليب الحضارة وطرق الاجتهاد أخرى، أو جعلهم لا يدرون أسرار الأبواب الفقهية. وكل شخص له حق أن يعقد مقارنة كهذه، ولكن الأسف أننا لو فعلنا هذا نراهم لا يتلكأون عن الاتهام بالطعن في الأئمة، ولذلك نغض عنها النظر، وإلا «فتراجم أبواب صحيح البخاري» و«كتاب الأم» المبارك للإمام الشافعي» (الذي سبق ذكره في المقدمة) و«رسالة مناقب الشافعي للإمام الرازي» و«إعلام الموقعين» وأساليب الأستاذ النعماني ما كانت تسمح لنا أن نعرض عن هذا. والمقارنة في الحقيقة إنما تكون في الأدلة الشرعية، أما الأمور الأخرى الخارجية فلا دخل لها في المقارنة فإذا رجح جانب المحدثين بالدلائل الشرعية فأى قيمة لأساليب المدنية أو الاحتياط، أو مخالفة القياس؟. (المؤلف).

الصلاة فهي اسم لمجموعة من الأفعال، ولكن الغرض الحقيقي للصلاة هو الخضوع واطهار العبودية والإقرار بالعظمة الإلهية والدعاء (هذه أربعة أشياء ظاهرة وبيّنة، مع أن كل فعل من أفعالها لها مصالح وأسرار كامنة يطول ذكرها، وهي مذكورة في حجة الله البالغة وغيرها).

قال الله تعالى:

﴿ نَقَشَعْرُهُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلَيْنُ جُلُودَهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (١).

﴿ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ ﴾ (٢).

وبناءً على هذا فينبغي أن تؤدي الصلاة بطريقة تتبين فيها آثار التواضع والحب والوله من وضع الجوارح، وتظهر العبودية والخوف من الصوت، ويمتلئ القلب من الخشية وذكر الله، فحينذاك تكون الصلاة موجبة للنجاة. قال الله تعالى:

﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ (٣).

وللحصول على هذه الغاية أوجب الشارع التكبير والقراءة والركوع والسجود.

ولكن فقهاء أهل الرأي - بناءً على المصالح والعلل التي قرروها - قد نقصوا من منزلة الصلاة بحيث انعدمت الغاية الحقيقية للصلاة.

(١) الزمر: ٢٣.

(٢) طه: ١٠٨.

(٣) المؤمنون: ١-٢.

فالقراءة عندهم مفروضة في ركعتين فقط، وهي أيضًا بقدر آية من القرآن، حتى إن بعضهم لم يُوجب حتى أَلْفَاظ القرآن المنزلة من عند الله، فلا حرج إن قرأ بالفارسية. وهذا القدر من القراءة لا يحصل بها الخضوع، ولا اظهار العبودية، ولا إقرار العظمة الإلهية، ولا الدعاء، وهكذا الخروج بصنعه عمدًا.

وهذا بخلاف فقهاء المحدثين فإنهم أوجبوا قراءة الفاتحة (من القراءة) لأنها فيها الحمد والثناء واطهار العبودية والعظمة الإلهية وإظهار الخشوع والدعاء. ويزاد إلى ذلك التأكيد الوارد من الرسول ﷺ على قراءتها، ونظرًا إلى هذا الشمول للمعاني في سورة الفاتحة فقد سماه الله تعالى «الصلاة» كما دلت عليه رواية مسلم:

«قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ إِنْ خُ»^(١).

وكذلك الركوع والسجود فقد أوجب فقهاء أهل الحديث فيهما ما يحصل منه الغاية الحقيقية للصلاة يعنى الإطمئنان في الركوع والسجود والذكر والدعاء، وقد قال رسول الله ﷺ لرجل لم يُتمَّ الركوع والسجود:

«إِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ»^(٢).

وكان الرجل قد ركع وسجد ولكنه كان بطريقة لم يحصل منها المقصود من الصلاة. ولا ينبغي أن يُتوهم من هذا أن فقهاء المحدثين قد عينوا أركان الصلاة حسب المصالح التي تبينت لهم في رأيهم. كلا

(١) الصحيح لمسلم ٢٩٦/١.

(٢) صحيح البخاري ٥٤٩/١١. وهي جملة من «حديث المسيء صلاته» المشهور.

بل هناك أحاديث صحيحة تدل على ذلك، كما أن العقل يشهد لجودة هذه المصالح.

وهكذا الأمر في مسائل الزكاة، فالغاية من الزكاة هي المواساة والإعانة لأبناء البشر، ولذلك خُصِّصت مصارف الزكاة لأولئك الذين يستحقون المواساة والإعانة أكثر من غيرهم أي الفقراء، والمساكين، وعمال الزكاة، والمؤلفة قلوبهم، والغارمين، وابن السبيل، وفي سبيل الله، وفي الرقاب. وهؤلاء هم الذين نص عليهم القرآن بنفسه^(١). ولذلك اتفق المجتهدون على أن هؤلاء هم مصارف الزكاة، ولكن خالف بعضهم في التعميم بينهم ولاحظ فقهاء المحدثين أن المصلحة في حصر الزكاة في هذه الأصناف أنه إن رفع القيد عن استيعاب هذه الأصناف لأنفق الناس أموال زكاتهم في بعض منها حسب رغبتهم، ويُحرَم الآخرون، ولكن فقهاء أهل الرأي لم ينتبهوا لهذا المعنى، فقالوا: له الحق في أن يصرف على أيهم شاء.

وسوى هذه الأمور فهناك مئات من المسائل في العبادات تبين أن النظر الدقيق الذي نظر به فقهاء المحدثين إلى المصالح والأسرار فيها إنما كان من حظهم وحدهم. وهذه الميزة تظهر في مسائل المعاملات أكثر، وهناك يظهر واضحًا جليًا مبلغ اعتماد أهل الرأي على المصالح التي قرروها، مع أنه أمر خطير جدًا^(٢).

(١) التوبة: ٦٠.

(٢) ومما تعرف به خطورة هذا الأمر: أن عمر رضي الله عنه رأى ذات مرة أن الرمل في الطواف كان لإظهار قوة المسلمين أمام كفار مكة، ولما لم يبق الكفار في مكة فلا =

٢- الثاني من الميزات التي يمتاز بها فقه أهل الحديث على فقه أهل الرأي هو أن المحدثين دائماً يسلكون مسلك الاعتدال في مسائلهم مع سهولة العمل، وقد ورد في القرآن أكثر من مرة:

﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(١).

وقد قال الرسول ﷺ:

«بِعَثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ»^(٢).

ومن مزايا الإسلام على الأديان الأخرى أنه بعيداً جداً عن الرهبانية، وليست فيه عبادات شاقة، كما أن أحكامه سهلة يسيرة في العمل، ولكن مع ذلك ينبغي أن يلاحظ أن أحكام الشريعة بعيدة جداً عن إتباع الهوى، وقد راعى فقهاء المحدثين هذا المبدأ كل المراعاة، ومسائلهم الاجتهادية مصونة من هذا الإفراط والتفريط، فإنهم لا يأمرؤن المرأة التي فُقدَ زوجها أن تجلس تسعين سنةً كاملةً تتحمل مشاق النفقة والسكنى والعزوبة، ثم إذا وَضَعَتْ رجليها على حافة القبر أذن لها بالنكاح.

= حاجة إلى ذلك، ولكنه رمل بعد ذلك. قال الشاه ولي الله الدهلوي:

«ثم خشى عمرُ أن يكون له سبب آخر» حجة الله البالغة ١/٢٧٢، فعمر مع قوته الموهوبة للفقهِ لم يستطع أن يعتمد على رأيه في تعيين المصالح. (المؤلف).

(١) البقرة: ١٨٥.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٥/٢٦٦، والطبراني في الكبير ٨/٢٥٧.

وأوله «إني لم أبعث باليهودية ولا النصرانية ولكني بعثت بالحنيفية السمحة الحديث. وفيه قصة. قال الهيثمي: فيه علي بن يزيد الألهاني وهو ضعيف. مجمع الزوائد ٥/٢٧٩، ولكن الحديث له شواهد، فانظر غاية المرام ص ٢٠، حديث ٨، السلسلة الصحيحة حديث ٨٨١، صحيح الأدب المفرد حديث ٢٢٠.

فأولاً: من النادر من يبلغ إلى هذه السن.

وثانياً: كيف يصح أن تكلف بالعزوف والرهبانية وقضاء شبابها بالحزن والأسى والحرمان، فإذا وضعت رجلها على حافة القبر أُذِن لها أن تصبح عروساً.

كذلك لا يوجد عندهم تساهل مفرط حتى يقولوا بأن رجلاً لو علّم امرأة كلماتٍ تعنى الإيجاب، دون أن تفهم معناها، فإذا نظقت بها أمام رجلين، وقبّلها الرجل، فقد انعقد النكاح، وأصبحت زوجة لذلك الرجل، وإن كان الشهود أيضاً لا يفهمون تلك الكلمات.

كما أنهم لا يقولون بأن رجلاً لو أنطق امرأة سراً بلا علم أوليائها أمام رجلين، أو حصل على الإيجاب والقبول بأى طريقة أخرى فقد انعقد النكاح. أو حملها على الإيجاب والقبول أمام شاهدين فاسقين زانيين قاذفين مجلودين بالحد، ولم يتوبا، أو أمام شاهدين سكرانين لا يعلمان شيئاً عن النكاح بعد إفاقتهما، أو حصل على شهادة شاهدين كاذبين على امرأة منكوحة لرجلٍ آخر أمام القاضي، وحكم به القاضي فقد أصبحت زوجة له. هذه المسائل وكثير من أمثالها قد توسع فيها البعض توسعاً كبيراً، ولكن اجتهاد إمام المحدثين وفقهاء أهل الحديث قد سلّم من هذا كله.

٣- إن قسمًا كبيراً من الفقه هو قسم المعاملات الذي تتعلق به الأمور الدنيوية، وهذا هو الموضع الذي تتبين فيه دقة نظر المجتهد وفهمه للنكات، ولقد سعى إمام المحدثين سعيًا مشكوراً في استنباط المسائل من النصوص القرآنية، والأحاديث الصحيحة، مع مراعاة مقتضيات المدنية، ومصالح العباد، وقد نجح في ذلك غاية النجاح،

وقد كانت الحكومة العباسية في عصر إمام المحدثين قد توسعت في المدنية والحضارة، واتسعت رقعة الحكومة الإسلامية اتساعاً كبيراً، وظهرت آلاف من الصور الجديدة للمعاملات باختلاط الأمم والأقوام، وزيادة على ذلك كانت هناك مسائل كثيرة اجتهد فيها المجتهدون السابقون، ولكنهم لم يصيبوا فيها، بسبب عدم جمع وانتخاب الأحاديث الصحيحة. والعمل الجليل الذي قام به إمام المحدثين قبل كل شيء أنه انتخب الأحاديث الصحيحة، وقدم برهاناً عملياً على أنه يمكن استنباط جميع المسائل والأحكام من الأحاديث الصحيحة^(١)، وبين قواعد وطرق الاستنباط بذكر حديث واحد في عدة أبواب واستنباط عدة مسائل منه، وكان هدفه من هذا أن يبرهن على أن الفقه، وهو القانون الشرعي، لا يوجد فيه أى جزء يرجع إلى الرأى الإنساني المحض بحيث يكون عمل المجتهد فيه كعمل بقية المقننين في العالم^(٢). قال المحدثون:

«قد أخرج المؤلف (الإمام البخاري) حديثاً واحداً في مواضع، ويستنبط منه في كل موضع ما يتعلق بذلك الموضع من الأحكام الدينية وقد أكثر مثله في هذا الكتاب، وهو مما يدل على قوة اجتهاده، فإنه قد استنبط كل جزئي من الحديث مع قلة الصحيح منه^(٣)».

(١) تقدم عن الإمام البخاري أنه قال: «لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة» فقلتُ له (القائل هو وراقه): يمكن معرفة ذلك كله؟ قال: نعم. (سير أعلام النبلاء ٤١٢/١٢).

(٢) على عكس ما فعله صاحب سيرة النعمان حيث جعل الجزء الأكبر من الفقه الحنفي مساوياً لقوانين المستر سالبى. (المؤلف).

(٣) أنظر شروح البخاري ورسالة الشاه ولي الله الدهلوي. (المؤلف) وأنظر على سبيل المثال مقدمة فتح الباري ص ١٥، وشرح تراجم أبواب صحيح البخاري للدهلوي =

لا يمكن الإدعاء أبدًا بأن الإمام البخاري كان معصومًا لم يصدر منه الخطأ في الاجتهاد، مع أن أجلة صحابة رسول الله ﷺ والأئمة من بعدهم لم يسلموا منه، فكيف يمكن أن يبرأ الإمام البخاري منه، ونحن لا نريد أن نكمل عدد المعصومين الإثنى عشر بجعل الإمام البخاري معصومًا، غلوًا في المحبة وإحسان الظن به. كما قال الشاعر ما معناه:

المجتهد قد يصيب وقد يخطيء، والذي لا خطأ فيه فهو حكم الرسول^(١).

والإمام البخاري يضع الحديث في محك النقد أولاً، ويختبر صحته من كل ناحية، فإذا تيقن صحته يستخير الله تعالى لمزيد الاطمئنان على الصحة، فإذا اطمئن به يجعل الحديث في الغالب تحت مسألة فقهية تسمى بترجمة الباب. مع أنه يقصد في ترجمة الباب أحيانًا تفسير آية مجملة بالحديث الصحيح، أو تأويلها أحيانًا، وتارة تقييد مطلق، أو تخصيص عام، وتارة تعميم خاص، وتارة تعيين أحد الاحتمالين الموجودين، وتارة الرد على أحاديث وآثار غير ثابتة، وتارة يضع بعض التقاليد والعادات الرائجة في أهل عصره في ضوء الكتاب والسنة ليختبر صحته أو خطأه، وتارة تأييد حديث صحيح، وتارة يذكر حديثًا صحيحًا يشهد لحديث ضعيف، وتارة يعين أحد الاحتمالين الواردين في حديث بحديث صحيح آخر، وتارة يذكر موضعين للدلالة لحديثين ظاهرهما

= ص ٩. وهذا النص ذكره المؤلف رحمه الله بالعربية مما يعني أنه اقتبسه بنصه من أحد الشراح ولكن لم أعرف من هو؟ والله أعلم.

(١) ترجمة بيت نصه:

مجتهد كاه مصيب است وكهى خاطى ليك هرجه دروي نه خطا حكم بيمبر كيرند

التعارض، حتى يرتفع التعارض الظاهري، كما قد فصلنا الكلام في هذا الموضوع فيما سبق، إلا أن أكثر تراجم الأبواب يقصد منها استنباط المسائل الفقهية. (١)

٤- إن أهم ميزة يمتاز بها أهل الحديث أن جانب النصوص هو الأقوى دائماً في استدلالهم، وقد حصلت هذه الميزة لفقه أهل الحديث بسبب خدمة الأحاديث النبوية فقط.

لقد جمع الإمام البخاري الأحاديث الصحيحة، وألقى إليها نظرة مجتهد يستنبط منها المسائل، فرأى أن كثيراً من مسائل أهل الرأي تخالف نصوص الأحاديث الصحيحة، ولذلك عرض بمسائلهم أيضاً مع استنباط للمسائل، كما أنه يذكر أحياناً الترجيح بين المسائل التي اختلف فيها الأئمة السابقون في ضوء الأدلة. ويظهر من هذا أن أنظار الإمام البخاري كانت تتركز على أمر مهم آخر أيضاً، ويظهر أثره في أكثر مؤلفاته، وإن أي إنسان ذا عقل سليم متوسط عنده شيء من سعة النظر يستطيع أن يعرف أنه لا يقصد فقط الاجتهاد واستنباط المسائل وترتيب وتهذيب فقه أهل الحديث وتدوين ونقد الأحاديث، لا تنحصر أهدافه في هذه الأمور فقط، بل هناك هدف مهم آخر أيضاً، وهو تمحيص وتحقيق مسائل أهل التخريج القياسية التي كانت قد انتشرت في العجم والشعوب الحديثة العهد بالإسلام بسبب عدم انتشار الأحاديث الصحيحة، أو لغيره من الأسباب، وإن العجم لما فتحوا أعينهم لم يجدوا غير تلك المسائل - واقتربت به أسباب أخرى أيضاً - فتمسكوا بها، وبالغوا في الجمود عليها. (٢)

(١) انظر مقدمة فتح الباري ص ١٣ - ١٤.

(٢) انظر التنكيل للعلامة المعلمي ١/ ٢٦٠.

لقد عمل الإمام البخاري بذكاء وجرأة في وقت كان الجمود قد أرخى سدوله على العراق كله، وبذل جهداً كبيراً لرفع حُجُب هذا الجمود والغفلة من الأعاجم، وأتباع أهل الرأي، ولذلك فإنه حينما استخرج المسائل الفقهية من الأحاديث الصحيحة فقد خصص جزءاً كبيراً من مؤلفاته للرد على تلك المسائل القياسية التي كانت قد انتشرت في أهل الرأي، ولا شك أنها جرأة عظيمة منه، لأن بعض الحكومات أيضاً كان لها ضلع في ترويح هذه المسائل، وإن التصدي للرد على هذه المسائل كان يستلزم المجابهة مع تلك الحكومات، وإمام المحدثين قد رد في الغالب عليهم تعريضاً وكنايةً أثناء تدوينه للأحاديث، والكناية أبلغ من التصريح.

لا شك أن هناك مؤلفات للإمام البخاري أيضاً ألفها حسب أصول المناظرة مثل رسالة «القراءة خلف الإمام»، ورسالة «رفع اليدين»، ولكن النصيب الأوفر كان للكناية والتعريض، فهو بسبب سعة صدره وسماحته يُعَرِّضُ بمجتهدَي أهل الرأي في تراجم أبوابه تعريضاً ولا يصرح بهم.

ولذلك ذكر شُرَّاح صحيح البخاري أنه لا يمكن للمرء أن يستفيد من تراجم أبواب الجامع الصحيح حق الاستفادة إلا إذا كان له إطلاع على كتب القوم.

وهذا الذي حمل علماء الإسلام قاطبة على الاعتراف بصعوبة فهم صحيح البخاري، حتى إن المؤرخين أيضاً لم يسعهم إلا أن يعترفوا بذلك، وسبب هذه الصعوبة أن الإمام البخاري يرمي إلى هدف آخر أيضاً بالإضافة إلى دقائق فن الحديث والنكات الفقهية، وإدراك هذا

الهدف يحتاج إلى سعة الأفق وبعد النظر، ومن هنا تزداد هذه الصعوبة، فالتراجم التي صرّح فيها الإمام بالردّ يفهمه كل واحد، ولكن استيعاب التعارض في تراجم الأبواب وأهدافها والوصول إلى أغوارها يحتاج إلى الإطلاع الواسع، ولا بد من مطالعة تراجم أبواب «كتاب الأم» للإمام الشافعي - فضلاً عن الفقه الحنفي - و«كتاب المدونة» في مذهب الإمام مالك، و«المصنف» للحافظ عبدالرزاق، ولذلك لا يستغنى دارس صحيح البخاري عن يتلمذ عليه من شيوخ الفن. وليس من العدل أن نقصر قول الإمام البخاريّ «لو نشر بعض أستاذه هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت البخاري ولا عرفوه»^(١) في نطاق النكت الحديثية فقط.

وبسبب قلة معرفتهم يعترض بعض الناس في أيامنا هذه على تراجم أبواب البخاري ومسائله الفقهية ويسعون لنشر وترويج هذه الاعتراضات، ولكن من حسن الحظ أنها اعتراضات ليست جديدة، بل هي أسئلة كان يستشكلها شراح البخاري للردّ عليها، وأجابوا عليها بعدة أجوبة، وخوفاً من التطويل نؤجل هذه الاعتراضات والرد عليها للقسم الثالث^(٢). ولكن لا مانع هنا من أن نقول: إنه لم يكن أحد من المجتهدين الماضين معصوماً بحيث لم يُعترض على مسائله ودلائله، وإن هؤلاء الذين يعترضون على اجتهادات البخاري وأدلتها، عليهم أن ينظروا في مسائل الإمام أبي حنيفة رحمه الله وأدلتها أيضاً ورغم أنه مُسلم به في الفقه والاجتهاد، فإن تلامذته أنفسهم قد تركوا ما يقارب ثلثي مذهبه إما بسبب خطأ في الاجتهاد، أو لكون رأيه ضعيفاً، أو

(١) مقدمة الفتح ٤٨٧، وانظر التعليق رقم (١) في ص ٣٣٤.

(٢) انظر التعليق (١٦)، ٦٠٤.

مرجوحًا، أو عدم المطابقة بين الدليل والدعوى، أو عدم اكتمال التقريب بينهما. فإن كان هذا نقصًا في الفقه والاجتهاد فعليهم - أولاً وقبل كل شيء - أن يسحبوا من الإمام أبي حنيفة رحمه الله هذا اللقب، ثم يتوجهوا إلى غيره.

إن الكلام في اجتهاد الإمام البخاري واستنباطه للمسائل ومعارضه طويلٌ ويحتاج إلى كتب مبسطة ومجلدات ضخمة، وقد تكلم في ذلك في الغالب شراح صحيح البخاري، ولكن مع ذلك نذكر هنا شيئاً منه.

* يستنبط الإمام البخاري حتى من النصوص التي تحضر في أذهان الناس عامة مسائل دقيقة وبطريقة سهلة جدًا وتبدو واضحة جدًا بعد استنباطها، وهذا دليل قوي على صفاء ذهنه وجودة فقهه. وصحيح البخاري مليء من أمثلة من هذا القبيل.

* ومن عاداته في استنباط المسائل الفقهية بل في الصحيح كله أنه يذكر أولاً آيات القرآن الكريم، ثم الحديث المرفوع، أو آثار الصحابة، أو فتاوى علماء التابعين. وهذه أمور لا بد منها للمجتهد، نعم إنه لا يتعرض لبيان طريق الاستدلال ولأوجه الاستنباط، وهذا هو موضوع التدبر والتفكير لأهل العلم. وهو السبب الذي حمل العلماء على العناية بالتراجم، وألفت فيها مؤلفات كبيرة ومستقلة سبق ذكرها بالتفصيل. وأصعب شيء هو تعيين المراد من تراجم الأبواب، فإذا فهمت هذه الأغراض سهل فهم طريقة الاستدلال ووجه الاستنباط. ولقد جعل بعض المؤلفين أغراض التراجم موضوعًا لتأليفاتهم، وألفوا في ذلك مؤلفات مستقلة.

* ومن الجدير بالذكر أن كثيرًا من التراجم في صحيح البخاري يشير

بها الإمام البخاري إلى فائدة ضمنية غير ترجمة الباب المذكور قبله، والأصل في مثل هذه المواضع أن يقال: «تنبيه» أو «فائدة» أو «قف» ولكن الإمام البخاري في تأليفه هذا لا يستعمل سوى كلمة «باب» ويكتب هذه الكلمة أيضاً مكان «قف» أو «فائدة» أو «تنبيه» ولا مشاحة في الاصلاح.^(١)

* ومن الجدير بالذكر أيضاً أن هذا التأليف للبخاري من المؤلفات القديمة، وقد جرت عادة القدماء أنهم يعبرون عما في ضمائرهم بعبارات واضحة بسيطة كيف ما اتفق، ولا يتكلفون في انتقاء الكلمات وتهذيبها وتحبيرها كما هو المعروف لدى المتأخرين، وعلى هذا الأساس تعتبر نسبة كتاب «الفقه الأكبر» إلى الإمام أبي حنيفة نسبة غير صحيحة، لأنه لا توجد فيه صبغة أساليب القدماء بتاتاً^(٢). ويتضح هذا الأمر جلياً لمن نظر في «كتاب الأم» للشافعي، أو «الرسالة» في الأصول، أو «مقدمة صحيح مسلم» وغيرها.

* يعتني الإمام البخاري اعتناءً بالغاً بمصالح العباد في استنباط المسائل، ولكن مع ذلك يجعل جانب النصوص هو الغالب في الاستدلال، فمثلاً عقد باب «لا نكاح إلا بولي^(٣)» ثم عقد بعد ذلك باباً «لا نكاح إلا برضاها^(٤)» أي كما أن النكاح لا ينعقد إلا بولي، كذلك لا ينعقد إلا بعد موافقة المرأة، وأثبت كلا الأمرين بطريقة واضحة.

(١) انظر شرح تراجم أبواب البخاري للدهلوي ص ١٠-١١.

(٢) انظر سيرة النعمان الجزء الثاني ٨٩-٩٠ (المؤلف).

(٣) صحيح البخاري ١٨٢/٩.

(٤) أيضاً صحيح البخاري ١٩١/٩.

والقصد من هذا أن المرأة لا يُترك حبُّها على غاربها تنكح من تشاء، ولا هي مُجْبَرَةٌ ومُقَيَّدَةٌ يُنكحها الوليُّ من شاء ولا تجد هي مجالاً إلا السكوت، والحق أن هذا هو ما يريده الشرع، أي إيجاد الاعتدال والتوازن بين الجانبين. ولكن بعض المجتهدين قد أطلقوا العنان للمرأة البالغة من جهةٍ بحيث تركوا لها الحرية في العقد مع من شاءت، ولكن قالوا في الجانب الآخر: إنها إن خدعها رجلٌ فأنطقها كلمات الإيجاب والقبول ولو لم تفهمها المرأة فقد انعقد النكاح، ودخلت المرأة في قيد العقد، ولم يبق لها أي خيار.

* والإمام البخاري لا يكتفي بعبارة النص وحدها في استنباط المسائل والاستدلال بها، بل يتعدى إلى إشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص، واستنبط أيضاً بحمل النظر على النظر والقياس، ولكنه مع ذلك لا يقربُ الإستحسان^(١)، وقياس الطرد^(٢)، وقياس الشبه^(٣)، بل يكتفي بالاستدلال بقياس العلة وقياس الدلالة.

ومثاله: قال البخاري: «باب فضل صلاة الفجر في جماعة^(٤)» واستدل على ذلك بحديث: «والذي ينتظر الصلاة حتى يصلها مع

(١) الاستحسان: قياس خفيت علته بالنسبة إلى قياس ظاهر متبادر، يعني أن يكون في المحل علة ظاهرة توجب له حكماً إلحاقاً بأصل، ووصف آخر خفي يقضي بالحاقه بأصل آخر. (أصول الفقه للخضري ٤٠٢) (المراجع).

(٢) قياس الطرد: هو وصف يوجد الحكم مع وجوده وينتفى عند انتفائه. (أصول الفقه ٣٩٣-٣٩٤) (المراجع).

(٣) قياس الشبه: إنه وصف لا يناسب الحكم بذاته، وإنما يناسبه لأنه أشبه الوصف المناسب بذاته. (أصول الفقه ٣٩٤) (المراجع).

(٤) صحيح البخاري ١٣٧/٢.

الإمام أعظم أجرًا من الذي يصلي ثم ينام^(١)».

وهذا الحديث يدل على فضل صلاة العشاء في جماعة في بادئ النظر، ولكن إذا نظرنا إلى علة تلك الفضيلة - وهي واضحة - عرفنا ذلك الحكم - الفضيلة - في صلاة الفجر أيضًا، وذلك لأن هذه العلة - وهي ترك النوم وتحمل مشقة السهر - توجد بالأولى في إدراك صلاة الفجر في جماعة، لأن تأخير النوم برهة من الليل أسهل بكثير من القيام من النوم الهادئ اللذيذ.

وقد بين العلامة العيني علة المقيس والمقيس عليه بكلمات مختصرة هكذا:

«ومعلومٌ أن المشقة في الجماعة في الفجر أزيد، فيعلم أن أجرها أوفر^(٢)».

بل لقد ثبت فضل جماعة الفجر حتى على جماعة العشاء من حيث دلالة النص^(٣).

* وفي بعض الأحيان يستدل على مسألة واحدة بمجموعة من الأحاديث، وكأنها نتيجة لعدة مقدمات.

ومثاله: «باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان

(١) أيضًا صحيح البخاري ١٣٧/٢.

(٢) عمدة القاري ٦٩٤/٢ (وذكره هنا بمعناه. المراجع).

(٣) ومن الغريب أن بعض الناس بسبب قصور نظرهم قد جعلوا هذا الحديث مثلاً لعدم الموافقة بين الأحاديث وتراجم الأبواب، واعترضوا على البخاري بسبب ذلك. (المؤلف).

وغيرهم. قال ابن عمر: إنما الغسل على من تجب عليه الجمعة^(١).
وأورد في آخر هذا الباب حديثاً:

«عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: لا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ^(٢)».

ولا علاقة لهذا الحديث في ظاهر الأمر بوجوب الغسل على النساء والصبيان، أو عدمه، ولكن إذا نظرنا إلى أن هذا الحديث نفسه قد سبق ذكره عن ابن عمر رضي الله عنه بلفظ:

«ائذْنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ^(٣)».

وكلا الروایتين عن ابن عمر، إحداهما مقيدة بالليل، والثانية مطلقة ففهم من هذا أن المراد من المطلق هو هذا المقيد بالليل، فيكون معنى الحديث:

«لا تمنعوا إماء الله مساجد الله في الليل» وثبت جواز المنع بالنهار، ولما كانت صلاة الجمعة بالنهار ثبت عدم وجوب الجمعة على النساء ثم أضيف إليه أثر ابن عمر المذكور في ترجمة الباب:

«إنما الغسل على من تجب عليه الجمعة^(٤)».

وبضم هذه الأحاديث الثلاثة بعضها إلى بعض ثبت أن الغسل لا يجب على النساء.

(١) صحيح البخاري ٣٨١/٢.

(٢) صحيح البخاري ٣٨٢/٢.

(٣) صحيح البخاري ٣٨٢/٢.

(٤) صحيح البخاري ٢٨١/٢.

* والمثال الثاني «باب الصدقة قبل العيد»^(١).

وأورد في آخر هذا الباب عن أبي سعيد الخدري:

«قال كنا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ»^(٢).

والظاهر أن هذا الحديث لا علاقة له بترجمة الباب، ولكن إذا أضفنا إليه الحديث المذكور قبله ثبتت المسألة، وهو:

«عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أمر بزكاة الفطر قبل خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ»^(٣).

وبديهي أن أصحاب رسول الله ﷺ ما كانوا يخالفون أمره، فثبت أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه إذ قال: «كنا نُخْرِجُ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ» فالمراد به قبل صلاة العيد. والحقيقة أن الإمام البخاري بإخراجه في هذا الباب حديثين، أحدهما مقيد، والثاني مطلق، أشار إلى المسألة الأصولية، وهي أن المراد من هذا المطلق هو المقيد، ومع أن الشارحين قد نصوا على أن الإمام البخاري يلاحظ هنا إطلاق اللغة أي إن لفظ «يوم الفطر» في حديث أبي سعيد الخدري أريد منه «قبل صلاة العيد» إطلاقًا أوليًا من حيث اللغة، وعلى بعد الصلاة إطلاقًا ثانويًا، وذلك لأن كلمة «الفطر» يلاحظ فيها الابتداء.

(١) صحيح البخاري ٣/٣٧٥.

(٢) صحيح البخاري ٣/٣٧٥.

(٣) صحيح البخاري ٣/٣٧٥.

قال في لسان العرب:

«الفطرة: الابتداء، انفطر العنبُ إذا بدت رؤوسه، لأن القضببان تنفطر. والتفاطير: أول نبات الوَسْمِي^(١)».

ومنه الفطير بخلاف الخمير، فإنَّ الفطير هو ما عُجِنَ قريبًا من الدقيق بخلاف الخمير.

قال العلامة العيني:

«مطابقته للترجمة تؤخذ من قوله يَوْمَ الْفِطْرِ^(٢)».

* وأحيانًا يستدل على المسألة بقاعدة «بطريق الأولى» التي تسمى «دلالة النص».

مثل: «باب الاستماع إلى الخطبة^(٣)». أي الإصغاء للسمع.

وأورد فيه حديث:

«فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طَوْرًا صَحْفَهُمْ وَيَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ».

أي إن الملائكة الذين يسجلون الحاضرين في الجمعة على أبواب المساجد يطوون صحفهم إذا خرج الإمام للخطبة ليستمعوا إليه، فعلى المسلمين بطريق الأولى أن يستمعوا إلى خطبة الإمام.

* «وأحيانًا يستنبط المسألة بعموم الإضافة».

(١) لسان العرب ٥/٥٥٥٥٩.

(٢) عمدة القارى ٤/٤٧٤.

(٣) صحيح البخاري ٢/٤٠٧.

مثل: «باب إذا فاته العيد يصلي ركعتين وكذلك النساء ومن كان في البيوت والقرى»^(١).

واستدل على ذلك بقوله ﷺ:

«هذا عيدنا أهل الإسلام».

وبقوله:

«فإنها أيام عيد».

فقد نسب الرسول ﷺ العيد إلى جميع المسلمين، والصلاة هي شعار العيد، فإذا فات العيد أي واحد فليصل وحده.

* وأحياناً يثبت المسألة بعموم الألفاظ:

مثل: «باب بيع المدبر»^(٢).

واستدل على ذلك بحديث:

«عن زيد بن خالد، وأبي هريرة رضي الله عنهما أنهما سمعا رسول الله ﷺ يُسأل عن الأمة تزني ولم تُحصن، قال: اجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم بيعوها، بعد الثالثة، أو الرابعة»^(٣).

ولفظ الأمة يشمل «الزانية المدبرة» و«غير المدبرة» فإذا زنت المدبرة أيضاً فلها هذا الحكم، الجلد، ثم البيع في الآخر.

(١) صحيح البخاري ٤٧٤/٢.

(٢) صحيح البخاري ٤٢٠/٤.

(٣) صحيح البخاري ٤٢١/٤.

* وأحياناً يسوق لفظ الحديث مختصراً (إذا كان على شرطه) للاستدلال على مسألة فقهية، ويشير بذلك إلى أن الحديث نفسه ورد عن الصحابي نفسه مطولاً ومفصلاً، وقد ذكرت فيه هذه المسألة صراحةً، ولكنه لم يكن على شرطه فلم يُخرج الطريق المفصلة في الجامع الصحيح، وأشار بالرواية المختصرة إلى صحة المسألة.

مثل: «باب طول القيام في صلاة الليل^(١)» وأورد فيه حديث حُذيفة:

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ».

وليس في هذا الحديث المختصر ذكرٌ لطول القيام في الظاهر، ولكن هذا الحديث نفسه ورد مفصلاً عن حذيفة نفسه في صحيح مسلم وقد جاء فيه أنه قال:

«صَلَيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَافْتَتَحَ ﴿البقرة﴾ فَقُلْتُ: يَرْكَعُ عِنْدَ الْمِائَةِ، ثُمَّ مَضَى، فَقُلْتُ: يُصَلِّي بِهَا فِي رَكْعَةٍ، فَمَضَى، فَقُلْتُ: يَرْكَعُ بِهَا. ثُمَّ افْتَتَحَ ﴿النساء﴾ فَقَرَأَهَا، ثُمَّ افْتَتَحَ ﴿آل عمران﴾ فَقَرَأَهَا يَقْرَأُ مَتْرَسَلًا، إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ، وَإِذَا مَرَّ بِسُؤَالٍ سَأَلَ، وَإِذَا مَرَّ بِتَعَوُّذٍ تَعَوَّذَ، ثُمَّ رَكَعَ^(٢)». الحديث

* وأحياناً يشير في استنباط المسألة من الحديث إلى أن هناك مقدمة خارجية معها، وكأنها طبيعيةٌ تحضر في ذهن المجتهد ولا تغيبُ عنه،

(١) صحيح البخاري ١٩/٣.

(٢) الصحيح لمسلم ١/٥٣٦-٥٣٧.

والمسألة في الحقيقة نتيجة الحديث وتلك المقدمة الخارجية معاً.

مثل: «باب ما يُسْتَخْرَجُ من البحر» (أى هل فيه الخمس أم لا^(١)).

وساق في الدليل بعد آثار الصحابة وأقوال علماء التابعين هذا الحديث:

«عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أَنَّ رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل بأن يُسلفه ألف دينار، فدفعتها إليه، فخرج في البحر فلم يجد مركباً فأخذ خشبةً فنَقَرَهَا، فأدْخَلَ فيها ألف دينار، فرمى بها في البحر، فخرج الرجل الذي كان أسلفه، فإذا بالخشبة، فأخذها لأهله حطباً، فذكر الحديث، فلما نشرها وجد المال^(٢)» - انتهى.

وعُلم من هذا الخبر الذي ذكره رسول الله ﷺ أن ما أُخرج من البحر ما كان يجب فيه إخراج شيء. فإذا أُضيفت إلى هذا الحديث هذه المقدمة الخارجية «شَرَعُ مَنْ قَبَلْنَا شَرَعْنَا ما لم ينكر» ثبت من الحديث مع هذه المقدمة أن ما أُخرج من البحر ليس فيه الخمس والزكاة، وإلا لم يسكت النبي ﷺ عن ذكره، ولكن هذا الدليل ليس صريحاً ولا واضحاً، ولذلك لم يعقد له ترجمة صريحة قوية، وهذا غاية الحسن.

* وأحياناً يعقد الإمام البخاري ترجمةً بألفاظٍ قوية، ويعقد عدة أبواب بعناوين مختلفة لمسألة واحدة، وهذا إذا كانت هناك مقالة قد نالت رواجاً وشهرةً مع أن الأدلة الشرعية لا تدل عليها بل تدل على خلافها، مثل:

(١) صحيح البخاري ٣/٣٦٢.

(٢) صحيح البخاري ٣/٣٦٢.

باب «من قُضِيَ له بحق أخيه فلا يأخذه، فإنَّ قضاء الحاكم لا يُحِلُّ حرامًا ولا يُحرِّم حلالاً»^(١).

وخلاصة هذه المسألة أن الحاكم إذا قضى بقضاء لا يوافق الحق في الواقع بسبب خطأ، أو عدم معرفة، أو شهود كاذبين، أو متأثرًا بقوة بيان أحد الخصمين، فإنَّ حكمه هذا لا يكون صوابًا عند الله في الباطن، ولا يجوز عند الله لمن قُضِيَ له أن يتصرف في ذلك ديانةً وورعًا، واستدل عليها بحديث قال فيه الرسول ﷺ:

«إنما أنا بشرٌ، وإنه يأتيني الخصمُ، فلعلَّ بعضكم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسبُ أنه صادقٌ، فاقضِي له بذلك، فمن قَضَيْتُ له بحق مسلمٍ فإنما هي قطعةٌ من النار، فليأخذها، أو لِيتركها»^(٢).

وهذا استدلالٌ بيِّنٌ وواضح، وبغض النظر عن حكم الشريعة، فإن العقل لا يبيح أن يستحل المقضيُّ له التصرف فيما بينه وبين الله بمجرد قضاء الحاكم إن كان هذا القضاء مبنياً على حيلة، أو خطأ من الحاكم. ولا يخفى ما في هذا الأمر من المفساد، وكما يقول صاحب سيرة النعمان:

«إنَّ مثل هذه المسائل لو لم تُقرأ في الكتب لما صدقها أحد إلا بصعوبة»^(٣).

(١) صحيح البخاري ١٧٢/١٣.

(٢) أيضًا صحيح البخاري ١٧٢/١٣، كتاب الأحكام، باب من قضى له بحق أخيه إلخ، حديث ٧١٨١.

(٣) سيرة النعمان ١٩٩/٢.

وكانت جماعة من الفقهاء قد فتحت باب الحيل على مصراعيها، وكانت تظن أنها من نتائج دقة آرائها وثقوب ذهنها، وتوسّع نطاق هذه الحيل حتى إن كل مسألة قد أُوجِدَتْ لها طرق من الحيل ودُونَ أغلبها في كتب الفقه التخريجية، حتى بلغ بهم الأمر أن أوجدوا الحيل لإسقاط الزكاة. وقد اهتم بها إمام المحدثين اهتمامًا خاصًا، فَرَدَّ على الحيل ردًّا قويًا في الجامع الصحيح^(١)، ولقى هذا السعي القبول، فلم تجد هذه الحيل سوى الكراهية والنفور.

وهكذا ألقى إمام المحدثين نظرة دقيقة على مسائل المعاملات عند الاستنباط والاجتهاد، ولما كان قد وُهِبَ ثروة عظيمةً غاليةً من الأحاديث الصحيحة، فقد كشف النقاب عن كثير من المسائل التي روجها بعض الفقهاء، وتوجد تفاصيلها في كتاب البيوع، وكتب الهبة، والشهادات، والصلح، والإجازات، والخصومات، والشروط، والوصايا، والحوالة، والكفالة، وغيرها، ولا حاجة للتطويل بذكر الأمثلة إذ أنها لا تخفى على أهل العلم.

والإمام البخاري قد قسم القياس إلى قسمين عند ذكره لقواعد الاستنباط والاجتهاد:

١- القياس الصحيح.

٢- القياس الفاسد.

(١) انظر كتاب الحيل في صحيح البخاري ٣٢٦/١٢ - ٣٥١، وبسط القول في هذا الموضوع الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه العظيم «إعلام الموقعين» ١١٢/٣ - ٤٧/٤.

وعقد بابًا للقياس الصحيح هكذا:

«باب من شبه أصلًا معلومًا بأصلٍ مُبينٍ قد بيّن الله حكمها ليفهم السائل^(١)».

وأشار بقوله: «قد بين الله حكمها ليفهم السائل»: أن القياس الصحيح لا يُثبت حكمًا أو مسألة، بل وظيفته إظهار الحكم الذي لم يكن يفهمه السائل أو المجتهد.

وعقد للقسم الثاني (أى القياس الفاسد) بابًا كالتالي:

«باب ما يذكر من ذم الرأى وتكلف القياس، وقول الله تعالى:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ^(٢)﴾.

وتفصيل هذا أن للقياس قسمين:

أحدهما: القياس الصحيح، وهو الذي ذُكر في القرآن بالمدح، وهو الذي سماه الأصوليون بعد نشأة علم أصول الفقه بقياس العلة^(٣)، وقياس الدلالة^(٤).

(١) صحيح البخاري ٢٩٦/١٣، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة. وفيه «وقد بين النبي ﷺ وما ذكره المصنف هنا موجودٌ أيضًا في بعض نسخ الصحيح كما أفاد الحافظ في شرحه.

(٢) صحيح البخاري ٢٨٢/١٣.

(٣) قياس العلة: هو الجمع بين الأصل والفرع بما هو علة (أصول الفقه ٣٩٥) (المراجع).

(٤) قياس الدلالة: هو القياس الذي لم تذكر فيه علة، وإنما فيه ما يدل عليها من وصف ملازم لها (أصول الفقه ٥٣١). (المراجع).

ومثال قياس العلة: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٥٩) (١).

وهنا قيست ولادة عيسى عليه السلام على ولادة آدم، والعلّة بين المقيس والمقيس عليه هو كلمة «كن» التي هي مظهر القدرة الإلهية.

ومثال قياس الدلالة: ﴿وَقُولِ الْإِنسَانُ إِذَا مَا مِثٌ لَسَوْفَ أُخْرَجَ حَيًّا﴾ (٦٦) أولاً يذكّر الإنسان أنّا خلقناه من قبل ولم يك شيئاً (٦٧) (٢).

فقد جعل الخلق الإنساني الأول (المقيس عليه) دالاً، والخلق الثاني (المقيس) مدلولاً.

والنوع الثاني: من القياس يشمل قياس الطرد وقياس الشبّه وقياس الاستحسان وغيرها، أما قياس الشبّه فأكثر ما يستعمله أهل الأهواء مثل القدريّة والمعتزلة والجهمية والرافضة وغيرهم، وهو الذي استعمله الكفار في تحليل الربا، وإخوة يوسف في قضية أخيه بنيامين (٣).

وكان قياس الطرد شائعاً في أصحاب ما وراء النهر، وقياس

(١) آل عمران: ٥٩.

(٢) مريم: ٦٦-٦٧.

(٣) قال كفار مكة: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ - البقرة: ٣٧٥ ﴿وقال إخوة يوسف: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ - يوسف: ٧٧ (المؤلف).

وانظر بحثاً مفصلاً عن القياس ومعناه وأنواعه في إعلام الموقعين لابن القيم ١٣٠/١ فما بعده.

الاستحسان في مجتهدين آخرين، وكان الإمام البخاري يهدف بعقد هذا الباب إلى بيان أنه إذا وجد في الباب نصٌّ، فلا مجال للقياس ووجب اجتنابه، فإن لم يوجد النص فيجوز استعمال القياس اضطراراً، ولكن من القياس الذي هو صحيح وحجة بالاتفاق، وعلى هذا الأساس قسم علماء التاريخ مجتهدي أهل السنة إلى ثلاثة أنواع:

أحدهم: الظاهرية: الذين لا يعتبرون القياس من أصول الاجتهاد.

والثاني: فقهاء المحدثين: وهم الذي يقولون بالقياس عند عدم وجود نصوص من القرآن أو السنة، ولكنهم أولاً يبذلون قصارى جهدهم في البحث عن الأحاديث ثم يستخدمون القياس، ولا يستعملون قياس الشبه، ولا قياس الطرد، والاستحسان.

والثالثة: هي جماعة فقهاء أهل الرأي، وهم الذين كان قياس الطرد والاستحسان أيضاً رائجاً فيهم.

وينبغي أن نذكر هنا أن العلامة ابن خلدون، وصاحب المعارف العلامة الدينوري^(١) ومؤرخين آخرين وإن كانوا قد ذكروا الإمام أبا حنيفة، والإمام أبا يوسف، والإمام محمد وغيرهم في فقهاء أهل الرأي، ولكن هؤلاء الأئمة ومعاصريهم من الأئمة والمجتهدين كلهم كان مذهبهم الذي ماتوا على ذلك أن الحديث حتى ولو كان ضعيفاً أيضاً مقدم على القياس. وقد مرت من قبل عبارة فتح المغيث في هذا الصدد^(٢). وقال العلامة الشعراني:

(١) انظر المعارف ص ٤٩٥.

(٢) انظر ص ٥٧٧.

«اعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه بقرينة ما رويناه آنفاً عنه من ذم الرأي والتبري منه، ومن تقديمه النص على القياس أنه لو عاش حتى دُوِّنت أحاديث الشريعة، وبعد رحيل الحفاظ في جمعها من البلاد والثغور، وظفرَ بها لأخذ بها، وترك كلَّ قياس كان قاسه، وكان القياس قلَّ في مذهبه كما قلَّ في مذهب غيره بالنسبة إليه. لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقةً في عصره من التابعين وتابعي التابعين في المدائن والقرى والثغور كثيرُ القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورةً لعدم وجود النصِّ في تلك المسائل التي قاس فيها، بخلاف غيره من الأئمة. ويحتمل أن الذي أضاف إلى الإمام أبي حنيفة أنه يُقدَّم القياس على النص ظفرَ بذلك في كلام مقلديه الذين يلزمون العمل بما وجدوا من إمامهم من القياس، ويتركون الحديث الذي صحَّ بعد موت الإمام فالإمام معذور، وأتباعه غير معذورين. انتهى^(١)».

وهذا هو الحق، إنَّ الفقهاء الذين قد وُجد فيهم الجمودُ على التقليد من أتباع الإمام أبي حنيفة، والذين أساءوا سمعة لقب أهل الرأي، والذين أسسوا المسائل على التخريج، والذين آذوا فقهاء المحدثين لا يتحمل مسئوليتهم الإمام أبو حنيفة، فقد كان يقول:

«لولا الرّوايةُ لقلتُ بالقياس. إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي، أتركوا قولي بخبر الرسول ﷺ^(٢)».

(١) الميزان للشعراني ص ٧٢-٧٣.

(٢) الميزان للشعراني ٧١-٧٤، قواعد التحديث ٩١، ٩٥، نقلاً عن محمد عابدين الدمشقي، صفة الصلاة للألباني ٢٤، ٢٧، نقلاً عن ابن عابدين في الحاشية =

ونظرًا إلى هذه الأقوال فمن المناسب جدًا أن يُعَدَّ الإمام أبو حنيفة من فقهاء أهل الحديث.

وفي صدد ذكر أصول الاجتهاد يَرُدُّ الإمام البخاري على ظاهري المذهب أيضًا، وقد عقد لذلك بابًا:

«باب الحجة على من قال: إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة^(١)».

وإذا نظرنا إلى هذه الأمور كلها نرى من الجرأة العظيمة وقصر النظر أن يُتَّهَم الإمام البخاري بأنه كان ظاهريَّ المذهب، فلم يكن الإمام البخاري ظاهري المذهب، ولا كان من أهل الرأي، بل كان مجتهدًا من أهل الحديث.

= ٦٣/١، وعن رسم المفتي ٤/١ وعن الإيقاظ ٥٠ (المراجع).

(١) صحيح البخاري ١٣/٣٢٠.

الخاتمة

تلامذة إمام المحدثين

الخاتمة

تلامذة إمام المحدثين

إنَّ علاقة التلمذ بين الأستاذ والتلميذ علاقة قوية جدًا في نظر المحدثين، ولا تحصر هذه النظرة الخاصة لهذه العلاقة في الدول الآسيوية فقط، بل في جميع العالم من أفريقيا وآسيا وأوربا، وفي الشرق والغرب والجنوب والشمال. وفي أي ناحية من نواحي العالم إذا قرأت سيرة محدثٍ لهم تجد المؤرخ يذكر خمسة أو عشرة من المشاهير الذين تتلمذوا عليه وكانوا زينة مجالسه العلمية ويرى ذلك من واجباته الأساسية.

ومما تتبين منه أهمية هذه العلاقة لدى المحدثين أن كثيرًا من أهل الكمال الذين أشرقوا بمواهبهم الجامعة مثل الشمس في ضحوة النهار كانوا يعتزون بانتسابهم إلى الشيوخ الفضلاء ولو بالواسطة، ومن الذي لا يعلم مكانة الحافظ ابن حجر وسعة علمه ولكنه مع ذلك إذا ذكر الحافظ الذهبي يلقبه «بشيخ شيخنا». وهذه العلاقة من الناحية العامة تعتبر علاقة قوية جدًا في أوساط المحدثين، ولكن مع ذلك هناك تلامذة يختصون بالشيخ بوجه من الوجوه، بحيث كلما ذُكر الشيخ من المستحيل أن لا يذكروا معه، وقد سبق أن ذكرنا في بداية هذا الكتاب أن حلقة تلامذة الإمام البخاري واسعة جدًا تفوق سعة حكومة الخليفة في ذلك العصر وتشمل مناطق شاسعة من العالم. فزيادة على المدة

الطويلة التي درّس فيها في بخارى تشرفت بغداد والبصرة والكوفة وغيرها بدروس الإمام، وكان عدد التلاميذ قد يصل في الدروس إلى عشرين ألفاً.

كان الإمام الفبري من أخص تلامذة الإمام، وذكر أن تسعين ألفاً من التلاميذ رووا عنه الجامع الصحيح^(١).

ويمكن أن يكون هذا العدد صحيحاً، ولكن الحق أن من الصعب جداً معرفة العدد الصحيح على وجه التحديد، فحلقة تدرسه كانت مدرسة جامعة للحديث والتاريخ والتفسير، ونكات الأسانيد والعلل الغامضة، ومن الممكن أن نشبه مدرسة إمام المحدثين بيت له أبواب عدة، وعلى كل باب واحد من الأفاضل أهل الكمال يقضى حاجات الطالبين، فبعض الطلبة مولعون بالدقائق الفقهية، وآخرون يتلهفون إلى الأحاديث الصحيحة، وأناس مشغوفون بالتفسير وآخرون مهتمون بالتاريخ، وأناس مشتاقون إلى معرفة العلل الغامضة ودقائق الأسانيد والرجال، وهناك أناس آخرون في حلقة درسه يهتمون بالرد على الفرق الباطلة ومشغوفون بعلم الكلام. قد أعجبهم جميعاً رجل واحد بحذقه وشمول علمه، وهو إمام المحدثين. وهناك تلامذة قد بلغوا ذرى المجد والكمال، وكانت لهم علاقات خاصة بشخصية إمام المحدثين، ولا يمكن أن يتم تاريخ إمام المحدثين العلمي، ولا يمكن أن نتصور تلك الحرارة التي كانت تغمر مجالس إمام المحدثين العلمية بصورة كاملة إلا بذكرهم.

(١) مقدمة الفتح ٤٩١.

ومن أهم المميزات التي تمتاز به حياة إمام المحدثين هو ترتيب وتدوين فقه أهل الحديث وجمع وانتخاب الأحاديث الصحيحة ونشرها ومن المستحيل أن نغفل أولئك التلامذة الذين ساهموا في هذه المهمة، وأكملوا هذا العمل الجليل بحماس وحرارة حتى تم جمع الأحاديث الصحيحة واستنباط فقهها وانتشرت في أرجاء العالم الإسلامي، وبترجمة هؤلاء التلامذة نستطيع أن نفهم أهمية وفضل هذا العمل الجليل (أى فقه الحديث وجمع الأحاديث الصحيحة وانتخابها) وفي الوقت نفسه يتبين لنا علو مرتبة إمام المحدثين. فإن كان تلامذته هكذا وقد بلغوا إلى هذا الحد من العلو والمجد والكمال، فكيف يكون هو بنفسه؟

وقد جرت عادة الناس أنهم يعتبرون علو التلاميذ وفضلهم مفخرةً للأستاذ، فإن كان هذا الاعتزاز صحيحًا فقلما تجد من أهل الفضل في تاريخ الإسلام ممن يستحقون هذا الاعتزاز كما يستحقه إمام المحدثين. ولو ادعى أن تلامذته هم شيوخ لأئمة ومجتهدين كبار لكان صادقًا في دعواه، والحق أن بعض تلامذته ولا سيما الأئمة مسلم والترمذي والدارمي والنسائي كلهم من الفضل بمكان بحيث أنه لا يكاد يوجد على وجه الأرض موضع وصل إليه الإسلام ولم يصل إليه فيض علمهم.

إن العلوم الدينية التي كانت على أوج الرقى في عصر إمام المحدثين هي الفقه والحديث وأسماء الرجال، ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن أركان هذه العلوم أغلبهم كانوا من تلامذة إمام المحدثين، ومن الذين استفادوا منه، ولم يكونوا تلامذة في الاسم فقط بل لازموا حلقة دروسه وكتبوا فوائده، وكانوا يعترفون بفضل صحبته دائماً.

أما فيما يتعلق بالحديث والرجال فما أحد يجترىء لإنكاره، ولكن يمكن أن يتعجب بعض الناس من هذا فيما يتعلق بالفقه، وحق لهم ذلك، لأن أغلب أولئك الذين اشتهروا بالتلمذ عليه كانوا محدثين. أما الفقهاء منهم فإنهم وإن كانوا من المشهورين بأنفسهم، ولكن لا يخفى أيضًا تلمذهم على إمام المحدثين. ومن المميزات التي يمتاز بها إمام المحدثين أيضًا أن أكثر تلامذته جامعون بين فني الرواية والدراية والفقه والحديث.

ومن الجدير بالذكر أننا لسنا بحاجة في تطويل فهرس تلامذته إلى تلك التكاليف التي جرت عليه عادة عامة المعتقدين والمقلدين لرفع شأن أئمتهم بحيث يحاولون جاهدين لإثبات أن كبار النقاد والماهرين من تلامذة أئمتهم، فيتشبهون أحيانًا «بأخذنا بأكثر أقواله» مع أنه قد يطلق لبيان أنه غير متروك. وأحيانًا يحكون حكايات مليئة بالمبالغات.

وفيما يلي نذكر بعض تلامذة الإمام البخاري الذين بلغوا الإمامة في العلوم الإسلامية من الحديث والتفسير والفقه واللغة والفنون الأدبية.^(١)

(١) وللحافظ محمد بن عبدالواحد، الضياء المقدسي «جزء فيه الرواة عن البخاري» من مسموعات الحافظ ابن حجر، كما ذكر في المعجم المفهرس ص ١٧٥.

الإمام مسلم بن الحجاج^(١)

إن الإمام مسلماً، وصيته، وتبحره العلمي، وقوة حفظه، وجودة فقهه، كل هذا لا يحتاج إلى بيان، فالإمام البخاري والإمام مسلم هما يلقبان بالشيخين في علم الحديث فإذا قيل في حديث «رواه الشيخان» بدون تخصيص فالمراد به هذان الشيخان، وهو من تلامذة البخاري، والذي كان يقول له:

«يا سيد المحدثين»^(٢)

قال الإمام الدارقطني:

«لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء»^(٣).

(١) ينظر لترجمته: الجرح والتعديل ١٨٢/٨، الأسماء والكنى لأبي أحمد الحاكم ٣/٣٨٩، فتح الباب في الكنى والألقاب لابن مندة ص ٢٤٥، معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٧٨ ضمن فقهاء المحدثين، الإرشاد ٣/٨٢٥، الفهرست لابن النديم ٣٢٢، تاريخ بغداد ١٣/١٠٠، السابق واللاحق ٢٦٧، طبقات الحنابلة ١/٣٣٧، الأنساب ١٠/٤٢٧، القشيري، المعجم المشتمل ص ٢٩١، المنتظم لابن الجوزي ١٢/١٧١، اللباب ٣/٣٨، صيانة صحيح مسلم ص ٥٦، تهذيب الأسماء واللغات ١/٨٩، وفيات الأعيان ٥/١٩٤، تهذيب الكمال ٢٧/٤٩٩، طبقات علماء الحديث ٢/٢٨٦، تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٨، العبر ١/٣٧٥، سير أعلام النبلاء ١٢/٥٥٧، البداية والنهاية ١١/٣٣، التقريب ص ٩٣٨، تهذيب التهذيب ١٠/١٢٦، وغيرها.

(٢) مقدمة الفتح ٤٨٨.

(٣) مقدمة الفتح ١١/٤٩٠، تاريخ بغداد ١٣/١٠٢، سير أعلام النبلاء ١٢/٥٧٠.

وكان الإمام مسلم يحترم البخاري غاية الاحترام، حتى إنه كان يبكي حينما يسأله عن نكات الحديث، وكان أحياناً يقبل جبينه ويقول له:

«دعني حتى أقبلَ رَجْلِكَ يا أستاذ الأستاذين وسيّد المحدثين وطبيب الحديث في علله^(١)».

وحينما وقع ما وقع بين الإمامين محمد بن يحيى الذهلي والبخاري، وانفضَّ البلد كله عن الإمام البخاري، بقى الإمام مسلم - وكان قد بلغ غور هذه المسألة - معه ولم يتخلَّ عن البخاريّ حتى في تلك اللحظة الحرجة حتى إنه أرسل كل ما كان كتبه عن الذهلي محملاً على جَمَالٍ^(٢).

اسمه: مسلم وكنيته أبو الحسين ولقبه عساكر الدين. ولد في سنة ٢٠٢هـ.^(٣) ونسبه كالتالي:

مسلم بن الحجاج [بن مسلم]^(٤) بن ورد بن كوشاذ.

(١) مقدمة الفتح ٤٨٨، تاريخ بغداد ١٣/١٠٢، طبقات الحنابلة ١/٢٧٣، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٣٢، طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٢٣، تغليق التعليق ٥/٤٢٩

(٢) مقدمة الفتح ٤٩١، تاريخ بغداد ١٣/١٠٣، تقييد المهمل ١، ١١/ب، تاريخ افسلام للذهبي ص ٢٧٠، تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٩، سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٠، وأعادته في ترجمة مسلم أيضاً ١٢/٥٧٢، تغليق التعليق ٥/٤٣٠. و«جمال» في تاريخ الإسلام والتغليق «جمال».

(٣) اختلف في تاريخ ولادته فقيل ٢٠٢هـ وقيل ٢٠٤هـ وقيل غير ذلك. ورجح ابن الصلاح وغيره أن مولده كان في ٢٠٦هـ. صيانة صحيح مسلم ص

(٤) زيادة من تهذيب الكمال وسير أعلام النبلاء وغيرهما من المصادر.

ولما كان نسبه ينتهي إلى قبيلة قُشَيْرٍ لُقْبُ بِالْقُشَيْرِيِّ، وهو نَيْسَابُورِيُّ الأَصْل من حيث بلده، وارتحل إلى العراق والحجاز والشام ومصر، وكان يتجول في هذه البلدان، وقد ارتحل إلى بغداد عدة مرات، ودرّس في بغداد أيضاً، وكان آخر قدومه في بغداد في سنة ٢٥٩هـ^(١).

ومن الصعب والتطويل إحصاء شيوخه وأساتذته.^(٢)

فالإمام يحيى بن يحيى النيسابوري، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام إسحاق بن راهويه، وعبدالله بن مسلمة القعني، والإمام محمد ابن إسماعيل البخاري، هؤلاء من أساتذته الذين كان يفتخر بهم^(٣).

وسلسلة تلامذته أيضاً طويلة، منهم الإمام أبو حاتم الرازي، وأبو عيسى الترمذي، وأبو بكر ابن خزيمة، ويحيى بن صاعد، وأبو عوانة، وهم من كبار أهل الفضل والكمال.

ولقد كان أبيّ النفس عفيفها، حتى إنه لم يقبل منّة من أحد.

توفى في ٢٥ من شهر رجب سنة ٢٦١هـ في بلدة نصر آباد من منطقة نيسابور^(٤). وكان عمره آنذاك خمسا وخمسين سنة.

ويقول الإمام الحاكم في ذكره لمؤلفات الإمام مسلم:

(١) تاريخ بغداد ١٣/١٠١.

(٢) وقد ذكرهم المزي في تهذيب الكمال ٢٧/٤٩٩. والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٢/٥٥٨ مرتين على حروف المعجم.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/١٠٠.

(٤) تاريخ بغداد ١٣/١٠٤، وفيات الأعيان ٥/١٩٥ وغيرهما.

«ولمسلم المسند الكبير على الرجال، وما أرى أنه سمعه منه أحد.
وكتاب «الجامع على الأبواب» وقد رأيت بعضه^(١)».

وكتاب الأسماء والكنى، وكتاب التمييز، وكتاب العلل، وكتاب
الوحدان، وكتاب الأفراد، وكتاب الأقران، وكتاب سؤالاته أحمد بن
حنبل، وكتاب حديث عمرو بن شعيب، وكتاب الانتفاع بأهـب السباع،
وكتاب مشايخ مالك، وكتاب مشايخ الثوري، وكتاب مشايخ شعبة،
وكتاب من ليس له إلا راوٍ واحد، وكتاب المخضرمين، وكتاب أولاد
الصحابة، وكتاب أوهام المحدثين، وكتاب الطبقات، وكتاب أفراد
الشاميين^(٢)».

كل هذه من مؤلفات الإمام مسلم وهي مشهورة وكثير منها مطبوع
ومعروف.

وقد أجمل الحافظ الذهبي أسماءها في تذكرة الحفاظ، وليس
المجال هنا مجال تفصيل^(٣).

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٥٩٠، سير أعلام النبلاء ١٢/٥٧٩.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) ينظر لمعرفة مؤلفات الإمام مسلم رحمه الله الموجودة وأماكن وجودها وكذلك
الكتب المفقودة:

مقدمة كتاب «التمييز» للدكتور مصطفى الأعظمي ص ١٠٦-١١٠.

مقدمة كتاب «الكنى والأسماء» للدكتور عبدالرحيم محمد أحمد القشقرى

١٩/١-٢٢.

مقدمة كتاب «الطبقات» للأستاذ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ١/١١٠-١٣٢.

= أما ما طبع من مؤلفاته فهي:

قال الإمام الذهبي وهو يذكر تلمذه على الإمام البخاري :

«قال ابن الشرقي: حضرت مجلس محمد بن يحيى الذهلي، فقال: ألا من قال لفظي بالقرآن مخلوقٌ فلا يحضر مجلسنا، فقام مسلمٌ من المجلس. قال أبو بكر الخطيب: كان مسلم يناضل عن البخاري، حتى أوحش ما بينه وبين الذهلي بسببه^(١)».

ومن مؤلفات الإمام مسلم «صحيح مسلم» ويعرفه جميع المسلمين. ويُعرفُ حسنُ قبوله وجلالتهُ شأنه من أنَّ أهل الأصول يكتبون في كتبهم من المسائل الأصولية :

«أصح الروايات ما اتفق عليه الشيخان، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم^(٢)».

-
- ١- «الجامع الصحيح» وهو مشهور ومعروف.
- ٢- «الكنى والأسماء» وقد طبع مصورًا عن مخطوطه المكتبة الظاهرية بتقديم الأستاذ مطاع الطرايشي. ثم بتحقيق الدكتور عبدالرحيم القشقرى، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م في مجلدين.
- ٣- «التمييز» وقد وجد منه الجزء الأول فقط ناقصًا من آخره. وطبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، نشر جامعة الرياض ١٣٩٥هـ.
- ٤- «الطبقات» طبع في مجلدين بتحقيق الأستاذ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، نشر دار الهجرة، الرياض ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- ٥- «المنفردات والوحدان» طبع في حيدرآباد بالهند ١٣٢٥هـ وفي أكرا بالهند أيضًا سنة ١٣٢٣هـ ثم في بيروت ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٦- رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين، نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٧٩م. كما في مقدمة الطبقات ١/ ١١٣.
- وأما ما سوى ذلك فما زال مفقودًا حتى الآن. يسر الله الكشف عنها وطبعها.

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ١١٣، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩- ٥٩٠.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٣.

وكان شيوخ المغرب لا يسلمون أفضلية صحيح البخاري على صحيح مسلم بل بالعكس كانوا يفضلون صحيح مسلم على صحيح البخاري، ومن هنا نشأت هذه المسألة بين المحدثين، وبعد التحقيق اتفق جمهور المسلمين «باستثناء بعض مشايخ الغرب^(١)» على ترجيح البخاري على مسلم كما سبق مفصلاً.

مقدمة صحيح مسلم

لقد كتب الإمام مسلم مقدمة لمؤلفه المبارك «الصحيح» ذكر فيها سبب تأليفه كتابه وتعرض لكثير من الفوائد والأصول المتعلقة بالرواية كتقسيم الرواة، وبيان مراتبهم المختلفة (وهي دقيقة جداً) فإن كان هناك جرحٌ صحيحٌ في الراوي فينبغي أن يذكر بدون تردد، وهو أمر جائز، والإسناد من الدين، وجوب الحذر والاحتياط في الرواية، النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها، قبول العنينة بشرط المعاصرة بين الراوي والمروي عنه، ولا يشترط ثبوت اللقاء. حكم الرواية بالمعنى.

كل هذه القواعد والأصول تعرض لها الإمام مسلم، وبيّنها بالتفصيل مقرونةً بالأدلة والحجج، ورد على بعض تلك القواعد التي كان يخالفها، ولما كانت هذه القواعد من الأهمية بمكان وفي الوقت

(١) روى الخطيب عن أبي علي الحسين بن علي النيسابوري قوله: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم ابن الحجاج في علم الحديث. انظر تاريخ بغداد ١٠١/٣، وانظر للتفصيل مقدمة ابن صلاح ص ١٥، تدريب الراوي ٩٣/١-٩٥ (المراجع).

نفسه كانت عبارة هذه المقدمة غامضةً صعبة الفهم وقد عُرِفَتْ بإغلاقها، وذلك لأن الإمام قد ذكر هذه القواعد بدون تكلف على طريقة المتقدمين بدون تهذيب وتحجير، فعبر عن أفكاره بطريقة عفوية، فلم يبال بتكرار الجُمَل ولا الإيجاز المُخِلَّ، وأحياناً يذكر المبتدأ، ثم يأتي بجُملة معترضة طويلة، ثم يذكر الخبر، وأحياناً يقدم ويؤخر الصلوات والمتعلقات. والمختصر أنه عبر عن أفكاره بدون تحجير ولا تنسيق، وخالف بعض الآراء الأصولية، ثم أطال في ذكر أمثلتها، ونظرًا إلى هذا الإغلاق والمسائل الأصولية المهمة اعتنى أهل العلم قديمًا وحديثًا بشرح هذه المقدمة، فقام بشرحها كثير من الناس.

وكان شيخنا المحترم أستاذ الأساتذة العلامة الحافظ عبدالله الغازيفوري قد ألف شرحًا طويلًا ومفيدًا جدًا لهذه المقدمة وسماه «البحر الموج». وهناك شرح آخر للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، وهو طويل جدًا أيضًا، وما زالت نظرات المشتاقين تتطلع وترنو إلى هذين الشرحين، حقق الله أمني هؤلاء المشتاقين، وعَجَّلَ طبع هذين الشرحين ونشرهما^(١). وتوجد ستة شروح أخرى لهذه المقدمة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة^(٢).

لم يرتب الإمام مسلم جامعه الصحيح على الأبواب الفقهية، ولكنه مع ذلك أورد الأحاديث مرتبة، وكأن الكتاب كله مبوب، وهذا الذي

(١) مع الأسف أن هذين الشرحين لم يطبعا حتى الآن بسبب غفلة جماعة أهل الحديث. (عبيدالله الرحماني).

(٢) وهناك شرح آخر لهذه المقدمة باللغة الفارسية في مكتبة كلكتة، واسمه «المطر الثجاج». (المؤلف).

حمل الشراح على أنهم بوبوا الكتاب كله على الأبواب الفقهية. (١)

ومرتبة صحيح مسلم بعد مرتبة صحيح البخاري، وذكرت لهذا أسباب كثيرة، ولكن مع ذلك لا مناص من القول من أنه باعتبار سهولة الأخذ وجودة الترتيب وجمع الأحاديث وشواهدا ومتابعاتها في موضع واحد مقدم على صحيح البخاري.

وقد ذكرنا كثيراً من المؤلفات التي تتعلق بصحيح مسلم (٢) في

(١) قال ابن الصلاح: «ثم إن مُسلماً رحمه الله وإيانا رتب كتابه على الأبواب فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد حجم الكتاب أو لغير ذلك.» صيانة صحيح مسلم ص ١٠١.

وذكره عنه النووي في مقدمة شرحه (٢١/١) وزاد:

«قلت: وقد ترجم جماعة أبوابه تراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد، إما لقصور في عبارة الترجمة وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك، وأنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها. والله أعلم (٢١/١).»

فتبين من هذا أن عناوين وتراجم الأبواب الموجودة في شرح النووي هي من الإمام النووي نفسه وعلى نسخة هذا الشرح المطبوعة بالمطبعة الكستلية عام ١٢٨٣هـ اعتمد الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في طبعته. والله أعلم.

(٢) إن المؤلفات التي تتعلق بصحيح البخاري وصحيح مسلم أيضاً كثيرة التعداد فزيادة على الكتب التي سبق ذكرها هناك «مشارك الأنوار» كتاب فريد في نوعه في الجمع بين الصحيحين، وقد رتبته العلامة رضى الدين حسن الصغاني المتوفى ٦٥٠هـ على حروف خاصة. مثل:

ما، ان، لا، إذ، إذا، ها، يا، قد، وغيرها، لا على الأبواب الفقهية، ولا على ترتيب المسانيد، ولكن مع ذلك لقي هذا الكتاب القبول العام، لأنه يتضمن الأحاديث القولية فقط، أو الأحاديث القدسية، وقد ذكر صاحب كتاب كشف الظنون (٢/٣٦-٤٣٨) اثنين وعشرين مؤلفاً في شرحه وحواشيه وشرح على الشرح والمختصرات والترتيبات وغيرها، وذكر شيئاً من أحوالها أيضاً (المؤلف) [وانظر =

ضمن شروح صحيح البخاري كـ «أطراف الصحيحين» أو «الجمع بين الصحيحين» أو «رجال الصحيحين» أو «المستدرك على الصحيحين» وغيرها، وسوف نذكر هنا المؤلفات التي تتعلق بصحيح مسلم وحده. فهرس موجز لشروح صحيح مسلم التي عرفتھا مع قصر باعي^(١)

١- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ^(٢)
للحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

وقد ذكر المصنف أنه «لو لا ضعف الهمم وقلة الراغبين لبسطه فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات لكنني أقتصر على التوسط^(٣)» وهو في ثلاث مجلدات. ^(٤)
وتوجد مقدمة قيمة في أول هذا الشرح وهي مفيدة جدًا لطلبة الحديث.

٢- مختصر شرح النووي: ^(٥)

-
- = أيضًا مقدمة تحفة الأحوذى ١/ ٢٧٤ - ٢٧٨ (المراجع).
(١) لقد رتب هذا الفهرس من كشف الظنون والحطة واتحاف النبلاء، والفهارس المكتبية الموجودة في مكتبة بتنة، ولم يقصد الاستقصاء. (المؤلف).
(٢) كشف الظنون ١/ ٣٧٤، الحطة ٢٣٥، تاريخ التراث ١/ ٢١٢.
(٣) مقدمة النووي / ٥.
(٤) والطبعة المصرية منه تقع في ١٨ جزءًا في ست مجلدات.
(٥) كشف الظنون ١/ ٣٧٤ و شذرات الذهب ٦/ ٣٠٦، الحطة ٢٣٦، معجم المؤلفين ١٠٣/١٢.

للشيخ شمس الدين محمد بن يوسف القونوي الحنفي المتوفى
سنة ٧٨٨هـ.

هذا مختصر للمنهاج المذكور.

٣- إكمال المعلم في شرح مسلم: (١)
للعلامة قاضي عياض المالكي المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

وفي الحقيقة هذه تكملة ألفها القاضي عياض لشرح العلامة
المازري، وتوجد نسخ عديدة لهذا الكتاب في مكتبات قسطنطينية،
ويوجد أيضاً في مكتبة المدينة المنورة. (٢)

(١) كشف الظنون ١/٣٧٤، الحطة ٢٣٦، الأعلام ٥/٢٨٢، تاريخ التراث العربي
١/٢١١.

(٢) وله نسخ أخرى ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي.
وقد طبع هذا الكتاب مؤخراً باسم «إكمال المعلم بفوائد مسلم» بتحقيق الدكتور
يحيى إسماعيل. نشرته دار الوفاء في مصر ومكتبة الرشد بالرياض، في تسع
مجلدات. سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

وظهر من النظر في مقدمته أنه ليس تكملة لشرح المازري في الكم وإنما هو في
الكيف وذلك أن القاضي عياض أثناء تدريس صحيح مسلم على طلبته لاحظ أن في
كتاب الإمام المازري «أحاديث مشككة لم يقع لها هناك تفسير، وفصول محتملة
تحتاج معانيها إلى تحقيق وتقرير، ونكت مجملة لا بد لها من تفصيل وتحجير،
وألفاظ مهملة تضطر إلى الاتقان والتقييد وكلمات غيَّرها النقلة من حقها أن نخرج
صوابها إلى الوجود».

وذلك لأن «كتاب المُعلِّم» لم يكن تأليفاً استجمع له مؤلفه وإنما هو تعليق ما
تضبطه الطلبة من مجالسه وتلقفه وكلمات الألباء».

ورأى القاضي عياض أن أفراد كتاب مستقل في شرح مسلم «يقطع عن كتاب
«المعلم» وما ضمنه غير موفٍ بالغرض، وأن تأليف كتاب جامع لشرحه لا معنى له =

٤- المعلم بفوائد كتاب مسلم: (١)

لأبي عبدالله محمد بن علي المازري المتوفى سنة ٥٣٦هـ.

وهو الذي أكمله القاضي عياض، ولذلك سمي كتابه «إكمال المعلم».

٥- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: (٢)

لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفى سنة ٦٥٦هـ.

وقد لخص العلامة المذكور أولاً صحيح مسلم وبوبه، ثم كتب له شرحاً، ويقول المؤلف: إنه زيادةً على توجيه الاستدلال بين في هذا الكتاب نكات الإعراب أيضاً، وأوله: «الحمد لله كما وجب لكبريائه وجلاله». (٣)

مع ما قد تقرر في «المعلم» من فوائد جمة لا تُضاهي ونكت متقنة وقف عندها حسن التأليف وتناهى... فاستتب الرأي بعد استخارة الله تعالى... أن يكون ما يذكر من ذلك كالتذييل لتمامه والصلة لإكمال كلامه إلخ».

وهكذا استوعب شرح القاضي عياض كتاب المازري في شرحه وأضاف إليه إضافات مهمة ومفيدة مع التمييز بين كلامه وكلام المازري رحمهما الله.

(١) كشف الظنون ١/٣٧٤، الحطة ٢٣٦، تاريخ التراث ١/٢١٠، شذرات الذهب

٤/١١٤، الأعلام ٧/١٦٤، معجم المؤلفين ١١/٣٢، وقد تضمنه كتاب القاضي عياض كما سبق، وطبع مفرداً أيضاً في تونس ثم في بيروت.

(٢) كشف الظنون ١/٣٧٤، الحطة ٢٣٦، تاريخ التراث ١/٢١٢، شذرات الذهب

٥/٢٧٤، الأعلام ١/١٧٩، معجم المؤلفين ٢/٣٧.

(٣) وكانت توجد له نسخة خطية في مكتبة دار العلوم بألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية.

(عبيدالله الرحمانى) [وانظر له تاريخ التراث ١/٢١٢ (المراجع)] وقد طبع مؤخراً.

٦- إكمال إكمال المعلم: (١)

للإمام أبي عبدالله محمد بن خَلْفَة (٢) بن عمر الوشتاتي الأبي التونسي المالكي المتوفى سنة ٨٢٧هـ.

وهو شرح ضخيم في أربعة مجلدات، وأوله: «الحمد لله العظيم سلطانه» وقال المؤلف: انه استفاد في هذا الشرح من شروح القاضي عياض والنووي والقرطبي والمازري، وأضاف إليه فوائد كثيرة، وأضاف إليها أيضاً فوائد من شيخه محمد بن عرفة.

وأراد من «م»: المازري، ومن «ع»: «عياض» ومن «الطاء»: «القرطبي» ومن «د»: «محي الدين النووي» ومن «الشيخ»: «الشيخ عرفة».

وتوجد نسخته في مكتبة أياصوفيا بالقسطنطينية ومكتبات أخرى. (٣)

٧- المفهم في شرح غريب مسلم (٤):

(١) البدر الطالع ٢ / ١٦٩ كشف الظنون ١ / ٣٧٤، الحطة ٢٣٦، تاريخ التراث ١ / ٢١١. معجم المؤلفين ٩ / ٢٨٧.

(٢) بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام وبعدها فاء. الأبي بضم الهمزة. نسبة إلى قرية في تونس. (البدر الطالع ٢ / ١٦٩) وقد وقع في الأصل وفي بعض المراجع الأخرى «خليفة».

(٣) وقد طبع هذا الشرح مع مكمل إكمال الاكمال لأبي عبدالله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي المتوفى سنة ٨٩٥هـ، من دار الكتب العلمية، بيروت (المراجع).

(٤) تذكرة الحفاظ ٤ / ١٢٧٥، كشف الظنون ١ / ٣٧٤، الحطة ٢٣٧، معجم المؤلفين =

للإمام عبدالغافر بن إسماعيل الفارسي المتوفى سنة ٥٢٩هـ.

وهو شرح للألفاظ الغربية.

٨- شرح صحيح مسلم^(١):

للعلامة عماد الدين عبدالرحمن بن عبدالعلي المصري الشافعي
المتوفى سنة ٦٢٤هـ (المعروف بابن السكري)

لم نستطع معرفة كيفية هذا الشرح.

٩- شرح صحيح مسلم^(٢):

لشمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزأوغلي (أو قزغلي) سبط
ابن الجوزي المتوفى سنة ٦٥٤هـ.

لم نعرف عن هذا الشرح شيئاً أيضاً.

١٠- شرح صحيح مسلم^(٣):

للعلامة أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي^(٤) المتوفى سنة
٧٤٤هـ.

وهو شرح كبير في خمس مجلدات جمع من: المعلم، والإكمال،

= ٢٦٧/٥، شذرات الذهب ٩٣/٥، الاعلام ١٥٧/٤.

(١) كشف الظنون ١/٣٧٤، الحطة ٢٣٧، معجم المؤلفين ١٤٤/٥.

(٢) كشف الظنون ١/٣٧٤، الحطة ٢٣٧.

(٣) كشف الظنون ١/٣٧٤، الحطة ٢٣٧، البدر الطالع ١/٥٢٠، معجم المؤلفين
٣٣/٨.

(٤) نسبة إلى زاوية بفتح الزاى والواوين بينهما ألف. بليد بين أفريقية والمغرب.
(المؤلف).

والمفهم، والمنهاج. (١)

١١- شرح صحيح مسلم (٢):

للقاضي زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦هـ.

ذكره الشَّعراني وقال: غالب مسودته بخطي (٣).

١٢- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (٤):

للعامة جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ.

وهو شرح جيد. أوله: «بحمد الله الذي سلك بأصحاب الحديث أوضح نهجة» وفي أوله فصول بيّن فيها شروط صحيح مسلم ومصطلحاته، وبيان لما يشته من الكنى والألقاب والأسماء ورفع هذا الاشتباه، وحل الألفاظ الغريبة وإعراب المشكل، ورفع التناقضات وبيان لإختلاف الروايات، وإيضاح للأوهام، وبالاختصار فقد بيّن جميع ما يتعلق باستنباط المسائل (٥).

١٣- وشى الديباج:

(١) ذكر ابن فرحون أنه يقع في اثني عشر مجلدًا وسماه «إكمال الاكمال» الديباج المذهب ٧٢/٢ - ٧٣، ونحوه في الدرر الكامنة ٢١١/٣، والبدر الطالع ١/٥٢٠.

(٢) كشف الظنون ١/٣٧٤، الحطة ٢٣٧، معجم المؤلفين ٤/١٨٢.

(٣) كشف الظنون ١/٣٧٤، الحطة ٢٣٧.

(٤) كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٣٧، الأعلام ٤/٧٢، تاريخ التراث ١/٢١٥.

(٥) كانت توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة دار العلوم بألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية (عبيدالله الرحمانى) وله نسخ أخرى ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربى ١/٢١٥. وعندى صورة من نسخة دار الكتب المصرية، كما أن الكتاب مطبوع.

للعلامة البجمعوي المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ. (١)

وقد اختصر فيه كتاب الديباج للسيوطي، وهو في الحقيقة اختصار
مخل، وقد طبع في مصر.

١٤- شرح صحيح مسلم (٢):

للإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني المتوفى سنة
٥٣٥ هـ.

ولم نعرف شيئاً عن هذا الشرح.

١٥- شرح صحيح مسلم (٣):

للشيخ تقي الدين أبي بكر محمد الحصني الدمشقي المتوفى سنة
٨٢٩ هـ.

(١) تاريخ التراث ١ / ٢١٥ واسمه فيه «محمد بن محمد بن علي البجمعوي الدمتمتي»
ولكن ذكره في هدية العارفين ١/٧٧٦، وايضاح المكنون ٢/٧٠٩ باسم «علي بن
سليمان» وذكر هذا الكتاب وترجمه كحالة في معجم المؤلفين وذكر تاريخ وفاته في
١٣٠٦ هـ (١٠٣/٧) وقد اختصر شروح السيوطي على الكتب الستة كلها ذكر
اسماءها اسماعيل باشا في هدية العارفين (١/٧٧٦) أما ١٢٩٨ هـ فالظاهر أنه تاريخ
انتهائه من كتابة روح التوشيح على الجامع الصحيح للبخاري كما في هدية العارفين
أو تاريخ طبعه كما ذكر سزكين ١/١٨٧. والله أعلم.

(٢) تذكرة الحفاظ ٤/١٢٧٩-١٢٨٠، سير أعلام النبلاء ٢٠/٨٣، طبقات الشافعية
للأسنوي ١/٣٦٠، طبقات الحفاظ للسيوطي ٤٦٤، طبقات المفسرين له ٣٨،
وللداودي ١/١١٤، شذرات الذهب ٤/١٠٦، هدية العارفين ١/٢١١ كشف
الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٣٨، الأعلام ١/٣٢٢-٣٢٣.

(٣) شذرات الذهب ٧/١٨٩، البدر الطالع ١/١٦٦، كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة
٢٣٨، الأعلام ٢/٤٥، معجم المؤلفين ٣/٧٤.

وقد سكت عن بيان كيفية هذا الشرح المفصلة صاحب كشف
الظنون، والعلامة أبو الطيب^(١) وغيرهما.

١٦- منهاج الابتهاج^(٢):

للشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر الخطيب
القسطلاني الشافعي المتوفى سنة ٩٢٣هـ.

وهو إلى نصف الكتاب في ثماني مجلدات.

١٧- شرح صحيح مسلم^(٣):

للملا على القاري المتوفى سنة ١٠١٦هـ. في أربع مجلدات.

١٨- شرح صحيح مسلم:

للعامة عفيف الدين الكازروني المتوفى سنة ٧٥٨هـ.^(٤)

(١) يقصد السيد صديق حسن خان في كتابه الحطة.

(٢) كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٣٨، معجم المؤلفين ٢/٨٦، البدر الطالع ١/١٠٣، وله شرح خطبة مسلم بن الحجاج ذكره صاحب تاريخ التراث ١/٢١٧ (المراجع).

(٣) كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٣٨.

(٤) سعيد بن محمد بن مسعود الكازروني، تقدم ذكره في شراح البخاري وله ترجمة في معجم المؤلفين ٤/٢٣١.

وتاريخ وفاته كذا في معجم المؤلفين أيضاً «٧٥٨هـ» وهو كذلك في كشف
الظنون ٢/١٦٨٩ وكتب بين قوسين () فلا أدري هل هو من مصنفه أم زيادة
من الناشر أو غيره ولكن يشكل عليه أنه جاء في كشف الظنون نفسه ١/٥٥٣ أنه
«فرغ من شرح البخاري في شهر ربيع الأول سنة ٧٦٦هـ بمدينة شيراز» فالظاهر أن
الصواب ما جاء في هدية العارفين ١/٣٩١ «أنه توفى سنة ٧٨٥هـ خمس وثمانين
وسبعمائة» والله أعلم.

لم يذكر صاحب كشف الظنون ولا صاحب الحطة تفصيلاً عنه،
وقد شرح الكازروني صحيح البخاري أيضاً. (١)

١٩- بغية المسلم وغنية المغنم:

للشيخ سليمان أفندي المتوفى سنة ؟

توجد له نسخة في مكتبة أياصوفيا بالقسطنطينية.

٢٠- مختصر صحيح مسلم (٢):

لأبي عبدالله شرف الدين محمد بن عبدالله المرسي (٣) المتوفى
سنة ٦٥٥هـ.

وهو اختصار لصحيح مسلم.

٢١- مختصر زوائد مسلم على البخاري (٤):

لسراج الدين عمر بن علي ابن الملقن الشافعي المتوفى سنة

-
- (١) ورد في كشف الظنون (١٦٨٩/٢) أن الكازروني شرح كتاب «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية» وهو كتاب لرضي الدين الصغاني جمع فيه مؤلفه ألفين ومائتين وستة وأربعين حديثاً ورمز فيه بالحروف «فالحاء إشارة للبخاري والميم لمسلم والقاف لما اتفقا عليه» فكانه جمع لأحاديث الصحيحين. والله أعلم.
- (٢) بغية الوعاة ١/١٤٥، طبقات المفسرين للداودي ٢/١٧٤، كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٣٨، معجم المؤلفين ١٠/٢٤٥.
- (٣) بفتح الميم والراء (المؤلف).
- (٤) لعل كلمة «شرح» سقطت من كشف الظنون خطأً (المؤلف) كشف الظنون ١/٣٧٥، وذكره في المختصرات، وانظر أيضاً: الضوء الامع ٦/١٠٢، البدر الطالع ١٠/٥٠٩، الحطة ٢٣٨، الأعلام ٥/٢١٨، وذكره صاحب تاريخ التراث العربي ١/٢٢١ ولكنه سمي مؤلفه عمر بن رسلان البلقيني المتوفى ٨٠٥هـ.

٨٠٤هـ.

يقع في أربع مجلدات.

٢٢- مختصر صحيح مسلم^(١):

للإمام الحافظ زكي الدين عبدالعظيم (بن عبدالقوي)^(٢) المنذري
المتوفى سنة ٦٥٦هـ.

وفيه اختصار لصحيح مسلم وتبويب له أيضًا.

٢٣- شرح مختصر صحيح مسلم^(٣):

لعثمان بن عبدالملك الكردي المصري المتوفى سنة ٧٣٧هـ.

وهو شرح لمختصر العلامة المنذري المذكور.

٢٤- شرح مختصر صحيح مسلم^(٤):

لمحمد بن أحمد الأسنوي المتوفى سنة ٧٦٣هـ.

وهو شرح آخر لمختصر الإمام المنذري.

(١) كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٣٨، تاريخ التراث ١/٢١٧، وسماه «الجامع المعلم بمقاصد جامع مسلم» تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٨٤ (المراجع). وقد طبع بتحقيق المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ونشرته وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت في ١٣٨٩هـ.

(٢) زيادة على الأصل للتوضيح.

(٣) كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٣٨، معجم المؤلفين ٦/٢٦١.

(٤) الدرر الكامنة ٣/٣٤٢، شذرات الذهب ٦/١٩٨، كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٣٨. وتاريخ وفاته في الأصل والحطة «٧٦٨هـ» وما أثبتته من الدرر الكامنة وكشف الظنون وغيرهما.

٢٥- أسماء رجال صحيح مسلم: (١)
لأبي بكر أحمد بن علي الأصبهاني المتوفى سنة ٢٧٩هـ. (٢)
وموضوعه واضح من اسمه.

٢٦- السراج الوهاج: (٣)
للعلامة النواب صديق حسن خان المتوفى سنة ١٣٠٧هـ.
وهو أيضاً شرح لمختصر المنذري وطبع وانتشر.

٢٧- المخرج على صحيح مسلم:
وقد استخرج على صحيح مسلم كثيرون، وذكر صاحب كشف
الظنون ثمانية من المستخرجات.

٢٨- عناية المالك المنعم في شرح مسلم: (٤)
لأبي عبدالله محمد المدعو بيوسف أفندي زاده. المتوفى سنة
١١٦٧هـ.

-
- (١) كشف الظنون ١/٢٧٩، وتاريخ وفاته كذا وقع فيه. وانظر التعليق الآتي.
(٢) ولعله هو أحمد بن علي بن محمد بن منجوية الأصبهاني المتوفى ٤٢٨هـ وله كتاب
رجال صحيح الإمام مسلم (ذكره صاحب تاريخ التراث ١/٢١٨، وانظر له أيضاً
تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٨٤، معجم المؤلفين ٢/١٨، الأعلام ١/١٦٥،
شذرات الذهب ٣/٢٣٣) (المراجع) وقد طبع في بيروت بتحقيق عبدالله الليثي،
نشر دار المعرفة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م في مجلدين.
(٣) تاريخ التراث ١/٢١٦، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٨٣.
(٤) تاريخ التراث ١/٢١٦، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٨٣ لكن اسم مؤلفه «عبد الله
بن محمد يوسف أفندي زاده» وعند بروكلمان «عبدالله يوسف أفندي زاده حلمي»
وقد تقدم ذكره في شروح البخاري.

وتوجد له نسخة في مكتبة نور عثمانية في الجامع الشريفى
بالقسطنطينية.

٢٩- المطر الثجاج: (١)

للشيخ ولى الله الفرخ أبادى المتوفى سنة (١٢٤٩هـ)

قال العلامة النواب صديق حسن خان: «وهو بالفارسية، ولا
يخلو عن فائدة زائدة» (٢).

٣٠- شرح مسلم: (٣)

لبعض العلماء من أولاد الشيخ عبدالحق (٤) وهو أيضاً بالفارسية.

٣١- ترجمة أردو «لصحيح مسلم»: (٥)

للعلامة وحيد الزمان نواب وقار نواز جنك المتوفى سنة
١٣٣٨هـ.

(١) الحطة ٢٣٨، نزهة الخواطر ٥٧٧/٧. وهو ولى الله بن أحمد على الحسينى الفرخ
أبادى، وله ترجمة فى هدية العارفين ٣٦٤/٢ باسم «محمد ولى الله بن السيد أحمد
على الحسينى» وفى معجم المؤلفين ٢٩٥/٨ باسم محمد بن أحمد على إلخ. ولم
يذكر فى هذا الكتاب.

(٢) الحطة ٢٣٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الحطة ٢٣٨، شرح فارسى بعنوان «منبع العلم» لنور الحق بن عبد الحق الدهلوى
المتوفى ١٠٧٣هـ أكمله ابنه فخر الدين محب الله. انظر تاريخ التراث ٢١٦/١
(المراجع) وذكره فى إيضاح المكنون باسم «شرح جامع الصحيح لمسلم لنور
الحق».

(٥) تاريخ التراث ٦١٦/١، تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ١٨٣/٣.

وهي ترجمة مفسرة وقد طبع الكتاب ونشر^(١).

(١) ومنذ مدة قد بدأ الشيخ شبير أحمد العثماني الديوبندي أيضًا تأليف شرح لصحيح مسلم، وقد طبع منه حتى الآن ثلاث مجلدات باسم «فتح الملهم» ولعله يتم في خمس مجلدات، وحل المتون أغلبه مأخوذ من شرح مسلم للنووي، وأما ما يتعلق بالأسانيد واختلاف الروايات فهو مأخوذ من فتح الباري وغيره. وأما في المسائل الفرعية الاختلافية فعلى عادة متعصبة المقلدين الجامدين قد جمعت أدلتهم القديمة بدون تعرض لأجوبتها.

والهدف الأساسي لهذا الشرح هو إبعاد شرح مسلم للنووي الشافعي المطبوع مع صحيح مسلم عن أيدي الطلبة الأحناف، لكي لا تتأثر قلوبهم بأدلة وحجج المخالفين. وهناك مقدمة طويلة في أول الشرح، وقد جمع فيها بعض النقول المفيدة أيضًا. (عبيد الله الرحمانى).

[ذكره صاحب تاريخ التراث ٢١٦/١، وتاريخ الأدب لبروكلمان ١٨٣/٣ (المراجع)].

ومن شروح مسلم مكمل إكمال الإكمال لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (المتوفى سنة ٨٩٢هـ) ولم نقف على حاله. (عبيد الله الرحمانى).

وقد ذكر هذا الشرح صاحب تاريخ التراث ٢١٢/١، وصاحب تاريخ الأدب لبروكلمان ١٨٢/٣، وقد طبع مع شرح الوشتاتي من بيروت، وهناك شروح أخرى. ذكرها صاحب تاريخ التراث ٢١٠/١ - ٢٢١، فأرجع للتفصيل إليه (المراجع).

هذا وقد حاول الأستاذ أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان في كتابه «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث» إحصاء ما ألف حول صحيح مسلم فكانت النتيجة كالتالي:

- ١- ثمانية عشر مستخرجًا على صحيح مسلم.
- ٢- ستة مستخرجات على الصحيحين (وذكر محقق مختصر الأحكام للطوسي عشرة مستخرجات على الصحيحين).
- ٣- ستة مستدركات.

٤- اثنان وخمسون كتابًا حول الجمع بين الصحيحين وما يتعلق بهما وغيرهما.

٥ - ستة عشر مختصرًا.

٢ - الإمام أبو عيسى الترمذِيُّ (١)

الإمام الترمذِيُّ (٢) من تلامذة الإمام البخاري الذين قضوا أكثر

٦- سبعة كتب انتقدت أحاديث الصحيحين أو صحيح مسلم وحده والجواب عنها.
٧- خمسة عشر كتابًا أفردت في أحاديث ومسائل أو دراسات اصطلاحية لـ«صحيح مسلم» صلة قوية بها.

٨- ثلاثة وعشرون كتابًا تخص رجال صحيح مسلم وحده أو مقرونًا بغيره.

٩- واحد وسبعون كتابًا للشرح صحيح مسلم أو مختصرات شروحه.

ولا شك أن حصر كل ما كتب عن صحيح البخاري أو صحيح مسلم في مختلف لغات العالم أمر صعب المنال ولكن هذا العدد الضخم للكتب المؤلفة عن صحيح الإمام مسلم شرحًا ودراسةً وتحقيقًا وتخريجًا وغير ذلك يدل على أهمية هذا الكتاب ومكانته في قلوب المسلمين.

(١) ينظر لترجمته: ثقات ابن حبان ١٥٣/٩، الفهرست لابن النديم ص ٣٢٥، الإرشاد للخليلي ٩٠٤/٣، الأنساب ٣٦١/٢ «البوغي»، و٤٢/٣ «الترمذي»، معجم البلدان ٥١٠/١، و٢٧/٢، الكامل في التاريخ ٤٦٠/٧، اللباب ١٨٧/١، و٢١٣، التقييد لابن نقطة ٩٢/١-٩٣، وفيات الأعيان ٢٧٨/٤، تهذيب الكمال ٢٦/٢٥٠، طبقات علماء الحديث ٣٣٨/٢، تذكرة الحفاظ ٦٣٣/٢، سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٣، العبر ٤٠٢/١، الكاشف ٧٧/٣، ميزان الاعتدال ٦٧٨/٣، الوافي بالوفيات ٢٩٤/٤، نكت الهميان ص ٢٦٤، البداية والنهاية ١١/٦٦، التقريب ص ٨٨٦، التهذيب ٣٨٧/٩، النجوم الزاهرة ٨١/٣، طبقات الحفاظ ٢٧٨، الخلاصة ٣٥٥، شذرات الذهب ١٧٤/٢.

وانظر أيضًا: فضل كتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي تأليف أبي القاسم الإسعدي، ومقدمة تحفة الأحوزي ٣٣٧/١، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعته وبين الصحيحين تأليف د. نور الدين عتر. ومقدمة جامع الترمذي للأستاذ أحمد شاکر.

(٢) هناك مبحث طويل ومفصل وعلمي عن الإمام الترمذي وجامعه في مقدمة تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي «الباب الثاني» فليُنظر فيه. (عبيد الله الرحمانى).

حياتهم في التلمذ عليه، ومن هنا يقال للإمام الترمذي إنه تربي ونشأ على يد الإمام البخاري، حتى إن بعض المحدثين قد سماه بخليفة الإمام البخاري^(١).

ولا أرى حاجة إلى ذكر سعة نظر الإمام الترمذي وكثرة اطلاعه ودقة فهمه، وسيلان ذهنه، فإن كل من درس جامعه على أستاذ خبير بالفن يستطيع أن يعرف هذه الأوصاف حق المعرفة، وكذلك يتبين من مطالعة جامع الترمذي مدى ما كان يتصف به المحدثون من طول الباع في العلم، وعدم التعصب مع إحاطتهم بمذاهب أئمة الإسلام وآرائهم في المسائل الفقهية، وكانوا على علم كامل بما أخذهم وحججهم، فكم يجد الطالب من الراحة والطمأنينة حينما يقول الإمام الترمذي بعد ما يروي الحديث:

«وبه أخذ فلان»

لقد وُلِدَ الإمام الترمذي في سنة ٢٠٩هـ^(٢). اسمه: محمد، وكنيته

(١) قال الشاه عبد العزيز في بستان المحدثين: «وأو را خليفة بخارى كفته أند» (بستان المحدثين ١٠٩).

وذكر الذهبي عن الحاكم قال: سمعت عمر بن علك يقول: «مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد» تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٤ (المراجع).

(٢) كان في الأصل طبعة باكستان عام ١٩٦٨م «٢٠٦هـ» ولكنه في طبعة الهند ١٩٨٦م «٢٠٩هـ». وهو الأقرب إلى الصواب. ولم يحدد المترجمون تاريخ ولادته ولكن قال الذهبي: ولد في حدود سنة عشر ومائتين (سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧١) وقال في الميزان: مات في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ وكان من أبناء السبعين (٦٧٨/٣) فيظهر من هذا أن ولادته كانت في ٢٠٩هـ والله أعلم. وهو ما رجحه =

أبو عيسى، ونسبه:

محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضَّحَّاك السَّلَمي الضَّرير
البُؤغي^(١) التِّرْمِذِي. وكان جده مَرُوزي الأصل، ثم استوطن ترمذ لأمرٍ
ما، واسم جدّه سورة، ونسبه يتصل إلى بني سُليم، وهو فرع من بني
غيلان، واسم أبيه عيسى، كما أن كنيته أبو عيسى أيضًا.

أما مشايخه فكثيرون، ومن الجدير بالذكر منهم على وجه
الخصوص الأئمة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وقتيبة بن سعيد،
وعلي بن حجر، ومحمد بن بشار.

ومن الممكن معرفة فقهه وتبحره في العلوم بأبواب تراجم جامعه.
أما مجالُ رحلاته في العلم ونشر العلوم فهو واسع جدًا، فقد كان يجول
بين البصرة والكوفة والواسط والرى وخراسان والحجاز.
وتلامذته أيضًا كثيرون جدًا.

لقد قال بعضُ المؤرخين: كان كثير البكاء خوفًا من الله عز وجل،
ولكثرة بكاءه ذهب بصره. وهناك مؤرخون آخرون يخالفون هذا،
ويقولون: إنه كان ضريراً منذ ولادته^(٢). توفي سنة ٢٧٩هـ.

= العلامة أحمد شاکر وغيره.

(١) نسبة إلى بُؤغ - بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفي آخرها الغين المعجمة - قرية
من قرى الترمذ على ستة فراسخ. وكان من هذه القرية أو سكن هذه القرية إلى حين
وفاته. (الأنساب ٣٦١/٢ - ٣٦٢).

(٢) قال الذهبي: والصحيح أنه أضرب في كبره بعد رحلته وكتابه العلم. سير أعلام
النبلأ ٢٧٠/١٣.

ومن مؤلفاته جامع الترمذي، وكتاب العلل، والشمائل، كلها مشهورة ميسورة.

والصيت الذي حظي به جامعُ الترمذي وتتابع العلماء على دراسته منذ أحد عشر قرنًا خير دليل على حسن قبوله. والحق أن الميزة التي يمتاز بها جامع الترمذي في تفصيل مذاهب المجتهدين وبيان مذاهب الصحابة والتابعين ونقد الرجال، وبيان علل الأحاديث والتصحيح والتضعيف والتحسين، لا توجد في غيره من الكتب، وقد قال المحدثون في وصف جامع الترمذي أنه:

«كافٍ للمجتهد مغنٍ للمقلد»^(١).

وقد قال المتقدمون قصائد في مدح جامع الترمذي وبينوا فيها تلك المميزات التي يمتاز بها هذا الجامع بالتفصيل. وقد ذكر العلامة علي بن سليمان البجمعوي في مقدمة تعليقاته قصيدة العلامة القسطلاني ومحدثٍ آخر، ومن أبيات قصيدة القسطلاني:

فإن الترمذي لقد تصدى لعلم الشرع مغنٍ للعلوم

وهناك منتخبات لقصيدة محدث آخر توجد على لوحة النسخة المطبوعة من جامع الترمذي، وقد نقلها العلامة البجمعوي الدّمَنتي المالكي بتمامها، وقد قال الإمام الترمذي:

«صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق

(١) انظر: حجة الله البالغة ١ / ٣٤٣، طبعة دار المعرفة، الحطة ص ٣٧٣ تحقيق علي حسن الحلبي، مقدمة تحفة الأحوزي ص ١٧٦، طبعة الهند.

وخراسان فَرَضُوا بِهِ^(١)».

ولكن لا بد من ملاحظة أن الإمام الترمذي متساهل في تحسين الأحاديث، ومن هنا قال المحدثون:

«لا يُغْتَرُّ بِتَحْسِينِ التَّرْمِذِيِّ^(٢)».

وَجُعِلَتْ مَرْتَبَةُ الْجَامِعِ بَعْدَ الصَّحِيحِينَ فِي الْكُتُبِ السِّتَةِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُحَدِّثُونَ:

مع أن الترمذي في طلائع المحدثين

لكن فضله بعد الصحيحين^(٣).

ولكن من الصعب التفضيل بين سنن الدارمي وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي، ويكفي في ذلك شعر الحكيم الكنجوي:

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٤، سير أعلام النبلاء ١٣/٣٧٤، تهذيب التهذيب ٩/٣٨٩.

(٢) قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد بعد نقل أقوال العلماء فيه:

«وأما الترمذي فروى من حديثه وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي» ميزان الاعتدال ٢/٣٥٤.

وقال في ترجمة يحيى بن يمان: إن الترمذي حسنه مع ضعف ثلاثة فيه، «فلا يغتر بتحسين الترمذي» ميزان الاعتدال ٣/٣٠٧.

وقال في ترجمة محمد بن الحسن:

«حسنه الترمذي فلم يحسن» ميزان الاعتدال ٣/٤٢، (المراجع).

(٣) ترجمة بيت فارسي ونصه:

ترمذي كرجه بود رهرو سالار حديث در فضيلت زصحيحين مؤخر كيرند

مشترو الدرر أربعة، والدرر أربع، فأى حاجة للبائع إلى الفضولي^(١).

وقد قال الإمام الترمذي:

«جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين^(٢): حديث ابن عباس «أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة».

وحديث النبي ﷺ أنه قال: «إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه^(٣)».

وكتاب «العلل» للإمام الترمذي كتاب عديم النظير في بابه، وحفظه من الضروريات لطلبة الحديث النبوي، وأغلبه مستفاد من الإمام البخاري، وقد صرح به الإمام الترمذي بنفسه^(٤).

(١) ترجمة بيت فارسي ونصه:

كهرخر چهار أند وكوهر چهار فروشده را با فضولى جه كار

(٢) إن هذه الدعوى من الإمام الترمذي لم يوافق عليها، فانظر «شفاء الغلل شرح كتاب العلل» في آخر تحفة الأحوزي (عبيد الله الرحمانى).

(٣) جامع الترمذي ٤٦١/١٠.

(٤) قال الإمام الترمذي: وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ (أى للإمام البخاري) وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرت عبد الله بن عبد الرحمن، وأكثر ذلك عن محمد، وأقل شىء فيه عن عبد الله وأبي زرعة. العلل للترمذي ٤٦٦/١٠ - ٤٦٧.

وقال الحافظ عن الإمام الترمذي:

«وتلمذ له، وأكثر من الاعتماد عليه» مقدمة الفتح ٤٩٢ (المراجع).

ثم إن للترمذي كتابين في العلل أحدهما هو «العلل الصغير» وهو المطبوع في =

كتاب «الشماثل المحمدية» للإمام الترمذي

بيّن فيه أحوال رسول الله ﷺ من جلوسه وقيامه وأكله وشربه، ومعاشرة الناس وأخلاقه العامة، حتى تمشيطة لشعره ولبسه الجوربين وغير ذلك. وهو جامع لهذه الأحاديث.

وهذا الكتاب هو الكنز المنشود لمحبي السيرة النبوية، ومن واجب المسلمين أن يجعلوا أخلاقهم وعاداتهم وملابسهم وجلوسهم وقيامهم وعودهم وأكلهم وشربهم، وسلامهم وكلامهم حسب سنة رسول الله ﷺ، حتى يتمكنوا من الخلاص من النكبة التي لحقت بهم، ولكي يستطيعوا أن يقدموا للعالم نموذجًا حيًا للأخلاق النبوية الكريمة التي تجذبهم إلى الإسلام.

وما أجمع ما قاله العلامة الجزريُّ صاحب الحِصْنِ الحَصِينِ^(١) في

= آخر جامعه. وشرحه الحافظ ابن رجب (ت ٧٩٥هـ) وهو مطبوع ومشهور كما شرحه العلامة المباركفوري رحمه الله (ت ١٣٥٣هـ) في آخر تحفة الأحوذى. وفيه مباحث تتعلق بمصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل.

أما الكتاب الآخر فهو «العلل الكبير» وذكر فيه العلل الموجودة في الأحاديث التي ذكرها. ومعظم مادته مأخوذ من الإمام البخاري رحمه الله. وقد رتبته الفقيه أبو طالب القاضي (ت ٥٨٥هـ) على أبواب جامع الترمذي نفسه. وفي آخره باب جامع في ذكر الرجال أيضًا. حققه الأستاذ حمزة ديب مصطفى لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى بمكة المكرمة ونشرته مكتبة الأقصى في عمان في مجلدين عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

(١) شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري الشافعي المتوفى سنة ٨٣٣هـ، وكتابه =

مدح كتاب الشمائل:

أَخْلَايَ إِنْ شَطَّ الْحَبِيبُ وَرَبُّعَهُ وَعَزَّ تَلَاقِيهِ وَنَاءت مَنَازِلُهُ
فَإِنْ فَاتَكُمْ أَنْ تُبْصِرُوهُ بِعَيْنِهِ فَمَا فَاتَكُمْ بِالسَّمْعِ هَذِي شَمَائِلُهُ^(١)

فهرس موجز لما ألف حول جامع الترمذي وكتاب الشمائل

١- عارضة الأحوذى في شرح الجامع للترمذي^(٢):
للحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله الأشبيلي المعروف بابن العربي
المالكي المتوفى سنة ٥٤٦هـ.

وله نسخة مخطوطة كاملة عتيقة في مكتبة المدينة المنورة،
ونسخة أخرى مخطوطة في مكتبة العلامة الشيخ رفيع الدين البهاري،
وقد طبع أيضاً في مصر، لكنها طبعة مليئة بالأخطاء.

= «الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين» من الكتب الجامعة للأدعية والأوراد
والأذكار الواردة في الأحاديث والآثار. البدر الطالع ٢/٢٥٧، كشف الظنون
١/٦٦٩، معجم المؤلفين ١١/٢٩١.

(١) الحطة: ٢٩٢ (ص ٤٥٦ تحقيق علي حسن الحلبي).

(٢) كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٤٢، مقدمة تحفة الأحوذى ١/٣٦٩، تاريخ
التراث ١/٢٤٣، شذرات الذهب ٤/١٤٢، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩٠،
الأعلام ٧/١٥٦، معجم المؤلفين ١٠/٢٤٢، وقيل في وفاته ٥٤٣هـ. (المراجع)
وقيل غير ذلك. وذكر الذهبي في التذكرة (٤/١٢٩٧) أن الصحيح ٥٤٣هـ. وأنظر
أيضاً سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٠٣.

٢- شرح الجامع للترمذي^(١):

للحافظ أبي الفتح محمد بن محمد ابن سيد الناس اليعمري الشافعي المتوفى سنة ٧٣٤هـ.

لقد وصل مؤلفه فيه إلى ما دون ثلثي الكتاب في عشر مجلدات، ولم يجد المؤلف الفاضل مهلة لإكماله، والسّر في هذه الإطالة أنه لم يقتصر على ما يتعلق بفنون الحديث فقط، بل توسع إلى فنون أخرى.

قال العلامة الجليبي:

«ولو اقتصر على فن الحديث لكان تمامًا.»^(٢)

ولكن نحمد الله على أن قام صاحب همة آخر فأكمل الباقي منه وهو الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن حسين العراقي صاحب الألفية المتوفى سنة ٨٠٦هـ^(٣).

(١) الدرر الكامنة ٢٠٩/٤، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٢٠، شذرات الذهب ١٠٨/٦ وفيه «شرح قطعة من كتاب الترمذي إلى كتاب الصلاة في مجلدين» البدر الطالع ٢٥٠/٢. وقال: كتب منه مجلدًا إلى أوائل الصلاة، وقفت عليه بخطه الحسن إلخ. . وذكر أنه التزم أيضًا بإخراج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان إلخ. كشف الظنون ٣٧٥/١، الحطة ٢٤٣، تاريخ التراث ٢٤٣/١، شذرات الذهب ١٠٨/٦، مقدمة تحفة الأحوزي ٣٧١/١، تاريخ الأدب لبروكلمان ١٩٠/٣، الأعلام ٢٦٣/٧، وسماء النفح الشدى، معجم المؤلفين ٢٦٩/١١-٢٧٠.

(٢) كشف الظنون ٥٥٩/١ طبعة دار الفكر وهو مأخوذ من كلام الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة. وقوله «ثلثي الكتاب» هكذا في كشف الظنون. ولعل الصواب «ثلث الكتاب» كما يظهر من كلام ابن حجر والشوكاني. والله أعلم.

(٣) انظر: البدر الطالع ٢٥٠/٢، كشف الظنون ٣٧٥/١، مقدمة تحفة الأحوزي =

وللكتاب نسخة كاملة في مكتبة المدينة المنورة.

٣- شرح الجامع للترمذي^(١):

زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن النقيب^(٢) الحنبلي المتوفى

= ٣٧٢/١، تاريخ الأدب لبروكلمان ١٩١/٣، قال صاحب تاريخ التراث: من
المرجح أنه ألف شرحين:

أولهما: تكملة لشرح ابن سيد الناس.

وثانيهما: في عدة مجلدات بعنوان «شرح سنن الترمذي».

انظر تاريخ التراث ٢٤٤/١ (المراجع).

وقد وقع تاريخ وفاته في الأصل «٨٤٠هـ» والظاهر أنه خطأ مطبعي. وقال
الشوكاني: «لما وقفت على الجزء الذي من شرح الترمذي... للزين العراقي
بهرني ذلك. ورأيت فوق ما شرحه صاحب الترجمة (يعني ابن سيد الناس)
بدرجات! البدر الطالع ٢٥١/٢.

(١) كشف الظنون ٣٧٥/١، الحطة ٢٤٣.

(٢) «ابن النقيب» هكذا في كشف الظنون (٥٥٩/١ طبعة دار الفكر) وعنه في الحطة
٢٤٣. والظاهر أنه محرف من «ابن رجب» وقع كذلك في بعض المصادر التي اعتمد
عليها صاحب كشف الظنون فظن أنه غير ابن رجب ففرق بينهما وذكر لكل منهما
شرحًا للترمذي ولذلك لم يستطع أن يحدد تاريخ وفاته مع أن تاريخ وفاة ابن رجب
معروف وقد ذكره صاحب كشف الظنون نفسه بعد سطر واحد فقط، وهو في ٧٩٥هـ.

ثم إن عمر رضا كحالة ذكر في فهرست كتابه معجم المؤلفين عددًا ممن يعرفون
بابن النقيب لكنه لم يذكر فيهم أحدًا اسمه «عبد الرحمن بن أحمد».

والدليل على ذلك أيضًا أن الذي احترق في الفتنة هو كتاب ابن رجب نفسه
حيث لم يبق منه إلا شرح العلل.

قال ابن عبد الهادي في كتابه «الجواهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب
أحمد» ص ٤٩ في ترجمة ابن رجب: «وقد احترق غالب ما عمله من شرح
الترمذي في الفتنة».

قال ابن حجر في ترجمة ابن رجب: «صنف شرح الترمذي فأجاد فيه في نحو =

سنة () .

لقد تم هذا الشرح في عشرين مجلدًا، ولكنه احترق في بعض الفتن .

٤- العَرَفُ الشَّذِي على جامع الترمذي^(١) :

لسراج الدين عمر بن رسلان البلقيني الشافعي المتوفى سنة ٨٠٥هـ .

لقد شرح جزءًا من الكتاب ولم يتم

٥- شرح الزوائد للترمذي^(٢) :

للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤هـ .

وهو شرح للأحاديث الزائدة في الترمذي على الصحيحين وسنن أبي داود .

٦- اللب اللباب فيما يقول الترمذي «وفي الباب^(٣)» :

-
- = عشرة أسفار» وفي بعض النسخ «عشرين» إنباء الغمر ١٧٦/٣ .
- وينظر أيضًا: الدرر الكامنة ٣٢٢/٢، شذرات الذهب ٣٣٩/٦، البدر الطالع ٣٢٨/١، الحطة ٣٧٧ تحقيق الحلبي .
- (١) كشف الظنون ٣٧٥/١، معجم المؤلفين ٢٨٤/٧ .
- (٢) الضوء اللامع ١٠٢/٦، البدر الطالع ٥٠٩/١، كشف الظنون ٣٧٥/١، الحطة ٢٤٣، مقدمة تحفة الأحوزي ٣٧٤/١ .
- ويظهر مما في الحطة أن هذا الكتاب والذي قبله واحد، ولكن صاحب كشف الظنون فرق بينهما .
- (٣) وسماه في نظم العقيان ص ٤٦ «اللباب في شرح قول الترمذي : وفي الباب» ونحوه في مقدمة تحفة الأحوزي ٣٧٨/١ . وذكره صاحب ابن حجر العسقلاني ودراسة =

لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

يقع في مجلد واحد، ويوجد في مكتبة المدينة المنورة، وهو كتاب مهم جدًا، وقد خَرَّج فيه الأحاديث التي يشير إليها الإمام الترمذي بقوله: «وفي الباب عن...» في كل ما يتعلق بالمسائل الفقهية، فذكر هذه الأحاديث بالتفصيل مع الجرح والتعديل.

٧- قوت المغتذي^(١):

للعلامة جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ^(٢).

٨- نفع قوت المغتذي^(٣):

للعلامة السيد علي بن سليمان الدمنتي البجمعوي المغربي المالكي الشاذلي المتوفى سنة ١٢٩٨هـ.

طبع في حواشي نسخة جامع الترمذي، وقد لخصه المؤلف من

-
- = مصنفاته «العجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي وفي الباب» ص ٣٩٥.
- وكان الحافظ قد بدأ في شرح الترمذي أيضًا لكنه لم يتم. انظر نظم العقيان ص ٤٦، وابن حجر ودراسة مصنفاته ص ٣٢٧، وانظر أيضًا: مقدمة تحفة الأحوزي ١/٣٧٨. وسيذكره المصنف برقم (١٠).
- (١) كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٤٣، تاريخ التراث ١/٢٤٤، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩١.
- (٢) لم أعرف تفاصيله (المؤلف). وطبع هذا الكتاب في سنة ١٢٩٩هـ (المراجع) كما ذكره صاحب تاريخ التراث العربي (١/٢٤٤)، وقبله بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٣/١٩١.
- (٣) تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩١، تاريخ التراث ١/٢٤٤، وقال في سنة وفاته ١٣٠٦هـ، وطبع بالقاهرة سنة ١٢٩٨هـ، وفي دلهي ١٣٤٢هـ. الأعلام ٥/١٠٤، معجم المؤلفين ٧/١٠٣.

شرح العلامة جلال الدين السيوطي تلخيصًا أخل في الانتفاع من أصل الكتاب، فأصبحت كلمة «نفع قوت المغتدي» عديمة المعنى.

٩- شرح الجامع للترمذي^(١):

للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥هـ.

ولم استطع معرفة أوصافه المفصلة^(٢).

١٠- شرح الجامع للترمذي:

لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

وقد ذكره شيخ الإسلام في فتح الباري^(٣)

(١) كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٤٣، تاريخ التراث ١/٢٤٤، معجم المؤلفين ١١٨/٥، الأعلام ٤/٦٧.

(٢) لقد سبق عن ابن عبد الهادي أن الكتاب احترق في بعض الفتن والظاهر أنه لم يبق منه إلا شرح العلل.

وقد ذكر سزكين وجود نسختين له (١/٢٤٤) وقد ذكر النسختين نفسيهما عند ذكر شرح العلل (١/٢٥١) والله أعلم.

(٣) أى في شرح حديث حذيفة: أتى رسول الله ﷺ سباطة قوم فبال قائمًا قال: ولم يثبت عن النبي ﷺ في النهي عنه شيء كما بينته في أوائل شرح الترمذي، انتهى (فتح الباري ١/٢٣٠).

ومن شروح الترمذي شرح العلامة محمد طاهر الفتني صاحب مجمع البحار وقال فيه: وفي تعليقي للترمذي عن شرح الأحوزي: خص الخلاء بالاستعاذة لكونه مئة للوحدة وخلوه عن الذكر للقدر، ولذا يستغفر إذا خرج. انتهى. (عبيد الله الرحمانى) وهذا التعليق في الأصل بالعربية.

١١- شرح الجامع للترمذي^(١):

للشيخ أبو الحسن بن عبد الهادي السندي المدني المتوفى سنة ١١٣٩هـ.

وهو شرح لطيف ألفه المؤلف في الحرم المحترم، ويقع في حوالي أربعين جزءاً.

١٢- شرح الجامع للترمذي^(٢):

للعلامة أبي الطيب (محمد بن الطيب) السندي (المدني) المتوفى سنة ١١٠٩هـ.

وهو شرح باللغة العربية على طريقة: «وقوله» وقد طبع^(٣).

١٣ شرح الجامع للترمذي^(٤):

للعلامة سراج أحمد السرهندي.

وهو شرح بالفارسية وقد طبع^(٥).

١٤- مختصر الجامع للترمذي^(٦):

-
- (١) كشف الظنون ١/٣٧٥، الحطة ٢٤٣.
 - (٢) تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩١، تاريخ التراث ١/٢٤٤، وما بين القوسين زيادة منه وذكر أنه ولد في ١٢٩٦هـ وتوفي في ١٣٦٣هـ والله أعلم.
 - (٣) طبع منه جزء واحد. (عبيد الله الرحمانى).
 - (٤) تاريخ التراث ١/٢٤٤، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩١.
 - (٥) طبع منه جزء واحد (عبيد الله الرحمانى). طبع في كانبور بالهند سنة ١٢٩٩هـ كما في تاريخ التراث العربي (١/٢٤٤).
 - (٦) طبقات السبكي ٩/٢٥٢، الدرر الكامنة ٤/٥٠، كشف الظنون ١/٣٧٦، الحطة =

للعلامة محمد بن عقيل البالسي^(١) الشافعي المتوفى سنة ٧٢٩هـ.

ولم نعرف أوصافه مفصلة.

١٥- جائزة الشعوذي^(٢):

للعلامة بديع الزمان المتوفى سنة ١٣١٠هـ.

وهي ترجمة تفسيرية بلغة أردو لجامع الترمذي.

١٦- مختصر الجامع للترمذي^(٣):

للعلامة نجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي الصرصري الحنبلي المتوفى سنة ٧١٠هـ.

ومن هذا المختصر رتب الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلي^(٤)

= ٢٤٣، مقدمة تحفة الأحوزي ٣٨٥/١، تاريخ التراث ٢٤٥/١، تاريخ الأدب لبروكلمان ١٩١/٣.

(١) نسبة إلى بَالِس بلدة بالشام بين حلب والرقّة. (المؤلف).

(٢) نزهة الخواطر ٩٩/٨ - ١٠٠، ولكنه ذكر وفاته في ١٣٠٤هـ وأفاد أن مؤلفه من تلامذة المحدث السيد نذير حسين الدهلوي وكان من العلماء المشهورين برفض التقليد.

(٣) كشف الظنون ٣٧٦/١، الحطة ٢٤٣، مقدمة تحفة الأحوزي ٣٨٥/١، تاريخ التراث ٢٤٤/١، وفيه سنة وفاته ٧١٦هـ (المراجع) وكذا ذكره ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٣٦٩/٢، وابن مفلح في المقصد الأرشد ٤٢٦/١. وذكر ابن رجب أنه مع كونه حنبلياً «كان شيعياً منحرفاً في الاعتقاد عن السنة، حتى إنه قال عن نفسه:

حنبلي رافضي أشعري هذه إحدى العبر. (٣٦٨/٢)

(٤) هو صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله العلائي الشافعي ولد بدمشق سنة ٦٩٤هـ وتوفى بالقدس في المحرم سنة ٧٦١هـ، شذرات الذهب =

العلائي مجموعة لمائة حديث رويت بسندٍ عالٍ في الترمذي^(١).

١٧- هدية اللوذعي بنكات الترمذي:

للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي المتوفى
سنة ١٣٢٩هـ.

لم يتم بعد^(٢)، وتوجد في هذا الشرح بحوث نفيسة فيما يتعلق
بالأسانيد زيادة على المتون^(٣).

= ١٩٠ / ٦ - ١٩١ ، الاعلام ٣٦٩ / ٢ - ٣٧٠ ، معجم المؤلفين ١٢٦ / ٤ (المراجع).

- (١) كشف الظنون ٣٧٦ / ١ ، مقدمة تحفة الأحوزي ٣٨٥ / ١ .
- (٢) والأسف أن العلامة لم يستطع أن يتم هذا الشرح في حياته . (عبيد الله الرحمانى).
- (٣) وحسبما قال السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ): لم يؤلف شرح كامل لجامع الترمذي إلى عصره، وأما الشروح غير الكاملة فهي كلها مفقودة تقريباً حتى إن «قوت المغتدي» للعلامة السيوطي نفسه لا يعرف وجوده(*)، وأما الشروح التي ألفت بعد السيوطي (مثل شروح أبي الطيب السندي المتوفى ١١٠٩هـ، وسراج أحمد السرهندي، وأبي الحسن بن عبد الهادي السندي المتوفى ١١٣٩هـ، ومحمد طاهر الفتني المتوفى سنة ٩٨٦هـ) فشرح الفتني لا نعلم له وجوداً، وأما شرح أبي الطيب السندي، وسراج أحمد السرهندي فقد طبع منهما بعض الأجزاء، وأما شرح ابن عبد الهادي فهو وإن كان قد طبع بكامله، لكنه لا يشفى العلة ولا يروى الغلة.

(*) سبق ذكره برقم (٧). وذكر سزكين وجود ثلاث نسخ له وأنه طبع في كانبور بالهند سنة ١٢٩٩هـ. ولا أدري مدى صحة هذا التاريخ إذ من الغريب أن يطبع في الهند في هذا التاريخ المتقدم ولا يعرفه المؤلف ولا ولده مع أنهما من كبار المهتمين بهذا الشأن في الهند والكتب المطبوعة في ذلك الوقت كانت قليلة جداً. ورغم اطلاعهما على طبعة مختصره «نفع قوت المغتدي» الذي طبع في حاشية جامع الترمذي. والله أعلم.

=
وشرح ابن العربي (المتوفى سنة ٥٤٦هـ) «عارضه الأحوذى» وإن كان ضخمًا ومبسوطًا، ولكن الحقيقة أن المؤلف لم يتعرض لكثير من المواضيع التي تحتاج إلى حل، وكذلك بعض النصوص التي تحتاج إلى شرح وإيضاح، وكذلك أهمل كثيرًا من الأمور التي لا بد منها ومن مراعاتها في كل شرح، وأطال وأطنب في المباحث الفقهية أكثر من اللازم.

ولذلك كان أهل العلم من قرونٍ يشعرون بحاجة إلى شرح ليس فيه إطنابٌ مُفْرِطٌ، ولا اختصارٌ مُخِلٌ، وفي الوقت نفسه يهتم ويلتزم بتوضيح نصوص الكتاب وشرحها مع الاجتناب عن المباحث غير الضرورية.

ولله الحمد لقد تحققت أمنية العلماء القلبية، والشرح الذي كان يتمناه أهل العلم والفضل من قرونٍ ويشتاقون إليه قد ظهر على منصة الشهود لأول مرة جزؤه الأول في سنة ١٣٤٦هـ باسم «تحفة الأحوذى» ثم بعد ذلك تابعت أجزاءه الثلاثة الباقية في بضع سنوات، وشاعت وانتشرت في جميع أنحاء العالم الإسلامي في مدة قليلة جددة، وتلقي بقبول فائق، ونظرة استحسان غير عادي من قبل العلماء العرب والعجم على السواء، ويصح أن يقال فيه: هو أعزُّ شَرَحٍ لجامع الترمذي ظَهَرَ على وَجْهِ الأرض لم تَرَ العَيُّونُ مثله.

وقد راعى مؤلفه العلامة ابو العلي عبد الرحمن المُباركفُوري نورَ الله مرقدَه وبرد مضجعه أمورًا مفيدةً وضروريةً والتزمها مما يعز وجودها في أى شرح آخر، ولسنا الآن في صدد تفصيل هذه الأمور ولا هذا المقام يحتمله، ولكن نسرده بعضها باختصار:

١- إنه التزم ذكر ترجمة مناسبة لكل راوٍ في جامع الترمذي، ثم رتب فهرسًا شاملًا لجميع الرواة على حروف الهجاء في مقدمة الشرح مع بيان موضع ترجمته في أصل الكتاب.

٢- التزم تخريج جميع أحاديث جامع الترمذي أى أنه بين المصادر الأخرى والكتب التي أخرجت فيها تلك الأحاديث غير جامع الترمذي.

٣- لقد خرَّج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقوله «وفي الباب» تخريجًا مفصلاً حتى ذكر ألفاظها أيضًا في الغالب وأضاف إليها أحاديث أخرى أيضًا لها صلة بالموضوع.

٤- لقد اشتهر الإمام الترمذي بالتساهل في تصحيح الأحاديث وتحسينها، ولذلك =

التزم المؤلف ذكر أقوال أئمة الحديث الآخرين في تلك الأحاديث، وبين ما تساهل فيه الإمام الترمذي من تصحيح الأحاديث، أو تحسينها في مواضعها.

٥- اعتنى اعتناءً بالغاً بإيضاح وحل المشكلات في السند أو المتن.

٦- اعتنى بتحقيق بالغ بشرح الأحاديث وتوضيحها والرد على التأويلات الباطلة الواهية التي اعتمد عليها المقلدون الجامدون، أو أهل الهوى لحمل تلك الأحاديث على مذاهبهم وأهوائهم، وبين المعنى الصحيح لتلك الأحاديث حسبما اعتمده السلف الصالح والفقهاء والمحدثون من المعاني والمطالب.

٧- وفيما يتعلق بالاختلاف بين المذاهب ذَكَرَ أدلة كلِّ مذهبٍ ورَجَّحَ الحقَّ ونصره وأيده وأجاب على شبهات المذاهب المرجوحة بأجوبة مقنعة شافية.

٨- لقد اعتنى في بعض المواضع بنقد لطيف رائع لكتاب «آثار السنن للنيموي» وغيره نقدًا جديرًا بالنظر.

وقد احتاج حضرة شيخنا بعد الفراغ من تبييض المجلدين الأولين إلى من يساعده في تسويد وتبييض المجلدين الآخرين وذلك لضعف بصره، ويقول كاتب هذه الأسطر من باب التحديث بالنعمة أنه تشرف ببقاء ستين كاملتين في صحبة الشيخ لتسويد وتبييض المجلدين الآخرين، كما حصل ذلك الشرف والفضل للفاضل العلامة عبد الصمد المباركفوري، وأخى في الله المولوى محمد المهموي اللاهوري، فالحمد لله على ذلك.

وقد ألف شيخنا (رحمه الله) مقدمة مفصلة مبسطة للشرح المذكور، وقد طبعت مستقلة وانتشرت، وهذه المقدمة تشتمل على باين وخاتمة، ففي الباب الأول: واحد وأربعون فصلاً جمع فيها فوائد نادرة ومهمة ومفيدة فيما يتعلق بفنون الحديث وكتب الحديث وأئمة الحديث. والباب الثاني يشتمل على سبعة عشر فصلاً، وجمع فيها فوائد عزيزة الوجود وغزيرة الفائدة شديدة الأهمية فيما يتعلق بالإمام الترمذي وجامعه فقط. وهذه الفوائد الثمينة الغالية التي يشتمل عليها الباب الثاني مهمة جداً لكل من يريد أن يدرس جامع الترمذي، ولا يمكن الاستفادة من جامع الترمذي كما ينبغي بدون اطلاعه على هذه المباحث.

وبمناسبات مختلفة ذكرت في المقدمة تراجم مائة وخمسة عشر شخصاً، من =

=
أئمة الحديث والتفسير والفقه واللغة، ويمكن معرفة مزايا هذه المقدمة بالإطلاع على الفهرس الملحق في أولها، وهو يشتمل على اثنتي عشرة صفحة، وتقع المقدمة كلها في ٣٤٤ صفحة، وألحقت بآخرها ترجمة مؤجزة للشيخ (١).

وقد ظهر في هذه الأيام شرح للترمذي باسم «الطيب الشذوي» (٢) كما طبعت دروس الشيخ المرحوم أنور شاه شيخ الحديث السابق لمدرسة ديوبند باسم «العرف الشذوي» (٣) كما طبعت دروس المرحوم رشيد أحمد الكنكوهي باسم «الكوكب الدرّي».

أما الأول فقد توقف طبعه بعد كتاب الطهارة.

وأما الثاني فمن الخطأ أن نسميه حاشية أو شرحاً لجامع الترمذي، وكان الأولى أن لا تطبع هذه الدروس حفاظاً على ما اشتهر به صاحبها من قوة الحفظ والتبحر العلمي والمكانة العلمية.

=
وأما الثالث فقد وقعت فيه بعض الفوائد بفضل تعليقات الناشر.

(١) والآن طبع هذا الكتاب القيم بالأوفست في بيروت، وطبع في المدينة المنورة في عشرة أجزاء والمقدمة في جزأين، في الجزء الثاني منها فهرس تراجم العلماء الكبار من أئمة الحديث والتفسير والفقه واللغة، وأعلام رواة الترمذي على ترتيب حروف التهجي. فأول الذكر يشتمل على ١١ صفحة، والثاني يشتمل على ١٤٣ صفحة. (المراجع) إلا أن الطبعة الأخيرة منها رغم انتشارها كثيرة الأخطاء والسقط. فالكتاب في حاجة إلى بعض الناشرين ممن يحسبون الأجر عند الله بغض النظر عن المنافع التجارية البحتة - لإخراج طبعة صحيحة من هذا الشرح المبارك بعد مراجعته وتصحيحه من بعض طلبة العلم. وما ذلك على الله بعزيز.

(٢) للشيخ اشفاق الرحمن كندهلوي. ذكره صاحب تاريخ التراث ١ / ٢٤٤ (المراجع).

(٣) ذكره صاحب تاريخ التراث ١ / ٣٤٤.

الأول مأخوذ أغلبه من دروس المرحوم الشيخ رشيد أحمد للترمذي، وهو مجموعة للأغلاط العلمية.

وبعد كتابة هذه الأسطر سنحت لي فرصة الإطلاع على مجلدين لجامع الترمذي المطبوع في مصر. وقد طبع بتحقيق وشرح وتصحيح وتعليق العلامة أحمد محمد شاكر القاضي الشرعي، في سنة ١٣٥٦هـ. وفي أوله مقدمة مبسطة بقلم الشارح تشتمل على مائة صفحة، وانتهى المجلد الثاني على كتاب الصلاة، وتشتمل المقدمة على المباحث التالية:

(١) وصفٌ شامل ودقيق للنسخ السبعة التي اعتمد عليها المؤلف في تصحيحه لنسخته.
(٢) بحث وافر ونفيس حول تصحيح الكتب ثم بيان وتصريح وتحقيق أن التزام الصحة وذكر اختلاف النسخ وبيان الخطأ والصواب وتفصيل الأصول المخطوطة والمطبوعة، ثم طبع الكتب العربية طباعة جيدة وأنيقة كل هذا ليس من مبتكرات الأوربيين، فقال:

«لم يكن هؤلاء الأجانب مبتكري قواعد التصحيح، وإنما سبقهم إليها علماء الإسلام المتقدمون وكتبوا فيها فصولاً نفيسة نذكر بعضها هنا، على أن يذكر القارئ أنهم ابتكروا هذه القواعد لتصحيح الكتب المخطوطة، إذ لم تكن المطابع وجدت، ولو كانت لديهم لأتوا من ذلك بالعجب العجائب، ونحن وارثو مجدهم وعزهم وإلينا انتهت علومهم، فلعلنا نحفز هممنا لاتمام ما بدؤوا به»(*) .

(٣) وتحت عنوان الفهارس المعجمة حقق وبين أن ما يوجد في مطبوعات المستشرقين في أوروبا من الفهارس المختلفة ليس من ابتكارهم أيضاً، بل أخذ علماء الغرب من علماء الشرق. قال:

«فالشرق شرقٌ، والغرب غربٌ، والشرق دائماً ابتكار وإنشاء، والغرب دائماً تقليد ثم تنظيم»(**) .

(٤) ذكر ما تجشمه المؤلف من المشقة والجهد البالغ والاحتياط الكامل في تصحيح النسخة المذكورة لجامع الترمذي.

وبعد هذا يمكن أن يقال: بأن هذه النسخة لجامع الترمذي هي أصح النسخ الموجودة المخطوطة أو المطبوعة وأكثرها وثوقاً.

(*) مقدمة شرح جامع الترمذي / ١ / ٢١ - ٢٢ .

(**) المصدر السابق / ١ / ٤٦ .

(٥) تعداد الأبواب والأحاديث وحسب تعداده تبلغ أحاديث كتاب الطهارة والصلاة ٦١٥، والأبواب ٤٣٣. (*)

(٦) شرح مفصل للأمور التي التزم بها في شرح الجامع والتعليق عليه. وقد سررنا سروراً بالغاً بمعرفة أن المؤلف مطلع غاية الاطلاع على مكائد الغرب، وعالم متبحر ومتنفر من التقليد الشخصي، ويتبع مذهب أهل الحديث، وقد صرح بذلك في مقدمته.

(٧) لقد رتب سيرة الإمام الترمذي وخصائص جامعته باختصار مستعيناً بتسعة عشر مرجعاً، والأسف أن مقدمة تحفة الأحوذى لم تكن طبعت حينما حرّرت تلك المقدمة وإلا أوفى الكلام عن الكتاب وصاحبه.

(٨) وقد وعد الشارح أنه يرتب فهرساً كاملاً شاملاً لجميع الرواة والفهارس الأخرى بعد إتمام الكتاب.

ونبتهل إلى الله تعالى أن تطبع المجلدات المتبقية لهذا الكتاب القيم الذي هو تحفة علمية نادرة لعلماء الحديث، بمثل هذه العناية البالغة في أقرب وقت ممكن. (عبيد الله الرحمانى).

والأسف كل الأسف أنه لم يصدر شيء من شرح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله بعد الجزأين المذكورين. وتولى الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي إكماله لكن اقتصر على ترقيم الأبواب والأحاديث وتخريجها من الكتب الستة فقط. وقد توقف هو الآخر عن إكماله بعد إصدار الجزء الثالث. ثم تولاه الأستاذ إبراهيم عطوه عوض ولكنه اكتفى بالترقيم وشرح بعض الكلمات الغربية بين حين وآخر. وهكذا اكتمل الكتاب في خمسة أجزاء يضم ٣٩٥٦ حديثاً. فحبذا لو تم طبع تحفة الأحوذى بعد المراجعة والتصحيح مع الاستفادة من ترقيم هذه الطبعة من جامع الترمذي. نسأل الله أن يقيض له من عباده من يتولى هذا العمل العظيم.

(*) في المطبوع المتداول من شرح الشيخ أحمد شاكر لجامع الترمذي ٦١٦ حديثاً و٤٣٤ باباً إلى آخر أبواب الصلاة. ولعل رقمًا واحدًا في الأحاديث وكذا في الأبواب زاد بسبب تعديل الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في ترقيم الكتاب لتتفق مع أرقام «مفتاح كنوز السنة» و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي». كما ذكر في مقدمة الجزء الثالث منه.

١٨- شرح الشمائل للترمذي^(١) :

للشيخ عبد الرؤف المناوي المتوفى سنة ١٠٣١هـ .

أوله: شمائل أهل الفضل في القديم والحديث إلخ، وقد ذكر العلامة المناوي فيه:

«أن ممن تصدى لشرحها أوجد المدققين مولانا عصام الدين الإسفرائيني فأتى بما لم يُسبق إليه من كشف النقاب من أسرارها، لكنه أكثر من الاحتمالات العقلية في هذا الفن الذي هو من الفنون النقلية مع ما هو عليه من الإبهام حتى عد ذلك من سقطات الأوهام».

«وتلاه العالم النحرير الفقيه الشهير الشهاب ابن حجر الهيتمي نزيل مكة المكرمة، فأطال وأطاب لكن بعد الانتهاب من ذلك الكتاب وإزالة رونق المتن باقتصاره على ما زعم أنه المهم من ألفاظ الباب، مع ما هو عليه من الشغف بالرد والتعصب بما ليس بكبير أمر تارة أخرى، فسألني بعض الأفاضل أن أملي عليها تعليقًا مختصرًا منصفًا، فأجبتة ولخصت ما في هذين الشرحين ضامًا إليهما من الفوائد ما لا بد منه^(٢)».

١٩- أشرف الوسائل^(٣) :

(١) كشف الظنون ٦٧/٢، تاريخ التراث ٢٤٧/١ وفيه «ألف هذا الشرح سنة ٩٩٩هـ». تاريخ الأدب

لبروكلمان ١٩٤/٣ (المراجع).

(٢) كشف الظنون ٦٧/٢ ٦٨.

(٣) كشف الظنون ٦٧/٢، تاريخ التراث ٢٤٦/١، تاريخ الأدب لبروكلمان ١٩٢/٣.

للشيخ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي المتوفى سنة ٩٧٣هـ.

قال مؤلفه: هذه عجالة علققتها لما قرىء علي في رمضان ٩٤٩هـ بحرم مكة المكرمة وسميتها «أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل». قال في آخره «فرغت منه لثمانية عشر من رمضان سنة ٩٤٩هـ وكان الابتداء فيه في ثالث رمضان من السنة المذكورة.»^(١)

٢٠- شرح الشمائل للترمذي^(٢):

للعامة سيد محمد قاسم جسوس المتوفى سنة (١١٨٢هـ).

طبع في القاهرة، ولكن هذا الشرح يخالف تمامًا أسلوب المحدثين وذوقهم.

٢١- شرح الشمائل للترمذي^(٣):

للعامة مصلح الدين محمد بن صلاح بن جلال اللاري المتوفى سنة ٩٧٩هـ.

وهذا الشرح بالعربية، وفرغ منه المؤلف في شهر رمضان سنة ٩٤٩هـ، وله شرح آخر بالفارسية.

٢٢- زهرة الخمائل على الشمائل^(٤):

(١) كشف الظنون (٢/١٠٥٩ طبعة دار الفكر).

(٢) تاريخ التراث ١/٢٤٧، (وسماه الفوائد الجليلة البهية) تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩٣.

(٣) كشف الظنون ٢/٦٧، تاريخ التراث ١/٢٤٩، تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩٣.

(٤) كشف الظنون ٢/٦٧.

للعلامة السيوطي طبع في مصر .

٢٣- جمع الوسائل^(١) :

للملا على القاري الهروي المتوفى سنة ١٠١٦هـ .

وقد فرغ المؤلف من تسويده بمكة المكرمة سنة ١٠٠٨هـ .
والحق أنه لم يؤلف أحدًا شرحًا للشمائل أحسن منه

٢٤- تهذيب الشمائل^(٢) :

للشيخ محمد بن عمر بن حمزة الأنطاكي المتوفى سنة (٩٣٨هـ) .

هذب فيه الشمائل^(٣) ، وقدمه هدية إلى السلطان بايزيد خان في
القسطنطينية . أوله : « الحمد لله الذي جعل حياة العارفين إلخ^(٤) » .

٢٥- شرح الشمائل^(٥) :

للعلامة عصام الدين إبراهيم بن محمد (بن عربشاه) الإسفرائيني
المتوفى سنة ٩٤٣هـ .

وهذا شرح ممزوج ، وأوله : « الحمد لله الذي فضل المصطفى

(١) كشف الظنون ٦٧/٢ ، تاريخ التراث ٢٤٧/١ ، تاريخ الأدب لبروكلمان ١٩٣/٣ .

(٢) كشف الظنون ٦٧/٢ ، الأعلام ٢٠٨/٧ ، معجم المؤلفين ٨١/١١ - ٨٢ .

(٣) وقع في الأصل ما معناه «هذب شرح الملا علي القاري» وهو خطأ لأن القاريء متأخر عنه ولكن صاحب كشف الظنون ذكره بعد ذكر شرح القاريء مباشرة ولم يذكر تاريخ وفاته فوقه هذا الوهم .

(٤) كشف الظنون (٢/١٠٦٠ طبعة دار الفكر) .

(٥) كشف الظنون ٦٧/٢ ، تاريخ الأدب لبروكلمان ١٩٢/٣ ، تاريخ التراث ٢٤٦/١
والزيادة منه .

بأكرم الشمائل».

٢٦- شرح الشمائل للترمذي^(١):

للمولى محمد الحنفي المتوفى سنة ()

فرغ المؤلف من شرحه سنة ٩٢٦هـ.

٢٧- شرح الشمائل للترمذي^(٢):

محمد عاشق بن عمر الحنفي المتوفى سنة ١٠٣٢هـ.

وقد كتب العلامة الموصوف في شرحه أنه روى الشمائل عن
شيخه الشيخ عبد الله الأنصاري المعروف بمخدوم الملك بن شمس
الدين.

وقد أخذ منه الشيخ أحمد علي حواشيه على كتاب الشمائل.

توجد له نسخة في مكتبة الشيخ شمس الحق^(٣).

(١) كشف الظنون ٦٧/٢، تاريخ الأدب لبروكلمان ١٩٥/٣. واسم مؤلفه كما ذكره

سزكين «شمس الدين مولوي محمد عاشق بن عمر الحنفي» ولم يذكر تاريخ وفاته
ولا اسم كتابه وله نسخ في بانكيبور ومرادملا وغيرها. وعلى هذا هو الآتي بعده،
ولكن فرق بينهما صاحب كشف الظنون. والله أعلم.

(٢) كشف الظنون ٦٧/٢، تاريخ التراث ٢٤٩/١، وصاحب تاريخ التراث جعل هذا
الشرح والذي قبله لرجل واحد وشرحا واحداً، لأنه قال في هذا الشرح: «ألف سنة
٩٢٦هـ». (المراجع).

(٣) ومن شروح الشمائل «العطر الشذي» للعلامة عبد المجيد الشرنونبي، وشرح الشمائل
لعبد الملك بن جمال الدين بن إسماعيل العصامي المتوفى سنة ١٠٣٧هـ. (عبيد
الله الرحماني).

٢٨- ترجمة الشمائل باللغة التركية: (١)
أحمد بن خير الدين الأيديني المشهور بإسحاق خواجه أحمد
أفندي المتوفى سنة ١١٢٠هـ.

ولم نعرف معلومات مفصلة عن هذه الترجمة.

٢٩- نظم الشمائل باللغة التركية: (٢)
لمصطفى بن حسين الحلبي [المعروف بمظلوم زاده] أتمه سنة
١١٥٨هـ (٣).

٣٠- بهار خلد:

للكافي، وهو نظم لطيف في اللغة الأردية، وهو مطبوع.

٣١- المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية: (٤)
للعامة الشيخ إبراهيم (بن محمد) الباجوري المتوفى سنة
١٢٦٣هـ.

(١) كشف الظنون ٦٨/٢، معجم المؤلفين ٢١٨/١، تاريخ التراث ٢٥٠/١، وسماء
«أقوم الوسائل في ترجمة شرح الشمائل للترمذي» (المراجع).

(٢) كشف الظنون ٦٨/٢.

(٣) وقد ظهرت ترجمة باللغة الأردية لشمائل الترمذي مع حواشٍ مختصرة من مظاهر
العلوم سهارنفور. وترجمها بالفارسية الشيخ سلام الله الدهلوي المتوفى سنة
١٢٢٩هـ، أو ١٢٢٣هـ. (عبيد الله الرحمانى).

(٤) تاريخ الأدب لبروكلمان ١٩٤/٣، تاريخ التراث ٢٤٨/١، وقال في وفاته
١٢٧٦هـ.

وهناك شروح أخرى ذكرها صاحب التراث، فليرجع إليه. (المراجع) وكذلك
إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٥٤/٢.

وهو شرح مختصر للشمائل ومفيد. ألف في سنة ١٢٥١هـ في
الجامع الأزهر.

وأوله: «المحمد لله المستوجب لكل كمال النعوت بكل تعليم
وجمال». (١)

(١) وقد اختصر العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله كتاب «الشمائل
المحمدية» للإمام الترمذي، وبين درجة كل حديث من صحيح أو حسن أو ضعيف.
بعد حذف الأسانيد. طبعته المكتبة الإسلامية في عمان بالأردن، الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ.

٣- الإمام النسائي^(١)

من الذين وجدوا أمكنة في بلاط الصحاح الستة المعظم الإمام النسائي، فاعترف به أهل الاسلام واحداً من أولئك الذين يتصدرون في مجلس الصحاح، وكتابه «السنن» المشهور مقرر في المناهج الدراسية، ويدرسه المحدثون في الشرق والغرب.

كان مولده في سنة ٢١٥هـ، واسمه أحمد، وكنيته أبو علي، يلقب بالإمام النسائي، ونسبه: أحمد بن شعيب بن علي بن سنان (بن بحر)^(٢) بن دينار.

ولد في مدينة نساء^(٣) وهي مدينة معروفة في بلاد خراسان تقع قرب مرو. ودرس الإمام النسائي في بلده أول الأمر، وفي سنة ٢٣٠هـ

(١) ينظر لترجمة الإمام النسائي: الكامل لابن عدي ١/١٤٦، معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٨٢، سؤالات السهمي للدارقطني ص ١٣٣، الإرشاد للخليلي ١/٤٣٥، الأنساب ١٣/٨٧، التدوين في أخبار قزوين ٢/٩٧، فهرسة ابن خير ١١٠/١١٧، المنتظم ١٣/١٥٥، معجم البلدان ٥/٢٨٢، الكامل في التاريخ ٨/٩٦، التقييد ١/١٥٠، اللباب ٣/٣٠٨، وفيات الأعيان ١/٧٧، تهذيب الكمال ١/٣٢٨، طبقات علماء الحديث ٢/٤١٨، تذكرة الحفاظ ٢/٦٩٨، سير أعلام النبلاء ١٤/١٢٥، العبر ١/٤٤٤، الوافي بالوفيات ٦/٤١٦، مرآة الجنان ٢/٢٤٠، طبقات السبكي ٣/١٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ١/٨٨، التقريب ص ٩١، التهذيب ١/٣٦، حسن المحاضرة ١/٣٤٩ وغيرها.

(٢) زيادة من تهذيب الكمال ١/٣٢٨ وغيره.

(٣) وردت كلمة «نساء» مقصورة وممدودة. (المؤلف)

لما كان في الخامسة عشر من عمره خرج في الرحلة لطلب العلم، فوصل بلُخ إلى الإمام قتيبة^(١)، ولما فرغ من هناك رحل إلى الحجاز والشام ومصر والجزيرة، وأقام مدة في مصر. والصيت الذي ناله هو، أو دروسه، أو مصنفاته حصل له في مصر.

وللإمام النسائي مكانة عليا في نقد الرجال. قال الحاكم:

«سمعت الدارقُطنيَّ أكثر من مرة يقول:

«أبو عبد الرحمن مقدّم على كل من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره»^(٢)

وقال العلامة أبو سعيد بن يونس صاحب تاريخ مصر في كتابه الثمين:

«إن أبا عبد الرحمن قدّم مصر قديماً، وسكن بها مدة، وكتبَ بها وكتب عنه، وكان إماماً في الحديث، وكان ثقة حافظاً ثبّتاً»^(٣)

(١) قتيبة بن سعيد البغلاني، ثقة ثبت. ت ٢٤٠هـ/ع.

(٢) تذكرة الحفاظ ٧٠٠/٢، سير أعلام النبلاء ١٣١/١٤، الطبقات للسبكي ١٥/٣، تهذيب الكمال ٣٣٤/١.

وقال الحافظ ابن طاهر: «سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجلٍ فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي. فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم.»

قال الذهبي: صدق، فإنه لئن جماعةً من رجال صحيحي البخاري ومسلم. (سير أعلام النبلاء ١٣١/١٤).

(٣) تذكرة الحفاظ ٧٠١/٢، سير أعلام النبلاء ١٣٣/١٤، وفيات الأعيان ٧٨/١، تهذيب الكمال ٣٤٠/١.

كان الإمام النسائي قوى الجسم أحمر الوجه كالورد^(١)، وكان الدم يجري بكثرة في عروقه، حتى أن بعض قصار النظر من الطلبة ظن أنه كان يشرب النبيذ. كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، ولكن مع ذلك كانت له أربع نسوة عدا الجواري^(٢).

قال صاحب مجمع البحار:

«وكان من أئمة الحفاظ، وأعلام الدين، وأركان الحديث. إمام أهل عصره، وعمدتهم وقدوتهم، وجرحه وتعديله معتبر بين العلماء»^(٣).

ويرى بعض العلماء أنه كان يُقَارَن بالإمام مسلم في الحفظ والإتقان^(٤)، ومع أن هذا ليس قولاً محققاً^(٥)، ولكن للنسائي أيضاً مرتبة عالية جداً.

(١) قال الذهبي: كان شيخاً مهيباً، مليح الوجه، ظاهر الدم، حسن الشبية. سير أعلام النبلاء ١٢٧/١٤.

(٢) تهذيب الكمال ٣٣٧/١، سير أعلام النبلاء ١٢٨/١٤، طبقات السبكي ١٥/٣.

(٣) نحوه في الحطة ص ٢٩٣ أيضاً.

(٤) قال أبو عبد الله بن مندة: الذين أخرجوا الصحيح وميزوا الثابت من المعلول والخطأ من الصواب أربعة، البخاري ومسلم وأبو داود، وأبو عبد الرحمن النسائي (سير أعلام النبلاء ١٣٥/١٤).

وقال الذهبي: هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود ومن أبي عيسى وهو جارٍ في مضممار البخاري وأبي زرعة وإلخ. (المصدر السابق ١٣٣/١٤).

(٥) قال ابن كثير: «إن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مُسَلِّم، غير مُسَلِّم، فإن فيه رجالاً مجهولين إما عيناً أو حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة». الباعث الحثيث ص ٣١.

ومن مشايخه: الإمام البخاري، والإمام أبو داود السجستاني،
وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وعلى بن حُجر، وسليمان بن
أشعث، ومحمد بن بشار وغيرهم.

وتلامذته أيضًا كثيرون، والإمام أبو جعفر الطَّحاوي، وأبو
القاسم الطَّبْراني، وأبو بشر الدولابي، وأبو بكر ابن السُّني من مشاهير
تلامذة الإمام النسائي. ولما وصل طرسوس اجتمع جماعة من الأئمة
وحفاظ الحديث واستفادوا منه، وكان من بينهم الإمام عبد الله بن الإمام
أحمد بن حنبل^(١).

وفي الأيام الأخيرة من عمره في سنة ٣٠٢هـ وصل إلى دمشق قادمًا من
مصر وابتلي هناك من قبل الخوارج^(٢) ابتلاءً عظيمًا، فسئل أن يُفضِّل بين عليٍّ
ومعاوية، ففضِّل عليًّا، فغضب عليه الدمشقيون وضربوه حتى كاد أن يموت^(٣)،

(١) انظر: علوم الحديث للحاكم ٨٢. تهذيب الكمال ٣٣٤/١، سير أعلام النبلاء
١٣٠/١٤، تهذيب التهذيب ٣٧/١.

(٢) هكذا وردت كلمة «الخوارج» في قول الحافظ محمد بن المظفر (ت ٣٧٩هـ) أيضًا
فيما ذكره الذهبي في السير (١٣٢/١٤) وفي آخره «استشهد بدمشق من جهة
الخوارج» (تهذيب الكمال ٣٣٤/١).

والظاهر أنه أراد المبالغة فقط فأهل دمشق كان فيهم نصب وابن المظفر كان
يميل إلى التشيع والخبر الوارد في قصة امتحان الإمام النسائي يدل على أن السؤال
كان عن فضائل معاوية. والخوارج كانوا يكفرون معاوية أيضًا كما كانوا يكفرون
عليًا رضي الله عنهما.

أما كلمة «الخوارج» في الاصطلاح فإنها تطلق على غير «النواصب». والله
أعلم.

(٣) قال الذهبي: روى عبد الله بن مَنْدَةَ عن حمزة العقبي المصري وغيره، أن النَّسائي
خرج من مصر في آخر عمره إلى دمشق، فسئل بها عن معاوية وما جاء في =

فحمل إلى الرملة^(١) واستشهد هناك في سنة ٣٠٣هـ^(٢)، ودفن هناك.

وقد ذكر بعض المؤرخين أنه حمل إلى مكة ودفن بين الصفا والمروة إلا أن الإمام الدارقطني ذكر القولين، ثم رجح دفنه في الرملة^(٣)، ويؤيده أيضاً قول العلامة المنذري.

فضائله، فقال: ألا يرضى رأساً برأس حتى يفضّل؟ قال: فما زالوا يدفعون في خصييه (وفي بعض المراجع حِصْنِه) حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة فتوفى بها.

قال الذهبي: كذا في هذه الرواية «إلى مكة» والصواب «الرملة». (تذكرة الحفاظ ٧٠٠/٢، سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٢) وانظر أيضاً علوم الحديث للحاكم ص ٨٣.

وفي رواية أخرى: قيل له... ألا تخرج فضائل معاوية؟ فقال: أي شيء أخرج؟ حديث اللهم لا تشبع بطنه؟ فسكت السائل. تهذيب الكمال ١/٣٣٩، سير أعلام النبلاء ١٤/١٢٩.

فيظهر من هذه الروايات أن السؤال كان عن تخريج أحاديث في فضائل معاوية لا التفضيل بين علي ومعاوية. والله أعلم.

(١) رملة في فلسطين على بعد ثمانية عشر ميلاً من القدس. وكانت عاصمة داود وسليمان عليهما السلام وابنه رحبعم بن سليمان. وهي الآن خراب. معجم البلدان (٦٩/٣) (المؤلف).

(٢) وقع في الأصل «٣٠٤هـ» ولعله خطأ مطبعي والتصويب من مصادر ترجمته. ولم أر فيه خلافاً.

(٣) في سير أعلام النبلاء: قال الدارقطني: «خرج حاجاً فامتحن بدمشق وأدرك الشهادة، فقال: احملوني إلى مكة فحمل وتوفى بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث وثلاث مائة إلخ».

وقال أبو سعيد بن يونس في تاريخه: «كان أبو عبد الرحمن النسائي إماماً حافظاً ثبتاً، خرج من مصر في شهر ذي القعدة من سنة اثنتين وثلاث مائة، وتوفى =

وقد اشتهر من مؤلفات الإمام النسائي «السنن»، وله تصانيف غير هذا^(١). ذكر العلامة السيد جمال الدين:

أن الإمام النسائي لما صنف السنن الكبرى أهداه إلى أمير الرملة، وكان ألفه على وضع خاص، فقال له الأمير: أكل ما في هذا صحيح؟ قال: لا. فقال له الأمير: فجرد منه الأحاديث الصحيحة، فاختر المجتبي من السنن الكبرى، وهو بالباء الموحدة^(٢)، وهو

بفلسطين في يوم الإثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث.». =

قال الذهبي: «هذا أصح، فإن ابن يونس حافظ يحفظ وقد أخذ عن النسائي وهو به عارف.» سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٣.

ووفاته بالرملة هو رأى ابن يونس والطحاوي وابن خير الأشبيلي ورجحه الذهبي والسبكي والصفدي وغيرهم. (مقدمة خصائص علي ص ٩).

(١) أحصاها الدكتور فاروق حمادة في مقدمته لكتاب عمل اليوم والليلة للنسائي فبلغت واحدًا وثلاثين كتابًا أكثرها مفقود في الوقت الحاضر.

(٢) قواعد التحديث ص ٢٤٧ نقلًا عن السيوطي في زهر الربى. وقد ذكره المصنف هنا مع تصرف في بعض الكلمات. وانظر أيضًا: كشف الظنون ٢/٣٦، الحطة ٢٥٤.

وذكر الذهبي نحو هذه القصة نقلًا عن ابن الأثير ثم قال: «هذا لم يصح، بل المجتبي من اختيار ابن السني». سير أعلام النبلاء ١٤/١٣١.

وقال الذهبي أيضًا: «والذي وقع لنا من سننه هو الكتاب المجتبي منه انتخاب أبي بكر ابن السني» المصدر السابق ١٤/١٣٣.

وقال أيضًا في ترجمة ابن السني: «هو الذي اختصر سنن النسائي واقتصر على رواية المختصر وسماه المجتبي، سمعناه عاليًا من طريقه.» سير أعلام النبلاء ١٦/٢٥٦، ونحوه في تذكرة الحفاظ ٣/٩٤٠.

وتبعه السبكي أيضًا في الطبقات (٣/٣٩ ترجمة ابن السني) وابن ناصر الدين كما في الشذرات (٣/٤٨ ترجمة ابن السني أيضًا).

ويرى الأستاذ المحقق عبد الصمد شرف الدين رحمه الله أن القصة التي ذكرها =

ابن الأثير «واقعة مزعومة» (ص ١٩) وأن الإمام الذهبي قد وهم في قوله بأن المجتبي من اختيار ابن السني وأن السبب في ذلك أن الإمام الذهبي لم يطلع على السنن الكبرى للنسائي. (قلت: وقد صرح الذهبي بذلك كما مر آنفاً). والصواب فيه أن السنن الصغرى والكبرى كلاهما من تأليف النسائي نفسه.

ويدل على هذا قول ابن كثير: «وقد جمع السنن الكبير وانتخب منه ما هو أقل حجماً منه بمرات. وقد وقع لي سماعهما (البداية والنهاية ١١/١٢٣).

وما ذكره ابن حجر عن محمد بن معاوية ابن الأحمر الراوي عن النسائي «ما معناه قال النسائي: كتاب السنن كله صحيح، وبعضه معلول إلا أنه لم يبين علته، والمنتخب منه المسمى بالمجتبي صحيح كله». النكت على ابن الصلاح ٤٨٤/١.

واستدل الشيخ عبد الصمد شرف الدين على رأيه بالمقارنة بين الصغرى والكبرى في كتاب الطهارة فقط. وفيه ٤٢١ حديثاً منها ٢٨٦ حديثاً مشتركاً بين الصغرى والكبرى و٢٣ حديثاً تختص بها الكبرى دون الصغرى و١١٢ حديثاً تختص بها الصغرى دون الكبرى. كما أن عدد أبواب كتاب الطهارة في الكبرى ١٨٤ باباً وفي المجتبي ٢٧٥ باباً أي بزيادة ٩١ باباً. انظر: السنن الكبرى، الجزء الأول المنشور سنة ١٣٩١هـ / ١٩٧٢م.

وقد فصل الكلام في هذا الموضوع الدكتور فاروق حمادة أيضاً في مقدمة تحقيقه لكتاب عمل اليوم والليلة ص ٦٠-٧٥. وذهب أيضاً إلى أن المجتبي من تأليف النسائي نفسه.

طبقات السنن الكبرى:

أما السنن الكبرى للإمام النسائي فقد بدأ طبعتها الشيخ عبد الصمد شرف الدين رحمه الله بتحقيقه وطبعتها طبعةً أنيقةً متقنةً لكن توقف هذا العمل بعد طبع المجلد الثالث منها.

ثم طبعت في بيروت في ست مجلدات طبعة تجارية وقد تصرف فيها الناشر أو المحققان فأدخلا فيها ما ليس منها. فعلى سبيل المثال جاء في آخر الكتاب (٥٢٧/٦ - ٥٣٩) «كتاب الإيمان وشرائعه» ثم قالوا عند نهايته في ٦٣٩/٦ في الحاشية «آخر كتاب الإيمان للحافظ النسائي وهو من الصغرى له أضفته إكمالاً لفائدة السنن الكبرى. والحمد لله رب العالمين».

الآن من بين أهم أركان الأمهات الستة، يعرف بسنن النسائي، وقد سماه بعض أهل العلم «المجتبى» بالنون بدل «المجتبى» بالباء، والأمر سهل، فإن اللفظين قريبان في المعنى. وليس في سنن النسائي كلامٌ في الرجال إلا قليلاً^(١)، ولكن مع ذلك فيه مواضع مشكلة وصعبة^(٢).

وقد ألف له العلماء شروحاً عدة:

فمن الشروح:

شرح العلامة سراج الدين الملقن، وقد ذكره صاحب كشف الظنون^(٣).

ثم إن هذه الطبعة مليئة بالتحريفات والتصحيفات والسقطات الشيعة في الأسانيد والمتون التي تؤدي إلى تغيير في معنى الحديث أو في الحكم على الأحاديث.

وقد ذكر الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان أمثلة كثيرة من هذا النوع في مقدمة تحقيقه لكتاب النعوت للنسائي وهو جزء من السنن الكبرى. (ص ٥٦ - ٦٢) فوا أسفًا على مثل هؤلاء المحققين والناشرين كيف يستيحيون هذا التلاعب بمثل هذه المصادر الأساسية للشريعة الإسلامية. فإلى الله المشتكى.

(١) وقد جمع الأستاذ أبو محمد فالج الشبلي ما وجده من أقوال النسائي في الجرح والتعديل في السنن الصغرى «المجتبى» وغيره من مؤلفاته - زيادة على كتاب الضعفاء والمتروكين - وكذلك ما ذكره المزي في تحفة الأشراف عن الإمام النسائي فبلغت ثلاثمائة وسبعين نصًا. وطبعه باسم «المستخرج من مصنفات النسائي الجرح والتعديل». نشرته دار فواز، الأحساء بالمملكة العربية السعودية، ط. أولى سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

(٢) وقد شرحها وحلها العلامة أبو الطيب العظيم آبادي. وما زال مخطوطًا عنده (المؤلف). وعند إعادة طبع هذا الكتاب سئل ابنه الحكيم محمد إدريس عن الشرح المذكور فكتب بأنه لا يعرف عنه شيئًا. (عبيد الله الرحمانى).

(٣) كشف الظنون ٣٦/٢، الحطة ٢٥٥. وذكر الشوكاني كتابًا له باسم: «زوائد النسائي على الأربعة» انظر البدر الطالع ٥٠٩/١، الضوء اللامع ١٠٢/٦ (المراجع).

واشتهرت حاشيتان، وهما:

١- حاشية السندي المتوفى سنة ١١٣٦هـ^(١).

٢- حاشية السيوطي (سماه زهر الربى على المجتبي)^(٢).

وهما مطبوعتان. وحاشية السندي أبسط وأوضح من حاشية السيوطي.

ومن الأئمة الذين قارنوا بين المسائل القياسية المستنبطة من آراء الرجال وفقه الحديث: الإمام النسائي أيضاً.^(٣)

(١) كشف الظنون ٣٦/٢، الحطة ٢٥٥، تاريخ التراث ٢٦٧/١.

(٢) وله مختصر باسم «عرف زهر الربى» لعلي بن سليمان الدمتمى البجمعي المتوفى ١٣٠٦هـ. تاريخ التراث ٢٦٧/١. (المراجع).

[وشرح لأبي عبد الرحمن محمد البنجابي ومحمد عبد اللطيف، مجمع من السيوطي والسندي، و«روض الربى عن ترجمة المجتبي» ألفه وحيد الزمان، وهناك مختصر يسمى الرباعيات من كتاب السنن المأثورة. أنظر تاريخ التراث ٢٦٨/١] (المراجع).

وقد حقق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله أحاديث السنن الصغرى للنسائي وهو مطبوع في قسمين فقسم باسم «صحيح سنن النسائي باختصار السند» في ثلاث مجلدات. نشره مكتب التربية العربي لدول الخليج. الرياض ط أولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

والقسم الثاني باسم «ضعيف سنن النسائي» في مجلد صغير يحوي ٤٤٧ حديثاً. نشر المكتب الإسلامي في بيروت. ط أولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م. وهذا يدل على قلة الأحاديث الضعيفة في سنن النسائي.

(٣) قال الدارقطني: «كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار وأعلم بالرجال...» تهذيب الكمال ١/٣٣٨، سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٣.

وذكره الحاكم في فقهاء الحديث وقال: «فأما كلام أبي عبد الرحمن على فقه =

قال الحافظ ابن حجر:

«من كبار الآخذين عنه (أى البخاري) من الحفاظ: مسلم بن الحجاج والنسائي والترمذي وأبو الفضل أحمد بن سلمة وابن خزيمة إلخ»^(١).

وقد أثبت بأدلة قوية تلمذ النسائي على الإمام البخاري في تهذيب التهذيب^(٢)

= الحديث فأكثر من أن يذكر في هذا الموضع، ومن نظر في كتاب السنن له تحير من حسن كلامه. «معرفة علوم الحديث ص ٨٣. وعنه سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٠ مختصراً.

(١) مقدمة الفتح ٤٩٢. وقد ذكره المصنف هكذا بالعربية في كتابه وفيه شيء من التصرف والاختصار.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/٥٥ في آخر ترجمة محمد بن إسماعيل الإمام البخاري، ثم في ٩/٦٣ في ترجمة «محمد بن إسماعيل عن حفص بن عمر بن الحارث. وقصد بذلك الرد على المزي الذي رجح أن النسائي لم يسمع من الإمام البخاري وإنما روى عنه بواسطة بعض شيوخه (تهذيب الكمال ٢٤/٤٣٧).

٤- الفَرَبْرِيُّ^(١)

وهو آخر من روى الصحيح عن إمام المحدثين^(٢). ولد سنة

(١) فَرَبْرٌ: بفتح الفاء والراء وسكون الباء الموحدة وفي آخرها راء ثانية بلدة على طرف جيحون مما يلي بخارا. وفيات الأعيان ٤/٢٩٠. (المؤلف).

كذا ضبطه السمعاني في الأنساب ١٠/١٧٠. وابن الأثير في اللباب ٢/٤١٨. وابن ناصر الدين في التوضيح ٧/٧٠. ولكنه قال: ويقال بكسر أوله أيضًا.

وقال الذهبي: وفَرَبْرٌ بكسر الفاء وبفتحها - وهي من قرى بخارى - حكى على الوجهين القاضي عياض وابن قرقول والحازمي، والفتح أشهر. وأما ابن ماكولا فما ذكر غير الفتح. (سير أعلام النبلاء ١٥/١٢) ولكنه في المطبوع من الاكمال ضبط شكلاً بكسر الفاء «الفَرَبْرِيُّ»، (٧/٨٤).

وقال الحموي: بكسر أوله وقد فتحه بعضهم (معجم البلدان ٤/٢٤٥) واكتفى الدارقطني بقوله: «بالفاء والباء» ولم يضبط. (المؤتلف والمختلف ٤/١٨٩٦).

وانظر أيضًا لترجمته: التقييد لابن نقطة ١/١٣١، وفيات الأعيان ٤/٢٩٠، تذكرة الحفاظ ٣/٧٩٨، سير أعلام النبلاء ١٥/١٠، العبر ٢/٩، الوافي بالوفيات ٥/٢٤٥، مرآة الجنان ٢/٢٨٠، الوفيات لابن قنفذ ص ٢٠٦، توضيح المشتبه ٧/٧٠، شذرات الذهب ٢/٢٨٦.

(٢) قال الذهبي: ويروى - ولم يصح - أن الفربري قال: سمع الصحيح من البخاري تسعون ألف رجل ما بقي أحد يرويه غيري.

قلت: (الذهبي): قد رواه بعد الفربري أبو طلحة منصور بن محمد البزدوي النسفي وبقي إلى سنة تسع وعشرين وثلاث مائة. (السير ١٤/١٢ ترجمة الفربري) وقال ابن حجر: اطلق ذلك (أى الفربري) بناء على ما في علمه. وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة... البزدوي وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. (مقدمة الفتح ص ٤٩١).

وقال ابن حجر أثناء ذكر الرواة عن البخاري: «وأبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي، وهو آخر من كان يروي الصحيح عن البخاري موتاً. قاله ابن ماكولا =

٢٣١هـ، وهو من أهل الفضل والكمال، كان الناس يرتحلون إليه من أنحاء الدنيا لأخذ صحيح البخاري عنه، توفي سنة ٣٢٠هـ^(١).

- = وابن نقطة وغيرهما. (تغليق التعليق ٤٣٥/٥) وانظر: الإكمال ٢٤٣/٧ «قرينة» التقييد ٢٥٨/٢، سير أعلام النبلاء ٢٧٩/١٥، ترجمة البزدوي.
- (١) وقع في الأصل «٣٣٠هـ» والظاهر أنه خطأ مطبعي. والتصويب من مصادر ترجمته. وقد اتفقت على أنه توفي في شوال سنة ٣٢٠هـ.
- ومن أهم رواة صحيح البخاري عن الفربري:
- ١- أبو زيد محمد بن أحمد المروزي، ت ٣٧١هـ (السير ١٦/٣١٣).
 - ٢- والحافظ أبو علي سعيد بن عثمان، ابن السكّن، المصري، ت ٣٥٣هـ. وهو أول من جلب الصحيح إلى مصر وحدث به. (السير ١٦/١١٧).
 - ٣- أبو الهيثم محمد بن مكّي الكُشمِينِيّ المروزي، ت ٣٨٩هـ (السير ١٦/٤٩١).
 - ٤- أبو محمد عبدالله بن أحمد بن حمّوية السَّرْخَسِيّ، ت ٣٨١هـ. وله جزء منفرد فيه أبواب الصحيح، وما في كل باب من أحاديث، فأورد ذلك النووي في أول شرحه لصحيح البخاري. (السير ١٦/٤٩٢).
 - ٥- أبو علي محمد بن عمر بن شَبْوِيّة الشَّبْوِيّ المروزي، سمع الصحيح من الفربري في سنة ٣١٦هـ، وحدث به في مرو سنة ٣٧٨هـ. (السير ١٦/٤٢٣).
 - ٦- أبو حامد أحمد بن عبدالله النعيمي ت ٣٨٦هـ (السير ١٦/٤٨٨).
 - ٧- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي البلخي، سمع الصحيح في سنة ٣١٤هـ وتوفي ٣٧٦هـ (السير ١٦/٤٩٢).
 - ٨- أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَانِيّ السمرقندي آخر من روى صحيح البخاري عاليًا، سمعه من الفربري سنة ٣٢٠هـ وتوفي سنة ٣٩١هـ (السير ١٦/٤٨١) وهو آخر من حدث بالصحيح عن الفربري (فتح الباري ٥/١).
 - ٩- أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيكثي (فتح الباري ٥/١)
 - ١٠- أبو أحمد محمد بن محمد الجرجاني (السير ١٥/١١)، فتح الباري (٥/١).

اسمه: محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر^(١).

ويوجد في صحيح البخاري في عدة مواضع: «قال الفربري» وهي المواضع التي يريد فيها الفربري أن يذكر بعض الفوائد عن رواية إمام المحدثين، أو الإسناد، أو إن هذا القدر بلغ إليه بواسطة، ولم يسمعه من الإمام البخاري مباشرة.^(٢)

(١) ويكنى «أبو عبد الله».

قال أبو السمعاني والد صاحب الأنساب في أماليه: كان ثقة ورعًا، التقييد ١٣٢/١، سير أعلام النبلاء ١١/١٥.

وقال الذهبي: «المحدث الثقة العالم» (السير ١٥/١٠).

وقال ابن حجر: روايته للصحيح أتم الروايات. (التغليق ٥/٤٣٥).

قال أبو نصر الكلاباذي: وكان سماعه - يعنى الفربري - من محمد بن إسماعيل مرتين: مرة بفربر في سنة ثمان وأربعين ومائتين، ومرة ببخارى في سنة اثنتين وخمسين ومائتين. رجال صحيح البخاري ١/٢٤، وأسنده عنه أيضًا ابن نقطة في التقييد ١٣٢/١. وذكره ابن حجر في فتح الباري ١/٥ وقال الذهبي في السير ١١/١٥: «سمعه منه بفربر مرتين».

وروى ابن نقطة في التقييد (١٣٢/١) بإسناده عن غنجار في تاريخ بخارى بإسناده عن إسماعيل بن محمد بن حاجب الكشاني قال: سمعت محمد بن يوسف بن مطر يقول: «سمع الجامع الصحيح من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بفربر في ثلاث سنين في سنة ثلاث وخمسين، وأربع وخمسين، وخمس وخمسين ومائتين». وذكره السمعاني أيضًا. (الأنساب ١٠/١٧١).

ويظهر من بعض تصريحات الحافظ ابن حجر أن أصل البخاري كان عند الفربري. انظر فتح الباري ٤/٣٠٠، البيوع. باب إذا رأوا تجارة أو لهواً إلخ.

(٢) انظر التعليق على ترجمة أبي جعفر الوراق ص ٧٨٠.

٥- الإمام الدارمي^(١)

وهو من أهل الفضل والكمال من تلامذة إمام المحدثين حتى إن الإمام نفسه كان قد تألم بوفاته، ولما بلغه خبر وفاته قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، وسالت الدموع من عينيه ونكس رأسه، وقال:

إِنْ عِشْتَ تُفْجِعْ بِالْأَحِبَّةِ كُلِّهِمْ وَبِقَاءِ نَفْسِكَ لَا أَبَا لَكَ أَفْجَعُ^(٢)

ومن هنا نعلم مقدار حب إمام المحدثين له.

ولد الإمام الدارمي سنة ١٨١هـ.

(١) دارم: بكسر الراء، نسبة إلى دارم بن مالك، بطن من بني تميم (المؤلف) ينظر لترجمته: الجرح والتعديل ٩٩/٥، ثقات ابن حبان ٣٦٤/٨، ذكر أسماء التابعين للدارقطني ١٣٦/٢، تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم للحاكم ص ١٦٠، رجال صحيح مسلم ٣٥١/١، تاريخ بغداد ٢٩/١٠، الجمع بين رجال الصحيحين ٢٧٠/١، طبقات الحنابلة ١٨٨/١، القند في علماء سمرقند ص ١٧٢، الأنساب ٢٨٠/٥، المعجم المشتمل ص ١٥٦، تهذيب الكمال ٢١٠/١٥، طبقات علماء الحديث ٢١٥/٢، التذكرة ٥٣٤/٢، سير أعلام النبلاء ٢٢٤/١٢، العبر ٣٦٥/١، الكاشف ٩٣/٢، التقريب ص ٥٢٢، التهذيب ٢٩٤/٥، النجوم الزاهرة ٢٢/٣، المقصد الأرشد ٣٧/٢، وغيرها.

(٢) مقدمة الفتح ٤٨١، الطبقات للسبكي ٢٣٥/٢ وفيها «إن تبق» بدل «إن عشت» تهذيب التهذيب ٢٩٦/٥، الحطة ٢٨٠ (المراجع)، سير أعلام النبلاء ٢٢٩/١٢، وقد سبق تخريجه في ترجمة البخاري (ص ٢٠٥ أيضاً).

وفي تهذيب الكمال والسير والتهذيب «وفناء نفسك إلخ..»

اسمه: عبد الله. كنيته: أبو محمد.

نسبه: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد^(١) التميمي الدارمي.

رحل رحلات واسعة في طلب العلوم الشرعية فطاف الحجاز وخراسان والشام والعراق ومصر وغيرها. ومن أساتذته سوى إمام المحدثين يزيد بن هارون، النضر بن شميل، وأقرانهما من أهل الفضل والكمال.

وسلسلة تلامذته واسعة، منهم محمد بن يحيى الذهلي، وأبو داود صاحب السنن، وعبد الله بن الإمام أحمد وغيرهم من المشاهير، وتوجد في صحيح مسلم وجامع الترمذي أيضاً روايات عن الدارمي، وكفى به فخراً^(٢).

قال العلامة الذهبي: صَنَّفَ المسند والتفسير وكتاب الجامع^(٣).

إلا أن مسنده ليس على ترتيب المسانيد الأخرى على أسماء الصحابة، بل رتبته على الأبواب، ولذلك فالأولى أن يقال له: السنن، أو الصحيح، بدلاً من «المسند». وقد بحث فيه العلامة العراقي^(٤).

(١) وقع في سير أعلام النبلاء (٢٢٤/١٢) «عبد الله» بدل «عبد الصمد» والظاهر أنه تحريف.

(٢) تذكرة الحفاظ ٥٣٥/٢، سير أعلام النبلاء ٢٢٥/١٢.

(٣) تذكرة الحفاظ ٥٣٥/٢، سير أعلام النبلاء ٢٢٨/١٢ نقلاً عن الخطيب البغدادي (٢٩/١٠).

(٤) فتح المغيـث للعراقي ٥٠/١، وانظر التقييد والايضاح ٤٢، تدريب الراوي ١٧٤/١ (المراجع).

ونص كلام العراقي في التقييد والايضاح منتقداً ابن الصلاح: «إن عدّه «مسند =

ولسنن الدارمي منزلة عظيمة باعتبار الصحة وعلو الأسانيد، وذكر عمل الصحابة، وقد أدخله المحققون في الصحاح الستة^(١) بدلاً من ابن

الدارمي» في جملة هذه المسانيد مما أفرد فيه حديث كل صحابي وحده وهم منه. فإنه مرتب الأبواب كالكتب الخمسة، واشتهر تسميته بالمسند كما سمي البخاري المسند الجامع الصحيح وإن كان مرتباً على الأبواب لكون أحاديثه مسندة إلا أن مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة. (ص ٥٦). ونحوه قال السخاوي أيضاً ثم قال: على أنه يحتمل على بعد أن يكون أراد مسنده الذي ذكره الخطيب في تصانيفه. فإنه قال: انه صنف المسند والتفسير والجامع. (فتح المغيث ١/١٠٤، طبعة الجامعة السلفية بالهند).

(١) اطلاق لفظ «الصحاح» على الكتب الستة منتشر ومشهور بين علماء الهند وإن كانت هناك أحاديث ضعيفة في السنن الأربعة. ولكن لهم نوع من العذر في ذلك. فقد أطلق عدد من الأئمة كلمة «الصحيح» على السنن، فأطلق الحاكم والخطيب لفظ «الصحيح» على الترمذي، وأطلق ذلك ابن مندة وابن السكن على كتابي أبي داود والنسائي، وكذلك الحاكم على أبي داود، وجماعة منهم أبو علي النيسابوري وأبو أحمد ابن عدي والدارقطني والخطيب على كتاب النسائي. (فتح المغيث للسخاوي ١/١٠٠، طبعة بنارس) وعبد الغني بن سعيد وأبو يعلي الخليلي وغيرهم (النكت لابن حجر ١/٤٨١).

وقال ابن الصلاح: ذكر الحافظ أبو طاهر السلفي الكتب الخمسة وقال: اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب. وهذا تساهل لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً أو منكرًا أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف. (مقدمته مع التقييد الإيضاح ص ٦٢). قال النووي: مراد السلفي أن معظم الكتب الثلاثة سوى الصحيحين يحتاج به والله أعلم. (الإرشاد للنووي ١/١٤٣، وأقره ابن حجر في النكت ١/٤٨٩).

وذهب الحافظ ابن حجر أيضاً إلى أن ذلك «بمقتضى الغلبة» (النكت ١/٤٧٩، وينظر أيضاً ١/٤٨٩) وقال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي: «تسميتها بالصحاح الستة بطريق التغليب» ذكره عنه صاحب الحطة (ص ٤١٠ تحقيق علي الحلبي).

وخيراً فعل العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء إذ حقق هذه السنن الأربعة وميز الصحيح منها =

ماجه^(١). قال الحافظ ابن حجر:

= والضعيف كلاً على حدة. وطبع «صحيح سنن أبي داود» و«صحيح سنن الترمذي» و«صحيح سنن النسائي» و«صحيح سنن ابن ماجه» من قبل مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض. كما طبع أقسام الضعيف من كل منها المكتب الإسلامي في بيروت. (١) هو أبو عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، وماجه اسم أمه، والهاء فيها أصلية، وليست بدلاً من التاء. توفي سنة ٢٧٣هـ.

ومن شروح ابن ماجه المشهورة:

شرح الحافظ علاء الدين مغلطائي، ومصباح الزجاجة للحافظ السيوطي، وشرح العلامة الحلبي، والديباجة للعلامة الدميري، وشرح ابن الملقن لزوائده على الخمسة وسماه «بما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه» وشرح ابن الهادي، وإنجاح الحاجة للشيخ عبد الغني الدهلوي (المؤلف) [وهناك شروح أخرى ذكرها صاحب تاريخ التراث ١/٢٣٠-٢٣٢، وأنظر أيضاً تاريخ الأدب لبروكلمان ٣/١٩٨-١٩٩، كشف الظنون ٢/٣٤، الحطة ٢٥٦-٢٥٧ (المراجع)].

قلت: قال الخليلي: كان أبوه يزيد يُعَرَفُ بماجه (سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٨). وقال الرافعي في التدوين في أخبار قزوين: ماجه لقبُ يزيد والد أبي عبد الله، كذلك رأيتُه بخط أبي الحسن القطان وهبة الله بن زاذان، وقد يقال محمد ابن يزيد بن ماجه، والأول أثبت (٢/٤٩) وقال النووي: «ماجه هو يزيد» تهذيب الأسماء ١/١/٨٩، ولم يذكر المزي ولا الذهبي ولا ابن حجر عن أحد أنه قال: إن «ماجه» اسم أمه.

ولكن ذكر الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) في تاج العروس (٣/٤٩٠ «موج») أن «هناك قولاً آخر ذكره جماعة وصحوه وهو أن ماجه اسم أمه» وذكره الملا على القاري عن شرح الأربعين. كما في مقدمة تحفة الأحوذني (١/١٣٧) وقال العلامة صديق حسن خان في الحطة «الصحيح أن ماجه أمه» ونقل ذلك عن الشيخ عبد العزيز الدهلوي ت ١٢٣٩هـ في كتابه إنجاح الحاجة. (الحطة ص ٤٦١ تحقيق علي الحلبي) ونقل ذلك عن الشيخ عبد العزيز الدهلوي في بستان المحدثين (ت ١٢٣٩هـ) أيضاً.

ولا أدري من سلفهم في هذا من الأئمة المتقدمين. وقد نفاه الشيخ عبد العزيز الدهلوي نفسه في العجالة النافعة فيما ذكره صاحب ماتمس إليه الحاجة «وماجه لقب بدر أبو عبدالله نه لقب جدأو، ونه نام مادر» أي «ماجه لقب والد أبي عبد الله، لا لقب جده =

«(وحكى ابن عساكر^(١)) «أن أول من أضاف كتاب ابن ماجه إلى الأصول أبو الفضل ابن طاهر^(٢)، وهو كما قال، فإنه عمل أطرافه معها وصنف جزءاً آخر في شروط الأئمة الستة، فعده معهم، ثم عمل الحافظ عبد الغني^(٣) «كتاب الكمال في أسماء الرجال» الذي هذبه الحافظ أبو الحجاج المزني^(٤) فذكره فيهم^(٥)».

= ولا اسم أمه» (وقد سقطت كلمة «والد» من الترجمة العربية للعجالة ص ٩٤).

(١) زيادة من النكت. وابن عساكر:

هو الحافظ الكبير محدث الشام أبو القاسم علي ابن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقي الشافعي، صاحب التصانيف والتاريخ الكبير وله «الإشراف على معرفة الأطراف» مات سنة ٥٧١هـ. تذكرة الحفاظ ٤/١٣٢٨-١٣٣٤، الأعلام ٨٢/٥-٨٣، معجم المؤلفين ٧/٦٩-٧٠ (المراجع).

(٢) هو أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني المعروف بابن القيسراني، وقال ابن العماد: الحافظ القيسراني رحالة مؤرخ من حفاظ الحديث. من مصنفاته «أطراف الكتب الستة» توفي سنة ٥٠٧هـ. شذرات الذهب ٨/٤، الأعلام ٤١/٧، معجم المؤلفين ١٠/٩٨-٩٩ (المراجع).

(٣) هو عبد الغني بن عبدالواحد بن علي بن سرور الحافظ الإمام محدث الإسلام تقى الدين أبو محمد المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي صاحب التصانيف. منها «الكمال» عشر مجلدات، و«المصباح» في ثمانية وأربعين جزءاً، و«الأحكام» ستة أجزاء، و«الصفات» جزءان. توفي سنة ٦٠٠هـ، تذكرة الحفاظ ٤/١٣٧٢-١٣٨١، شذرات الذهب ٤/٣٤٥-٣٤٦، الأعلام ٤/١٦٠، معجم المؤلفين ٥/٣٧٥-٣٧٦ (المراجع).

(٤) وهو الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحده محدث الشام جمال الدين أبو الحجاج يوسف ابن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القزاعي، ثم الكلبي الدمشقي الشافعي عمل كتاب «تهذيب الكمال» في مائتين وخمسين جزءاً وعمل كتاب «الأطراف» في بضعة وثمانين جزءاً. توفي سنة ٧٤٢هـ، تذكرة الحفاظ ١٤٩٨-١٥٠٠، شذرات الذهب ٦/١٣٦-١٣٧، الأعلام ٩/٣١٣، معجم المؤلفين ١٣/٣٠٨ (المراجع).

(٥) النكت على ابن الصلاح ١/٤٨٧، وأنظر أيضاً فتح المغيث للسخاوي ٣٣، تدريب =

وإلا فمن المناسب جداً أن يدخل سنن الدارمي في الصحاح، وهو ما عليه بعض كبار العلماء. قال العلامة مُغَلِّطَائِي^(١):

«ينبغي أن يعد كتاب الدارمي سادساً للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه».

أما فقه الإمام الدارمي وإتقانه فواضح من تراجم أبواب كتابه^(٢).

= الراوي ١٧٣، الحطة ٢٥٦ (المراجع).

(١) كذا في الأصل. والظاهر أن المصنف رحمه الله أخذه عن مصدر تحرف فيه اسمه، والصواب أنه من قول العلائي كما قال ابن حجر في النكت ٢٧٩/١، والسخاوي ص ٣٣ - والعلائي هو: خليل بن كيكليدي بن عبد الله العلائي الدمشقي أبو سعيد صلاح الدين توفي سنة ٧٦١هـ.

من مصنفاته: «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» و«مختصر جامع الأصول لأحاديث الرسول» أنظر تذكرة الحفاظ ٤/١٥٠٧-١٥٠٨، الأعلام ٢/٣٦٩-٣٧٠، معجم المؤلفين ٤/١٢٦، شذرات الذهب ٦/١٩٠-١٩١.

وأما مغلطي فهو: علاء الدين مُغَلِّطَاي بن قَلِيح التركي المصري الحنفي أبو عبد الله مؤرخ من حفاظ الحديث. من مصنفاته: شرح صحيح البخاري وشرح سنن ابن ماجه «وإكمال تهذيب الكمال» في ثلاثة عشر جزءاً. وغير ذلك. توفي سنة ٧٦٢هـ، شذرات الذهب ٦/١٩٧، البدر الطالع ٢/٣١٢-٣١٣، الأعلام ٨/١٩٦-١٩٧، معجم المؤلفين ١٢/٣١٣ (المراجع).

(٢) قال ابن حبان: «كان (الدارمي) من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث وأظهر السنة ببلده ودعا إليها وذب عن حريمها وقمع من خالفها.

الثقات ٨/٣٦٤ وعنه تهذيب الكمال ١٥/٢١٥، سير أعلام النبلاء ١٢/٢٢٧ وقال محمد بن إبراهيم بن منصور الشيرازي: كان عبد الله على غاية من العقل والديانة ممن يضرب به المثل في العلم والدراية والحفظ والعبادة والزهادة، أظهر =

والإمام أحمد يقول:

«ثقة وزيادة». وأثنى عليه خيراً^(١)، وقال: «هو ذاك السيد^(٢)».

وقال الإمام أبو حاتم الرازي:

«هو إمام أهل زمانه^(٣)».

وله خمسة عشر حديثاً من الثلاثيات^(٤).

توفى يوم عرفة سنة ٢٥٥هـ^(٥)، ودفن في مرو.

= علم الحديث والآثار بسمرقند وذبح عنها الكذب، وكان مفسراً كاملاً وفقهياً عالمًا.
(تهذيب الكمال ١٥/١٥، سير أعلام النبلاء ١٢/٢٢٧).

(١) تاريخ بغداد ٣٠/١٠

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ بغداد ٣٢/١٠، تذكرة الحفاظ ٥٣٥/٢، سير أعلام النبلاء ١٢/٢٢٧.

(٤) وقد اختارها أبو عمران عيسى بن عمر بن العباس السمرقندي. وله نسخة في
الظاهرية وأخرى في كوبريلي كما ذكر سزكين في تاريخ التراث ١٧٣/١.

كما يوجد في دار الكتب بالقاهرة «جزء فيه موافقات الدارمي».

ولمحمد نعيم عطا كتاب «الحل المدلل على الدارمي». طبع النصف الأول منه
في لكنو عام ١٢٢٢هـ. (المصدر السابق).

وقد ألف زميلنا الدكتور سيف الرحمن مصطفى رحمه الله «زوائد الدارمي على
الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة» وحققها وخرجها ونال بها درجة الماجستير
من جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ولم يطبع.

(٥) قال ابن منجويه: قال أبو العباس السراج: مات بسمرقند يوم عرفة ٢٥٥هـ. رجال
مسلم ٣٥١/١، وكذا في الأنساب للسمعاني ٢٨١/٥.

وفي المعجم المشتمل: مات يوم الخميس يوم عرفة سنة خمس ويقال سنة
أربع وخمسين ومائتين (ص ١٥٦) وفي تاريخ بغداد بسنده عن محمد بن أحمد بن =

وذكر الملا على القاري تلمذه على البخاري في شرح
المشكاة^(١).

= ماهان البلخي قال: مات عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي يوم عرفة وذلك يوم
الخميس، ودفن يوم الجمعة سنة ٢٥٥هـ (٣٢/١٠).

ولكن قال أحمد بن سيار المروزي: مات في سنة خمس وخمسين ومائتين يوم
التروية بعد العصر ودفن يوم عرفة يوم الجمعة وهو ابن خمس وسبعين سنة. تاريخ
بغداد ٣٢/١٠، تهذيب الكمال ٢١٦/١٥، سير أعلام النبلاء ٢٢٨/١٢، وكذا ذكره
ابن حبان أيضًا ٣٦٤/٨.

(١) مرقاة المفاتيح ٢٣/١ وروى البخاري أيضًا عن الدارمي، وروايته عنه في سنن
الترمذي كما ذكر المزي في ترجمة البخاري في تهذيب الكمال ٤٣٣/٢٤.

٦- جَزَرَة الحافظ^(١)

هو صالح بن محمد جزرة. ولد في سنة ٢٠٥هـ. كان قوي الحافظة. كان يلقي دروسًا من حفظه مدة طويلة في بلاد ما وراء النهر بدون كتاب، ولكن مع ذلك كان حفظه بحيث أن أحدًا لم يستطع أن يجد خطأ أو وهمًا. تتلمذ على يحيى بن معين والإمام أحمد بن حنبل وسعيد بن سليمان وأبي نصر التمار وغيرهم واستفاد من صحبتهم. سكن بخارى سنة ٢٦٦هـ، وأكرمه حاكمها غاية الإكرام^(٢).

(١) الإمام الحافظ أبو علي صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي، مولاهم البغدادي، نزيل بخارى.

ذكره المزي في الرواة عن البخاري. (تهذيب الكمال ٤٣٥/٢٤). وقال الخليلي: حافظ ذهن، عالم بهذا الشأن... انتقل إلى بخارى ومات بها (الإرشاد ٩٦٧/٣ و ٦٠٩/٢). وقال الخطيب: حدث من حفظه دهرًا طويلًا ولم يكن استصحب معه كتابًا وكان صدوقًا ثبتًا ذا مزاح ودعابة. مشهورًا بذلك.

ينظر لترجمته: المؤلف والمختلف للدارقطني ٧٥٠/٢، تاريخ بغداد ٣٢٢/٩، الإكمال لابن ماكولا ٤٦١/٢، الأنساب للسمعاني ٢٧٠/٣ «الجزري»، طبقات علماء الحديث ٣٤٨/٢، نزهة الألباب ١٧٠/١، المنتظم ٥٢/١٣ وفيه: ولد بالكوفة سنة عشر ومائتين. كشف النقاب عن الأسماء والألقاب لابن الجوزي ١٣٨/١، تذكرة الحفاظ ٦٤١/٢، سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤، العبر ٤٢٥/١، حوادث ٢٩٤هـ، المشتبه ٢٣٢/١، البداية والنهاية ٢٠٢/١١، توضيح المشتبه ٣٢٠/٢، تبصير المنتبه ٤٣٥/١، النجوم الزاهرة ١٩١/٣، طبقات الحفاظ ٢٨١، شذرات الذهب ٢١٦/٢، تهذيب تاريخ دمشق ٣٨١/٦.

(٢) تذكرة الحفاظ ٦٤٢/٢.

قال الدَّارِقُطْنِيُّ:

«كان ثقة حافظًا عارفًا^(١)».

كان الإمام ابن عدي يعظم شأن جزرة، ويذكر منزلته، ويكرمه.

قال أبو سعد^(٢):

«رأيتُ ابنَ عديٍّ يُفخِّمُ أمرَه ويُعظِّمُه^(٣)».

وكان يحب المزاح والفكاهة، قد خصه الذهبي بترجمة مفصلة، وهو معاصر لإمام المحدثين، ولكن مع هذا الفضل والكمال لم يستطع أن يستغنى عن تحقيقات إمام المحدثين، ونكاته الحديثية، وحضر درسه وتلمذ عليه، وظل يستفيد منه^(٤). توفى سنة ٢٩٣هـ^(٥).

-
- (١) المصدر السابق. وفي المؤلف للدارقطني وغيره، كان ثقة صدوقًا حافظًا عارفًا.
 - (٢) تحرف في الأصل إلى «أبو سعيد». وأبو سعد هو الحافظ الإمام المصنف عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الإستراباذي، محدث سمرقند، ألف تاريخها وتاريخ إستراباذ وغير ذلك، توفى بسمرقند سنة ٤٠٥هـ. سير أعلام النبلاء ١٧/٢٢٦.
 - (٣) تاريخ بغداد ٩/٣٢٤، تذكرة الحفاظ ٢/٦٤٢.
 - (٤) وكان يستملي للبخاري في بغداد. وقال: «ما رأيت خراسانيًا أفهم من محمد بن إسماعيل». وقال أيضًا: كان أحفظهم للحديث وكنت أستملي له ببغداد إلخ. مقدمة الفتح ص ٤٨٥.
 - (٥) تذكرة الحفاظ ٢/٦٤٢ وغيرها.

٧- الفقيه الإمام محمد بن نصر المَرْوَزِي (١)

ولد في سنة ٢٠٢هـ. تلقى العلم عن إمام المحدثين (٢) وغيره من الأئمة مثل إسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى، ويزيد بن صالح، وهشام بن عمار، وصدقة بن الفضل، وكان مع فقهه جامعًا لآثار الصحابة والتابعين.

ومن مؤلفاته كما يذكر مترجموه:

كتاب رفع اليدين، كتاب تعظيم الصلاة، كتاب القسامة، وقيام الليل (٣).

(١) ينظر لترجمته: معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٨١، تاريخ بغداد ٣/٣١٥، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٠٦، المنتظم ١٣/٥٤، تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٩٢، طبقات الشافعية لابن الصلاح ١/٢٧٩، طبقات علماء الحديث ٢/٦٥٠، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٣، العبر ١/٤٢٦، الوافي بالوفيات ٥/١١١، مرآة الجنان ٢/٢٢٣، طبقات السبكي ٢/٢٤٦، البداية والنهاية ١١/١٠٢، طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٣٧٢، الوفيات لابن قنفذ ص ١٩٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/٨٤، التقريب ٩٠٢، التهذيب ٩/٤٨٩، النجوم الزاهرة ٣/١٦١، طبقات الحفاظ ٢٨٤، حسن المحاضرة ١/٣١٠، شذرات الذهب ٢/٢١٦.

(٢) ذكره المزي في الرواة عن البخاري (تهذيب الكمال ٢٤/٤٢٦) وابن حجر في مقدمة الفتح ص ٤٩٢، وأنظر أيضًا مقدمة محقق تعظيم قدر الصلاة ١/٣٤ وكتاب اختلاف العلماء ص ١٤.

(٣) لقد طبع كتاب قيام الليل وفيه ذكر لرفع اليدين (المؤلف) ومن مؤلفات أبي نصر =

روى الخطيب البغدادي بإسناده عن عثمان بن جعفر اللبّان حدثني
محمد بن نصر قال:

«خرجتُ من مصر، ومعِي جاريةٌ لي، فركبتُ البحرَ أريدُ مكة .
قال: ففرقت، فذهب مني ألفا جزء. قال: وصرتُ إلى جزيرة أنا
وجاريتي. قال: فما رأينا أحداً. قال: وأخذني العطشُ فلم أقدر
على الماء. قال: وأجهدتُ فوضعتُ رأسي على فخذِ جاريتي
مستسلماً للموت. قال: فإذا رجل قد جاءني ومعه كوزٌ، فقال
لي: هاه. قال: فأخذتُ فشربتُ وسقيتُ الجاريةَ. قال: ثم مضى،
فما أدري من أين جاء، ولا من أين ذهب^(١)».

المروزي المطبوعة: =

- ١- تعظيم قدر الصلاة. تحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. نشر
مكتبة الدار. المدينة المنورة. ط أولى ١٤٠٦هـ.
 - ٢- السنة مطبوع أكثر من طبعة.
 - ٣- اختلاف العلماء، تحقيق السيد صبحي السامرائي. ط الثانية. دار عالم الكتب.
بيروت ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
 - ٤- ٦ قيام الليل، قيام رمضان، كتاب الوتر. وقد اختصر هذه الثلاثة العلامة أحمد
بن علي المقرئ ت ٨٤٥هـ.
- وهذه المختصرات مطبوعة في مجلد واحد أكثر من مرة منها طبعة حديث
أكاديمي في باكستان ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- وله كتب أخرى ذكرها مترجموه فليرجع إلى مصادر ترجمته وكتاب «الإمام
محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها» تأليف مَوسِم
بن منير بن مبارك النفيعي. وقد نال به مؤلفه درجة الماجستير من جامعة أم القرى
عام ١٤١٤هـ.

(١) تاريخ بغداد ٣/٣١٧، تذكرة الحفاظ ٢/٦٥٢، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٨.

ولأجل معرفته التامة بآثار الصحابة ولبرايعته في الفقه كان الإمام محمد بن يحيى الذهلي مع جلالته وعلمه إذا سئل عن مسألة وهناك محمد بن نصر أشار إليه، ويقول:

«سلوا أبا عبد الله المروزي^(١)».

وكان من مميزات الفقيه محمد بن نصر المروزي أنه كان يحترمه الأمراء والحكام غاية الاحترام، فكان إسماعيل بن أحمد والي خراسان وأخوه إسحاق يرسلان إليه ثمانية آلاف درهم في السنة وكان أهل سمرقند يرسلون أربعة آلاف، ولكنه كان ينفق هذه الدراهم في العلم، ولا يدخر لنفسه شيئاً^(٢).

وقد ذكر الحافظ الذهبي قصة لمحمد بن نصر وابن خزيمة وغيرهما أيام طلبهم بسنده.

قال الذهبي:

«قال الحافظ أحمد بن منصور الشيرازي سمعتُ محمد بن أحمد الصَّحَّاف سمعتُ أبا العباس البكريَّ يقول:

«جَمَعَتِ الرَّحْلَةُ بِمِصْرَ بَيْنَ ابْنِ جَرِيرٍ وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ نَصْرِ وَالرُّوْيَانِيَّ، فَأَرْمَلُوا وَلَمْ يَبْقَ عِنْدَهُمْ مَا يَقْتَتَهُمْ، وَجَاعُوا، فَاجْتَمَعُوا فِي بَيْتٍ وَاقْتَرَعُوا عَلَيَّ أَنْ مِّنْ خَرَجَتِ عَلَيْهِ الْقِرْعَةُ يَسْأَلُ. قَالَ: فَخَرَجْتُ عَلَيَّ ابْنُ خُزَيْمَةَ، فَقَالَ: أَمَّهْلُونِي حَتَّى أَصْلِي،

(١) علوم الحديث للحاكم ص ١٠٢، تاريخ بغداد ٣/٣١٦، تذكرة الحفاظ ٢/٦٥٢.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٣/٣١٧، تذكرة الحفاظ ٢/٦٥٢، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٧.

وقام. قال: فإذا هم بشمعةٍ وخَصِيٍّ من قبلِ أميرِ مصرَ، ففتحوا، فقال: أيكم محمد بن نصر؟ فقيل: هذا، فأخرجَ صرَّةَ فيها خمسون ديناراً، فدفعتها إليه، ثم قال: أيكم ابن جرير؟ فأعطاه مثلها، ثم كذلك بابن خزيمة وبالرُّوياني، ثم حدّثهم قال: إن الأميرَ كان قائلاً بالأمس، فرأى في النوم: أن المحامدَ جياعٌ قد طَوَّوا، فأنفذ إليكم إليكم هذه الصُّرَر، وأقسمَ عليكم إذا نَفَدتَ فعرفوني»^(١).

(١) تذكرة الحفاظ ٧٥٣/٢. وهذه القصة يجب أن يعتبر بها طلبة العلم اليوم (المؤلف) وقد ذكرها الذهبي في ترجمة الروياني، وذكرها ابن كثير في ترجمة ابن خزيمة مختصراً. البداية والنهاية ١٤٩/١١ (المراجع).

وانظر أيضاً: تاريخ بغداد ترجمة محمد بن جرير الطبري. وكذلك سير أعلام النبلاء ٢٧١/١٤، وأعادها في ترجمة الروياني ٥٠٩/١٤. والمنتظم ٥٥/١٣.

٨- الإمام أبو حاتم الرازي^(١)

إمامٌ عظيمٌ في فن الجرح والتعديل . ولد سنة ١٩٦ هـ . ومن أهم ما اشتهر من حياته أنه كان يرتحل في طلب أحاديث رسول الله ﷺ ماشياً

(١) وهو الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أحد الأعلام . قال : كتبتُ الحديث سنة تسع ومائتين . توفى سنة ٢٧٧ هـ ، وله اثنان وثمانون سنة . تذكرة الحفاظ ٥٦٧/٢ - ٥٦٩ (المراجع) .

قال الذهبي : كان من بحور العلم ، طوف البلاد ، وبرع في المتن والإسناد وجمع وصنف وجرح وعَدَّل وصَحَّح وعلَّل ، . . . وهو من نظراء البخاري ومن طبقتة ، ولكنه عمر بعده أزيد من عشرين عاماً . (سير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٣) وفيه أيضاً ذكر حادثة غريبة وقعت له في بعض الرحلات كادت أن تؤدي به من شدة العطش (٢٥٧/١٣) .

أما مؤلفاته فلم يبق منها سوى مختارات من كتاب الزهد ذكرها سزكين في تاريخ التراث (٢٤٠/١) ورسالة «أهل السنة واعتقاد الدين» طبع بتحقيق أخينا الأستاذ محمد عزيز شمس ضمن كتاب روائع التراث . نشر الدار السلفية . بومبائي ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .

وأما علمه في الجرح والتعديل والعلل فقد حفظه ولده في كتبه ومن أهمها «الجرح والتعديل» و«علل الحديث» . وهما مطبوعان ومشهوران .

وينظر لترجمته : الجرح والتعديل ٣٤٩/١ ، ٢٠٤/٧ ، ثقات ابن حبان ١٣٧/٩ ، الإرشاد ٦٨١/٢ ، تاريخ بغداد ٧٣/٢ ، السابق واللاحق ص ٣٢٣ ، طبقات الحنابلة ٢٨٤/١ ، الأنساب ٢٨٥/٤ ، الحنظلي ، المعجم المشتمل ٢٢٤ ، المنتظم ٢٨٤/١٢ ، اللباب ٣٩٦/١ ، تهذيب الكمال ٣٨١/٢٤ ، طبقات علماء الحديث ٢٦٠/٢ ، تذكرة الحفاظ ٥٦٧/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٣ ، العبر ٣٩٨/١ ، الوافي بالوفيات ١٨٣/٢ ، طبقات الشافعية للسبكي ٢٠٧/٢ ، البداية والنهاية ٥٩/١١ ، غاية النهاية ٩٧/٢ ، التقريب ص ٨٢٤ ، التهذيب ٣١/٩ ، النجوم الزاهرة ٧٧/٣ ، طبقات الحفاظ ص ٢٥٥ ، الخلاصة ٣٢٦ ، شذرات الذهب ١٧١/٢ .

على أقدامه، وقال هو بنفسه:

«مشيتُ على قَدَمَيَّ زيادةً على ألفِ فرسخ، ثم تركتُ العدد»^(١).

سافر من البحرين إلى مصر، ومن مصر إلى الرملة، ومن الرملة إلى طرطوس على أقدامه، وضاعت عليه النفقات مرة في البصرة فباع ثيابه حتى نفدت، وجاع يومين، فأعلم رفيقه، فساعده وخدمه^(٢).

وهو من أهل الفضل والكمال من معاصري إمام المحدثين، ولكن مع ذلك كان مولعًا بتحقيقات إمام المحدثين ودقائقه، فاستفاد منه الكثير.^(٣) توفي في شعبان سنة ٢٧٧هـ.

(١) تذكرة الحفاظ ٥٦٧/٢.

(٢) المصدر السابق ٥٦٨/٢.

(٣) ذكره المزي في الرواة عن البخاري. تهذيب الكمال ٤٣٥/٢٤، وابن حجر في مقدمة الفتح ص ٤٩٢.

وكان أبو حاتم كثير الاستفادة من البخاري، شديد الإعجاب به. قال الحسين بن حاتم، عُبيدُ العجل: ما رأيتُ مثل محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج الحافظ لم يكن يبلغ محمد بن إسماعيل، ورأيت أبا زرعة وأبا حاتم يستمعون إلى محمد بن إسماعيل أيَّ شيء يقول، يجلسون تحته. تاريخ بغداد ٣٠/٢، سير أعلام النبلاء ٤٣٦/١٢، تحفة الأخباري ص ١٩٤. وقد تقدم (ص ٢٢١).

وقال إسحاق بن زيرك: سمعت محمد بن إدريس الرّازي يقول في سنة سبع وأربعين ومائتين: يقدّم عليكم رجلٌ من خراسان لم يخرج منها أحفظ منه ولا قدّم العراق أعلم منه. فقدّم علينا البخاري بعد ذلك بأشهر. تاريخ بغداد ٢٣/٢.

وصاحبه الإمام أبو زرعة الرّازي أيضًا من كبار تلامذة الإمام البخاري المستفيدين منه. فبالإضافة إلى النص المذكور آنفًا، قال إبراهيم الخواص مستملي =

صدقة: رأيتُ أبا زرعة كالصبيّ جالسًا بين يدي محمد بن إسماعيل، يسأله عن علل الحديث. سير أعلام النبلاء ٤٠٧/١٢ وقد تقدم (ص ٢٢١).

ولكنهما - أعني أبا حاتم وأبا زرعة الرازيين - توقفا عن الرواية عن الإمام البخاري بعدما كتب إليهما محمد بن يحيى الذهلي في قضية اللفظ بالقرآن.

قال ابن أبي حاتم: «محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، قدم عليهم الرى سنة ٢٥٠هـ... سمع منه أبي وأبو زرعة، ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق.» الجرح والتعديل ١٩١/٧.

قلت: التهمة المنسوبة إلى الإمام البخاري كانت غير صحيحة. ولعل الإمامين المذكورين توقفا عن الرواية عنه تورعًا واحتياطًا ولم يجدا فرصة للتثبت في الأمر أولاً لبعده المسافة بين الرى وبين بخارى، وثانيًا لأن القصة كانت وقعت في أواخر حياة الإمام البخاري والظاهر أنه لم يتم لقاء بينهما وبين البخاري بعد ذلك ولذلك لم يُعر العلماء والأئمة هذا الترك أى اهتمام. قال الذهبي: «لا عبرة بترك أبي زرعة وأبي حاتم له من أجل اللفظ لأنه مجتهد في المسألة بل مصيب.» (المغني للذهبي ٥٥٧/٢) وقال في سير أعلام النبلاء: «إن تركا حديثه أو لم يتركا، البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم» (٤٦٣/١٢) ومع ذلك فإنَّ توقفيهما عن الرواية عن البخاري لم يغير في واقع الأمر شيئًا لأن روايتهما من الأساس نادرة في كتب السنة، ولو لا أن ابن أبي حاتم جمع أقوالهما في الجرح والتعديل وفي العلل لم يستفد الناس من علمهما شيئًا يذكر ومع ذلك فإنَّ كتاب «الجرح والتعديل» مبني أساسًا على علم البخاري وكتابه التاريخ كما سبق ذكره. فأى ترك هذا؟؟.

إلا أن بعض الحاقدين على الإمام البخاري خاصة وعلى أهل الحديث وأصحاب السنة عامةً يتلذذون بذكر هذه الكلمة ويوهمون أتباعهم أن البخاري كان «متروكًا» عند أبي حاتم وأبي زرعة. وهم يعلمون تمامًا أن الترك الاصطلاحي شيء والترك بمعنى عدم الرواية أو عدم الكتابة شيء آخر. قال محمد بن عبد الرحيم عن علي بن المديني: «كان عطاءً بأخرة تركه ابن جريج وقيس بن سعد» قال الذهبي: «لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطلا الكتابة عنه وإلا فعطاءً ثبت رضاء» الميزان ٧٠/٣، وذكره ابن حجر في التهذيب وأقره (٢٠٣/٧) ترجمة عطاء بن أبي

= رباح المكي) وهذا واضح إن شاء الله لمن كان له قلب سليم وبرأه الله من الحقد على حماة سنة المصطفى ﷺ وحفظتها والعاملين بها.

ومن هذا الباب ما جاء في ترجمة الإمام علي ابن المديني من أن الإمام أحمد كان ترك حديثه من أجل موقفه في المحنة. قال الذهبي: «بدت منه هفوة ثم تاب منها، وهذا أبو عبد الله البخاري - وناهيك به - قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني... ولو تركت حديث علي وصاحبه محمد وشيخه عبد الرزاق وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد و... و... و... لغلقتنا الباب، وانقطع الخطاب، وماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال إلخ. (الميزان ٣/ ١٤٠).

ولقد كان الإمام البخاري رحمه الله أوسع صدراً وأكثر تسامحاً فإنه مع كل ما لقي من العداوة من محمد بن يحيى الذهلي لم يترك الرواية عنه بل روى عنه حتى في صحيحه وروى عن أبي حاتم الرازي أيضاً على خلاف فيه. فله دره. ورحمهم الله جميعاً. وسيكونون يوم القيامة - إن شاء الله - إخواناً على سرر متقابلين فقد كان خلافهم أيضاً لله وفي الله، ومن أخطأ منهم في اجتهاده فهو مأجور عليه إن شاء الله أجراً واحداً.

بل أكثر من ذلك كان البخاري يتحاشى حتى عن الكلام فيمن كان يقع فيه ويتجنب حتى الدعاء عليهم.

فقد قال الوراق:

أتى رجل أبا عبد الله البخاري فقال: يا أبا عبد الله، إن فلاناً يكفرك. فقال: قال النبي ﷺ: إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء به أحدهما. وكان كثير من أصحابه يقولون له: إن بعض الناس يقع فيك فيقول: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٧٦) ويتلو أيضاً: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ (فاطر: ٤٣) فقال له عبد المجيد بن إبراهيم: كيف لا تدعو الله على هؤلاء الذين يظلمونك؟ فقال: قال النبي ﷺ: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض». وقال: «مَنْ دَعَا عَلِيَّ ظَالِمًا فَقَدْ انْتَصَرَ». (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٠-٤٦١).

٩- الإمام إبراهيم الحَرَبِيُّ^(١)

من أئمة الفقه واللغة والأدب. قال الخطيب:

«كان إمامًا في العلم، رأسًا في الزهد، عارفًا بالفقه، بصيرًا بالأحكام، حافظًا للحديث، مميزًا لعلله، قيمًا بالأدب، جماعًا للغة، وصنف كتبًا كثيرة. منها: غريب الحديث وكتبًا غيره»^(٢).

(١) هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير بن عبد الله بن ديسم الحربي البغدادي أحد الأعلام. ولد في سنة ١٩٨هـ. وتوفي سنة ٢٨٥هـ. تاريخ بغداد ٢٧/٦ - ٤٠، تذكرة الحفاظ ٥٨٤/٢ - ٥٨٥ (المراجع). وينظر لترجمته: ثقات ابن حبان ٨٩/٨، الفهرست لابن النديم ص ٣٢٣، تاريخ بغداد ٢٧/٦، طبقات الفقهاء للشيرازي ١٧١، طبقات الحنابلة ٨٦/١، الأنساب للسمعاني ٤/١١٢ الحربي، نزهة الألباء ص ٢١٣، المنتظم ١٢/٣٧٩، إنباه الرواة ١/١٩٠، معجم الأدباء ١/١١٢، معجم البلدان ٢/٢٣٧، اللباب ١/٣٥٥، تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٤، سير أعلام النبلاء ١٣/٣٥٦، العبر ١/٤١٠، فوات الوفيات ١/١٤، الوافي بالوفيات ٥/٣٢٠، مرآة الجنان ٢/٢٠٩، طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٠٩، وللأسنوي ١/٣٩٦، البداية والنهاية ١١/٧٩، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٤٤، المقصد الأرشد ١/٢١١، بغية الوعاة ١/٤١٨، طبقات الحفاظ ٢٥٩، المنهج الأحمد ١/٣٨٣، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٣٦، شذرات الذهب ٢/١٩٠. وغيرها.

(٢) تاريخ بغداد ٦/٢٨، تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٤، سير أعلام النبلاء ١٣/٣٥٧.

وقد ذكر الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد في مقدمة تحقيقه لكتاب غريب الحديث أسماء مؤلفات الإمام إبراهيم الحربي فبلغت سبعة عشر كتابًا لكنها ضاعت ضمن الكثير مما ضاع من تراث هذه الأمة (غريب الحديث ١/٤٦) ولم يصل إلينا من مؤلفاته سوى:

١- إكرام الضيف: وقد طبع أكثر من مرة. منها طبعة مكتبة الصحابة بطنطا في مصر =

والعلامة ثعلب^(١) من كبار علماء اللغة والنحو، يقول:

«ما فقدتُ إبراهيمَ الحربي من مجلس لغةٍ أو نحوٍ، خمسينَ سنةً».

قال أبو عمر: سمعت ثعلبًا يقول ذلك مراراً^(٢).

وبسبب الاستغناء في طبعه لم يتطلع أبداً إلى مساعدات الأمراء والحكام وهداياهم، وهذا الاستغناء جوهرية تساعد الإنسان دائماً على الجهر بالحق، ونشره، وطلب الكمال، فإن رجلاً كهذا يكون حراً في نفسه شجاعاً لا يخاف لومة لائم.

وذات مرة أرسل المعتضد بالله - وهو من الخلفاء العباسيين - عشرة آلاف درهم هدية، فردها الحربي، ثم سیر له مرة أخرى ألف دينار، فردّها^(٣).

توفي في ذي الحجة سنة ٢٨٥هـ.

وكان يحضر مجالس إمام المحدثين ويستفيد منه، وكان مع كونه

-
- = عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م. بتحقيق عبد الله بن عائض الغرازي. وفيه ١٣١ حديثاً.
- ٢- والمجلدة الخامسة من كتاب «غريب الحديث»: وقد طبعت في ثلاث مجلدات بتحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد. نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى. مكة المكرمة عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- (١) العلامة المحدث، إمام النحو، أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني، مولاهم البغدادي، صاحب «الفصيح» والتصانيف، المعروف بـ«ثعلب» ت ٢٩١هـ. وفيات الأعيان ١/١٠٢، سير أعلام النبلاء ١٤/٥.
- (٢) تاريخ بغداد ٦/٢٣، تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٥، سير أعلام النبلاء ١٣/٣٦٠.
- (٣) تاريخ بغداد ٦/٣٢، تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٥، سير أعلام النبلاء ١٣/٣٦٠.

جماعاً للعلوم لا يستغنى عن تحقيقات إمام المحدثين، ولم تمنعه
المعاصرة عن هذه الاستفادة^(١).

قال الذهبي:

«وقد وقع لنا عدّة تآليف لإبراهيم الحرّبي»^(٢)

(١) مقدمة الفتح ٤٩٢. وذكره المزي أيضاً فيمن روى عن البخاريّ (تهذيب الكمال
٤٣٤/٢٤).

(٢) تذكرة الحفاظ ٥٨٥/٢.

١٠- الحافظ الكبير أبو بكر بن أبي عاصم^(١)

كان ظاهري المذهب، بعيداً عن القياس^(٢)، ذهبت كتبه في فتنه الزنج^(٣)، فأعاد من حفظه خمسين ألف حديث^(٤)، كان قاضياً في

(١) هو أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك أبي عاصم النبيل ابن مخلد الشيباني البصري الحافظ قاضي أصبهان وصاحب المصنفات. توفي سنة ٢٨٧هـ. تذكرة الحفاظ ٢/٦٤٠-٦٤١، شذرات الذهب ٢/١٩٥-١٩٦، سير أعلام النبلاء ١٣/٤٣٠-٤٣٩، البداية والنهاية ١١/٨٤. (المراجع).

وينظر أيضاً لترجمته: الجرح والتعديل ٢/٦٧، طبقات المحدثين بأصبهان الترجمة ٤٢٠ تحقيق البلوشي، أخبار أصبهان ١/١٠٠، العبر ١/٤١٣، الوافي بالوفيات ٧/٢٦٩، لسان الميزان ٦/٣٤٩، تهذيب تاريخ دمشق ١/٤١٨.

(٢) قال أبو سعيد ابن الأعرابي: كان مذهبه القول بالظاهر ونفى القياس (التذكرة ٢/٦٤١، سير أعلام النبلاء ١٣/٤٣٧). وقال أبو نعيم: كان فقيهاً ظاهري المذهب. (أخبار أصبهان ١/١٠٠).

قال الذهبي: «وفي هذا نظر فإنه صنف كتاباً على داود الظاهري، أربعين خبراً ثابتة مما نفى داود صحتها.» (السير ١٣/٤٣١) وقال أيضاً: «حافظ كبير إمام بارع متبع للآثار... وكان مذهبه القول بالظاهر وكان ثقة نبياً معمرًا.» (المصدر السابق).

ويظهر من هذا أنه كان إماماً متبعاً للآثار دون التقيد بمذهب معين ولم يكن مقلداً لداود الظاهري ولا لغيره. وكتابه العظيم «السنة» يبين أن عقيدته هي عقيدة السلف الصالح بل كان من الدعاة إليها المنافحين المدافعين عنها. وكان يقول: «لا أحب أن يحضر مجلسي مبتدع ولا طعان ولا لعان ولا فاحش ولا بذيء ولا منحرف عن الشافعي ولا عن أصحاب الحديث.» (تهذيب تاريخ دمشق ١/٤٢٠).

(٣) ظهرت فتنه الزنج في البصرة سنة ٢٥٥هـ واستولوا عليها سنة ٢٥٧هـ وتم القضاء عليهم في سنة ٢٧٠هـ. وكانت بقيادة علي بن محمد العلوي الذي كان يزعم أنه من سلالة زيد بن علي وقد بادر إلى دعوته عبيد أهل البصرة والسودان ومن ثم قيل لهم «الزنج». انظر العبر ١/٣٦٥، حوادث ٢٥٥هـ.

(٤) تذكرة الحفاظ ٢/٦٤١.

أصبهان مدة طويلة .

توفى سنة ٢٨٧هـ، ويذكر أنه ولد في سنة ١٧٠هـ^(١)، وقد أفرد له أبو موسى المدني ترجمة طويلة^(٢). ومع هذا الفضل والكمال كان يحضر دروس إمام المحدثين^(٣).

(١) هكذا في الأصل وهو خطأ والظاهر أن المصنف رحمه الله سبق نظره إلى ترجمة أحمد بن إسحاق الأشجعي الكوفي الذي ذكره الذهبي ضمن ترجمة ابن أبي عاصم لكونه توفى في السنة التي توفى فيها ابن أبي عاصم. وكان يدعى أنه ولد سنة ١٧٠هـ.

أما ابن أبي عاصم فقد قالت ابنته عاتكة: «ولد أبي في شوال سنة ٢٠٦هـ» كما ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء ٤٣١/١٣.

(٢) تذكرة الحفاظ ٦٤١/٢، شذرات الذهب ١٩٥/٢.

(٣) تهذيب الكمال ٤٣٤/٢٤، سير أعلام النبلاء ٤٣٧/١٣، مقدمة الفتح ٤٩٢.

هذا وقد وُصف ابن أبي عاصم بأنه كثير التصانيف وجمع جزء في تصانيفه فيه زيادة على ثلاثمائة مصنف (سير أعلام النبلاء ٤٣٠/١٣، ٤٣٦) وكان مسنده الكبير وحده يحتوي على خمسين ألف حديث. وقد أحصى الدكتور باسم فيصل الجوابرة في مقدمة تحقيقه لكتاب الآحاد والمثاني أسماء مؤلفاته فبلغت تسعة وأربعين كتابًا. من أهمها «كتاب السنة» وهو مطبوع بتحقيق العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله.

كما طبع أيضًا كتاب «الآحاد والمثاني». و«الأوائل» و«الجهاد» و«الديات» و«الزهد».

١١- ابنُ خُزَيْمَةَ^(١) صاحبُ الفقه والحديث

لقبه الحافظ الذهبي «إمام الأئمة وشيخ الإسلام»، وقال:
«انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان»^(٢).

كان جامعًا للفقه والحديث، وذكر الذهبي أن مصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتابًا سوى المسائل، وكانت فتاواه الحديثية تبلغ مائة جزءٍ. وأنه ألف ثلاثة أجزاء في فقه حديث بريرة وحده^(٣).

(١) هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر الحافظ الحجة الفقيه شيخ الإسلام، إمام الأئمة السلمي النيسابوري صاحب التصانيف. ولد سنة ٢٢٣هـ أو ٢٢٢هـ. وتوفى سنة ٣١١هـ. (المراجع).

وينظر لترجمته: الجرح والتعديل ١٩٦/٧، ثقات ابن حبان ١٥٦/٩، علوم الحديث للحاكم ص ٨٣، تاريخ جرجان للسهمي ص ٤٥٦، الإرشاد ٨٣١/٣، طبقات الشيرازي ص ١٠٥، المنتظم ٢٣٣/١٣، تهذيب الأسماء واللغات ٧٨/١، طبقات علماء الحديث ٤٤١/٢، تذكرة الحفاظ ٧٢٠/٢، سير أعلام النبلاء ٣٦٥/١٤، العبر ٤٦٢/١، الوافي بالوفيات ١٩٦/٢، طبقات السبكي ١٠٩/٣، طبقات الإسنوي ٤٦٢/١، البداية والنهاية ١٤٩/١١، طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢١٩/١، غاية النهاية ٩٧/٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٩٩/١، النجوم الزاهرة ٢٠٩/٣، طبقات الحفاظ ص ٣١٠، طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ٤٨، شذرات الذهب ٢٦٢/٢.

(٢) تذكرة الحفاظ ٧٢٠/٢-٧٢١ وقال الخليلي: اتفق في وقته أهل الشرق أنه إمام الأئمة (الإرشاد ٨٣١/٣).

(٣) تذكرة الحفاظ ٧٢٩/٢، سير أعلام النبلاء ٣٧٦/١٤، الطبقات للسبكي ١١٨/٣، =

ومن هنا تعرف منزلته .

قال ابن حبان :

«ما رأيتُ على وجه الأرض من يُحسن صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصَّحاح، وزياداتها، حتى كأنَّ السننَ كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق ابن خزيمة فقط»^(١).

علوم الحديث للحاكم ص ٨٣ .

ونصه: قال أبو عبدالله: فضائل هذا الإمام مجموعة عندي في أوراق كثيرة، وهي أشهر وأكثر من أن يحتملها هذا الموضوع، ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً سوى المسائل، والمسائل المصنفة أكثر من مائة جزء. فإن فقه حديث بريرة ثلاثة أجزاء، ومسألة الحج خمسة أجزاء. (المراجع).

ومع كثرة مؤلفات هذا الإمام لم يصل إلينا منها سوى:

١- صحيح ابن خزيمة، وسيأتي الكلام عنه بعد قليل.

٢- كتاب التوحيد وقد طبع أكثر من مرة. وأحسن طبعاته ما طبع بتحقيق الدكتور عبد العزيز إبراهيم الشهبان. نشر مكتبة الرشد بالرياض. ط ثانية ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

٣- كتاب آخر باسم «شأن الدعاء وتفسير الأدعية الماثورة» مازال مخطوطاً بالمكتبة الظاهرية كما ذكر محقق كتاب التوحيد.

(١) رواه الذهبي بسنده عن ابن حبان. انظر تذكرة الحفاظ ٧٢٣/٢، سير أعلام النبلاء ٣٧٢/١٤.

وابن حبان هو تلميذ ابن خزيمة وقد أكثر الرواية عنه في صحيحه (انظر مقدمة محقق الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١٤/١) وقد ترجم شيخه في كتابه الثقات وقال فيه: «... كان رحمه الله أحد أئمة الدنيا علماً وفقهاً وحفظاً وجمعاً واستنباطاً حتى تكلم في السنن باسنادٍ (كذا!) ولعل الصواب: بأشياء) لا نعلم سبق إليها غيره من أئمتنا مع الاتقان الوافر والدين الشديد إلى أن توفي رحمه الله. إلخ (الثقات ١٥٦/٩).

وكانت قوته في الحفظ بحيث أنه كان يحفظ المسائل الفقهية
الحديثية كما يحفظ القارئء السورة. (١)

وقد ألف الإمام ابن خزيمة كتابًا جمعه من الأحاديث المنتخبة على
طراز البخاري، ويُعرف كتابه الآن باسم «صحيح ابن خزيمة» ولكن
الفرق بين صحيح البخاري وصحيح ابن خزيمة كالفرق بين الشمس
والقمر. (٢)

كان متشدداً جداً في مسألة الاستواء (٣). وكان مكرماً للضيوف
جداً.

وكان الإمام ابن خزيمة مع هذا الفضل والكمال يحضر دروس إمام
المحدثين، ويستفيد منه (٤)، وكان يقول:

(١) انظر: تذكرة الحفاظ ٧٢٣/٢، سير أعلام النبلاء ٣٧٢/١٤، طبقات السبكي
١١٨/٣، شذرات الذهب ٢٦٢/٢.

(٢) وقد سماه مؤلفه: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ» (مقدمة
المحقق ص ١٦).

وقد وصل إلينا مقدار الربع من كتابه وقد طبع بتحقيق الدكتور محمد مصطفى
الأعظمي في أربع مجلدات. نشره المكتب الإسلامي في بيروت. ط أولى ١٣٩٠
هـ-١٣٩٩هـ وعليه تعليقات مختصرة للعلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين
الألباني بين فيها درجة الأحاديث من حيث الصحة أو الضعف ومنها يتبين أن في
كتاب ابن خزيمة أحاديث ضعيفة أيضاً.

(٣) وكان يقول: «من لم يقر بأن الله على عرشه، قد استوى فوق سبع سمواته، فهو
كافر حلال الدم، وكان ماله فيئاً»، وقال: «ولا يدفن في مقابر المسلمين» تذكرة
الحفاظ ٧٢٨/٢، سير أعلام النبلاء ٣٧٣/١٤-٣٧٤.

(٤) ذكره المزي في الرواة عن البخاري (تهذيب الكمال ٤٣٥/٢٤) وكذا الذهبي في
تذكرة الحفاظ ٥٥٥/٢ وسير أعلام النبلاء ٣٩٧/١٢، وقد روى عنه البخاري أيضاً =

«ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري»^(١).

والحافظ الذهبي حينما ذكر في تذكرة الحفاظ تلامذة إمام المحدثين المختصين، ذكر اسمه أيضًا في الطبقة الخامسة^(٢).

وذكر ابن القيم أن الإمام ابن خزيمة كان إمامًا وصاحب مذهبٍ خاص كمذاهب الأئمة الأربعة^(٣).

= ومسلم في غير الصحيحين كما قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٣٦٦/١٤.

(١) تاريخ بغداد ٢٧/٢، مقدمة الفتح ص ٤٨٥، طبقات السبكي ٢/٢١٨، وقد تقدم.

(٢) تذكرة الحفاظ ٥٥٥/٢ وفيه «فهو (أى البخاري) ومسلم وأبو داود والترمذي رجال الطبقة الخامسة من الأربعين للمقدسي». أما الذهبي فقد ذكر البخاري في الطبقة التاسعة من طبقات تذكرة الحفاظ.

(٣) قال ابن القيم: «قال محمد بن إسحاق بن خزيمة الملقب بإمام الأئمة: لا قول لأحدٍ مع رسول الله ﷺ إذا صح الخبر عنه.

وقد كان إمام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله له أصحاب يتحلون مذهبه، ولم يكن مقلدًا بل إمامًا مستقلًا كما ذكر البيهقي في مدخله عن يحيى بن محمد العنبري قال: «طبقات أصحاب الحديث خمسة، المالكية، والشافعية، والحنبلية، والراهوية، والخزيمية أصحاب ابن خزيمة». إعلام الموقعين ١/٢٨٣. فصل في تحريم الافتاء والحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص وذكر الإجماع على ذلك.

وذكر الذهبي أيضًا عن أبي زكريا يحيى بن محمد العنبري قال: «سمعتُ ابن خزيمة يقول: ليس لأحدٍ مع رسول الله ﷺ قول إذا صح الخبر» تذكرة الحفاظ ٧٢٨/٢، سير أعلام النبلاء ٣٧٣/١٤.

وقال الشيرازي في طبقات الفقهاء: وحكى عنه أبو بكر النقاش أنه قال: ما قلدتُ أحدًا في مسألة منذ بلغتُ ست عشرة سنة. (ص ١٠٦).

ولد في سنة ٢٢٣هـ^(١)، وتوفى سنة ٣١١هـ.

ونسبه: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح
ابن بكر السلمي النيسابوري.

(١) وقع في الأصل ٢٢٩هـ ولعله خطأ مطبعي. والتصويب من مصادر ترجمته. وينظر على سبيل المثال: تذكرة الحفاظ ٧٢٠/٢، السير ٣٦٥/١٤، طبقات علماء الحديث ٤٤١/٢، طبقات السبكي ١١٠/٣، ولم يذكروا قولاً آخر.

١٢- أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق كاتب البخاري

من أخص تلامذة إمام المحدثين، وقد ذكره الفِرْبَرِيُّ في أكثر من موضع في صحيح البخاري، وكان كاتبًا للإمام البخاري ومحافظةً لأوراقه. (١)

(١) قال الحافظ ابن حجر في صدد ذكر تلامذة البخاري ورواة كتبه: «ورواقه الإمام الجليل أبو عبدالله محمد بن أبي حاتم الوراق - وهو الناسخ - وكان ملازمه سفرًا وحضرًا فكتب كتبه». «تغليق التعليق ٤٣٧/٥». ولأبي جعفر الوراق كتاب ضخيم في سيرة الإمام البخاري سماه «شمائل البخاري» رواه الذهبي باسناده عنه ونقل منه كثيرًا من أخبار الإمام البخاري في ترجمته في سير أعلام النبلاء وتاريخ الإسلام. وذكر الذهبي تاريخ ولادة الإمام البخاري ثم قال: «قاله أبو جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري، وراق أبي عبدالله في كتاب «شمائل البخاري» جمعه، وهو جزء ضخيم. أنبأني به أحمد بن أبي الخير، عن محمد بن إسماعيل الطرسوسي، أن محمد بن طاهر الحافظ أجاز له، قال: أخبرنا أحمد بن علي بن خلف، أخبرنا أبو طاهر أحمد بن عبد الله بن مهرويه الفارسي المؤدب، قدم علينا مرو لزيارة أبي عبد الله السلمي، أخبرنا أبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف بن مَطَرِ الفربري، حدثنا جدي، قال: سمعتُ محمد بن أبي حاتم، فذكر الكتاب، فما أنقله عنه بهذا السند.» (سير أعلام النبلاء ٣٩٢/١٢).

والحافظ ابن حجر أيضًا يروي أخبارًا عن هذا الكتاب - وإن لم يذكر اسمه - عن عبد الله بن محمد المكي إذنًا مشافهةً، عن كتاب سليمان بن حمزة، عن عبدالعزيز بن باقا، عن طاهر بن محمد بن طاهر عن أحمد بن علي بن خلف به. ثم قال الحافظ: وكل ما أسوقه عن وراق البخاري فهذا الإسناد. (تغليق =

التعليق ٣٨٦/٥.

=

ثم إن الوراق ألف ذيلًا على كتابه «شمائل البخاري».

قال الذهبي: «قال محمد بن يوسف الفريبري: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق يقول في «الزيادات المذيلة على شمائل أبي عبد الله».

«قلت (الذهبي): وليست هي داخلة في رواية ابن خلف الشيرازي.» سير أعلام النبلاء ٤١٦/١٢.

شيوخ الوراق:

وإذا كان الوراق يلازم الإمام البخاريَّ سفرًا وحضرًا فلا بد أنه التقى وسمع من كبار الأئمة والمحدثين في ذلك العصر ولكننا لا نعرف له رواية عنهم. ولكن بعد تتبع أخبار الإمام البخاري التي ذكرها الذهبي في سير أعلام النبلاء عن طريق الوراق عثرت على أسماء كثير من الشخصيات التي استفاد منها الوراق في كتابه «شمائل البخاري» أذكرهم فيما يلي فعسى أن دراسة تراجمهم تكشف لنا في مستقبل الأيام جوانب أخرى من حياة الوراق.

إبراهيم بن خالد المروزي (٤١٩/١٢، ٤٢٢)، إبراهيم بن محمد بن سلام (٤٢٥/١٢) إبراهيم الخواص (٤٠٧/١٢)، أحمد بن عبدالله بن ثابت الشاشي (٤٣٠/١٢) إسحاق، وراق عبد الله بن عبد الرحمن (٤٢٧/١٢)، جعفر بن محمد الفريبري (٤٢٤/١٢)، حاتم بن مالك الوراق (٤٢٥/١٢) أبو الطيب حاتم بن منصور الكسي (٤٢٧/١٢)، حاشد بن إسماعيل (٣٩٠/١٢، ٤٠٨، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٧). حاشد بن عبد الله بن عبد الواحد (٤٢٤/١٢، ٤٢٩) الحسين بن محمد السمرقندي (٤٤٨/١٢)، أبو عمر سليم بن مجاهد (٤١٧/١٢، ٤٢٩، ٤٤٩)، سليمان بن مجاهد (كتب إليه) (٤٢٦/١٢)، صالح بن سمار الزهري (٤١٩/١٢) صالح بن يونس (٤٢٦/١٢) العباس الدوري (٤٠٦/١٢)، عبد الله بن سعيد بن جعفر (٤١٨/١٢، ٤٤٢) عبدالله بن محمد الصارفي (٤٥٢/١٢) علي بن حجر (٤٢١/١٢، تاريخ بغداد ٢٨/٢) عمر بن حفص الأشقر (٤١٩/١٢) أبو منصور غالب بن جبريل (٤٦٧/١٢) وهو الذي نزل عليه البخاري في خرتنك. وقد توفي بعد وفاة الإمام بقليل وأوصى أن يدفن إلى جنبه، محمد بن خدش (٤٤٧/١٢، تغليق التعليق ٣٩٤/٥) محمد بن عباس

وكان الفريبري يأخذُ من الوراق الأجزاء التي لم يسمعها في بعض الأحاديث عن الإمام البخاري مباشرة ولذلك ترى في صحيح البخاري في عدة مواضع:

«قال الفريبري: حدثنا الوراقُ عن البخاري»^(١).

الفريبري (٤٤٥/١٢) محمد بن الليث (٤٣٠/١٢)، محمد يوسف الفريبري (٤١٤/١٢)، (٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩)، محمد بن يوسف الهمذاني (٤٣١/١٢) أبو سهل محمود بن النضر الشافعي (٤٢٢/١٢، ٤٢٦) أبو عمرو المستنير بن عتيق (٤٢٧/١٢) موسى بن قريش (٤١٩/١٢) مهيار (٤٢٩/١٢) النجم بن الفضيل (٤٠٥/١٢)، هانيء بن النصر (٤٠٥/١٢) يحيى بن جعفر البيكندي (٤١٨/١٢)، أبو إسحاق المروزي (٤٣٠/١٢)، أبو بكر المدني بالشاش (٤١٥/١٢) أبوه أبو حاتم (٤٢٥/١٢)، أبو ذر (٤٦٨/١٢) أبو سعيد الأشبح (٤١٥/١٢)، أبو سعيد المؤدب (٤٢٧/١٢) أبو عمرو الكرمانني (٤٢٩/١٢).

وقد تقدمت تراجم بعضهم أثناء تعليقاتي في الكتاب.

تلامذة الوراق:

منهم محمد بن يوسف الفريبري، راوي الصحيح عن الإمام البخاري، وقد روى عنه كتاب شمائل البخاري، وروى عنه في بعض المواضع من الجامع الصحيح نفسه.

(١) انظر عمدة القاري لشرح البخاري للعيني، وفتح الباري (المؤلف) قلت: انظر على سبيل المثال: صحيح البخاري مع فتح الباري ١٠٣/٥، كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض، حديث ٢٤٥٤. حيث أخرج البخاري عن «مسلم بن إبراهيم حدثنا عبد الله بن المبارك» إلخ، حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً: من أخذ من الأرض شيئاً الحديث. وفي آخره: «قال الفريبري قال أبو جعفر بن أبي حاتم قال أبو عبد الله: هذا الحديث ليس بخراسان في كتب ابن المبارك، أملى عليهم بالبصرة.»

١٣- أبو عبد الله حسين بن إسماعيل المحاملي^(١)

يقول السمعاني صاحب الأنساب:

«كان فاضلاً صادقاً ديناً ثقةً صدوقاً»^(٢).

وبدأ يسمع الحديث في العاشرة من عمره. ولد سنة ٢٣٦هـ^(٣).

قال ابن حجر: «أبو جعفر هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري، وقد ذكر عنه الفربري في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره» ١٠٥/٥.

وفي ٥٩/٩، كتاب فضائل القرآن، باب فضل قل هو الله أحد، حديث ٥٠١٥، وفي آخره فائدة رواها الفربري عن الوراق عن البخاري. وقال ابن حجر: «وأبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف، وكأنَّ الفربري ما سمع هذا الكلام منه فحملة عن أبي جعفر عنه. وأبو جعفر كان يُورِّقُ للبخاري أى ينسخ له فكان من الملازمين له والعارفين به والمكثرين عنه. وقد ذكر الفربري عنه في الحج والمظالم والاعتصام وغيرها فوائد عن البخاري.» فتح الباري ٦٠/٩.

(١) ينظر لترجمته: الفهرست لابن النديم ص ٣٢٥، تاريخ بغداد ١٩/٢، الأنساب ١٠٦/١٢، المنتظم ٢١/١٤، اللباب ١٧١/٣، طبقات علماء الحديث ١٢/٣، تذكرة الحفاظ ٨٢٤/٣، سير أعلام النبلاء ٢٥٨/١٥، العبر ٣٧/٢، الوافي بالوفيات ٣٤١/١٢، مرآة الجنان ٢٩٧/٢، البداية والنهاية ٢٠٣/١١، طبقات الحفاظ ص ٣٤٣، شذرات الذهب ٣٢٦/٢.

(٢) الأنساب ١٠٥/١٢، تذكرة الحفاظ ٨٢٥/٣، سير أعلام النبلاء ٢٦٠/١٥.

(٣) قال السمعاني: كانت ولادته سنة خمسٍ أو ست وثلاثين ومائتين (الأنساب ١٠٦/١٢، وعنه اللباب ١٧١/٣).

وروى الخطيب بسنده عن ابن جميع عن المحاملي قال: «وُلِدْتُ سنة خمسٍ وثلاثين ومائتين. قال: ومات في سنة ثلاثين وثلاثمائة.» (تاريخ بغداد ٢٠/٨).

وهذا الذي اعتمده ابن عبد الهادي في طبقات علماء الحديث ١٢/٣، والذهبي =

ومن أشهر أساتذته: الإمام البخاري وأحمد بن مقدم العجلي
ومعاصروهما، ومن أبرز تلامذته: الدارقطني والطبراني وأبو بكر بن
المقريء وأمثالهم.

وكان يحضر في مجالس إملائه عشرة آلاف رجل أو أكثر^(١). وعمر
عمرًا طويلاً، توفي سنة ٣٣٠هـ^(٢).

وهو أيضاً يروي صحيح البخاري عن مؤلفه^(٣).

= في التذكرة ٨٢٤/٣ وغيرها. وقال الذهبي في السير: مولده في أول سنة خمس
وثلاثين ومائتين (٢٥٩/١٥).

(١) قال الخطيب: «قال أبو بكر الداودي: كان يحضر مجلس المحاملي عشرة آلاف
رجل» تاريخ بغداد ٢٠/٨، تذكرة الحفاظ ٨٢٥/٣، سير أعلام النبلاء ٢٦٠/١٥،
البداية والنهاية ٢٠٣/١١، (المراجع).

(٢) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر ٦٦٤/٢، الأنساب ١٠٦/١٢، تذكرة الحفاظ
٨٢٥/٣.

وقال فيه الخطيب: كان فاضلاً ديناً، شهد عند القضاة وله عشرون سنة، وولي
قضاء الكوفة ستين سنة. (تاريخ بغداد ٢٠/٨) وقال الذهبي: الإمام العلامة
المحدث الثقة مسند الوقت... صار أسند أهل العراق مع التصدر للإفادة والفتيا
ستين سنة. (السير ٢٥٦/١٥-٢٦٠).

من مؤلفاته كتاب «السنن». ذكره الذهبي في السير (٢٥٩/١٥) وله أيضاً:
صلاة العيدين، وكتاب المحامليات، و«مجموع» في الحديث، والأمالي. ذكرها
سزكين في تاريخ التراث ٢٩٠/١، وكتاب «الدعاء» وقد طبع هذا الأخير بتحقيق
الدكتور سعيد بن عبد الرحمن القزقي، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط أولى
١٩٩٢م ويحتوي على ٩٦ حديثاً.

(٣) ذكر السمعاني (١٠٦/١٢) والذهبي في السير (٢٥٩/١٥) الإمام البخاري من شيوخ
المحاملي. وذكره المزي في الرواة عن البخاري (تهذيب الكمال ٤٣٤/٢٤) وقال:
وهو آخر من روى عنه ببغداد. وقال ابن حجر: كان عنده (أي عند المحاملي) عن =

١٤- أبو إسحاق إبراهيم بن مَعْقِل النَّسْفِي (١)

ويروى صحيح البخاري في بلاد المغرب عن طريقه، قال ابن دقيق العيد في الإمام:

البخاري جملة أحاديث. (تغليق التعليق ٤٣٦/٥) ولم يذكره في المقدمة في رواية الجامع الصحيح وإنما ذكره من كبار الآخذين عن البخاري (ص ٤٩٢). وقال في تغليق التعليق أيضًا: «... وأبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي وهو آخر من كان يروي الصحيح عن البخاري موتًا... وأطلق جعفر المستغفري الحافظ أنه آخر من حدث عن البخاري وليس جيدًا، لأن الحسين بن إسماعيل المحاملي عاش بعده مدة وكان عنده عن البخاري جملة أحاديث (التغليق ٤٣٦/٥).

فظهر من كلام الحافظ أن آخر من روى عن البخاري صحيحه هو أبو طلحة البزدوي، وأن المحاملي وإن كان عاش بعده لكنه كان يروي عن البخاري بعض الأحاديث دون صحيحه بالكامل.

وقد صرح بذلك الحافظ ابن حجر في أول فتح الباري: «وقد عاش بعده (أي بعد أبي طلحة البزدوي) ممن سمع من البخاري القاضي حسين بن إسماعيل المحاملي ببغداد ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح. وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمه قدمها البخاري. وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطًا فاحشًا» فتح الباري ٥/١، وعنه كشف الظنون ٥٤٥/١ والحطة ٢٠١، و ص ٣١٠ تحقيق علي الحلبي.

ومع ذلك ذكره سزكين في الرواة الأول للجامع الصحيح (تاريخ التراث ١٧٥/١).

(١) ينظر لترجمته: الإرشاد ٩٦٨/٣، الأنساب ٩٣/١٣، معجم البلدان ٢٨٥/٥، الباب ٣٠٨/٣، طبقات علماء الحديث ٤٠٥/٢، تذكرة الحفاظ ٦٨٦/٢، سير أعلام النبلاء ٤٩٣/١٣، العبر ٤٢٨/١، الوافي بالوفيات ١٤٩/٦، مرآة الجنان ٢٢٣/٢، النجوم الزاهرة ١٦٤/٣، طبقات الحفاظ ص ٢٩٨، طبقات المفسرين ٢٢/١، شذرات الذهب ٢١٨/٢، تهذيب تاريخ دمشق ٣٠٠/٢.

«وللمغاربة رواية أخرى من جهة إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري موجودة في فهارسهم وغيرها لا أعلمها اليوم في جهة الشرق»^(١).

وقال السمعاني صاحب الأنساب:

«فكان من أجلة أهل السنة وأصحاب الحديث، ومن ثقاتهم وأفاضلهم»^(٢).

(١) نص كلام ابن دقيق العيد ذكره المؤلف باللغة العربية وليس من ترجمتي. غير أنني لم أجده في المطبوع من الإمام بتحقيق حسن إسماعيل الجمل، نشر دار المعراج الدولية، الرياض ١٤١٤هـ.

(٢) الأنساب ٩٣/١٣. وعنه اللباب ٣/٣٠٨، وكذلك في معجم البلدان ٥/٢٨٥. وتكملته: «كتب الكثير وجمع المسند والتفسير وحدث بهما إلخ».

وقال الخليلي: «حافظ ثقة... وأخذ هذا الشأن عن البخاري». الإرشاد ٩٦٨/٣.

قال المستغفري: كان فقيهاً حافظاً، بصيراً باختلاف العلماء عفيفاً صيناً. طبقات علماء الحديث ٤٠٥/٢.

قال الذهبي: له «المسند الكبير» و«التفسير» وغير ذلك، وحدث بصحيح البخاري عنه وكان فقيهاً مجتهداً. «والسير ١٣/٤٩٣».

وقال أيضاً في العبر: «قاضي نَسَفَ وعالمها ومحدثها... وكان بصيراً بالحديث عارفاً بالفقه والاختلاف» (العبر ١/٤٢٨).

واختلف في تاريخ وفاته فقال الخليلي: «مات قبل الثلاثمائة» وقال السمعاني: توفي في سنة أربع وتسعين ومائتين» وكذا ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٥/١.

وقال ابن عبد الهادي: مات في ذي الحجة في سنة ٢٩٥هـ وهو ما ذكره الذهبي في مختلف مؤلفاته.

وإنه من تلامذة البخاري الذين رووا صحيحه، واتصلت به سلسلة الرواية. (١)

ومن غير هؤلاء المذكورين (٢) من تلامذة إمام المحدثين:

(١) قال الحافظ ابن حجر: «ومن رواية الجامع الصحيح ممن اتصلت لنا روايته بالإجازة إبراهيم بن معقل النسفي الحافظ وفاته منه قطعة في آخره. رواه بالإجازة». مقدمة الفتح ص ٤٩١، وانظر الحطة ص ٣١٠ تحقيق الحلبي، وتغليق التعليق ٤٣٥/٥. وانظر سند الحافظ ابن حجر إليه في المعجم المفهرس ص ٢٧، وفي أول فتح الباري ٧/١.

(٢) وممن روى الجامع الصحيح عنه من غير المذكورين:

١- حماد بن شاکر النسوي - وفي سير أعلام النبلاء: النسفي - قال الذهبي: وهو أحد رواة صحيح البخاري عنه، قال جعفر المستغفري: هو ثقة مأمون. وقال ابن ماكولا: توفي سنة ٣١١هـ. (الإكمال ٣٩٥/٤، سير أعلام النبلاء ٥/١٥) وذكر ابن حجر اسناده إليه في أول فتح الباري ٧/١، وفي المعجم المفهرس ص ٢٧. وقال في تغليق التعليق: روى عنه (أى عن البخاري) الصحيح إلا أوراقًا من آخره رواها بالإجازة. (٤٣٥/٥).

٢- أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي، المتوفى ٣٢٩هـ. وهو آخر من حدث بالجامع الصحيح عن البخاري. مترجم في سير أعلام النبلاء ٢٧٩/١٥. وذكر ابن حجر إسناده إليه في أول فتح الباري ٧/١. والمعجم المفهرس ص ٢٧.

٣- مَهيب بن سُلَيم البخاري، ذكره ابن حجر في رواية الجامع الصحيح عن البخاري. (تغليق التعليق ٤٣٥/٥) وقد ولد مَهيب سنة ٢٣٣هـ وهي السنة التي توفي فيها ابن معين. ذكره الذهبي في السير في ترجمة ابن معين (٩١/١١) وقال الخليلي: بخاري ثقة متفق عليه، مكث عن محمد بن إسماعيل البخاري، روى عنه المبسوط وكتبًا أخرى لم يروها غيره. (الإرشاد ٩٧٣/٣) وكناه الخليلي «أبا حسان» ونسبُ أبيه عند ابن نقطة: سُلَيم بن مجاهد بن بَعِيش - بباء معجة بواحدة - الكرميني. (تكملة الإكمال ٣٨٥/٥، ٢٦٧/٦، توضيح المشتبه ٣٤٣/٩) ووقع في تهذيب الكمال «يَعِيش» بالياء المثناة (٤٣٦/٢٤) ولعله تصحيف.

أبو بكر بن أبي الدنيا (ت ٣٠٥هـ) صاحب التصانيف، وأبو بكر
 البزار (ت ٢٩٢هـ) صاحب التصانيف، وموسى بن هارون الحَمَّال
 (ت ٢٩٤هـ) ومحمد بن عبدالله مُطَيَّن (ت ٢٩٧هـ) وأبو بشر الدُّولابي
 (ت ٣١٠هـ) وإسحاق بن أحمد بن زَيْرِك الفارسي^(١)، ومحمد بن قُتَيْبَة
 البخاري^(٢)، وأبو بكر الأَعْيَن (ت ٢٤٠هـ) وأبو الفضل أحمد بن سلمة
 (ت ٢٨٦هـ) وعمر بن محمد البُجَيْرِي (ت ٣١١هـ) وحسين بن محمد
 القَبَّاني (ت ٢٨٩هـ) ويعقوب بن يوسف بن الأخرم (ت ٢٨٧هـ) وعبد
 الله بن محمد بن ناجية (ت ٣٠١هـ) وسهل بن شاذويه البخاري، وعبيد
 الله بن واصل (ت ٢٧٢هـ) وقاسم بن زكريا المُطَرِّز (ت ٣٠٥هـ) وأبو
 قُرَيْش محمد بن جمعة (ت ٣١٠هـ) ومحمد بن محمد بن سليمان
 الباغندي (ت ٣١٢هـ) وإبراهيم بن موسى الجَوَزِي^(٣)، وعلي بن
 العباس المَقَانِعِي^(٤)، وأبو حامد الأعمشي (ت ٣٢١هـ) وأبو بكر أحمد
 ابن محمد بن صدقة البغدادي (ت ٢٩٣هـ) وإسحاق بن داود الصواف^(٥)،

-
- (١) له ترجمة في الأنساب ٤٩٣/١٣ «اليزدي» والتوضيح ٤٤٩/١.
 (٢) وهو من قرابة الإمام البخاري كما في تهذيب الكمال ٤٣٥/٢٤.
 (٣) وقع في الأصل تبعاً لمقدمة الفتح (ص ٤٩٢) «الجويزي» وما أثبتته من تهذيب
 الكمال ٤٣٤/٢٤، وقد ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٣٤/١٤) غير أنه لم
 يذكر البخاري في شيوخه، توفي ٣٠٣هـ، ويقال له أيضاً «التَّوَزِي».
 وانظر أيضاً: توضيح المشتبه ٦٣٩/١، و ٥٢٠/٢.
 (٤) «المَقَانِعِي» وقع في الأصل تبعاً لمقدمة الفتح (ص ٤٩٢) «التابعي» وهو تحريف.
 انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤٣٠/١٤، ت ٣١٠هـ.
 (٥) التُّسْتَرِي. ذكره المزي في الرواة عن البخاري، وذكره ابن ناصر الدين في توضيح
 المشتبه ٥١٢/١، وهو من شيوخ الطبراني، يروي عن يحيى بن غيلان. انظر
 المعجم الأوسط ٣٧/٤-٣٩، الأحاديث ٣٠٤٧-٣٠٤٩.

وحاشد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٦١هـ) ومحمد بن عبد الله بن
الجُنَيْد (ت ٣٤٧هـ) ومحمد بن موسى النَّهْرَتِيَّي (ت ٢٨٩هـ) وجعفر
ابن محمد النَّيْسَابُورِي (ت ٢٨٨هـ) وأبو بكر بن أبي داود (ت ٣١٦هـ)
وأبو القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ) وأبو محمد بن صاعد (ت ٣١٨هـ)
ومحمد بن هارون الحضرمي (ت ٣٢١هـ).

وهؤلاء من حفاظ الحديث، وقد كتبت لهم تراجم مستقلة^(١)، وأما
مؤلفاتهم فهي تفيد العالم أجمع، وهؤلاء من الذين امتازوا من تلامذة
إمام المحدثين.

(١) معظمهم لهم تراجم في سير أعلام النبلاء. وذكرهم المزي في الرواة عن البخاري
(تهذيب الكمال ٤٣٤/٢٤ - ٤٣٦) وذكرهم ابن حجر في مقدمة الفتح ص ٤٩٢
وهناك كثير غيرهم رووا عن البخاري، ذكرهم المزي في تهذيب الكمال في ذكر
الرواة عن البخاري.

سلسلة تلمذ المؤلف وسنده إلى إمام المحدثين

لستُ من الصالحين ولكني ارتبطتُ بهم

وإني في روضة الكون مثل سلك العِقدِ^(١)

وليس من المناسب لهذا الفقير أن يذكر اسمه في هذه القائمة - قائمة رواة الحديث - ويذكر سنده إلى المحدثين، فيلوث قداستهم بذكر نفسه فيهم وعلاقته بهم.

ولكن مع ذلك فإن اتصال سلسلة الأسانيد سنة قديمة، ويرجى منه الفلاح في الدارين، ولذلك يرى هذا العاجز أيضاً أن يذكر سلسلة أسانيده:

يكفيني الانتساب إليك كما يوجد تماثل في القافيتين بين كلمتين مثل
بُلْبُلٌ وَكُلٌّ^(٢)

(١) ترجمة بيت فارسي ونصه:

كرجة از نیکان نیم خود را به نیکان بسته ام در ریاض آفرینش رشته کل دسته ام

(٢) ترجمة بيت فارسي ونصه:

في الجملة نسبتی بتو کافی بود مرا بلبل همین که قافیه کل بود بس أست
[كما قال الشاعر:

أحب الصالحين ولست منهم لعل الله يرزقني صلاحاً

(المراجع)]

و«كل» كلمة فارسية معناها الزهور.

١- عبد السلام عن الشيخ السيد نذير حسين المحدث الدهلوي في سنة ١٣٠٩هـ.

عن الشيخ المكرم في الآفاق الشيخ محمد إسحاق، عن مسند الوقت الشاه عبد العزيز، عن بقية السلف الشاه ولي الله، عن الشيخ أبي طاهر المدني، عن الشيخ إبراهيم الكردي.

وبقية هذا السند مذكور في كتاب الشاه ولي الله المبارك «الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد» وكتاب «الأمم لايقاظ الهمم»^(١)

وهناك ثلاث سلاسل غير هذه السلسلة يروي عنها شيخ الكل^(٢)، وهي مكتوبة في «المكتوب اللطيف»^(٣) ومقدمة «عون المعبود» بالتفصيل^(٤).

٢- أيضاً: عن الشيخ حسين بن محسن الأنصاري في سنة ١٣٠٩هـ في دهلي لما نزل بها، عن الشيخ حسن بن عبد الباري الأهدل ومحمد ناصر الحازمي وأحمد بن الشوكاني، وكلهم عن الشوكاني. وبقية هذا السند في «إتحاف الأكابر»^(٥).

(١) الأمم لايقاظ الهمم ٣-٦، وهو تأليف للإمام إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي الكوراني الشهرزوري ثم المدني، ولد في سنة ١١٠٢هـ. (المراجع).

(٢) هو السيد نذير حسين المحدث الدهلوي رحمه الله، وكان يلقب بـ«شيخ الكل».

(٣) رسالة للمحدث الشريف العلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي توفى سنة ١٣٢٩هـ، مشتملة على ١٦ صفحة. بين فيها الأسانيد. (المراجع).

(٤) أنظر مقدمة عون المعبود ١/١٣-١٦، ومقدمة غاية المقصود ١/٧١.

(٥) إتحاف الأكابر ص ١٦٠-١٦٧.

٣- أيضاً عن الشيخ محمد المجهلي شهري الجونفوري في سنة ١٣١٣هـ، عن الشيخ عبد الحق البنارسي عن القاضي الشوكاني .

وبقية هذا السند في «إتحاف الأكابر»^(١) .

وهناك سلاسل أخرى ترجع إلى هذه السلاسل .^(٢)

* * *

تم الكتاب بعون الملك الوهاب

(١) تأليف للعلامة القاضي المحدث أبي علي محمد بن علي الشوكاني مؤلف نيل الأوطار . المتوفى سنة ١٢٥٥هـ . أنظر ص ٥٤ - ٦٤ (المراجع) .

(٢) قال مترجم ومحقق هذا الكتاب: الفقير إلى ربه القوي عبدالعليم بن عبدالعظيم البستوي: ولي أيضاً شرف رواية الجامع الصحيح للبخاري وغيره من كتب السنة عن نجل مؤلف هذا الكتاب العلامة المحدث الشيخ عبيدالله المباركفوري رحمه الله إجازة في ٢٦ جمادي الأخرى سنة ١٤١٠هـ عن الإمام العلامة الشيخ محمد عبدالرحمن المباركفوري صاحب تحفة الأحوذى والمحدث الفقيه الشيخ أحمدالله القرشي البرتاب كرهى ثم الدهلوي وهما يرويان عن الإمام الهمام رئيس المحدثين الشيخ السيد نذير حسين الدهلوي بمثل الإسناد المذكور أعلاه في الكتاب .

وكذلك أروي عن شيخنا الشيخ عبيدالله المباركفوري عن شيخه المذكورين عن الشيخ حسين بن محسن الأنصاري إجازة عن الشيخ محمد بن ناصر الحازمي وأحمد بن الإمام محمد بن علي الشوكاني بمثل الإسناد المذكور أعلاه في الكتاب . ولي أسانيد أخرى لا مجال لذكرها هنا .

وصلى الله على سيد المرسلين محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفهارس

- * فهرس الأعلام
- * فهرس الكتب
- * فهرس المراجع
- * فهرس الموضوعات

فهرس الأعلام (١)

- | | |
|---|---|
| ٤٥٠ - أحمد بن أحمد بن محمد العجمي : | ٢٩٤ - آدم بن موسى الخواري : |
| ١٧١ - أحمد بن الأزهر، أبو الأزهر النيسابوري : | ٨١ - إبراهيم بن أدهم الصوفي : |
| ٢١١ - أحمد بن إسحاق السرماري : | ٧٧٠ - إبراهيم بن إسحاق الحربي : |
| - أحمد بن إسماعيل البخاري | ١٣٨ - إبراهيم بن إسماعيل : |
| ٦٢ (شقيق الإمام البخاري) : | ٧٤ - إبراهيم بن الأشعث : |
| ٤٠٧ - أحمد بن إسماعيل الكوراني : | ٩٠ - إبراهيم بن حمزة الزبيري : |
| ٥٧١ - أحمد بن جعفر الخُتلي : | ٤٣٢ - إبراهيم بن حمزة نقيب الأشراف : |
| ٧٣٤ - أحمد بن حجر الهيثمي : | ٢٣٤ - إبراهيم بن خالد، أبو ثور الكلبي : |
| ٢١٢ - أحمد بن حرب النيسابوري : | ٥٧١ - إبراهيم بن عبدالله أبو مسلم الكجي : |
| - أحمد بن حفص، أبو حفص | ٦٣٥ - إبراهيم بن علي أبو إسحاق الشيرازي : |
| البخاري : ١٦٠، ٦٠، ٥٧ | ٤٠٠ - إبراهيم بن علي النعماني : |
| ١٠٥ - أحمد بن حمدون، أبو حامد الأعمشي : | ٤٤٧ - إبراهيم بن محمد أبو مسعود الدمشقي : |
| ٤١٥ - أحمد بن رسلان المقدسي : | ٧٣٧ - إبراهيم بن محمد الباجوري : |
| ٣٨٣ - أحمد بن سعيد الداودي : | ٣٧٨ - إبراهيم بن محمد، سبط ابن العجمي : |
| ٤٢٤ - أحمد بن سليمان بن كمال باشا : | ٢٠٧ - إبراهيم بن محمد بن سلام البيكندي : |
| ٦٨ - أحمد بن سهل، أبو النصر البخاري : | ٧٣٥ - إبراهيم بن محمد بن عربشاه : |
| ٩٧ - أحمد بن شبيب الحبطي : | ٧٨٥ - إبراهيم بن معقل النسفي : |
| ٧٣٩ - أحمد بن شعيب بن علي النسائي : | ٩٠ - إبراهيم بن المنذر الحزامي : |
| ٣٤٣ - أحمد بن عبدالرحيم ولي الله الدهلوي : | ٤٧ - أبو إسحاق اللهاوي : |
| ٤٤٨ - أحمد بن عبدالله، أبو نعيم الأصبهاني : | ٢١ - أبو يحيى إمام خان النوشهروي : |
| ٩٨ - أحمد بن عبدالله أبو الوليد الحنفي : | ٢٠٤ - أحمد بن أبي بكر، أبو مصعب الزهري : |
| ٧٥٠ - أحمد بن عبدالله النعيمي : | ٤٣١ - أحمد بن أحمد زرّوق : |
| ٧٢٤، ٣٧٩ - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني : | ٤٣٠ - أحمد بن أحمد بن محمد الشجاعي : |
| ٤٢٢ - أحمد بن علي السهارةفوري : | ٤٢٨ - أحمد بن أحمد الشرجي : |

(١) ذكرت في هذا الفهرس مواضع الترجمة أو مواضع الفائدة فقط ولم أحاول استقصاء كل موضع تكرر فيه اسم من الأسماء ولا كل اسم ورد ذكره في الكتاب.

١٧٨ - إسحاق بن أحمد السمراري :
 ٦٨ - إسحاق بن حمزة البخاري :
 ٧٣٧ - إسحاق خواجه أحمد أفندي :
 ٩٣ - إسماعيل بن أبان الوراق :
 - إسماعيل بن إبراهيم الجعفي
 ٥٧ (والد البخاري) :
 ٢٠٣ - إسماعيل بن أبي أويس :
 ٨٩ - إسماعيل بن سالم الصائغ :
 ٩٨ - إسماعيل بن عبدالله الرقي :
 ٧٠٥، ٤١٦ - إسماعيل بن محمد الأصبهاني :
 ٤١٢، ٤٢ - إسماعيل بن محمد العجلوني :
 ٧٥٠ - إسماعيل بن محمد الكشاني :
 ٦٤٧ - الأسود بن يزيد النخعي :
 ٣٨ - ألويس اسبرنجر :
 ٤٧ - أمان الله (جد المؤلف من قبل أمه) :
 ٩٢ - بدل بن المحبر التميمي :
 ٧٢٦ - بديع الزمان :
 ٥١ - بزذبه (والد بردزبه) :
 ٥٢ - بردزبه (جد جد البخاري) :
 ٥٢١ - بشر بن الوليد الكندي :
 ٣٢٤ - توماس وليام بيل :
 ٢٠، ١٠ - ثناء الله الأمرتسري :
 ٦٧ - جامي عبدالرحمن بن محمد الشيرازي :
 ٢١٧ - جعفر بن محمد القبري :
 ٥٦٩ - جعفر بن محمد بن المستفاض الفريابي :
 ٤٠١ - جمال الدين بن عمر بن حسن :
 ٤٩٥ - جهم بن صفوان السمرقندي :
 ٢٢٣ - حاتم بن منصور، أبو الطيب :
 ٢١٩، ١٦٢ - حاشد بن إسماعيل :
 ٦٤ - حافظ الشيرازي :

٧٠٩ - أحمد بن علي، ابن منجويه الأصبهاني :
 ٤١٥ - أحمد بن علي المنيني :
 ٤٢٨ - أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري :
 ٧٠١ - أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي :
 ٧٧٣ - أحمد بن عمرو، أبوبكر بن أبي عاصم :
 ٤٥٠ - أحمد بن محمد أبو عبيد الهروي :
 ٨٩ - أحمد بن محمد أبو الوليد الأزرق :
 ٧٥٠ - أحمد بن محمد الأخصيكتي :
 - أحمد بن محمد الأشبيلي النباتي،
 ابن الرومية :
 ٤٤٢ - أحمد بن محمد بن الجليل
 البزار البخاري :
 ٣٠٣ - أحمد بن محمد بن حنبل :
 ٥١٩ - أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي :
 ٤٣٨ - أحمد بن محمد بن سعيد، ابن عقدة :
 ٢٢٨ - أحمد بن محمد بن محمد الشامي :
 ٤٤٢ - أحمد بن محمد بن عبدالمؤمن القريني :
 ٣٩٢ - أحمد بن محمد بن عمر، ابن
 ورد الأندلسي :
 ٣٦٩ - أحمد بن محمد القسطلاني :
 ٧٠٦، ٤٠٤ - أحمد بن محمد، ابن المنير،
 ناصر الدين :
 ٣٤١ - أحمد بن نصر، أبو عمرو الخفاف :
 ٢٢٥ - أحمد بن نصر الله بن أحمد الحنبلي :
 ٣٩٣ - أحمد بن يعقوب المسعودي :
 ٩٣ - الأحنف (لقب بردزبه) :
 ٥٦ - الأحنف بن قيس التميمي :
 ٥٦ - اسبرنجر :
 ٣٨ - إسحاق بن إبراهيم، أبو النظر الفراديسي :
 ٩٦ - إسحاق بن أحمد بن زيرك الفارسي :
 ١٨٠

٥٨٧ - حماد بن أبي سليمان الكوفي :
 ٧٨٧ - حماد بن شاکر النسوي :
 - حمدويه بن الخطاب البخاري ،
 ١٣٣ أبو معشر الضرير :
 ٣٦٥ - حمد بن محمد ، أبو سليمان الخطابي :
 ٩٦ - حيوة بن شريح الحمصي :
 ٦٤٣ - خارجة بن زيد :
 ١٤٨ ، ٩٦ - خالد بن أحمد الذهلي :
 ٩٣ - خالد بن مخلد القطواني :
 ٤٠ - خان بهادر خدا بخش :
 ٤٧ - خان محمد بن أمان الله (والد المؤلف) :
 ٨٧ - خلاد بن يحيى السلمي :
 ٢٨٣ - خلف بن محمد الخيام البخاري :
 ٤٤٧ - خلف بن محمد الواسطي :
 ٧٢٦ - خليل بن كيكليدي ، العلائي :
 ٧٠ - الداخلي (شيخ البخاري) :
 ٣٢٩ - الربيع بن صبيح السعدي :
 ٢١٥ - رجاء بن المرجا :
 ٣٧٣ - رسولا بن أحمد بن يوسف التبانني :
 ٤٣٧ - رضي الدين عبدالمجيد خان تونكي :
 ٨١ - رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي :
 ٧٠٤ ، ٣٩٩ - زكريا بن محمد الأنصاري :
 ٢٣ - زكي مبارك :
 ٢٨٦ - زنجويه بن محمد اللباد :
 ٦٣٨ - زيد بن ثابت رضي الله عنه :
 ٦٤٤ - سالم بن عبدالله بن عمر :
 ٣٦٧ - سراج بن سراج أبو الزناد القرطبي :
 ٧٢٥ - سراج أحمد السرهندي :
 ٩٥ - سريح بن النعمان الجوهري :
 ٩٤ - سعيد بن حفص النفيلي :

٥٣٤ - حالي (من شعراء اللغة الأردنية) :
 ٦٦ - حذيفة بن اليمان :
 ٩٢ - حرمي بن حفص :
 ٩٢ - حرمي بن عمارة البصري :
 ١٨٨ - حريث بن أبي الوراق :
 ١٩ - حسام الدين المئوي :
 ١٥٦ - الحسن البصري :
 ٢٧٤ - الحسن بن الحسن الوراق :
 ٩٣ - الحسن بن الربيع البوراني :
 ٩٨ - حسن بن شجاع البلخي :
 ٤٣٥ - حسن صديقي بنجابي :
 ٥٢٠ - الحسن بن عثمان الزيادي :
 ٤٢٩ - حسن بن عمر الحلبي :
 ٢٣٣ - الحسن بن محمد الزعفراني :
 ٤٠٦ - حسن بن محمد الصفاني :
 ٧٨٣ - حسين بن إسماعيل المحاملي :
 ٢١٦ - حسين بن حريث :
 ٢٧٤ - الحسين بن الحسن بن الوراق :
 ٥١٩ - الحسين بن حماد سجادة :
 ٤٢٥ - حسين بن رستم الكفوي :
 ٤١٦ - الحسين بن عبدالرحمن الأهدل :
 ٦٧ - حسين بن عبدالله ، أبو علي بن سينا :
 ١٩ - حسين بن محسن اليماني :
 ٢٧٤ - الحسين بن محمد الوراق :
 ٢٣٣ - الحسين بن علي الكرابيسي :
 ٢٢١ - الحسين بن محمد ، عبيد العجل :
 ٢٤١ - الحسين بن منصور الحلاج :
 ٢٠٧ - حفص بن عمر ، أبو عمر الكرمانني :
 ٩٦ - الحكم بن نافع ، أبو اليمان البحراني :
 ٦٤٤ - حفصة بنت سيرين :

- عبد بن أحمد، أبو ذر الهروي: ٤٥٦
 - عبدان بن عثمان المروزي: ٢٠٤، ٩٨
 - عبدالأول بن علي الجونفوري: ٤١١
 - عبدالباقي بن عبدالباقي البعلي: ٤٣٢
 - عبدالحق بن عبدالرحمن الأشبيلي: ٤٥١
 - عبدالحق الكابلي: ١٩
 - عبدالدائم: ٤٣
 - عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي: ٣٩٥
 - عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي: ٧٢٤، ٣٩٥
 - عبدالرحمن بن أبي بكر العيني: ٤٠٨
 - عبدالرحمن البهرة: ٣٨٢
 - عبدالرحمن بن سليمان الأهدل: ٣٦٤
 - عبدالرحمن بن علي، ابن السكري: ٧٠٣
 - عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي: ٤٤٤
 - عبدالرحمن بن علي ابن الدبيع الزبيدي: ٣٥٤
 - عبدالرحمن بن عمر البلقيني: ٤٣٨
 - عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي: ٦٤٦
 - عبدالرحمن بن الفضل الفسوي: ٢٨٣
 - عبدالرحمن بن أبي ليلى: ٦٤٤
 - عبدالرحمن المباركفوري: ١٩
 - عبدالرحمن بن محمد أبو سعيد الإدريسي: ٧٦١
 - عبدالرحمن بن محمد أبو القاسم ابن منده: ٢٩٦
 - عبدالرحمن بن محمد البخاري: ٢٧٥
 - عبدالرحمن بن مهدي العنبري: ١٠٥
 - عبدالرحيم بن حسين زين الدين العراقي: ٧٢٠
 - عبدالرحيم بن عبدالرحمن العباسي: ٤٠٩
 - عبدالرحيم المباركفوري: ١٩
 - عبدالرؤف المناوي: ٧٣٣

- سعيد بن سليمان، سعدوية الواسطي: ٩٩
 - سعيد بن عثمان بن عفان: ٦٥
 - سعيد بن أبي عروبة البصري: ٣٢٩
 - سعيد بن عيسى الرعيني: ٩٧
 - سعيد بن محمد عفيف الدين الكازروني: ٤٠٦، ٤٠٧
 - سعيد بن مروان، أبو عثمان الرهاوي: ١٠٦
 - سعيد بن المسيب: ٦٤٢
 - سعيد بن عثمان أبو علي ابن السكن: ٧٥٠
 - سفيان بن عيينة: ٦٤٤
 - سليم بن مجاهد بن بعيش: ٢٢٦، ٧٦
 - سليمان أفندي: ٧٠٧
 - سليمان بن حرب الأزدي: ٥٦٧، ٩٢
 - سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي: ٤٣٩
 - سليمان بن عبدالقوي الطوفي: ٧٢٦
 - سليمان الندوي: ٢٠
 - سليمان بن يسار: ٦٤٣
 - سهل بن المتوكل، أبو عصمة البخاري: ٦٨
 - شبلي بن حبيب الله النعماني: ٢٦٢، ٥٦
 - شعبة بن الحجاج العتكي: ١٥٦
 - صالح بن محمد جزيرة: ٧٦٠، ٢٢٣
 - صديق حسن خان: ٤٢٦، ٧٠٩
 - صفوان بن عيسى الزهري: ٩٢
 - الضحاك بن مخلد، أبو عاصم النبيل: ٢٠٥، ٩٢
 - طاؤس بن كيسان: ٦٤٦
 - طلق بن غنام النخعي: ٩٤
 - عائشة الصديقة رضي الله عنها: ٦٣٨
 - عاصم بن علي بن عاصم الواسطي: ٥٧٠
 - عامر بن شراحيل الشعبي: ٦٤٥

- عبدالله بن صالح كاتب
 الليث: ٩٧
 - عبدالله بن طاهر الخزاعي
 أمير خراسان: ٩٦، ١٤٨، ٢٦٥
 - عبدالله بن عباس رضي الله
 عنه: ٦٣٦
 - عبدالله بن عبدالرحمن
 الدارمي: ٢٢١
 - عبدالله بن عبدالسلام
 الخفاف: ٢٨٥
 - عبدالله بن عثمان العتكي: ٩٨
 - عبدالله بن عمر رضي الله
 عنهما: ٦٣٧
 - عبدالله الغازيفوري: ١٩
 - عبدالله بن المبارك: ٧٥
 - عبدالله بن محمد بن سعيد بن جعفر: ٢١٢
 - عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن الأشقر: ٢٨٨
 - عبدالله بن محمد أبو القاسم: ٢٩٧
 - عبدالله بن محمد الشرقي النيسابوري: ٣٠٠
 - عبدالله بن محمد الصيارفي: ١٣٢
 - عبدالله بن محمد الفرهياني: ٢١٢
 - عبدالله بن محمد المسندي: ٢١٨
 - عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: ٦٣٣
 - عبدالله بن مسلم بن قتيبة
 الدينوري: ٥٩٨، ١٦٨
 عبدالله بن منير: ٢١٨، ١٦١
 - عبدالملك بن عبدالعزيز،
 أبو نصر التمار: ٥٢٠

- عبدالصبور بن عبدالنواب الملتاني: ٤٥٣
 - عبدالعزيز الرحيم آبادي: ٤٦٩
 - عبدالعزيز بن عبدالله الأويسي: ٩١
 - عبدالعزيز عبيدالله المباركفوري: ٢٥
 - عبدالعزيز خطيب كوجرانواله: ٤٥٣
 - عبدالعزيز الدهلوي: ٤٧
 - عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري: ٧٠٨
 - عبدالغافر بن إسماعيل الفارسي: ٧٠٣
 - عبدالغني بن أحمد البحراني: ٤٥٢
 - عبدالغني بن عبدالواحد الدمشقي: ٧٥٦
 - عبدالقدوس بن عبدالجبار السمرقندي: ١٩١
 - عبدالكريم بن عبدالنور بن
 منير الحلبي: ٣٨٣، ٣٧٢
 - عبدالكريم بن أبي العوجاء: ١١٥
 - عبدالله بن إبراهيم الأصيلي: ٤٦٣
 - عبدالله بن أحمد بن حموية
 السرخسي: ٧٥٠
 - عبدالله بن أنيس الجهني: ٧٩
 - عبدالله بن بريدة الأسلمي: ٧٨
 - عبدالله جهاؤ الإله آبادي: ٤٧
 - عبدالله بن الحسن، أبو نعيم الأصبهاني: ٤٤٨
 - عبدالله بن حماد الأملي: ٢٢٦
 - عبدالله بن ذكوان أبو الزناد المدني: ٦٤٤
 - عبدالله بن الزبير
 الحميدي: ٢١٤
 - عبدالله بن سالم البصري
 المالكي: ٤١٨
 - عبدالله بن سعد بن أبي
 جمره الأزدي: ٤٣٠، ٤٢٩

٣٦٨ - علي بن خلف، ابن بطال :
 - علي بن سلطان القاري
 ٧٣٥، ٧٠٦ الهروي :
 ٧٢٣ - علي بن سليمان الدمتي :
 ٤٣٣ - علي الشامي الحديدي :
 ٦٣٣ - علي بن أبي طالب رضي الله عنه :
 ٥٦٨ - علي بن عاصم الواسطي :
 ٨٦ - علي بن عياش الألهاني :
 ٤٠٩ - علي بن محمد البزدوي :
 - علي بن محمد الفاسي، أبو الحسن
 ١٢١ ابن القطان :
 - علي بن محمد زين الدين، ابن
 المنير : ٣٧٠، ٣٤٢
 ٣٨٤ - علي بن مصطفى الحلبي :
 ٥٢١ - علي بن أبي مقاتل :
 ٤١٤ - علي بن ناصر الدين المالكي :
 ٢٥٣ - عمار بن محمد بن مخلد التميمي :
 - عمر بن الحسن، أبو حفص
 الهوزني : ٣٦٨
 - عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ٦٣٤
 - عمر بن حفص الأشقر : ١٣٣
 - عمر بن حفص النخعي : ٩٤
 - عمر بن رسلان البلقيني : ٧٢٢، ٣٩٧
 - عمر بن زرارة النيسابوري : ٢١١
 - عمر بن عبدالعزيز الخليفة الأموي : ٥٦٥
 - عمر بن عبدالقادر البلغاري : ٣٦٤
 - عمر بن علي ،
 ابن الملقن : ٧٢٢، ٧٠٧، ٣٧٦، ٢٣٦، ٤٢
 - عمر بن فروخ البصري : ١٣٧
 - عمر بن محمد بن بجير البجيري : ٣٣٥

- عبدالواحد بن آدم الطواويسي : ١٩٥
 - عبدالواحد بن التين الصفاقسي : ٣٦٩
 - عبدالوهاب بن أحمد الشعراني : ٢٣٨
 - عبدالولي اللكنوي : ٢٠
 - عبيدالرحمن طالب الرحماني
 (ابن المؤلف) : ٣٠، ٢٥
 - عبيدالرحمن المباركفوري : ٢٥، ٢٣
 - عبيدالله بن عبدالرحمن،
 أبو الفضل الزهري : ٥٦٩
 - عبيدالله بن عبدالكريم،
 أبو زرة الرازي : ٧٦٧، ١٦٥
 - عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود : ٦٤٣
 - عبيدالله بن عمرو القواريري : ٥١٩
 - عبيدالله بن موسى : ٨٧
 - عثمان بن صالح السهمي : ٩٦
 - عثمان بن عبدالملك الكردي : ٧٠٨
 - عثمان بن عيسى الصديقي : ٣٨١
 - العثماني (من شراح البخاري) : ٣٨٤
 - عصام بن خالد الحمصي : ٨٧
 - عطاء بن أبي رباح : ٦٤٤
 - عطاء بن يسار : ٦٤٦
 - عفان بن مسلم الباهلي : ٩٢
 - عقبة بن عامر الجهني : ٨٠
 - عكرمة أبو عبدالله، مولى ابن
 عباس : ٦٤٥
 - علقمة بن قيس النخعي : ٦٤٧
 - علي بن حجر : ٢١١
 - علي بن الحسن ابن عساكر : ٧٥٦
 - علي بن حسين بن عروة الحنبلي ابن
 زكنون : ٣٨١

٣٥٠	- المبارك بن أحمد، أبو المعمر الأنصاري:	٤١٠، ٢٦١	- عمر بن محمد أبو حفص النسفي:
٦٤٥	- مجاهد بن جبر المكي:	٩٧	- عمرو بن خالد الحراني:
٢١٠	- محمد بن إبراهيم البوشنجي:	٩٧	- عمرو بن خلف:
	- محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي:	٤٩٠	- عمرو بن عبيد بن باب:
٢٩٥	- محمد بن أبي بكر البهاء المشهدي:	٢١٥	- عمرو بن علي الفلاس:
٤٥٤	- محمد بن أبي بكر الدماميني:	٧٠٣	- عيسى بن مسعود الزواوي:
٣٩٤	- محمد بن أبي حاتم، أبو جعفر الوراق:	٦٧	- عيسى بن موسى المعروف بغنجار:
٧٨٠	- محمد بن أبي عتاب، أبو بكر الأعين:	١٩٥	- غالب بن جبريل:
١٧٥	- محمد بن أبي نصر الحميدي:	٤١٧	- غلام علي البلجرامي:
٤٥٢	- محمد بن أحمد أبو الحسن الجياني:	٤٩٠	- غيلان بن أبي غيلان الدمشقي:
٤١٣	- محمد بن أحمد أبو زيد المروزي:	٤٧	- الفاخر الزائر الإله آبادي:
٧٥٠، ٣٢٣	- محمد بن أحمد، أبو عاصم العبادي:	٢١٤	- فتح بن نوح النيسابوري:
٢٣٥	- محمد بن أحمد أبو المظفر البخاري:	٩٤	- فروة بن أبي المغراء الكندي:
٢٥٣	- محمد بن أحمد الأسنوي:	٧٨	- فضالة بن عبيد الأنصاري:
٧٠٨	- محمد بن أحمد الأهدل:	٨٧	- الفضل بن دكين أبو نعيم:
٤١٨	- محمد بن أحمد التلمساني:	١٦٤	- الفضل بن عباس الرازي فضلك:
٣٩٩	- محمد بن أحمد بن حفص بن الزبيرقان البخاري:	٤٢٤	- فضيل بن علي الجمالي:
١٨٤	- محمد بن أحمد بن حماد الدولابي:	٤٤٩	- فقير الله:
٢٩٣	- محمد بن أحمد الكفيري:	١٨٠	- القاسم بن زكريا المطرز:
٤٣٢			- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق:
		٦٤٢	- قبيصة بن عقبة السوائي:
		٩٤	- قتادة بن دعامة السدوسي:
		١٥٦	- قتيبة بن سعيد الثقفي:
		٢٠٥	- قتيبة بن مسلم:
		٦٥	- لطف الله بن حسن التوقاني:
		٤٢٤	- مالك بن إسماعيل، أبو غسان النهدي:
		٩٤	- المأمون العباسي:
		٤٨٩	

٩٢ - محمد بن سنان الباهلي :
 ٤٤٣ - محمد شاه بن الحاج حسن :
 - محمد الشريف بن مصطفى
 ٤٥٣ التوقادي :
 - محمد شمس الحق العظيم
 ٧٢٧، ٤٤٩، ٤٤٠ :
 ٧٣٤ - محمد بن صلاح بن جلال اللاري :
 - محمد بن طاهر المقدسي
 ٧٥٦، ٤٥١ :
 ٧٢٥ - محمد بن الطيب السندي المدني :
 ٧٣٦ - محمد بن عاشق بن عمر الحنفي :
 ٣٧٧ - محمد بن عبدالدائم البرماوي :
 ٢٢٤ - محمد بن عبدالرحمن الدغولي :
 ٢١٤ - محمد بن عبدالله، أبوبكر المدني :
 - محمد بن عبدالله الأشبيلي، ابن
 ٧١٩، ٤١٣ :
 ٨٦ - محمد بن عبدالله الأنصاري :
 - محمد بن عبدالله الحضرمي،
 ١٨٠ مطين :
 ٤٥٤ - محمد بن عبدالله الحموي :
 ٤١٠ - محمد بن عبدالله بن مالك النحوي :
 ٧٠٧ - محمد بن عبدالله المرسي :
 - محمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة
 ١٨٠ :
 ٢١٧ - محمد بن عبدالله بن نمير :
 ٤٢٥ - محمد بن عبدالهادي السندي :
 ٩١ - محمد بن عبيدالله مولى آل عثمان :
 ٩٢ - محمد بن عرعة :
 ٢٥ - محمد عزيز (ابن المؤلف) :
 ٧٢٦ - محمد بن عقيل البالسي :

- محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي : ٧٧٠
 - محمد بن الأزهر السجستاني : ١٦٣
 - محمد بن إسحاق الثقفي : ٢٨٣
 - محمد بن إسحاق بن خزيمة : ٧٧٥، ٢٢٥
 - محمد بن إسماعيل الأمير اليماني : ٤٢
 - محمد بن بشار بن دار : ٢١٠
 - محمد بن بهادر الزركشي : ٣٩٢
 - محمد بن حرث : ٢٢١
 - محمد بن الحسن الشيباني : ٢٧٧
 - محمد بن الحسين، ابن اشكاب
 البغدادي : ٢١٢
 - محمد بن الحصني، أبوبكر الدمشقي : ٧٠٥
 - محمد بن الحنفي : ٧٣٦
 - محمد بن خلف بن قتيبة : ١٧٨
 - محمد بن خلاد، أبوبكر الباهلي : ١١٩
 - محمد بن خلف المرابط : ٣٦٦
 - محمد بن خلفه الوشتاتي : ٧٠٢
 - محمد بن داود البازلي الحموي : ٤٤١
 - محمد بن دُلُوبَة الدقاق : ٣٠٤
 - محمد بن رافع القشيري : ٢١١
 - محمد بن رزق الله، أبوبكر
 الكلوذاني : ١٧٢
 - محمد بن سعيد المغلفوري : ٤٧
 - محمد بن سلام البيكندي : ٧٢
 - محمد بن سليمان بن فارس
 الدلال : ٢٨١
 - محمد بن سهل أبو الحسن
 الفسوي : ٢٨٣
 - محمد بن سيرين البصري : ١٥٦
 - محمد بن سابق الكوفي : ٩٥

- محمد بن علي، أبو البقاء
 الأحمدي: ٤٠٠
 - محمد بن علي الأزهرى الشنواني: ٤٣٠
 - محمد بن علي المازري: ٧٠١
 - محمد بن عمر بن حمزة الأنطاكي: ٧٣٥
 - محمد بن عمران الجرجاني: ٢٧٥
 - محمد بن عمر، ابن رشيد
 الفهري: ٤٠٣، ٣٤٢
 - محمد بن عمر بن شبوية الشبوي: ٧٥٠
 - محمد بن عيسى الترمذي: ٧١٢
 - محمد بن عيسى الطباع: ٩٥
 - محمد بن فتوح، أبو عبدالله
 الحميدي: ٤٤٤
 - محمد بن الفضل عارم السدوسي: ٩٢
 - محمد بن قاسم الجسوس: ٧٣٤
 - محمد بن قاسم الغزي: ٤٢٧
 - محمد بن قتيبة البخاري: ٢٠٥، ١٧٩
 - محمد المجهلي شهري: ١٩
 - محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق،
 أبو أحمد الحاكم الكبير: ٢٢٨
 - محمد بن محمد البجمعي
 الدمنتي: ٧٠٥
 - محمد بن محمد الجرجاني: ٧٥٠
 - محمد بن محمد ابن الجزري: ٧١٨
 - محمد بن محمد الخضيرى
 الدمشقي: ٤٤٠
 - محمد بن محمد بن سيد الناس: ٧٢٠
 - محمد بن مسلم الزهري: ٦٤٥
 - محمد بن مكى الكشميهني: ٧٥٠، ٣٣٤
 - محمد بن منصور بن حمامة
 المغراوي: ٤٠٣، ٣٤١
 - محمد ناصح: ٤٧
 - محمد بن نصر المروزي: ٧٦٢
 - محمد بن نوح المضروب: ٥١٩
 - محمد بن الهذيل العلاف المعتزلي: ٤٩١
 - محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني: ٧٥٥
 - محمد يعقوب الصادقوري: ٤٦
 - محمد بن يوسف أبو المخاسن
 الصالحي: ٥٨٧
 - محمد بن يوسف أفندي زاده: ٧٠٩
 - محمد بن يوسف البيكندي: ٦٨
 - محمد بن يوسف بن علي
 الكرمانى: ٣٧٤
 - محمد بن يوسف الفريابي: ٩٦
 - محمد بن يوسف القونوي: ٧٠٠
 - محمد بن يوسف بن مطر
 الفربري: ٧٤٩، ٢٩٠
 - محمد بن يوسف الهمداني: ٢٠٦
 - محمود بن أحمد بدر الدين العيني: ٣٨٩
 - محمود بن إسحاق الخزاعي: ٣٠٣
 - محمود بن النضر، أبو سهل الفقيه: ٢٢٣
 - محي الدين ابن عربي: ٢٣٣
 - مرزا حيرت الدهلوي: ٤٣٦، ٤٢٦
 - مسبح بن سعيد، أبو جعفر: ٢٩٣
 - مسروق بن الأجدع الهمداني: ١٥٦
 - مسلم بن إبراهيم الأزدي: ١٦٨
 - مسلم بن الحجاج: ٦٩١
 - مسلمة بن مخلد الأنصاري: ٨٠
 - مصطفى بن حسين مظلوم زادة: ٧٣٧
 - مصطفى بن شعبان السروري: ٤٢٥

الطيالسي : ٩٢
 - واصل بن عطاء الغزال : ٤٩٠
 - واهب بن عبدالله المعافري : ٨٠
 - وحيد الزمان نواب وقار جنك : ٧١٠
 - وكيع بن الجراح : ١٣٨
 - الوليد بن إبراهيم أبو العباس
 الهمداني : ٢٥٣، ٢٥٠
 - ولي الدين الخطيب : ١٩٧
 - ولي الله الدهلوي : ٣٤٣
 - ولي الله الفرخ آبادي : ٧١٠
 - ياقوت الحموي : ٦٦
 - يحيى بن أبي بكر العامري اليماني : ٤٣٧
 - يحيى بن جعفر بن أعين البخاري : ٥٦٨
 - يحيى بن جعفر البيكندي : ٢١٨
 - يحيى بن سعيد الأنصاري : ٦٤٦
 - يحيى بن شرف النووي : ٦٩٩، ٣٩٦
 - يحيى بن محمد بن يوسف
 الكرماني : ٣٧٥
 - يزيد بن هارون : ٥٦٨
 - يعقوب بن إبراهيم الدورقي : ٢٠٩
 - يعقوب البناني اللاهوري : ٤٠٥
 - يمان الجعفي : ٥٥
 - يوسف بن ريحان بن عبدالصمد : ٢٩٠
 - يوسف بن عبدالبر، أبو عمر
 النمري : ٣٦٧
 - يوسف بن عبدالرحمن أبو الحجاج
 المزي : ٧٥٦
 - يوسف بن قزغلي، سبط ابن
 الجوزي : ٧٠٣
 - يوسف بن موسى المرؤذي : ١٥٤

- مطرف بن عبدالله المدني : ٩٠
 - معاوية بن أبي سفيان : ٦٥
 - معبد بن عبدالله الجهني : ٤٩٠
 - مغلطائي بن قليح المصري : ٧٥٧، ٣٧٣
 - المغيرة بن بردزبة : ٥٥
 - مقاتل بن سليمان : ٤٩٥
 - مكحول أبو عبدالله الشامي : ٦٤٥
 - مكي بن إبراهيم الحنظلي : ٨٦
 - منصور بن محمد البزدوي : ٧٨٧
 - المهدي المنتظر : ٢٣٢
 - المهلب بن أبي صفرة الأزدي : ٣٦٦
 - مهيبار : ٢٠٧
 - مهيب بن سليم أبو حسان
 البخاري : ٧٨٧، ٢٩٩
 - موسى بن زكريا الحصكفي : ٢٦٤
 - موسى بن قريش البخاري : ٢١٣
 - موسى بن هارون الحمال
 البغدادي : ٢٢٧، ١٧٩
 - نافع مولى ابن عمر : ٦٤٤
 - نذير حسين المحدث
 الدهلوي : ٤٢٠، ١٩
 - نصير الدين محمد بن محمد
 الطوسي : ٢٤٢
 - النضر بن شميل المازني : ٥٢٠
 - نور الحق بن عبدالحق الدهلوي : ٤٣٣
 - نور الدين أحمد بن محمد الأحمد
 آبادي : ٤١١
 - هارون بن الأشعث : ٧٤
 - هبة الله بن حسن الطبري : ٤٤٤
 - هشام بن عبدالملك أبو الوليد

- ٤٩٠ - يونس الأسواري :
٦٤٣ - أبو بكر بن عبدالرحمن المخزومي :
- أبو حامد الأعمشي = أحمد بن
١٠٥ حمدون :
٧٢٥ - أبو الحسن بن عبدالهادي السندي :
١١ - أبو القاسم سيف البنارسي :
٦٣٩ - أبو هريرة رضي الله عنه :
٦٣ - أقرباء الإمام البخاري :
٦٣ - زوجة أخ الإمام البخاري :
٦٣ - قرابات للإمام البخاري :
٦١ - والدة الإمام البخاري :

* * *

فهرس الكتب (١)

٣٧	- أسد الغابة في معرفة الصحابة:	٢٦٥	- الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني:
٤٣٨	- أسماء رجال صحيح البخاري:	٣٤٤	- الأبواب والتراجم للكاندهلوي:
٧٠٩	- أسماء رجال صحيح مسلم:	٧٩١	- اتحاف الأكابر:
٤٩٢	- الأسماء والصفات للبيهقي:	٤١١	- اتحاف النبلاء:
٣٠٥	- الأشربة لبخاري:		- الأجوبة على المسائل المستغربة في البخاري:
٧٣٤	- أشرف الوسائل لابن حجر الهيتمي:	٣٦٧	- الأجوبة الموعبة في المسائل المستغربة في كتاب البخاري:
٣٧	- الإصابة في تمييز الصحابة:	٣٦٧	- أخبار الصفات:
٤١٥	- إضاءة الداري للميني:	٣١١	- الأدب المفرد:
٤٤٦	- أطراف الصحيحين (عدة كتب):	٣٠٢	- الإرشاد إلى سبيل الرشاد:
٣١٠	- الاعتصام للبخاري:	٦٤٧	- الإرشاد إلى مهمات الإسناد:
٤٣٤	- إعراب القاري أول باب البخاري:	٧٩١	- إرشاد الساري للقسطلاني:
	- الإعلام بمن ذكر في البخاري من الأعلام:	٤٠٣	- إرشاد السامع والقارئ المنتقى من صحيح البخاري:
٣٨٧	- أعلام السنن للخطابي:	٤٢٩	- إزالة الخفاء لولي الله الدهلوي:
٣٦٤	- افتتاح القاري لصحيح البخاري للحموي:	٦٣٥	- أسامي شيوخ البخاري للصفاني:
٤٥٤	- الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام للبلقيني:	١٠١	- أسامي الصحابة للبخاري:
٤٣٨	- اكتفاء القنوع:	٢٩٦	- أسامي مشايخ الإمام البخاري لابن منده:
٤١٩	- إكمال إكمال المعلم:	١٠٠	- أسامي من روى عنهم البخاري في جامعه لابن عدي:
٧٠٢	- إكمال المعلم في شرح مسلم:	٣٧	- الاستيعاب في معرفة الأصحاب:
٧٠٠	- الإمام لابن دقيق العيد: ٥٨٥، ٤٣، ٤١		
٤٤	- الأم للشافعي:		
٧٩١	- الأم لإيقاظ الهمم:		

(١) في هذا الفهرس أيضًا ذكرت مواضع الفائدة فقط ولم أحاول استقصاء كل موضع تكرر فيه اسم الكتاب ولا كل كتاب ورد ذكره في كلام المصنف.

٢٨٠	- التاريخ الكبير:		- انتقاء البخاري من حديثه لأهل بغداد:
٣١١	- التاريخ في معرفة رواة الحديث:	٣١١	
٢٢	- تاريخ المنوال وأهله:	٣٨٨	- انتقاض الاعتراض لابن حجر:
٣٢٠	- التبر المسبوك في ذيل السلوك:		- إنعام المنعم الباري بشرح ثلاثيات البخاري:
٣٨٩	- تجريد التفسير لابن حجر:	٤٥٣	
	- التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصريح للشرحي:	٤٩٢	- الإيمان لابن تيمية:
٤٢٨			- الباري الفصيح في الجامع الصحيح:
	- تحفة الأحوذى في شرح جامع الترمذي:	٤٠٠	
٧٢٧			- البدر المنير الساري في الكلام على البخاري للحلبي:
	- تحفة السامع والقارىء لختم صحيح البخاري:	٣٧١	
٤٠٦		٣٠٤	- بر الوالدين للبخاري:
	- تراجم انجليزية وفرنسية لصحيح البخاري:	٤٠١	- بغية السامع في شرح الجامع:
٤٣٦			- بغية السامع والقاري بشرح صحيح البخاري:
٤٠٣	- تراجم البخاري لولي الله الدهلوي:	٤٠١	
٣٤٢	- ترجمان التراجم لابن رشيد:	٧٠٧	- بغية المسلم وغنية المغنم:
٧١٠	- ترجمة أردو لصحيح مسلم:	٧٣٧	- بهار خلد للكافي:
٧٣٧	- ترجمة الشمائل باللغة التركية:		- بهجة النفوس وتحليلها ومعرفة ما عليها ولها:
٤٤٦	- ترجمة صحيح البخاري بالفرنسية:	٤٣٠	
	- ترجمة صحيح البخاري بالانجليزية:	٤٣٠	- بهجة النفوس وغايتها بمعرفة مالها وما عليها:
٤٣٦			- تاريخ ابن خلدون ومقدمته:
	- ترجمة صحيح البخاري للمرزاحيرت الدهلوي:	٤٤	
٤٣٥		٢٨٥	- التاريخ الأوسط للبخاري:
	- التعديل والتجريح لرجال البخاري للباجي:	٦٨	- تاريخ بخارى وسمرقند لسعد بن جناح:
٤٣٩			
	- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح:	٢٦٦، ٢٦٥	- التاريخ للبخاري:
٤٣٩			- تاريخ بخارى لأبي بكر النرشخي:
١٠١	- التعريف بشيوخ البخاري للفساني:	٦٨	
	- تعليقات الشيخ أحمد شاكر على جامع الترمذي:	٦٨	- تاريخ بخارى لغنجار:
٧٣١		٦٨	- تاريخ بيهق لليهقي:
	- تعليقات القاري على ثلاثيات	٢٨٨	- التاريخ الصغير للبخاري:

٣٧٧	الملقن :	٤٣٤	البخاري :
	- التوضيح للأوهام الواقعة في		- تعليق على البخاري في ضبط
٤٠٨	الصحيح :	٤٣١	الألفاظ :
	- التوضيح لمبهمات الجامع		- تعليق المصابيح على أبواب الجامع
٤٠٨	الصحيح :	٣٤٣	الصحيح للدماميني :
	- توضيح المدرك في صحيح		- تعليقة على صحيح البخاري
٤٥٤	المستدرک :	٤٢٣	للتوقاني :
	- التوفيق لوصل المهم من التعليق :	٤٢٤	- تعليقة لابن كمال باشا :
٣٨٨	تيسير الباري لوحد الزمان :	٤٢٤	- تعليقة للجمالي :
٤٣٦	تيسير القاري لنور الحق الدهلوي :	٤٢٤	- تعليقة للسروري :
٤٣٣	ثلاثيات الدارمي :	٤٢٥	- تعليقة للسندي :
٧٥٨	جائزة الشعوذي :	٤٢٥	- تعليقة للكفوي :
٧٢٦	الجامع الصغير للبخاري :	٣٨٨	- تغليق التعليق لابن حجر :
٣٠٨	الجامع الكبير للبخاري :	٢٩٥	- التفسير الكبير للبخاري :
٢٩٠	الجامع للترمذي :	٤٤٥، ٤٣	- تقييد المهمل وتمييز المشكل :
٧١٥	جريدة أهل الحديث الأسبوعية :		- تكملة شرح ابن سيد الناس
٢٢، ٢١	جزء رفع اليدين :	٧٢١	للعراقي :
٣٠٣	جزء فيه موافقات الدارمي :		- التلقيح لفهم قارىء الصحيح لسبط ابن
٧٥٨	جزء القراءة خلف الإمام :	٣٧٨	العجمي :
٣٠٨	الجمع بين رجال الصحيحين :	٣٧٢	- التلويع لمغلطائي :
٤٥١	الجمع بين الصحيحين :	٤١	- التمهيد لابن عبدالبر :
٤٥٢، ٤٥١	الجمع بين الصحيحين للحميدي :		- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح
٤٥٢	جمع الوسائل للقاري :	٣٩٢	للزركشي :
٧٣٥	الجهر بالبسملة لأبي سعد	٤٤	- تهذيب الأسماء واللغات :
	البوشنجي :	٧٣٥	- تهذيب الشمائل للأنطاكي :
٣٠٧	الجوهر المنضد في طبقات متأخري	٣١١	- التواريخ والأنساب :
٧٢١	أصحاب أحمد :	٧٧٦	- التوحيد لابن خزيمة :
٧٤٧	حاشية السندي على سنن النسائي :		- التوشيح على الجامع الصحيح
	حاشية صحيح البخاري لأحمد	٣٩٥	للسيوطي :
٤٣١	زروق :		- التوضيح شرح الجامع الصحيح لابن

٧٤٧ - المأثورة:
 ٤٤٣ - رجال الصحيحين:
 ٤٤ - رجال المشكاة:
 ٢٣٠ - رد المختار شرح الدر المختار:
 ٤٩٢، ٣١٠ - الرد على الجهمية للبخاري:
 ٤٤٠ - رفع الالتباس عن بعض الناس:
 ٣٠٦ - الرقاق للبخاري:
 ٧٤٧ - روض الربى عن ترجمة المجتبى:
 - الرياض المستطابة في جملة من
 ٤٣٧ روى في الصحيحين من الصحابة:
 ٧٣٤ - زهرة الخمائل على الشمائل:
 ٧٤٧ - زهر الربى على المجتبى:
 ٧٥٨ - زوائد الدارمي على الكتب الستة:
 ٤١٧ - سبحة المرجان للبلجرامي:
 ٤٢ - سبل السلام:
 ٧٠٩ - السراج الوهاج:
 - سلك الدرر في أعيان القرن الثاني
 عشر:
 ٣٨٥
 ٤١٨ - سلم القاري للأهدل:
 ٣١١ - السنن في الفقه:
 ٧٤٤ - السنن الصغرى للنسائي:
 ٧٤٤ - السنن الكبرى للنسائي:
 ٢٢ - سيرة النعمان:
 ٤٥٤ - شرح البخاري للمشهدي:
 ٤٢٧ - شرح تجريد الصحيح للزيبيدي:
 - شرح تراجم أبواب صحيح
 البخاري:
 ٣٤٢
 ٤٥٠ - شرح ثلاثيات البخاري للعجمي:
 ٤٣٤ - شرح ثلاثيات البخاري للقارىء:
 ٤٤٣ - شرح ثلاثيات البخاري لمحمد شاه:

- حاشية على مختصر البخاري لابن أبي
 ٤٣٠ جمرة:
 ٤٤ - حجة الله البالغة:
 - حسن البيان في الرد على سيرة
 النعمان:
 ٤٦٩
 ٣٨٣ - حسن المحاضرة للسيوطي:
 ٧١٨ - الحصن الحصين للجزري:
 ٤١٦ - الحطة في ذكر الصحاح الستة:
 - حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع
 ٤٠٣ بين الحديث والترجمة:
 - حل صحيح البخاري
 ٤٢٢ للسهارنفوري:
 - حل صحيح البخاري للمرزاحيرت
 الدهلوي:
 ٤٢٦ - حل صحيح البخاري لنذير حسين
 الدهلوي:
 ٤١٩
 ٧٥٨ - الحل المدلل على الدارمي:
 ٤٩٢، ٢٩٠ - خلق أفعال العباد:
 - الخير الجاري في شرح صحيح
 البخاري:
 ٤٠٥
 - در الدراري في شرح رباعيات
 البخاري:
 ٤٤٢
 - الدباج على صحيح مسلم بن
 الحجاج:
 ٧٠٤
 ٦٨ - ذيل تاريخ بخاري لابن مامة:
 - الذيل على التاريخ الكبير
 للدارقطني:
 ٢٨٤
 - الذيل على التاريخ الكبير لمسلمة بن
 قاسم:
 ٢٨٤
 - الرباعيات من كتاب السنن

- ٣٧١ - شرح صحيح البخاري لأبي الأصمغ: ٧٢٤
- ٤٠٠ - شرح صحيح البخاري لأبي البقاء الأحمدى: ٧٢٤
- ٣٦٨ - شرح صحيح البخاري لأبي حفص الهوزنى: ٧٢٠
- ٤١٦ - شرح صحيح البخاري لأبي القاسم الأصبهاني: ٧٢١
- ٤٠٠ - شرح صحيح البخاري لبرهان الدين النعماني: ٧٢٥
- ٤٠٩ - شرح صحيح البخاري للبزدوي: ٧٢٢
- ٤١٢ - شرح صحيح البخاري للبلبيسي: ٧٢١
- ٣٨٣ - شرح صحيح البخاري للداؤدي: ٧٤٧
- ٤٠٢ - شرح صحيح البخاري لزين الدين العباسي: ٧٣٥
- ٣٦٧ - شرح صحيح البخاري للسراج: ٧٣٤
- ٤٣٣ - شرح صحيح البخاري للشامي: ٧٣٤
- ٤٠٦ - شرح صحيح البخاري للصفاني: ٧٣٦
- ٤٠٢ - شرح صحيح البخاري للعباسي: ٧٣٦
- ٤٣٢ - شرح صحيح البخاري لعبد الباقي: ٧٣٣
- ٣٨٢ - شرح صحيح البخاري لعبدالرحمن البهرة: ٣٦٨
- ٣٨٤ - شرح صحيح البخاري للعثماني: ٣٦٩
- ٤١٢ - شرح صحيح البخاري لابن الركن: ٤٣٢
- ٣٨٣ - شرح صحيح البخاري لعبد الكريم الحلبي: ٤١٥
- ٣٨٤ - شرح صحيح البخاري لعللي بن مصطفى الحلبي: ٤١٣
- ٤٠٨ - شرح صحيح البخاري للعينى: ٤٠٨
- ٣٩٢ - شرح صحيح البخاري للقريمي: ٣٩٧
- ٣٧٠ - شرح صحيح البخاري لابن المنير: ٣٧٠
- ٣٦٩ - شرح صحيح البخاري لابن ورد الأندلسي: ٣٦٩
- ٧٢٤ - شرح الجامع للترمذي لابن حجر: ٧٢٤
- ٧٢٤ - شرح الجامع للترمذي لابن رجب: ٧٢٤
- ٧٢٠ - شرح الجامع للترمذي لابن سيد الناس: ٧٢٠
- ٧٢١ - شرح الجامع للترمذي لابن النقيب: ٧٢١
- ٧٢٥ - شرح الجامع للترمذي للسندى: ٧٢٥
- ٧٢٥ - شرح الجامع للترمذي لأبي الطيب السندى: ٧٢٥
- ٧٢٥ - شرح الجامع للترمذي للسرهندى: ٧٢٥
- ٧٢٢ - شرح زوائد الترمذي لابن الملقن: ٧٢٢
- ٧٢١ - شرح سنن الترمذي للعراقي: ٧٢١
- ٧٤٧ - شرح سنن النسائي لابن الملقن: ٧٤٧
- ٧٣٥ - شرح الشمائل لابن عربشاه: ٧٣٥
- ٧٣٤ - شرح الشمائل للترمذي للجسوس: ٧٣٤
- ٧٣٤ - شرح الشمائل للترمذي للاري: ٧٣٤
- ٧٣٦ - شرح الشمائل للترمذي لمحمد الحنفى: ٧٣٦
- ٧٣٦ - شرح الشمائل للترمذي لمحمد عاشق: ٧٣٦
- ٧٣٣ - شرح الشمائل للترمذي للمناوى: ٧٣٣
- ٣٦٨ - شرح ابن بطال: ٣٦٨
- ٣٦٩ - شرح ابن التين: ٣٦٩
- ٤٣٢ - شرح صحيح البخاري لابن حمزة: ٤٣٢
- ٤١٥ - شرح صحيح البخاري لابن رسلان: ٤١٥
- ٤١٣ - شرح صحيح البخاري لابن العربي: ٤١٣
- ٤٠٨ - شرح صحيح البخاري لابن العينى: ٤٠٨
- ٣٩٧ - شرح صحيح البخاري لابن كثير: ٣٩٧
- ٣٧٠ - شرح صحيح البخاري لابن المنير: ٣٧٠
- ٣٦٩ - شرح صحيح البخاري لابن ورد الأندلسي: ٣٦٩

٧٤٧ - شرح النسائي للبنجابي :
 ٧٨٠، ٦٩ - شمائل البخاري للوراق :
 ٧١٨ - الشمائل المحمدية للترمذي :
 ٣٧٦ - شواهد التوضيح لابن الملقن :
 - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات
 الجامع الصحيح : ٤١٠
 ١٠١ - شيوخ البخاري لأبي علي البرداني :
 ٤٥٧ - صحيح ابن حبان :
 ٧٧٧ - صحيح ابن خزيمة :
 ٤٥٧ - صحيح أبي عوانة :
 ٦٩٥ - الصحيح للإمام مسلم :
 ٧٤٧ - صحيح سنن النسائي للألباني :
 - صيانة القاريء عن الخطأ في صحيح
 البخاري : ٤١٤
 ٢٩١ - الضعفاء الصغير للبخاري :
 ٢٩١ - الضعفاء الكبير للبخاري :
 ٧٤٧ - ضعيف سنن النسائي للألباني :
 ٤١٧ - ضوء الدراري للبلجرامي :
 - ضوء الساري في شرح صحيح
 البخاري : ٤٠٩، ٤٠٢
 ٤٠٦ - الضوء اللامع للسخاوي :
 - ضياء الساري لعبدالله بن سالم
 البصري : ٤١٨
 ٤٣، ٤١ - طبقات الحنابلة :
 ٢٣٤ - طبقات الشافعية لأبي عاصم :
 ٤٤ - الطبقات الكبرى للسبكي :
 ٢٣٨ - الطبقات الكبرى للشعراني :
 ٧٣٠ - الطيب الشذي :
 ٧١٩ - عارضة الأحوذني :
 ٧٤٧ - عرف زهر الربى :

- شرح صحيح البخاري لقطب الدين
 الحلبي : ٣٨٣
 - شرح صحيح البخاري للكارزوني : ٤٠٧
 - شرح صحيح البخاري للكفيري : ٤٣٢
 - شرح صحيح البخاري لمؤلف
 مجهول : ٣٨٤
 - شرح صحيح البخاري للمهلب بن أبي
 صفرة : ٣٦٦
 - شرح صحيح البخاري للنووي : ٣٩٦
 - شرح صحيح مسلم لابن السكري : ٧٠٣
 - شرح صحيح مسلم لأبي القاسم
 الأصبهاني : ٧٠٥
 - شرح صحيح مسلم للحصني : ٧٠٥
 - شرح صحيح مسلم لذكريا
 الأنصاري : ٧٠٤
 - شرح صحيح مسلم للزواوي : ٧٠٣
 - شرح صحيح مسلم لسبط ابن
 الجوزي : ٧٠٣
 - شرح صحيح مسلم لعلي القاري : ٧٠٦
 - شرح صحيح مسلم للكارزوني : ٧٠٦
 - شرح صحيح مسلم لنور الحق : ٧١٠
 - شرح غريب صحيح البخاري
 للجنياني : ٤١٣
 - شرح فارسي لشيخ الإسلام
 الدهلوي : ٤٣٤
 - شرح مختصر البخاري للسجاعي : ٤٣٠
 - شرح مختصر صحيح مسلم
 للأسنوي : ٧٠٨
 - شرح مختصر صحيح مسلم
 للكردي : ٧٠٨

٣٠١ - الفوائد للبخاري :
 ١٨٧ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية :
 ٤٢ - الفوائد الدراري في ترجمة البخاري :
 - الفوائد المنتقاة المخرجة على
 ٤٤٤ الصحيحين :
 ٤١١ - فيض الباري للجونفوري :
 - فيض الباري شرح صحيح البخاري
 ٤٥٢ للكشميري :
 - فيض الباري في شرح غريب البخاري
 ٤٠٩، ٤٠٢ للعباسي :
 ٣٩٧ - الفيض الجاري للبلقيني :
 ٤١٢ - الفيض الجاري للعجلوني :
 ٣٠٦ - قضايا الصحابة والتابعين :
 - قرة العين في ضبط أسماء رجال
 ٤٥٢ الصحيحين :
 ٧٢٣ - قوت المقتدي :
 - كتاب فيه مائة ألف حديث
 ٣٠٧ للبخاري :
 ٤٤٤ - كشف مشكل حديث الصحيحين :
 ٣٠٠ - الكني للبخاري :
 ٣٠٩ - الكني المجردة :
 ٣٧٤ - الكواكب الدراري للكرماني :
 - الكواكب الدراري في ترتيب مسند
 ٣٨٢ الإمام أحمد على أبواب البخاري :
 - الكوثر الجاري حل مشكلات
 ١١ البخاري :
 - الكوثر الجاري على رياض
 ٤٠٧ البخاري :
 ٧٣٠ - الكوكب الدراري :
 - الكوكب الساري في شرح صحيح

٧٣٠ - العرف الشذي للكشميري :
 - العرف الشذي على جامع الترمذي
 للبلقيني :
 ٧٢٢ -
 ٤٢ - العقد المذهب لابن الملقن :
 ٣١١ - العقيدة أو التوحيد :
 ٣٠٠ - العلل للبخاري :
 ٧١٧ - العلل للترمذي :
 ٣٨٩ - عمدة القاريء للعيني :
 - عناية المالك المنعم في شرح
 مسلم :
 ٧٠٩ -
 ٤٢٦ - عون الباري لحل أدلة البخاري :
 ٣٨١ - عناية التوضيح للجامع الصحيح :
 - غاية المرام في رجال البخاري إلى سيد
 الأنام :
 ٤٤١ -
 ٤٥٠ - غريب حديث البخاري :
 - غنية القاريء بترجمة ثلاثيات
 البخاري :
 ٤٤٩ -
 ٢٥ - فتح الباب في الكني والألقاب :
 ٣٧٩ - فتح الباري شرح صحيح البخاري :
 ٣٩٥ - فتح الباري لابن رجب :
 ٤٤ - فتح المغيث :
 ٧١١ - فتح الملهم شرح صحيح مسلم :
 ٢٣٣ - الفتوحات المكية :
 - فصوص الحكم :
 ٢٤٢، ٢٣٣ -
 - فضل الباري ترجمة أردية لصحيح
 البخاري :
 ٤٣٥ - فضل الباري شرح ثلاثيات
 البخاري :
 ٤٤٩ -
 ٤٩٢ - الفقه الأكبر :
 ٣٤١ - فك أغراض البخاري المبهمة :

- البخاري : ٤٣١، ٣٨١
- اللب اللباب فيما يقول الترمذي وفي الباب : ٧٢٢
- اللامع الصبيح للبرماوي : ٣٧٧
- لواقح الأنوار في طبقات الأخيار : ٢٣٨
- مآثر الكرام : ٤١١
- المبسوط للإمام البخاري : ٢٩٩
- المتجر الربيع والمسعى الرجيع : ٣٩٩
- المتواري على تراجم البخاري : ٣٧١، ٣٤١
- المجالس (شرح كتاب البيوع من صحيح البخاري) للشاطبي : ٤٥٤
- المجتبى في معرفة أسماء من ذكرهم البخاري بالأنساب والألقاب والكنى : ٤٣١
- مجلة «أهل الحديث» : ١٠
- مجلة «محدث» : ١٤
- مجلة «المرقع القادياني» : ١٠
- مجلة «مسلمان» : ١٠
- مجمع البحرين وجواهر الخبرين لابن الكرماني : ٣٧٥
- مجموعة لمائة حديث من عوالي الترمذي للعلائي : ٧٢٧
- المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح : ٣٦٩
- مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم لابن الملقن : ٤٥٥
- مختصر الجامع للترمذي للطوفي : ٧٢٦
- مختصر الجامع للترمذي للبالسي : ٧٢٥
- مختصر زوائد مسلم على البخاري : ٧٠٧
- مختصر شرح مغلطائي : ٣٧٣
- ٣٦٦ - مختصر شرح المهلب :
- ٦٩٩ - مختصر شرح النووي :
- مختصر الشمائل المحمدية للألباني : ٧٣٨
- مختصر صحيح البخاري لأحمد بن عمر القرطبي : ٩٨
- مختصر صحيح مسلم للمرسي : ٧٠٧
- مختصر صحيح مسلم للمنذري : ٧٠٨
- المخرج على صحيح مسلم : ٧٠٩
- المرائي الدالة على فضل مختصر البخاري : ٤٣١
- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : ٢٢
- المرقاة شرح المشكاة : ١٦٦
- المستدرك على الصحيحين لأبي ذر الهروي : ٤٥٦
- المستدرك على الصحيحين : ٤٥٤
- مسند إسحاق بن راهويه : ٣٣٠
- مسند الإمام أبي حنيفة : ٢٦٣
- مسند الإمام أحمد بن حنبل : ٣٣٠
- مسند الحصكفي : ٢٦٤
- مسند الخوارزمي : ٢٦٢
- المسند الكبير للبخاري : ٢٩٥
- مشكاة المصابيح : ١٩٧
- المشيخة للبخاري : ٣١١
- مصابيح الإسلام من حديث خير الأنام : ٤٤٨
- مصابيح الجامع للدماميني : ٣٩٤
- مصباح القاريء للأهدل : ٤١٦
- المطر الثجاج : ٧١٠

٤٥٧ - موارد الظمان بزوائد ابن حبان :
 - المواهب اللدنية على الشمائل
 ٧٣٧ المحمدية :
 ٣٠٥ - المؤلف والمختلف للدارقطني :
 - نبراس الساري في أطراف
 ٤٥٣ البخاري :
 ٢٦١ - النجاح في أخبار الصحاح للنسفي :
 - النجاح في شرح كتاب أخبار
 ٤١٠ الصحاح :
 ٤٠١ - نجاح القاريء :
 ٧٣٧ - نظم الشمائل باللغة التركية :
 ٧٢٣ - نفع قوت المغتذي :
 - النكت على شرح الزركشي لأحمد بن
 ٣٩٣ نصر الله الحنبلي :
 - النكت على شرح الزركشي لابن
 ٣٩٣ حجر :
 - النهاية في بدء الخير والغاية لابن أبي
 ٤٢٩ جمرة :
 - النور الساري على مختصر البخاري لابن
 ٤٣٠ أبي جمرة :
 ٤١٨ - النور الساري للعدوي :
 ٤٧ - نور العينين في إثبات رفع اليدين :
 ٤١١ - نور القاري :
 ٢٩٦ - الهبة للبخاري :
 ٢٩٦ - الهبة لعبدالله بن المبارك :
 ٢٩٦ - الهبة لوكيع بن الجراح :
 ٣٩٩ - هداية الباري لذكريا الأنصاري :
 - الهداية والرشاد في معرفة أهل الثقة
 ٤٣٨ والسداد :
 ٣٨٥ - هدى الساري مقدمة فتح الباري :

٢٦٧ - المعارف لابن قتيبة :
 ٢٩٧ - معجم الصحابة للبغوي :
 ٧٠١ - المعلم بفوائد كتاب مسلم :
 - المعلم فيما رواه البخاري على شرط
 ٤٤٢ مسلم :
 - معلم القاريء شرح ثلاثيات
 البخاري :
 ٤٣٧ - معونة القاريء للمنوفي :
 ٤١٤ - مفتاح صحيح البخاري للتوقادي :
 ٤٥٣ - مفتاح القاريء لجامع البخاري :
 ٤١٦ - المفهم في شرح غريب مسلم :
 ٧٠٢ - المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب
 مسلم :
 ٧٠١ - مقتضى وضعه جمع النهاية :
 ٤٣١ - مقدمة تحفة الأحوذى :
 ٧٢٩ - المكتوب اللطيف :
 ٧٩١ - مناسبات تراجم أبواب البخاري
 للبلقيني :
 ٣٤٣ - مناسبات تراجم البخاري لأحاديث
 الأبواب لابن جماعة :
 ٣٤٣ - مناسبات على البخاري :
 ٤٥٤، ٣٤٣ - منح الباري بالسيح الفسيح
 الجاري :
 ٣٩٨ - منح الباري للعلامة دراز بشاوري :
 ٤٣٥ - منهج الابتهاج للقسطلاني :
 ٧٠٦ - المنهاج في شرح صحيح مسلم بن
 الحجاج :
 ٦٩٩ - المنهل الجاري للخيزري :
 ٤٤٠ - المنهل الجاري المجرد من فتح
 الباري :
 ٤٤٠

- هدية اللوذعي بنكات الترمذي للعظيم
آبادي : ٧٢٦
- الوجدان للبخاري : ٢٩٨
- الوجدان لمسلم : ٢٩٨
- الوجدان للنسائي : ٢٩٨
- وشى الديباج للبحموي : ٧٠٤
- * * *

فهرس المراجع

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الآداب: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ - تحقيق عبدالقدوس بن محمد نذير - مكتبة الرياض . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- ٣- الأحاد والمثاني: للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم . (٢٠٦- ٢٨٧هـ) - تحقيق د . باسم فيصل أحمد الجوابرة - الطبعة الأولى . الرياض ١٤١هـ .
- ٤- آداب الشافعي ومناقبه: للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرّازي (٢٤٠- ٣٢٧هـ) - تحقيق الشيخ عبدالغني عبدالخالق - دار الكتب العلمية . بيروت .
- ٥- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: للإمام أبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجورقاني الهمداني (ت ٥٤٣هـ) - بتحقيق وتعليق عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي - مطبعة الجامعة السلفية، بنارس، الهند، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- ٦- أبجد العلوم: للعلامة أبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي (١٢٤٨- ١٣٠٧هـ) إعداد: عبدالجبار زكار - منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي . دمشق ١٩٧٨م .
- ٧- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: للدكتور سعدي الهاشمي - نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .
- ٨- إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر: للقاضي العلامة أبي علي محمد بن علي الشوكاني (١١٧٢- ١٢٥٥هـ) - مطبعة دائرة المعارف النظامية . حيدرآباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٣٨هـ .
- ٩- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: للعلامة أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (٧٦٢- ٨٤٠هـ) - مكتبة الرشد . الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .
- ١٠- إتحاف القاريء بمعرفة جهود وأعمال العلماء علي صحيح البخاري: تأليف محمد عصام عرار الحسيني - اليمامة للطباعة والنشر . دمشق . سوريا - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- ١١- إتحاف النبلاء المتقين باحياء مآثر الفقهاء المحدثين: للنواب صديق حسن خان القنوجي البوفالي (١٢٤٨- ١٣٠٧هـ) - مطبعة النظامي، كانفور، الهند،

١٢٨٩هـ.

١٢- الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين بن خطيب ت ٧٧٦هـ - تحقيق محمد عبدالله عنان - الطبعة الثانية. القاهرة ١٣٩٣هـ.

١٣- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٦٧٥- ٧٣٩) - تقديم كمال يوسف الحوت - دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - انظر أيضًا: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان

١٤- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: للإمام تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري المعروف بابن دقيق العيد (٦٢٥- ٧٠٢هـ) - مع شرحه العدة للأمير الصنعاني - تحقيق محب الدين الخطيب وعلي بن محمد الهندي - المكتبة السلفية. القاهرة. الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

١٥- أحكام الجنائز وبدعها: تأليف العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. ت ١٤٢٠هـ - مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة الأولى الجديدة. ١٤١٢هـ.

١٦- الإحكام في أصول الأحكام: للحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري. ت ٤٥٧هـ - تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز - مكتبة عاطف. القاهرة ١٣٩٨هـ.

١٧- الأحكام في أصول الأحكام: للإمام سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (٥٥١- ٦٣١هـ) - مطبعة المعارف بشارع الفجالة، مصر، ١٣٣٢هـ.

١٨- أخبار أصبهان: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني ت ٤٣٠هـ - طبعة ليدن. ١٩٣٤م.

١٩- أدب الإملاء والاستملاء: للإمام أبي سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور السمعاني (٥٠٦- ٥٦٢هـ) - دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٢٠- الأدب المفرد: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري. ٢٥٦هـ - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - المطبعة الأثرية. باكستان.

٢١- ابن حجر العسقلاني: دراسة مصنفاته ومنهجه - للدكتور شاکر محمود عبدالمنعم - وزارة الأوقاف. الجمهورية العراقية. ١٩٨٧م.

٢٢- ابن عبدالبر الأندلسي وجهوده في التاريخ: تأليف. ليث سعود جاسم - دار الوفاء. المنصورة. مصر الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.

٢٣- ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال: تأليف الدكتور زهير

- عثمان علي نور - مكتبة الرشد . الرياض . الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- ٢٤- اختلاف العلماء: للإمام أبي عبدالله محمد بن نصر المروزي (٢٠٢- ٢٩٤هـ) - تحقيق: السيد صبحي السامرائي - عالم الكتب . بيروت . لبنان ط . ثانية ١٤٠٦ هـ .
- ٢٥- الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد: تأليف سليم الهلالي - دار الصحابة . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- ٢٦- أربع رسائل في علوم الحديث: تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - دار القرآن الكريم . بيروت ١٤٠٠ هـ .
- ٢٧- الإرشاد إلى سبيل الرشاد في أمر التقليد والاجتهاد: للشيخ العلامة الحافظ أبي يحيى محمد الشاهجهانفوري (ت ١٣٣٨ هـ) بتنقيح وتبويب الشيخ محمد عطاء الله حنيف البهوجياني - مطبعة أشرف ، لاهور ، باكستان ، الطبعة الثالثة ١٣٨٦ هـ .
- ٢٨- الإرشاد إلى مهمات الإسناد: للإمام أحمد الشاه ولي الله بن عبدالرحيم الدهلوي (١١١٤- ١١٧٦ هـ) .
- ٢٩- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: للإمام أحمد بن محمد بن أبي بكر الخطيب القسطلاني المصري الشافعي (٨٥١- ٩٢٣ هـ) - مطبعة المنشي نو لكشور كانفور ، الهند ، ١٢٨٤ هـ .
- ٣٠- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٣١- ٦٧٦ هـ) - تحقيق عبدالباري فتح الله السلفي - مكتبة الإيمان . المدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- ٣١- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليلي ٣٦٧- ٤٤٦ هـ - تحقيق الدكتور محمد سعيد بن محمد إدريس - مكتبة الرشد . الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
- ٣٢- إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد: للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩- ١١٨٢ هـ) - الدار السلفية . الكويت . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- ٣٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: تأليف العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي . بيروت . الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .
- ٣٤- إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء: للإمام أحمد الشاه ولي الله بن عبدالرحيم الدهلوي (١١١٤- ١١٧٦ هـ) - مطبعة الصديق بريلي ، الهند ١٢٨٦ هـ .
- ٣٥- أسامي شيوخ البخاري: للعلامة رضي الدين الحسن بن محمد الصّغاني (٥٧٧- ٦٥٠ هـ) - طبعة مصورة من مخطوطة مكتبة قرة جلبي زادة بتركيا ، تقديم علي بن محمد العمران . دار عالم الفوائد . مكة المكرمة . الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ .

٣٦- أسامي مشايخ الإمام البخاري: للإمام محمد بن إسحاق بن مندة الأصبهاني (٣١٠- ٣٩٥هـ) - تحقيق نظر محمد الفاريابي - مكتبة الكوثر. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٣٧- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري: للحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (٢٧٧- ٣٦٥هـ) - تحقيق بدر بن محمد العماش - دار البخاري. المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٣٨- الأسامي والكني: للإمام أبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي (٢٨٥- ٣٧٨هـ) - دراسة وتحقيق: يوسف بن محمد الدخيل - مكتبة الغرابة الأثرية. المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٣٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر، (٣٦٨- ٤٦٣هـ) - بتحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة الفجالة، القاهرة، مصر ١٣٨٠هـ.

٤٠- أسد الغابة في معرفة الصحابة: للعلامة عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم المعروف بابن الأثير (٥٤٤- ٦٠٦) - دار الفكر. بيروت.

٤١- أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٣٨٤- ٤٥٦هـ) - دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٤٢- الأسماء والصفات: للإمام أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤- ٤٥٨هـ) - تحقيق عبدالله بن محمد الحاشدي - مكتبة السوادي. جدة. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٤٣- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. ت ٤٦٣هـ - تحقيق الدكتور عز الدين علي السيد - مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٤- أساس الأصول: للددار علي بن محمد معين بن عبدالهادي النقوي الهندي الشيعي (ت ١٢٣٥هـ).

٤٥- الإصابة في تمييز الصحابة: للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ) - تحقيق الدكتور طه محمد الزيني - مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ.

٤٦- أصحاب الفتيا من الصحابة ومن بعدهم: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد، ابن حزم الظاهري (٣٨٤- ٤٥٦هـ) - تحقيق الدكتور إحسان عباس وغيره

- طبعة مصورة نشر إدارة احياء السنة. كوجرانواله. باكستان.
- ٤٧- اصلاح المساجد من البدع والعوائد: للعلامة محمد جمال الدين القاسمي (١٢٨٣- ١٣٣٢هـ) - تخريج وتعليق العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.
- ٤٨- أصل السنة واعتقاد الدين: تأليف الإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠- ٣٢٧هـ). ضمن مجموعة: روائع التراث - جمع وتحقيق الأستاذ محمد عزيز شمس. الدار السلفية. بومبائي. الهند. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٤٩- كتاب أصول الفقه: للعلامة محمد بن عفيفي الباجوري المعروف بالخضري (١٢٨٩- ١٣٤٥هـ) - المطبعة الجمالية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٩هـ.
- ٥٠- أصول الكافي: لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي. المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ).
- ٥١- الأعلام: لخير الدين الزركلي - دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة السادسة ١٩٨٤م ومطبعة بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٨٩هـ.
- ٥٢- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري: للإمام أبي سليمان حمّد بن محمد الخطّابي (٣١٩- ٣٨٨هـ) - تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن سعد بن عبدالرحمن آل سعود - نشر مركز إحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى بمكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٥٣- إعلام الموقعين عن رب العالمين: تأليف العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (٦٩١- ٧٥١هـ) - مراجعة وتعليق: طه عبدالرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة. ١٣٨٨هـ - وطبعة أشرف المطابع. دهلي ١٣١٣هـ.
- ٥٤- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمان السخاوي. ت ٩٠٢هـ - تحقيق: فرانز روزنتال ضمن كتابه «علم التاريخ عند المسلمين. ترجمة الدكتور صالح أحمد العلمي - الطبعة الثانية. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٣هـ.
- ٥٥- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ت ٩٠٢هـ - طبعة القدس. القاهرة.
- ٥٦- إكرام الضيف: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي. ت ٢٨٥هـ - تحقيق أبي عمار عبدالله بن عائض العزازي - مكتبة الصحابة بطنطا. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

- ٥٧- اكتفاء القنوع بما هو المطبوع: ادورد بن كرنيليوس فنديك، طبع سنة ١٨٩٧م.
- ٥٨- الاقتراح في بيان الاصطلاح: للإمام تقي الدين بن دقيق العيد (٦٢٥- ٧٠٢هـ) - دراسة وتحقيق قحطان عبدالرحمن الدوري. مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٢هـ.
- ٥٩- إكمال أسماء الرجال: للإمام ولي الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب (ت بعد ٧٣٧هـ) - مطبعة محمدي لاهور، باكستان، ١٣٠٤هـ.
- ٦٠- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والأسماء والأنساب: للحافظ أبي نصر علي بن هبة الله الشهير بابن ماکولا (٤٢١- ٤٧٥هـ) بتصحيح وتعليق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.
- ٦١- الإلزامات: للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦- ٣٨٥هـ) - تحقيق مقبل بن هادي الوادعي - دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. الكويت. الطبعة الثانية. بدون تاريخ.
- ٦٢- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ت ٥٤٤هـ - تحقيق السيد أحمد صقر - الطبعة الثانية. دار التراث. القاهرة ١٣٩٨هـ.
- ٦٣- الإلمام بأحاديث الأحكام: للقاضي تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري، «ابن دقيق العيد» (٦٢٥- ٧٠٢هـ) - تحقيق حسين إسماعيل الجمل - دار المعراج الدولية. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- ٦٤- الإلمام البخاري: فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء - للدكتور نزار عبدالكريم الحمداني - نشر جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٢هـ.
- ٦٥- الإلمام الترمذي والموازنة بين جامعهم وبين الصحيحين: تأليف الدكتور نور الدين عتر - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ.
- ٦٦- الإلمام الخطابي ومنهجه في العقيدة: تأليف أبي عبدالرحمن الحسن بن عبدالرحمن العلوي - دار الوطن. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٦٧- الإلمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها: تأليف توسيم بن منير النفيعي - دار الوطن. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- ٦٨- الأمم لايقاظ الهمم: للإمام برهان الدين إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكردي الكوراني (١٠٢٥- ١١٠٢هـ) - مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدرآباد

- الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.
- ٦٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة: للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي ت ٦٢٤هـ - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي . القاهرة ١٤٠٦هـ .
- ٧٠- إنباء الغمر بأبناء العمر: للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣- ٨٥٢هـ) - دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن . الهند . الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ .
- ٧١- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري القرطبي ت ٤٦٣هـ - دار الكتب . بيروت .
- ٧٢- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: تأليف العلامة أبي اليمن مجير الدين عبدالرحمن بن محمد العليمي المقدسي (٨٦٠- ٩٢٨هـ) - مكتبة المحتسب . عمّان . الأردن ١٩٧٣م .
- ٧٣- الأنساب: لأبي سعيد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني . ت ٥٦٢هـ - دائرة المعارف العثمانية . حيدرآباد . الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ .
- ٧٤- انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣- ٨٥٢هـ - تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي وصبحي جاسم السامرائي - مكتبة الرشد . الرياض . الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .
- ٧٥- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل باشا البغدادي ١٣٣٩هـ - دار الفكر . لبنان .
- ٧٦- كتاب الإيمان: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الشهرير بابن تيمية (٦٦١- ٧٢٨هـ) - المطبع الأنصاري . دهلي، الهند ١٣١١هـ .
- ٧٧- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (للحافظ ابن كثير ٧٠١- ٧٧٤هـ): للشيخ أحمد محمد شاكر (١٣٠٩- ١٣٧٧هـ) - دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٧٠هـ .
- ٧٨- البداية والنهاية: للإمام عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٠١- ٧٧٤هـ) - مكتبة المعارف بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ، الطبعة الثانية ١٩٧٤م .
- ٧٩- البدر الطالع لمحاسن من بعد القرن السابع: للقاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني ١٢٥٠هـ - دار المعرفة . بيروت .
- ٨٠- برنامج ابن جابر الوادي آشي: لشمس الدين محمد بن جابر الوادي آشي (٦٧٣- ٧٤٩هـ) - تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة - نشر مركز البحث العلمي، جامعة

- أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠١هـ.
- ٨١- البر والصلة: للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي، ابن الجوزي (٥١٠-٥٩٧هـ)
- تحقيق عادل عبدالوجود وعلي معوض - مكتبة السنة. القاهرة. الطبعة الأولى
١٤١٣هـ.
- ٨٢- بستان المحدثين: للشاه عبدالعزيز الدهلوي (١١٥٩-١٢٣٩هـ) - مطبعة مجتباتي
دهلي، الهند ١٨٩٨م.
- ٨٣- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: تأليف الإمام نور الدين علي بن
سليمان الهيثمي (٧٣٥-٨٠٧هـ) - تحقيق ودراسة: الدكتور حسين أحمد صالح
الباكري - نشر مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى
١٤١٣هـ.
- ٨٤- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: لأحمد بن يحيى بن أحمد بن
عميرة الضبي ٥٩٩هـ - دار الكاتب العربي. القاهرة ١٩٦٧م.
- ٨٥- بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن
السيوطي ٩١١هـ - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثانية. دار الفكر.
بيروت ١٣٩٩هـ.
- ٨٦- بلدان الخلافة الشرقية كي لسترنج: ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد
- الطبعة الثانية. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٥هـ.
- ٨٧- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب
الفيروزآبادي (٧٢٩-٨١٧هـ) - تحقيق محمد المصري - نشر مركز المخطوطات
والتراث. جمعية احياء التراث الإسلامي. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٨٨- بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه: للإمام أبي محمد
عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠-٣٢٧هـ) - تحقيق العلامة عبدالرحمن بن
يحيى المعلمي اليماني - مطبوع في آخر الجزء التاسع من التاريخ الكبير للبخاري.
طبعة مصورة من طبعة حيدرآباد.
- ٨٩- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: للحافظ أبي الحسن علي بن
عبدالملك، ابن القطان الفاسي (٥٦٢-٦٢٨هـ) - دراسة وتحقيق الدكتور الحسين
آيت سعيد - دار طيبة للنشر والتوزيع. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٩٠- تاج التراجم: لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قُطوبغا ٨٠٢-٨٧٩هـ - دار القلم.
دمشق. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ٩١- تاج العروس من جواهر القاموس: لمحب الدين أبي الفيض محمد مرتضى

الحسيني الزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥هـ) - تحقيق علي شيري - دار الفكر. بيروت ١٤١٤هـ.

٩٢- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول: للعلامة أبي الطيب صديق بن حسن الحسيني القنوجي (١٢٤٨ - ١٣٠٧هـ) - تحقيق: عبدالكريم شرف الدين - نشر شرف الدين الكتبي وأولاده ١٣٨٣هـ.

٩٣- تاريخ أبي زرعة الدمشقي: للحافظ أبي زرعة عبدالرحمن بن عمرو النصري الدمشقي. ت ٢٨١هـ - تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني - مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٠هـ.

٩٤- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان. نقله إلى العربية: د. عبدالحليم النجار - دار المعارف القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة.

٩٥- تاريخ الإسلام السياسي: تأليف الدكتور حسن إبراهيم حسن - دار الفكر. بيروت. الطبعة الثالثة عشرة ١٤١١هـ.

٩٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٨٧٣ - ٧٤٨هـ). حوادث ووفيات ٢٥١ - ٢٦٠هـ - تحقيق الدكتور عمر عبدالسلام تدمري - دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٩٧- التاريخ الأوسط: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ) - دراسة وتحقيق محمد بن إبراهيم اللحيان - دار الصميعي. الرياض. ١٤١٨هـ.

٩٨- تاريخ بغداد: للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣هـ) - دار الكتاب العربي. بيروت، لبنان.

٩٩- تاريخ التراث العربي: لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، د. فهمي أبو الفضل - مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

١٠٠- تاريخ جرجان: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي. م ٤٢٧هـ - دائرة المعارف العثمانية ١٣٨٩هـ.

١٠١- تاريخ الخلفاء: للحافظ جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٥٩١١) - دار الفكر ١٣٩٤هـ.

١٠٢- تاريخ دمشق: للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي (٤٩٩ - ٥٧١هـ) - نسخة مصورة بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

١٠٣- التاريخ الصغير: للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) - تحقيق

- المكتبة الأثرية، طبع لاهور. باكستان.
- ١٠٤- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك): للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ٢٢٤-٣١٠هـ- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار سويدان، بيروت ١٣٨٧هـ - والطبعة الأولى. دار القلم. بيروت.
- ١٠٥- تاريخ علماء الأندلس: لأبي الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي. ت ٤٠٣هـ - الدار المصرية للتأليف والترجمة. القاهرة ١٩٦٦م.
- ١٠٦- تاريخ الفقه الإسلامي: للدكتور عمر سليمان الأشقر - مكتبة الفلاح. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- ١٠٧- التاريخ الكبير: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ١٩٤-٢٥٦هـ - طبعة حيدرآباد دكن. الهند ١٣٦٠هـ.
- ١٠٨- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: لأبي سليمان محمد بن عبدالله، ابن زبُر الرَّبَعي الدمشقي (٢٩٨-٣٧٩هـ) - تحقيق الدكتور عبدالله بن أحمد بن سليمان الحمد - دار العاصمة. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ١٠٩- التبر المسبوك في الذيل على تاريخ المقرئزي السلوك: للإمام شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ).
- ١١٠- التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي): لناظمها الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥-٨٠٦هـ) - دار الكتب العلمية. بيروت.
- ١١١- تبصرة المنتبه بتحريير المشتبه: للحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) - تحقيق: علي محمد البجاوي - الدار المصرية للتأليف والترجمة. القاهرة.
- ١١٢- التبيين لأسماء المدلسين: للحافظ برهان الدين إبراهيم سبط ابن العجمي، الحلبي (٧٥٣-٨٤١هـ) - تحقيق محمد إبراهيم داود الموصلي - مؤسسة الريان. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- ١١٣- التتبع: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني. ت ٣٨٥هـ - تحقيق أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي - دار الخلفاء. الكويت.
- ١١٤- تحفة الأخباري بترجمة البخاري: للحافظ محمد بن عبدالله بن محمد الشهير بابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧-٨٤٢هـ) - تحقيق محمد بن ناصر العجمي - دار البشائر الإسلامية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ١١٥- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي ٦٥٤-٧٤٢هـ - تصحيح وتعليق العلامة عبدالصمد شرف

- الدين - الدار القيمة بهيوندي . الهند ١٣٨٤هـ .
- ١١٦- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى : للإمام الحافظ أبى العلى محمد عبدالرحمن المباركفورى (١٢٨٣- ١٣٥٣هـ) - ضبط ومراجعة: عبدالرحمن محمد عثمان - نشر: المكتبة السلفية بالمدينة . الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ .
- ١١٧- تخريج فقه السيرة للغزالي: للشيخ محمد ناصر الدين الألبانى - مطبوع بهامشه . الطبعة السابعة ١٩٧٦م . توزيع دار الباز . مكة المكرمة .
- ١١٨- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى: للحافظ جلال الدين السيوطى (٨٤٩- ٩١١هـ) - تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف - الطبعة الثانية . نشر المكتبة العلمية بالمدينة ٩١٣٩٢هـ .
- ١١٩- التدوين فى أخبار قزوين: لعبدالكريم بن محمد الرافعى القزوينى - تحقيق: عزيزالله العطاردي - طبعة مصورة، نشر دار الكتب العلمية . بيروت ١٤٠٨هـ .
- ١٢٠- تذكرة الحفاظ: لشمس الدين أبى عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (٦٧٣- ٧٤٨هـ) - مصورة طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد بالدكن الهند ١٣٧٥هـ .
- ١٢١- تراجم علماء حديث هند: للشيخ أبى يحيى إمام خان نوشهروى (ت ١٢٨٥هـ) - مطبعة جيد دهلي، الهند، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ .
- ١٢٢- تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب من روايته: لمحمد بن أحمد المالكي الأندلسي - مطبوع ضمن كتاب الحافظ الخطيب البغدادي وأثره فى علوم الحديث . للدكتور محمود الطحان - الطبعة الأولى . دار القرآن الكريم . بيروت ١٤٠١هـ .
- ١٢٣- تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما: للإمام أبى عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم . ت ٤٠٥هـ - تحقيق كمال يوسف الحوت - مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت ١٤٠٧هـ .
- ١٢٤- تسمية من لم يرو عنه إلا واحد: للإمام أبى عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي - تحقيق محمود إبراهيم زايد - مطبوع فى آخر كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي . دار الوعى . بحلب . الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .
- ١٢٥- التصوف بين الحق والخلق: للأستاذ محمد فخر شقفة - دار البيان . دمشق . الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ .
- ١٢٦- التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري فى الجامع الصحيح: لأبى الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٠٣- ٧٧٣هـ) - تحقيق الدكتور أبو لبابة حسين

- دار اللواء. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ١٢٧- التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري في كتابه: للحافظ أبي علي الحسين بن محمد الجياني الفسائي (٤٢٧-٤٩٨هـ). وهو جزء من كتابه تقييد المهمل - نشر دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ١٢٨- تعظيم قدر الصلاة: للإمام محمد بن نصر المروزي. ت ٣٩٤هـ - تحقيق الدكتور عبدالرحمن الفريوائي - مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٦هـ.
- ١٢٩- التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد الشيباني: لأبي الحسنات محمد عبدالحى بن محمد اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ) - المطبع المصطفائي ١٣٩٧هـ، مصورة: مكتبة خورشيد أمين آباد لكتنو ١٩٨٢م.
- ١٣٠- تغليق التعليق على صحيح البخاري: للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ - تحقيق: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي - المكتب الإسلامي. دار عمار. بيروت ١٤٠٥هـ.
- ١٣١- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم): لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤هـ. بتعليق عبدالوهاب عبداللطيف - مطبعة الفجالة الجديدة. الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.
- ١٣٢- تقريب التهذيب: تأليف الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني - تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغف - دار العاصمة. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - وطبعة منشي نولكشور بلكناؤ، الهند ١٣٥٦هـ.
- ١٣٣- تقييد العلم: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ - تحقيق: يوسف العث - الطبعة الثانية. دار إحياء السنة النبوية ١٩٧٤م.
- ١٣٤- التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد: لأبي بكر محمد بن عبدالغني الشهير بابن نقطة ت ٦٢٩هـ - دار الحديث، بيروت ١٤٠٧هـ.
- ١٣٥- تقييد المهمل وتمييز المشكل: للحافظ أبي علي الحسين بن محمد الفسائي الجياني (٤٢٧-٤٩٨هـ) - مخطوط مصور من مكتبة الجامع بصنعاء.
- ١٣٦- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: للحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥-٨٠٦هـ) - نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - وطبعة المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٠هـ.
- ١٣٧- التقييد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للحافظ أبي عمر يوسف ابن عبدالبر النمري ٣٦٨-٤٦٣هـ - طبعة وزارة الأوقاف المغربية. الرباط.
- ١٣٨- التمييز: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)

- تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي - نشر جامعة الرياض ١٣٩٥هـ.
- ١٣٩- تمييز الطيب من الخبيث: للشيخ عبدالرحمن بن علي بن عمر الشيباني - دار الكتاب العربي . بيروت .
- ١٤٠- التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة (قسم البخاري): وهو جزء من كتاب تقييد المهمل للفساني - تحقيق محمد صادق آيدين الحامدي - دار اللواء . الرياض . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- ١٤١- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: للعلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣٠٣-١٣٨٦هـ) - تحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي ١٣٨٦هـ .
- ١٤٢- تهذيب الأسماء واللغات: للإمام أبي زكريا محي الدين النووي ت ٦٧٦هـ - إدارة الطباعة المنيرية - تصوير . دار الكتب العلمية . بيروت .
- ١٤٣- تهذيب تاريخ ابن عساكر: للشيخ عبدالقادر بن أحمد ابن بدران ت ١٣٤٦هـ - الطبعة الأولى . المكتبة العربية . دمشق .
- ١٤٤- تهذيب التهذيب: لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) - صورة للطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد، الدكن . الهند ١٣٢٥هـ .
- ١٤٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين إبي الحجاج يوسف المزي ت ٧٤٢هـ - تحقيق الدكتور بشار عواد معروف - مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٣هـ .
- ١٤٦- التوحيد وإثبات صفات الرب عزَّ وجل: لإمام الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٢٢٣-٣١١هـ) - دراسة وتحقيق: الدكتور عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان - مكتبة الرشد . الرياض . الطبعة الثانية ١٤١١هـ .
- ١٤٧- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار: لمحمد إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩-١١٨٢) - تحقيق محي الدين بن عبدالحميد - مكتب الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ .
- ١٤٨- توضيح المشتبه: للحافظ محمد بن عبدالله بن محمد، ابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧-٨٤٢هـ) - تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي - مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية ١٤١٤هـ .
- ١٤٩- تيسير القاري شرح صحيح البخاري: للشيخ نور الحق بن عبدالحق الدهلوي (ت ١٠٧٣) - مطبع علوي لکنؤ الهند، ١٢٩٨هـ .

- ١٥٠- كتاب الثقات: للإمام أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي (٢٧٠، أو ٢٦٠ - ٣٥٤هـ) - مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.
- ١٥١- الجامع: للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) - تحقيق بشار عواد معروف - دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- ١٥٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣هـ) - بتحقيق: د. محمود الطحان - مطبعة المعارف، الرياض ١٤٠٣هـ.
- ١٥٣- جامع بيان العلم وفضله: للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي الأندلسي (٣٦٨ - ٤٦٣هـ) - إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- ١٥٤- جامع بيان العلم وفضله: للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله، ابن عبدالبر القرطبي (٣٦٨ - ٤٦٣هـ) - تحقيق أبي الأشبال الزهيري - دار ابن الجوزي. الأحساء. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- ١٥٥- الجامع للترمذي مع شرحه تحفة الأحوذى: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي البوغي الترمذي (٢٠٦ - ٢٧٩هـ) - مع شرحه تحفة الأحوذى للعلامة الشيخ أبي العلي عبدالرحمن المباركفوري (١٢٨٣ - ١٣٥٣هـ) بتصحيح: عبدالرحمن محمد عثمان - مطبعة الفجالة الجديدة بالظاهرة، القاهرة، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية.
- ١٥٦- الجامع الصحيح للبخاري: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ) مع شرحه فتح الباري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ) بترقيم محمد فؤاد عبدالباقي - وتصحيح وتحقيق تحت إشراف سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله - رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. الرياض ١٣٧٩هـ.
- ١٥٧- جذوة القتبس في ذكر ولاية الأندلس: لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر الأزدي الحميدي ٤٨٨هـ - الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.
- ١٥٨- الجرح والتعديل: للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧هـ) - مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، الدكن، الهند سنة ١٣٧١هـ.
- ١٥٩- جزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر: لأبي الشيخ عبدالله بن جعفر بن حيان الأصبهاني ٢٧٤ - ٣٦٩هـ - تحقيق بدر بن عبدالله البدر - مكتبة الرشد. الرياض.

- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ١٦٠- جزء رفع اليمين: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) - مع تخريجه: جلاء العينين - إدارة العلوم الأثرية. فيصل آباد. باكستان. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ١٦١- جزء فيه طرق حديث من كذب علي متعمداً: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ٢٦٠-٣٦٠هـ - تحقيق الدكتور محمد بن حسن الغماري - إدارة البشائر الإسلامية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ١٦٢- جزء القراءة خلف الإمام: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) - دار الحديث. القاهرة ١٤٠٥هـ.
- ١٦٣- جلال الدين السيوطي: سيرته العلمية ومباحثه اللغوية. تأليف الدكتور مصطفى الشكعة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر ١٤٠١هـ.
- ١٦٤- جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليمين: للشيخ أبي محمد بديع الدين الراشدي - إدارة العلوم الأثرية. فيصل آباد. باكستان. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ١٦٥- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: تأليف السيد نعمان خير الدين الألوسي البغدادي (١٢٥٢-١٣١٧هـ) - مطبعة المدني. مصر ١٣٨١هـ.
- ١٦٦- الجمع بين رجال الصحيحين: للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني ت ٥٠٧هـ - الطبعة الثانية: دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٥هـ.
- ١٦٧- جوامع السيرة: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد، ابن حزم الظاهري (٣٨٤-٤٥٦هـ) - تحقيق الدكتور احسان عباس وغيره - إدارة احياء السنة. كوجرانواله. باكستان.
- ١٦٨- الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية: لمحي الدين عبدالقادر محمد القرشي (٦٩٦-٧٧٥هـ) - تحقيق الدكتور عبدالفتاح محمد الحلو. الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - وطبعة دائرة المعارف النظامية. حيدرآباد ط. أولى ١٣٣٢هـ.
- ١٦٩- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: تأليف العلامة شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ) - تحقيق الدكتور حامد عبدالمجيد والدكتور طه الزيني - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٤٠٦هـ.
- ١٧٠- الجواهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد: تأليف العلامة يوسف بن الحسن بن عبدالهادي الدمشقي (٨٤٠-٩٠٩هـ) - تحقيق الدكتور عبدالرحمن

- بن سليمان العثيمين - مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- ١٧١- حاشية على صحيح البخاري: للشيخ أحمد علي السهارنفوري (ت ١٢٩٧هـ) - مطبعة أصح المطابع، دهلي، الهند .
- ١٧٢- حجة الله البالغة: للعلامة أحمد بن عبدالرحيم، الشاه ولي الله الدهلوي (١١١٤-١١٧٦هـ) - تحقيق محمود طه حلبي - دار المعرفة . بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - وتحقيق السيد سابق، دار الكتب الحديثة . القاهرة .
- ١٧٣- الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام: للعلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني .
- ١٧٤- حديث الزهري: أبي الفضل عبيدالله بن عبدالرحمن (٢٩٠-٣٨١هـ) - تحقيق الدكتور حسن بن محمد البلوط - مكتبة أضواء السلف . الرياض . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .
- ١٧٥- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ت ٩١١هـ - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - عيسى البابي الحلبي وشركاه . القاهرة ١٣٨٧هـ .
- ١٧٦- حسن البيان فيما في سيرة النعمان: للشيخ محمد عبدالعزيز المحمدي الرحيم آبادي (١٢٧٠-١٣٣٨هـ) - مطبعة الشيخ ثناء الله الأمرتسري اكيدي، دهلي، الهند، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ .
- ١٧٧- الحطة في ذكر الصحاح الستة: تأليف العلامة أبي الطيب السيد صديق حسن خان القنوجي (١٢٤٨-١٣٠٧هـ) - دراسة وتحقيق علي حسن الحلبي - دار الجيل . بيروت . دار عمار الأردن . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - وطبعة المكتبة العلمية . لاهور ١٣٩٧هـ .
- ١٧٨- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني ت ٤٣٠هـ - دار الكتاب العربي . بيروت ١٣٨٧ .
- ١٧٩- حياة المحدث شمس الحق العظيم آبادي: تأليف الأستاذ محمد عزيز شمس .
- ١٨٠- خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي ٣٠٣هـ - تحقيق أحمد ميرين البلوشي - مكتبة المعلا . الكويت . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- ١٨١- الخطوط العريضة: لما قام عليه مذهب الشيعة الاثنا عشرية للأستاذ محب الدين الخطيب .

- ١٨٢- خلاصة الأثر في أعيان القرآن الحادي عشر: للعلامة محمد أمين بن فضل الله بن محب الله المحبي الدمشقي (١٠٦١-١١١١هـ) - مكتبة خياط، شارع بلس، بيروت، لبنان.
- ١٨٣- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للإمام صفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي (٩٠٠، بعد ٩٢٣هـ) - بتحقيق محمود عبدالوهاب فائد - مطبعة الفجالة الجديدة الظاهر، القاهرة، مصر - وط. مكتبة المطبوعات الإسلامية. بيروت ١٣٩٩هـ.
- ١٨٤- دائرة المعارف الإسلامية.
- ١٨٥- دائرة المعارف البريطانية: الطبعة ١٤. أيضًا الطبعة ١١.
- ١٨٦- الدر المختار مع حاشية الطحطاوي: لعلاء الدين محمد بن علي بن محمد الحصكفي (١٠٢٥-١٠٨٨) - والحاشية: لأحمد بن محمد إسماعيل الطحطاوي (ت ١٢٣١هـ) - مطبعة المدرسة العالية، كلكتة، الهند ١٢٦٤هـ.
- ١٨٧- دراسات في الجرح والتعديل: تأليف الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي - الطبعة الأولى. نشر الجامعة السلفية بنارس بالهند ١٤٠٣هـ.
- ١٨٨- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي - نشر: جامعة الرياض ١٣٩٦هـ.
- ١٨٩- دراسة حديث نضر الله امرءًا سمع مقالتي رواية ودراية: لفضيلة الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد - مطابع الرشيد. المدينة المنورة ١٤٠١هـ.
- ١٩٠- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لشيخ الإسلام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) - مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٥٠هـ.
- ١٩١- الدعاء: للقاضي أبي عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي (٢٣٥-٣٣٠هـ) - تحقيق الدكتور سعيد بن عبدالرحمن موسى القزفي - دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
- ١٩٢- دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية: اعداد الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين - إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- ١٩٣- الدماميني حياته وأثاره: تأليف د. محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدي - الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

- ١٩٤- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لابن فرحون المالكي ٧٩٩هـ - تحقيق الدكتور محمد الأحمدى أبو النور - دار التراث لطبع والنشر. القاهرة.
- ١٩٥- ذكر أخبار أصبهان: = أخبار أصبهان.
- ١٩٦- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم: للحافظ أبي الحسن علي بن علي الدارقطني ت ٣٨٥هـ - تحقيق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت - الطبعة الأولى. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت ١٤٠٦هـ.
- ١٩٧- ذكر من يعتمد قولهم في الجرح والتعديل: للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ - تحقيق عبدالفتاح أبو غدة - دار القرآن الكريم. بيروت ١٤٠٠هـ.
- ١٩٨- ذم الكلام وأهله: لأبي إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري الهروي (٣٩٦-٤٨١هـ) - تحقيق ودراسة عبدالرحمن بن عبدالعزيز الشبل - نشر مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- ١٩٩- الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: تأليف الدكتور بشار عواد معروف - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٧٦م.
- ٢٠٠- الذيل على طبقات الحنابلة: للحافظ زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن رجب الدمشقي الحنبلي ٧٩٥هـ - دار المعرفة. بيروت. لبنان.
- ٢٠١- رجال صحيح البخاري: لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي ت ٣٩٨هـ - تحقيق عبدالله الليثي - دار المعرفة. بيروت ١٤٠٧هـ.
- ٢٠٢- رجال صحيح مسلم: لأبي بكر أحمد بن علي بن منجوبه الأصبهاني ت ٤٢٨هـ - تحقيق عبدالله الليثي - دار المعرفة. بيروت ١٤٠٧هـ.
- ٢٠٣- الرحلة في طلب الحديث: للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ - تحقيق نور الدين عتر - دار الكتب العلمية. بيروت ١٣٩٥هـ.
- ٢٠٤- الرد على الجهمية: للإمام أبي سعيد عثمان سعيد الدارمي ت ٢٨٠هـ - تحقيق زهير الشاويش - الطبعة الرابعة. المكتب الإسلامي. بيروت ١٤٠٢هـ.
- ٢٠٥- الرسالة: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤) - تحقيق أحمد محمد شاكر. الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ.
- ٢٠٦- الرسالة المستطرفة: للسيد محمد بن جعفر الكتاني - الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٠هـ.
- ٢٠٧- رفع الملام عن خفف والد شيخ البخاري محمد بن سلام: تأليف الإمام

- الرسالة التاسعة ضمن كتاب روائع التراث - جمع وتحقيق الأستاذ محمد عزيز شمس - الدار السلفية. بمباي. الهند. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٢٠٨- رياض الصالحين: للحافظ محي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ - تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي. بيروت.
- ٢٠٩- زاد المعاد في هدى خير العباد: للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي. ابن قيم الجوزية (٦٩- ٧٥١) - تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره - مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة عشر ١٤٠٦هـ.
- ٢١٠- الزهد: للإمام وكيع بن الجراح ت ١٩٧هـ - تحقيق عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي - مكتبة الدار. المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٢١١- زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: تأليف الأستاذ صلاح الدين مقبول أحمد - نشر مجمع البحوث العلمية الإسلامية - مركز أبي الكلام آزاد للتوعية الإسلامية. نيودلهي. الهند. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٢١٢- السابق واللاحق: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ - تحقيق محمد بن مطر الزهراني - دار طيبة. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- ٢١٣- سبحة المرجان في آثار هندوستان: للشيخ السيد غلام علي آزاد البلكرامي (١١١٦- ١١٩٤هـ) - طبع بالهند.
- ٢١٤- سبل السلام شرح بلوغ المرام: للشيخ العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني ت ١١٨٢هـ - دار الكتاب العربي. بيروت ١٤٠٧هـ.
- ٢١٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - صدرت منه ستة مجلدات - المكتب الإسلامي. بيروت. وغيره.
- ٢١٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - صدرت منه سبعة مجلدات - المكتب الإسلامي. بيروت. وغيره.
- ٢١٧- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: لأبي الفضل محمد خليل بن علي بن محمد المرادي (١١٧٣- ١٢٠٦هـ) - بتصحيح محمد عبدالقادر شاهين - دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٨هـ.
- ٢١٨- السلوك لمعرفة دول الملوك: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرئ - دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٢١٩- السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن: لأبي عبدالله محمد بن عمر، ابن رُشيد الفهري (٦٥٧- ٧٢١هـ) - تحقيق صلاح سالم المصراتي - مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة المنورة. الطبعة

الأولى ١٤١٧هـ.

٢٢٠- السنة: للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني ت ٢٨٧هـ - تحقيق محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي. الطبعة الأولى. بيروت ١٤٠٠هـ.

٢٢١- السنة: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢- ٢٧٥هـ) - بتعليق محمد محي الدين عبدالحميد - نشر دار إحياء السنة النبوية.

٢٢٢- سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢- ٢٨٥هـ) مع شرحه عون المعبود للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي (١٢٢٣- ١٣٢٩هـ) - مطابع المجدد. القاهرة، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.

٢٢٣- سنن ابن ماجه: للإمام محمد بن يزيد أبي عبدالله ابن ماجه القزويني (٢٠٧- ٢٧٥هـ) - تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي - مطبعة دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.

٢٢٤- سنن الدارمي: للإمام أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن فضل بن بهرام الدارمي (١٨١- ٢٥٥هـ) - دار إحياء التراث السنة النبوية بعناية محمد أحمد دهمان.

٢٢٥- سنن الدارمي أيضًا: تحقيق وتخريج السيد عبدالله هاشم يماني - نشر حديث أكاديمي. فيصل آباد. باكستان ١٤٠٤هـ.

٢٢٦- السنن: للإمام الحافظ سعيد بن منصور الخراساني ت ٢٧٧هـ - المجلد الثالث - تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي - الدار السلفية بومباي ١٤٠٣هـ.

٢٢٧- السنن: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت ٢٧٩هـ - تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وآخرين - دار إحياء التراث العربي. بيروت - وانظر أيضًا: الجامع.

٢٢٨- السنن (المجتبى): للإمام الحافظ أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٢١٥- ٣٠٣هـ) - مطابع الشركة العامة. نشر دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

٢٢٩- السنن الكبرى: للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ - تحقيق محمد حبيب الله أمير الدين الأثري - تحت إشراف الشيخ عبدالصمد شرف الدين - الدار القيمة. بومباي. الهند. وقد صدرت منه ثلاثة أجزاء - وطبعة دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١١هـ.

٢٣٠- السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤- ٤٥٨هـ)

- الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد. الدكن. الهند. سنة ١٣٥٦هـ.
- ٢٣١- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢٠٢- ٢٧٥هـ): تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي - مكتبة دار الاستقامة بمكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٢٣٢- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره: تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر - مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- ٢٣٣- سير أعلام النبلاء: للإمام الحافظ أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ) - مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى والطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- ٢٣٤- سيرة النعمان: للعلامة شبلي النعماني (١٢٧٤- ١٣٣٢هـ) - مطبعة دهلي الهند. مكتبة برهان دهلي، الهند، الطبعة الثانية ١٣٨٣هـ.
- ٢٣٥- الشجرة في أحوال الرجال: للإمام الحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني ت ٢٥٩هـ - تحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي - حديث اكادمي. فيصل آباد. باكستان. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٢٣٦- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: للشيخ محمد بن محمد مخلوف - دار الفكر. بيروت.
- ٢٣٧- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: للشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى الأبناسي (٧٢٥- ٨٠٢هـ) - تحقيق صلاح فتحي هلال - مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٢٣٨- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: للإمام الحافظ أبي القاسم هبة الله الحسن بن منصور اللالكائي ت ٤١٨هـ - تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان - دار طيبة. الرياض.
- ٢٣٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح عبدالحى بن عماد الحنبلي (١٠٣٢- ١٠٨٩هـ) - دار الآفاق الجديدة. بيروت.
- ٢٤٠- شرح تراجم أبواب صحيح البخاري: للشاه ولي الله أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي (١١١٤- ١١٧٦هـ) - مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدرآباد الدكن، الهند ١٣٢٣هـ - وطبعة دار الحديث. بيروت ١٤٠٧هـ.
- ٢٤١- شرح الجرجاني = ظفر الأمانى.
- ٢٤٢- شرح العقيدة الطحاوية: للعلامة علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي

- الرابعة ١٣٩١هـ.
- ٢٤٣- شرح علل الترمذي: للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي ٧٩٥هـ - تحقيق السيد صبحي جاسم الحميد - وزارة الأوقاف. الجمهورية العراقية. بغداد ١٣٩٦هـ.
- ٢٤٤- شرح الكرمانى (الكواكب الدراري) على صحيح البخاري: للإمام شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرمانى ثم البغدادي (٧١٧-٧٨٦هـ) - دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- ٢٤٥- شرح مسلم: للحافظ محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ - الطبعة المصرية ومكبتها. القاهرة.
- ٢٤٦- شرح معاني الآثار: لأبي جعفر بن محمد بن سلامة الطحاوي (٢٢٩-٣٢١هـ) - تحقيق محمد سيد جاد الحق - مطبعة الأنوار المحمدية. القاهرة ١٣٨٧هـ - مطبعة المطبع المصطفائي. لكتاؤ. الهند ١٣٠١هـ.
- ٢٤٧- شروط الأئمة: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسحاق، ابن منده (٣١٠-٣٩٥هـ) - تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي - دار المسلم. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- ٢٤٨- شروط الأئمة الستة: للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨-٥٠٧هـ) - نشر مكتبة عاطف. القاهرة.
- ٢٤٩- شروط الأئمة الخمسة: للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي (٥٤٨-٥٨٤هـ) - نشر مكتبة عاطف. القاهرة.
- ٢٥٠- شفاء الغلل في شرح العلل (في آخر تحفة الأحوزي ج ١٠): للعلامة أبي العلي محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (١٢٨٣-١٣٥٣هـ) - مطبعة الفجالة بالظاهر، القاهرة، المكتبة السلفية، المدينة المنورة ١٣٨٧هـ.
- ٢٥١- الشمائل المحمدية: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ت ٢٧٩هـ - تحقيق: محمد عفيف الزعبي - دار العلم للطباعة والنشر. جدة ١٤٠٣هـ.
- ٢٥٢- صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان): للإمام محمد حبان البستي. ت ٣٥٤هـ - ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٦٧٥-٧٣٩هـ) - تحقيق شعيب الأرناؤوط - مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.
- ٢٥٣- صحيح الجامع الصغير وزيادته: للعلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي. بيروت.
- ٢٥٤- صحيح ابن خزيمة: للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٢٢٣-٣١١هـ)

- تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي . بيروت . الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ .
- ٢٥٥- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري : بقلم العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - دار الصديق . الجبيل . الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
- ٢٥٦- صحيح سنن أبي داود: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة التربية العربي لدول الخليج . الرياض . الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
- ١٥٧- صحيح سنن الترمذي: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة التربية العربي لدول الخليج . الرياض . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- ٢٥٨- صحيح سنن النسائي: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة التربية العربي لدول الخليج . الرياض . الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
- ٢٥٩- صحيح سنن ابن ماجه: تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة التربية العربي لدول الخليج . الرياض . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- ٢٦٠- صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦- ٢٦١هـ) - تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي الحلبي . الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ .
- ٢٦١- الصراح من الصحاح: لأبي الفضل محمد بن عمرو بن خالد المدعو بجمال القرشي - مطبع ثمر هند، لكنو، الهند ١٢٨٩هـ .
- ٢٦٢- صفة صلاة النبي ﷺ: للمحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ت ١٤٢٠هـ - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، الطبعة السادسة ١٣٩١هـ .
- ٢٦٣- الصلاة: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال ٥٧٨هـ - الدار المصرية للتأليف والترجمة . القاهرة ١٩٦٦م .
- ٢٦٤- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط: للإمام أبي عمر وعثمان بن موسى الشهرزوري، ابن الصلاح (٥٧٥- ٦٤٣هـ) - تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر - دار الغرب الإسلامي ١٤٠٤هـ .
- ٢٦٥- الضعفاء: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي ٣٢٢هـ - مخطوط مصور بمكتبتي - ومطبوع بتحريف الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي - دار الكتب العلمية . بيروت ١٤٠٤هـ .
- ٢٦٦- الضعفاء الصغير: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار الوعي . حلب . الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .

- ٢٦٧- كتاب الضعفاء والمتروكين : لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٢١٥هـ-٣٠٣هـ) - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار الوعي . حلب ١٣٩٦هـ .
- ٢٦٨- ضعيف الأدب المفرد للإمام البخاري : تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - دار الصديق . الجليل . الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
- ٢٦٩- ضعيف الجامع الصغير وزيادته : للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي . بيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .
- ٢٧٠- ضعيف سنن أبي داود : للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي . بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .
- ٢٧١- ضعيف سنن الترمذي : للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي . بيروت . الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
- ٢٧٢- ضعيف سنن ابن ماجه : للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- ٢٧٣- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ) - دار مكتبة الحياة . بيروت . لبنان .
- ٢٧٤- الطبقات : للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ٢٠٦-٢٦١هـ - تحقيق أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سليمان - دار الهجرة . الثقبه . الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
- ٢٧٥- طبقات الأولياء : لابن الملقن سراج الدين عمر بن علي المصري ت ٨٠٤هـ - تحقيق نور الدين شريفة - مكتبة الخانجي . القاهرة ١٣٨٣هـ .
- ٢٧٦- طبقات الحفاظ : للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ت ٩١١هـ - تحقيق علي محمد عمر - مكتبة وهبة . الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ .
- ٢٧٧- طبقات الحنابلة : للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى البغدادي ت ٥٢٦هـ - دار المعرفة . بيروت .
- ٢٧٨- الطبقات السنية في تراجم الحنفية : لتقي الدين بن عبدالقادر التميمي الغزي ت ١٠٠٥هـ - تحقيق : عبدالفتاح محمد الحلو - نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٣٩٠هـ .
- ٢٧٩- طبقات الشافعية : لأبي بكر بن أحمد الأسدي المعروف ، ابن قاضي شهبة (٧٧٩-٨٥١هـ) - تحقيق الدكتور الحافظ عبدالعليم خان - عالم الكتب . بيروت ١٤٠٧هـ .

- ٢٨٠- طبقات الشافعية: لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ١٠١٤هـ - تحقيق: عادل نويهض - دار الآفاق الجديدة. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
- ٢٨١- طبقات الشافعية: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح (٥٧٧هـ - ٦٤٣هـ) - تحقيق محي الدين علي نجيب - دار البشائر الإسلامية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ٢٨٢- طبقات الشافعية: لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوي ت ٧٧٢هـ - تحقيق عبدالله الجبوري - الطبقة الثانية. دار العلوم للطباعة والنشر. الرياض ١٤٠٠هـ.
- ٢٨٣- طبقات الشافعية: لتاج الدين أبي نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي ٧٧١هـ - تحقيق محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو - مطبعة عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ.
- ٢٨٤- طبقات علماء الحديث: تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ) - تحقيق أكرم البوشي وإبراهيم الزبيق - الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٩هـ.
- ٢٨٥- طبقات الفقهاء: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ت ٤٧٦هـ - تحقيق: د. إحسان عباس - دار الرائد العربي. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- ٢٨٦- طبقات الفقهاء الشافعيين: للحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي ٧٠٠ - ٧٧٤هـ - تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم - مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة ١٤١٣هـ.
- ٢٨٧- الطبقات الكبرى: عبدالوهاب بن أحمد الشعراني (٨٩٨ - ٩٧٣هـ) - دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٨هـ.
- ٢٨٨- الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (١٦٨ - ٢٣هـ) - دار صادر. دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٨٠هـ.
- ٢٨٩- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان، أبي الشيخ (٢٧٤ - ٣٦٩هـ) - تحقيق: عبدالغفور عبدالحق البلوشي. ط. أولى. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٧هـ.
- ٢٩٠- طبقات المحدثين بأصبهان: للإمام أبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان أبي الشيخ ٢٧٤ - ٣٦٩هـ - تحقيق: د. عبدالغفار البغدادي وسيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٩هـ.
- ٢٩١- طبقات المفسرين: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ) - تحقيق علي محمد عمر - مكتبة وهبة. القاهرة. الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

- ٢٩٢- طبقات المفسرين: للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي ٩٤٥هـ - دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ٢٩٣- ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: للعلامة أبي الحسنات محمد عبدالحى اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ) - مطبعة جشمة فيض، الهند ١٣٠٤هـ.
- ٢٩٤- ظفر الأماني في مختصر الجرجاني: للعلامة أبي الحسنات محمد عبدالحى اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ) - تحقيق الدكتور تقي الدين الندوي - دار القلم. دبي. الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
- ٢٩٥- ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني: للعلامة محمد عبدالحى اللكنوي (١٢٦٤-١٣٠٤هـ) - اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة - مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. بيروت ١٤١٦هـ.
- ٢٩٦- العبر في خبر من غير: للحافظ شمس الدين محمد بن الذهبي ت ٧٤٧هـ - تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول - دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٥هـ.
- ٢٩٧- العجالة النافعة: للشاه عبدالعزيز بن الشاه ولي الله الدهلوي (١١٥٩-١٢٣٩هـ) - نشر المكتبة السعيدية خانيوال باكستان. الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.
- ٢٩٨- العدة. حاشية الصنعاني على أحكام الأحكام لابن دقيق العيد: للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني - تحقيق محب الدين الخطيب وعلي بن محمد الهندي - المكتبة السلفية. القاهرة. الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.
- ٢٩٩- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: لتقي الدين محمد بن أحمد الحسنى الفاسي ٨٣٢هـ - تحقيق محمد حامد الفقي - مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٣٧٨هـ.
- ٣٠٠- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: لأبي حفص عمر بن علي، المعروف بابن الملتن (٧٢٣-٨٠٤هـ) - دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ٣٠١- العقيدة السلفية في كلام رب البرية: تأليف عبدالله بن يوسف الجديع - الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٣٠٢- عقود الجمان في مناقب الأمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: لعلامة شمس الدين محمد بن يوسف الصالحى الدمشقي (ت ٩٤٢هـ) - مطبعة المعارف الشرقية حيدرآباد، الدكن، الهند ١٣٩٤هـ.
- ٣٠٣- عقود اللآلي في أسانيد (مسند) العوالي: للعلامة محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي (١١٩٨-١٢٥٢هـ).

- ٣٠٤- كتاب العلل (في آخر تحفة الأحوذى ج ١٠): للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي البوغى الترمذى (٢٠٦-٢٧٩هـ) - بتصحیح عبدالرحمن محمد عثمان - مطبعة الفجالة بالظاهر، القاهرة، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.
- ٣٠٥- علل الترمذى الكبير (٢٧٩هـ): ترتيب أبي طالب القاضى - تحقيق حمزة ديب مصطفى - الطبعة الأولى. مكتبة الأقصى. الأردن ١٤٠٦هـ.
- ٣٠٦- علل الحديث: للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازى (٢٤٠-٣٢٧هـ) - مكتبة المثنى ببغداد. سنة ١٣٤٣هـ.
- ٣٠٧- العلل فى الحديث: تأليف الدكتور همام عبدالرحيم سعيد - دار العدوى. عمان. الأردن. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- ٣٠٨- علم الرجال وأهميته: للعلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمى اليماني (١٣١٣-١٣٨٦هـ) - تحقيق علي بن حسن الحلبي الأثرى - دار الراية. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ٣٠٩- العلل الواردة فى الأحاديث النبوية: للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطنى ت ٣٨٥هـ - تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفى - دار طيبة. الرياض ١٤٠٥هـ.
- ٣١٠- العلم: للحافظ أبي خيثمة زهير بن حرب النسائى ٢٣٤هـ - تحقيق محمد ناصر الدين الألبانى - المطبعة العمومية بدمشق.
- ٣١١- علم التاريخ عند المسلمين: تأليف فرانز روزنتال - ترجمة: الدكتور صالح أحمد العلى - مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- ٣١٢- العلو للعلى الغفار: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى ٧٤٨هـ - تصحيح عبدالرحمن محمد عثمان - المكتبة السلفية. المدينة المنورة. الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ - ومطبعة المنار. مصر ١٣٣٢هـ.
- ٣١٣- علوم الحديث: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح الشهرزورى (٥٧٧-٦٤٣هـ) - تحقيق نور الدين عتر - نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة. مطبعة الأصيل بحلب ١٣٨٦هـ.
- ٣١٤- عمدة القارى والسامع فى ختم الصحيح الجامع: لحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوى (٨٣١-٩٠٢هـ) - اعتنى به علي بن محمد العمران. دار عالم الفوائد. بمكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- ٣١٥- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي (٧٦٢-٨٥٥هـ) - دار الطباعة العامرة، مصر ١٣٠٨هـ.
- ٣١٦- عمل اليوم والليلة: للإمام أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ - تحقيق الدكتور فاروق حمادة - مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- ٣١٧- العواصم من القواصم: للقاضي أبي بكر بن العربي ٤٦٨-٥٤٣هـ - تحقيق: محب الدين الخطيب - الدار السعودية للنشر. الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.
- ٣١٨- عون الباري لحل أدلة البخاري: للعلامة أبي الطيب النواب صديق حسن خان القنوجي البخاري (١٢٤٨-١٣٠٧هـ) - المطبع الصديقي، بوفال، الهند ١٢٩٩هـ/ ١٣٠٦هـ.
- ٣١٩- عون العبود شرح سنن أبي داود: للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ت ١٣٢٩هـ - مكتبة نشر السنة. ملتان. باكستان.
- ٣٢٠- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- ٣٢١- غاية المقصود في شرح سنن أبي داود: تأليف العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (١٢٧٣-١٣٢٩هـ) - حديث أكاديمي. فيصل آباد باكستان - دار الطحاوي. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- ٣٢٢- غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ت ٨٣٣هـ - تحقيق ح. برجستراسر - الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٠هـ.
- ٣٢٣- غريب الحديث: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي ت ٢٢٤هـ - دار الكتاب العربي. بيروت ١٣٩٦هـ.
- ٣٢٤- الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض: لأبي الفضل القاضي عياض المغربي - دراسة وتحقيق محمد بن عبد الكريم - الدار العربية للكتاب. تونس ١٩٧٩م.
- ٣٢٥- غوامض الأسماء المبهمة: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ) - تحقيق د. عز الدين السيد ومحمد كمال عز الدين - الطبعة الأولى. عالم الكتب. بيروت ١٤٠٧هـ.
- ٣٢٦- فتاوى تاتار خانية: للعلامة عالم بن العلاء الحنفي (ت ٢٨٦هـ) ولخصه: إبراهيم بن محمد الحلبي (ت ٩٥٦هـ) - فتاوى حامدية للمولى حامد بن محمد القونوي (ت ٩٨٥هـ).

- ٣٢٧- فتح الباب في الكني والألقاب: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني (٣١٠-٣٩٥هـ) - تحقيق نظر محمد الفاريابي - مكتبة الكوثر. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- ٣٢٨- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ - المطبعة السلفية. القاهرة.
- ٣٢٩- فتح الباقي على ألفية العراقي (مع التبصرة والتذكرة): للإمام زكريا بن محمد الأنصاري (٨٢٦-٩٣٥هـ) - دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٣٣٠- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥-٨٠٦هـ) - مطبعة الوكالة النخلة بجوار الأزهر الشريف، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٥هـ.
- ٣٣١- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ) - مطبعة أنوار محمدي، لكنو، الهند.
- ٣٣٢- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٨٣١-٩٠٢هـ) - تحقيق الشيخ علي حسين علي - نشر الجامعة السلفية، بنارس، الهند ١٤٠٧هـ.
- ٣٣٣- الفتوحات المكية: لمحي الدين أبي عبيدالله محمد بن علي ابن عربي الحاتمي الطائي (٥٦٨-٦٣٨هـ) - دار الكتب العربية، مصر.
- ٣٣٤- الفتوى الحموية الكبرى: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم، ابن تيمية - تحقيق الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة - دار نشر الثقافة. الإسكندرية. ط. الخامسة بدون تاريخ.
- ٣٣٥- الفصل في الملل والأهواء والنحل: تأليف الإمام أبي محمد علي بن أحمد، ابن حزم الظاهري (٣٨٤-٤٥٦هـ).
- ٣٣٦- فضائل القرآن: للإمام أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣هـ - تحقيق الدكتور فاروق حمادة - دار الثقافة. الدار البيضاء ١٤٠٠هـ.
- ٣٣٧- فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي - تأليف الحافظ أبي القاسم عبيد بن محمد الإسعدي (٦٢٢-٦٩٢هـ) - تحقيق السيد صبحي السامرائي - عالم الكتب، بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٣٣٨- فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد: للعلامة فضل الله الجيلاني - المطبعة السلفية شارع الفتح بالروضة، القاهرة ١٣٧٨هـ.

- ٣٣٩- فقه عمر بن الخطاب موازناً بفقهِ أشهر المجتهدين : تأليف الدكتور رويحي بن راجح الرحيلي - مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي . جامعة أم القرى بمكة المكرمة . الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- ٣٤٠- كتاب الفقيه والمتفقه : للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢- ٤٦٣هـ) - تحقيق عادل يوسف العزّازي - دار ابن الجوزي . الدمام . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .
- ٣٤١- الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة : تأليف عبدالرحمن عبدالخالق - مكتبة ابن تيمية . الكويت . الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ .
- ٣٤٢- فهرس ابن عطية : للقاضي أبي محمد عبدالحق بن عطية المحاربي الأندلسي ٤٨١- ٥٤١هـ - تحقيق محمد أبو الأجنان - دار الغرب الإسلامي . بيروت . الطبعة الثانية ١٩٨٣م .
- ٣٤٣- الفهرست : لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم ٣٨٥هـ - دار المعرفة . بيروت .
- ٣٤٤- فهرسة ما رواه عن شيوخه : لأبي بكر محمد بن خير بن خليفة الإشبيلي (٥٠٢- ٥٧٥) - تحقيق فرنسشكه قدارة - دار الأوقاف الجديدة بيروت .
- ٣٤٥- فهرس الفهارس والأثبات : تأليف عبدالحق بن عبدالكبير الكتاني - باعثناء الدكتور إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي . الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .
- ٣٤٦- الفوائد : للحافظ أبي القاسم تمام بن محمد الرازي (٣٣٠- ٤١٤هـ) - تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي - مكتبة الرشد . الرياض . الطبعة الثانية ١٤١٤هـ .
- ٣٤٧- الفوائد البهية في تراجم الحنفية : لأبي الحسنات محمد عبدالحق اللكنوي (١٢٦٤- ١٣٠٤هـ) - دار المعرفة . بيروت - وطبعة المطبع المصطفائي ، الهند ١٢٩٣هـ .
- ٣٤٨- الفوائد الدراري : لإسماعيل بن محمد العجلوني ت ١١٦٢هـ - مخطوط بمكتبة خدابخش في بتنة استفاد منه المؤلف رحمه الله .
- ٣٤٩- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة : للعلامة محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠هـ - تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - مطبعة السنة المحمدية القاهرة . الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ .
- ٣٥٠- فوات الوفيات : لمحمد شاعر الكتبي ٧٦٤هـ - تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر . بيروت ١٩٧٣م .
- ٣٥١- فيض الباري على صحيح البخاري : للشيخ محمد أنور الكشميري الديوبندي (ت ١٣٥٢هـ) - مطبع حجازي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ .

- ٣٥٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير: للعلامة تاج الدين محمد عبدالرؤف بن تاج العارفين القاهري (٩٥٢-١٠٣١هـ) - دار المعرفة بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.
- ٣٥٣- قاموس الإسلام: من تأليف هيوز.
- ٣٥٤- القاموس الجغرافي الشرقي: لتوماس وليام بيل، طبعة لندن ١٨٩٤م.
- ٣٥٥- القاموس المحيط: للعلامة مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي الفيروزآبادي (٧٣٩-٨١٧هـ) - رتبه على طريقة المصباح المنير: الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي - دار الفكر للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٠هـ.
- ٣٥٦- القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت ٨١٧هـ - مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٧هـ.
- ٣٥٧- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: للعلامة أبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي المالكي (٤٦٨هـ-٥٤٣هـ) - تحقيق الدكتور محمد عبدالله ولد كريم - دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى ١٩٩٢م.
- ٣٥٨- قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للحافظ جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ - تحقيق الشيخ خليل محي الدين ميس - المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ.
- ٣٥٩- القند في ذكر علماء سمرقند: لنجم الدين عمر بن محمد النسفي ٤٦٢هـ-٥٣٧هـ - تحقيق نظر محمد الفاريابي - مكتبة الكوثر. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٣٦٠- قواعد التحديث: لمحمد جمال الدين القاسمي ١٣٣٢هـ - دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ٣٦١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للحافظ شمس الدين محمد أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٧هـ - دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٣هـ.
- ٣٦٢- الكامل في التاريخ: للعلامة عز الدين علي بن محمد الشهير بابن الأثير الجزري ت ٦٣٠هـ - دار صادر. بيروت ١٤٠٢هـ - وطبعة المطبعة الأزهرية ١٣٠١هـ.
- ٣٦٣- الكامل في الضعفاء: مصور بمكتبي مأخوذ من نسخة تركيا - ومطبوع، نشر دار الفكر. بيروت ١٤٠٤هـ.
- ٣٦٤- كرامات الأولياء: للالكائي - وهو الجزء التاسع من كتابه شرح أصول اعتقاد أهل السنة.

- ٣٦٥- كشف الخفاء ومزيل الالباس: لإسماعيل بن محمد العجلوني ت ١١٦٢هـ - الطبعة الثانية. دار إحياء التراث العربي. بيروت ١٣٥١هـ.
- ٣٦٦- كشف الظنون من أسامي الكتب والفنون: لملا كاتب الجلبي مصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) - مطبعة العالم برخصة نظارة المعارف، الطبعة الأولى ١٣١٠هـ.
- ٣٦٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: للعلامة مصطفى بن عبدالله حاجي خليفة ١٠٦٧هـ - دار الفكر. بيروت ١٤٠٢هـ.
- ٣٦٨- كشف النقاب عن الأسماء والألقاب: للإمام أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) - تحقيق د. عبدالعزيز راجي الصاعدي - الطبعة الأولى. دار السلام. الرياض ١٤١٣هـ.
- ٣٦٩- الكفاية في علم الرواية: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (٣٩٢- ٤٦٣هـ) - بتقديم محمد الحافظ التيجاني - مطبعة السعادة. القاهرة.
- ٣٧٠- الكني والأسماء: للحافظ أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي ت ٣١٠هـ - دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٣هـ.
- ٣٧١- الكني والأسماء: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ - تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشيري - الطبعة الأولى. نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٤هـ.
- ٣٧٢- الكني (الأسامي والكني): لأبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق (ت ٣٧٨هـ) - تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل - الطبعة الأولى. مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة المنورة ١٤١٤هـ.
- ٣٧٣- الكواكب الدراري = شرح الكرمانى.
- ٣٧٤- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: للشيخ نجم الدين الغزي ١٠٦١هـ - تحقيق الدكتور جبرائيل سليمان جبور - دار الآفاق الجديدة. بيروت. الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
- ٣٧٥- الكوثر الجاري في حل مشكلات البخاري (بالأردية): تأليف الشيخ محمد أبو القاسم البنارسي ت ١٣٦٩هـ - نشر الدار السلفية. بومباي.
- ٣٧٦- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ت ٩١١هـ - المكتبة التجارية الكبرى. مصر.

- ٣٧٧- اللباب في تهذيب الأنساب: لأبي الحسن عز الدين علي بن محمد ابن الأثير
٥٤٤-٦٠٦هـ - دار صادر، بيروت ١٤٠٠هـ.
- ٣٧٨- لحظ الألاحظ بذييل طبقات الحفاظ: للحافظ تقي الدين محمد ابن فهد
الهاشمي المكي ت ٨٧١هـ - دار إحياء التراث العربي . بيروت.
- ٣٧٩- لسان العرب: للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور
الافريقي المصري (٦٣٠-٧١١هـ) - دار صادر، دار بيروت ١٣٨٨هـ.
- ٣٨٠- لسان الميزان: للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) - مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدرآباد، الدكن،
الهند، الطبعة الأولى ١٣٣٠هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان،
الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.
- ٣٨١- لطف السمر وقطف الثمر: من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي
عشر - لنجم الدين محمد بن محمد الغزي الدمشقي ٩٧٧-١٠٦١هـ - تحقيق
محمود الشيخ - منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي . دمشق.
- ٣٨٢- لقط اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة: لأبي الفيض محمد مرتضى
الحسيني الزبيدي ت ١٢٠٥هـ - تحقيق محمد عبدالقادر عطا - دار الكتب العلمية.
بيروت ١٤٠٥هـ.
- ٣٨٣- لوائح الأنوار في طبقات الأخيار المعروف بالطبقات الكبرى للشعراني: لأبي
المواهب أبي عبدالرحمن عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني الشاذلي المصري
(٨٩٨-٩٧٣هـ) - المطبعة العامرية العثمانية، مصر ١٣٠٥هـ.
- ٣٨٤- الماتريديه دراسةً وتقويماً: تصنيف أحمد بن عوض الله اللهيبي الحربي - دار
العاصمة. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ٣٨٥- ما تمس إليه حاجة القاريء: لصحيح الإمام البخاري. (مقدمة شرح البخاري
للإمام النووي) - تحقيق علي حسن علي عبدالحميد - دار الفكر. عمان.
- ٣٨٦- المتفق والمفترق: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي
(٣٩٢-٤٦٣هـ) - دراسة وتحقيق الدكتور محمد صادق أيدن الحامدي - دار
القادري. دمشق. الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- ٣٨٧- المتواري على تراجم أبواب البخاري: للعلامة ناصر الدين أحمد بن محمد،
ابن المُنيّر الإسكندراني (٦٢٠-٦٨٣هـ) - تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد - مكتبة
المعلا. الكويت. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

- ٣٨٨- كتاب المجروحين: للإمام محمد بن حبان البستي ٣٥٤هـ - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار الوعي. حلب. الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
- ٣٨٩- مجلة الجامعة السلفية: رئيس التحرير: د. مقتدى حسن الأزهرى وكيل الجامعة، السلفية بنارس، الهند - المجلد السابع عشر، العدد الحادي عشر، والثاني عشر صفر، وربيع الأول ١٤٠٦هـ - والمقالة: «إعفاء اللحي ص ١٤ - ٣٠» للشيخ محمد حياى السندى. مع الحاشية المسماة «بإفاء اللهي» للشيخ أبي محمد بديع الدين شاه الراشدي السندى - مطبعة الجامعة السلفية، بنارس، الهند.
- ٣٩٠- مجمع البحرين في زوائد المعجمين: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥-٨٠٧هـ) - تحقيق عبدالقدوس محمد نذير - مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ٣٩١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥-٨٠٧هـ) - دار الكتاب. بيروت. لبنان. الطبعة الثانية ١٩٦٧م.
- ٣٩٢- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: للحافظ أحمد بن علي، ابن أحمد العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) - تحقيق الدكتور يوسف عبدالرحمن الرعشلي - دار المعرفة. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- ٣٩٣- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وولده - مكتبة المعارف. الرباط. المغرب.
- ٣٩٤- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للقاضي الحسن بن عبدالرحمن الرامهرمي ٣٦٠هـ - تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب - دار الفكر. بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
- ٣٩٥- محمد بن عبدالوهاب مصلح مظلوم ومفتري عليه: تأليف الأستاذ مسعود عالم الندوي - ترجمة وتعليق: عبدالعليم البستوي - نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض ١٤٠٤هـ.
- ٣٩٦- مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحكم: للعلامة سراج الدين عمر بن علي، ابن الملقن (٧٢٣-٨٠٤هـ) - تحقيق عبدالله بن حمد اللحيان وسعد بن عبدالله آل حميد - دار العاصمة. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٣٩٧- مختصر الشمائل المحمدية للترمذي: اختصار الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الأولى. المكتبة الإسلامية. عمان ١٤٠٥هـ.
- ٣٩٨- مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة: للإمام شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) - تحقيق:

- سيد إبراهيم. دار الحديث. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٣٩٩- مختصر العلو للعلي الغفار: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- ٤٠٠- مختلف الحديث: تأليف الدكتور أسامة عبدالله الخياط - مطابع الصفا بمكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٤٠١- المدخل إلى السنن الكبرى: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ - تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي - دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. الكويت.
- ٤٠٢- المدخل إلى كتاب الإكليل: للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (٣٢١-٤٠٥هـ) - تحقيق الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد - دار الدعوة. الإسكندرية ١٩٨٣م.
- ٤٠٣- مرآة الجنان وعبرة اليقظان: لأبي محمد عبدالله بن أسعد اليافعي ت ٧٦٨هـ - مصورة من طبعة حيدرآباد - نشر دار الكتاب الإسلامي. القاهرة. الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- ٤٠٤- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لصفي الدين عبدالؤمن البغدادي (ت ٧٣٩هـ) - تحقيق علي محمد البجاوي - دار الجيل. بيروت ١٤١٢هـ.
- ٤٠٥- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: للإمام علي بن سلطان القاري المعروف بملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) - المطبعة الميمنية، مصر، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٣٠٩هـ).
- ٤٠٦- المسدرك على الصحيحين: للإمام الحافظ أبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد النيسابوري (٣٢١-٤٠٥هـ) - مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، محمد أمين دمج بيروت، لبنان ١٣٣٥هـ.
- ٤٠٧- المستخرج من مصنفات النسائي في الجرح والتعديل: تأليف أبي محمد فالج الشبلي - دار فواز للنشر والتوزيع. الأحساء. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٤٠٨- مسدس حالي: لشمس العلماء مولانا خواجه الطاف حسين حالي (١٨٣٧-١٩١٤م) - مطبعة تيج كمار لكنو، الهند، الطبعة الثالثة ١٩٦٤م.
- ٤٠٩- مسند ابن أبي شيبه: للإمام الحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبه (١٩١-٢٣٥هـ) - تحقيق عادل بن يوسف العزازي وأحمد المزدي - دار الوطن. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- العلمية . بيروت ١٤٠٠هـ .
- ٤٢٣- المصنف : للإمام عبدالرزاق بن همام الصنعاني ت ٢١١هـ - تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي - نشر المجلس العلمي بالهند ١٣٩٢هـ .
- ٤٢٤- المصنف : للإمام أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة ت ٢٣٥هـ - الدار السلفية . بومباي ١٣٩٩هـ .
- ٤٢٥- المعارف : لأبي محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة ت ٢٧٦هـ - تحقيق الدكتور ثروت عكاشة - دار المعارف . القاهرة . الطبعة الرابعة .
- ٤٢٦- معجم الأدباء : لياقوت الحموي - دار الفكر . بيروت . الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ .
- ٤٢٧- المعجم الأوسط : للإمام سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠هـ - تحقيق الدكتور محمود الطحان - مكتبة المعارف . الرياض ١٤٠٥هـ .
- ٤٢٨- المعجم : لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (٢٧٧-٣٧١هـ) - تحقيق الدكتور زياد منصور - مكتبة العلوم والحكم . المدينة المنورة . الطبعة الأولى - ١٤١هـ .
- ٤٢٩- معجم البلدان : للعلامة ياقوت الحموي - دار صادر . دار بيروت . بيروت ١٣٧٦هـ .
- ٤٣٠- معجم الشيوخ : للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ) - تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة - مكتبة الصديق . الطائف . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- ٤٣١- معجم الصحابة : للحافظ أبي الحسين عبدالباقي بن قانع (٢٦٥-٣٥١هـ) - تحقيق صلاح بن سالم المصراطي - مكتبة الغرباء الأثرية . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .
- ٤٣٢- المعجم الكبير : للإمام سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠هـ - تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي - الدار العربية . بغداد ١٩٧٨م .
- ٤٣٣- معجم ما استعجم ، في أحكام البلاد والمواضع : لعبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي ٤٨٧هـ - تحقيق مصطفى السقا - عالم الكتب . بيروت .
- ٤٣٤- المعجم المختصر : للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ) - تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة - مكتبة الصديق . الطائف . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- ٤٣٥- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبيل : للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر ت ٥٧١هـ - تحقيق : سكيمة الشهابي - دار

- الفكر. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- ٤٣٦- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: ترتيب وتنظيم ليف من المستشرقين - مكتبة بربل في مدينة ليدن ١٩٣٦م.
- ٤٣٧- المعجم المفهرس: للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣- ٨٥٢هـ) - تحقيق محمد شاكر محمود الميادينى - مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٤٣٨- معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة - مكتبة المثنى دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- ٤٣٩- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية. القاهرة - نشر المكتبة الإسلامية استنبول. تركيا.
- ٤٤٠- معرفة الثقات: للإمام أبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي ت ٢٦١هـ - تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي - مكتبة الدار. المدينة المنورة.
- ٤٤١- معرفة الرجال: للإمام أبي زكريا يحيى بن معين ت ٢٣٣هـ - رواية ابن محرز - تحقيق محمد كامل النصار وآخرين - مجمع اللغة العربية دمشق ١٤٠٥هـ.
- ٤٤٢- معرفة الصحابة: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (٣٣٦- ٤٣٠هـ) - نسخة مصورة بمكتبتي - وتحقيق: د. محمد راضي بن حاج عثمان (ثلاث مجلدات) - مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٨هـ.
- ٤٤٣- معرفة الصحابة: للإمام أحمد بن عبدالله، أبي نعيم الأصبهاني (٣٣٩- ٤٣٠هـ) - تحقيق عادل بن يوسف العزازي - دار الوطن. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- ٤٤٤- معرفة علوم الحديث: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (٣٢١- ٤٠٥هـ) - تصحيح وتعليق السيد معظم حسين - المكتب التجاري للطباعة. بيروت لبنان.
- ٤٤٥- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (النسخة المسندة): للحافظ أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (٧٧٣- ٨٥٢هـ) - تحقيق غنيم بن عباس وياسر إبراهيم - دار الوطن. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٤٤٦- المغرب في حُلَى المغرب: تحقيق الدكتور شوقي ضيف - دار المعارف. مصر. الطبعة الثالثة.
- ٤٤٧- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: للمولى أحمد بن مصطفى بن خليل المعروف بطاش كبرى زاده عصام الدين أبي الخير (٩٠١- ٩٦٨ أو ٩٦٢هـ) - مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدرآباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٢٢٨هـ.

- ٤٤٨- مقدمة علي انتخاب صحيح البخاري: للتوري.
- ٤٤٩- مقدمة ابن خلدون: للعلامة عبدالرحمن بن محمد بن خلدون (٧٣٢-٨٠٨هـ) - بتحقيق وتعليق الدكتور علي عبدالواحد وافي - مطبعة لجنة البيان العربي بالمنيرة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - وطبعة دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٣هـ.
- ٤٥٠- مقدمة ابن الصلاح = علوم الحديث.
- ٤٥١- مقدمة تحفة الأحوذني: للإمام أبي العلي محمد عبدالرحمن المباركفوري (١٢٨٣-١٣٥٣هـ) - نشر المكتبة السلفية. المدينة المنورة.
- ٤٥٢- مقدمة فتح الباري المسماة بهدي الساري: للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) - بتحقيق وتصحيح تحت إشراف عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، وبتقديم محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب - رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.
- ٤٥٣- مقدمة القسطلاني (مع المجلد الأول): للإمام أحمد بن محمد بن أبي بكر الخطيب القسطلاني المصري، الشافعي (٨٥١-٩٢٣هـ) - طبع مطبعة المنشي نولكشور، كانفور، الهند ١٢٨٤هـ.
- ٤٥٤- مقدمة النووي لشرح صحيح مسلم: للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الشافعي (٦٣١-٦٧٦هـ) - مطبعة حجازي، القاهرة.
- ٤٥٥- مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث): للإمام أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (٥٧٧-٦٤٣هـ) - بتحقيق الدكتور نور الدين عتر - مطبعة الأصيل حلب، المكتبة السلفية، المدينة المنورة ١٣٨٦هـ.
- ٤٥٦- مقدمة تحفة الأحوذني: (مجلدان) للعلامة الحافظ أبي العلي محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري (١٢٨٣-١٣٥٣هـ) - مطبعة الفجالة الجديدة بالظاهر، القاهرة، المكتبة السلفية، المدينة المنورة. الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ.
- ٤٥٧- مقدمة شرح الجامع للترمذي: للعلامة أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبدالقادر شمس الدين أبي الأشبال (١٣٠٩-١٣٧٧هـ) - المكتبة الإسلامية، الرياض.
- ٤٥٨- مقدمة صحيح مسلم (مع المجلد الأول): للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦-٢٦١هـ) - بتحقيق وتعليق محمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.
- ٤٥٩- مقدمة عون المعبود (مع الجزء الأول): للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق

- العظيم آبادي (١٢٧٣-١٣٢٩هـ) - مطابع المجدد، القاهرة، المكتبة السلفية،
المدينة المنورة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ.
- ٤٦٠- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: للإمام برهان الدين إبراهيم
بن محمد، ابن مفلح (٨١٦-٨٨٤هـ) - تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان
العثيمين - مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- ٤٦١- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي: للحافظ نور الدين علي بن
أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) - تحقيق سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية.
بيروت ١٤١٣هـ.
- ٤٦٢- المقتني في سرد الكني: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت
٧٤٨هـ) - تحقيق محمد صالح بن عبدالعزيز المراد - نشر الجامعة الإسلامية،
المدينة المنورة ١٤٠٨هـ.
- ٤٦٣- المكتوب اللطيف إلى المحدث الشريف: للعلامة أبي الطيب شمس الحق
العظيم آبادي (١٢٧٣-١٣٢٩هـ) - المطبعة الأنصارية، دهلي، الهند ١٤١٤هـ.
- ٤٦٤- مكمل إكمال الإكمال: للإمام أبي عبدالله بن محمد بن محمد بن يوسف
السنوسي الحسيني (٨٣٢-٨٩٥هـ) - مع إكمال إكمال المعلم: للإمام أبي
عبدالله محمد بن خلفه الوشتاني الأبي المالكي (ت ٨٢٧هـ) وعلى الهامش متن
الصحيح لمسلم بن الحجاج القشيري (٢٠٦-٢٦١هـ) - دار الكتب العلمية بيروت،
لبنان.
- ٤٦٥- الملل والنحل (الفصل في الملل والأهواء والنحل): للإمام أبي محمد
علي بن أحمد بن حزم الظاهري القرطبي الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ).
- ٤٦٦- وبهامشه: الملل والنحل: للإمام أبي الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني
(٤٦٢ أو ٤٧٩-٥٤٨هـ) - المطبعة الأدبية، مصر، الطبعة الأولى ١٣١٧هـ.
- ٤٦٧- مناظرة وإظهار حق (في خمسة أجزاء): للعلامة عبدالشكور مدير مجلة «النجم»
- مطبعة النجم لكنو، الهند، من (١٣٢٢-١٣٢٧هـ).
- ٤٦٨- مناقب أبي حنيفة: لحافظ الدين بن محمد الكردي ت ٨٢٧هـ - دار الكتاب
العربي. بيروت ١٤٠١هـ.
- ٤٦٩- مناقب الشافعي: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ - تحقيق
السيد أحمد صقر - دار التراث. القاهرة ١٣٩١هـ.
- ٤٧٠- مناقب الإمام الشافعي: تأليف فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)
- تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا - مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة

- ١٤٠٦هـ.
- ٤٧١- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: للعلامة أبي الفرج عبدالرحمن بن علي، ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) - دار الكتب العلمية. بيروت ١٤١٣هـ - وط. دائرة المعارف العثمانية. حيدرآباد ١٣٥٧هـ.
- ٤٧٢- منزلة السنة في الإسلام: تأليف العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني.
- ٤٧٣- المنتقى في منهاج الاعتدال: للحافظ أبي عبدالله محمد بن عثمان الذهبي ٧٨٠هـ - تحقيق وتعليق: الأستاذ محب الدين الخطيب - المطبعة السلفية ومكتبها. القاهرة ١٣٧٤هـ.
- ٤٧٤- المنفردات والوحدان: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) - تحقيق د. عبدالغفار سليمان البنداري - دار الكتب العلمية. بيروت ١٤٠٨هـ.
- ٤٧٥- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: للإمام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني الدمشقي الحنبلي الشهير بابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) - وبهامشه: صريح المعقول لصحيح المنقول للمؤلف نفسه - مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- ٤٧٦- المنهج الأحمد لتراجم أصحاب الإمام أحمد: لأبي اليمن مجير الدين عبدالرحمن بن محمد العليمي ت ٩٢٨هـ - تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد - عالم الكتب. بيروت ١٤٠٣هـ.
- ٤٧٧- المهدي المنتظر: في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة - تأليف د. عبدالعليم عبدالعظيم البستوي - ط. أولى. المكتبة المكية. مكة المكرمة ١٤٢٠هـ.
- ٤٧٨- موارد الخطيب البغدادي: الدكتور أكرم ضياء العري - دار القلم. دمشق. الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.
- ٤٧٩- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥-٨٠٧هـ) - تحقيق محمد عبدالرزاق حمزة - المطبعة السلفية بمصر.
- ٤٨٠- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥-٨٠٧هـ) - تحقيق حسين سليم أسد الداراني - دار الثقافة العربية. دمشق. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- ٤٨١- المؤلف والمختلف: للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥هـ - تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر - دار الغرب الإسلامي. بيروت ١٤٠٦هـ.

- ٤٨٢- موسوعة الأديان والأخلاق.
- ٤٨٣- الموسوعة العربية الميسرة: دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، بإشراف محمد شفيق غربال، الطبعة الثانية ١٩٧٢م.
- ٤٨٤- الموضح لأوهام الجمع والتفريق: للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ- دار الفكر الإسلامي. الهند. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- ٤٨٥- الموضوعات: للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (٥١٠- ٥٩٧هـ) - تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان - الطبعة الأولى بمطبعة المجد بالقاهرة ١٣٨٦هـ - نشر المكتبة السلفية بالمدينة النبوية.
- ٤٨٦- الموضوعات: للعلامة أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (٥١٠- ٥٩٧هـ) - تحقيق نور الدين شكري بوياجيلار - مكتبة أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- ٤٨٧- الموطأ: للإمام مالك بن أنس (٩٥- ١٧٩هـ) - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- ٤٨٨- الموطأ: للإمام أبي عبدالله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي (٩٥- ١٧٩هـ) - مع تنوير الحوالك: للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩- ٩١١هـ) - مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر ١٣٤٣هـ.
- ٤٨٩- كتاب الميزان: لأبي عبدالرحمن عبدالوهاب بن أحمد بن علي الشعراني المصري (٨٩٨- ٩٧٣هـ) - أكمل المطابع، دهلي، الهند ١٢٨٦هـ.
- ٤٩٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) - تحقيق علي محمد الجاوي - دار إحياء الكتب العربية. مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر. الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.
- ٤٩١- ميزان الاعتدال: للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ) - بتصحيح السيد محمد بدر الدين الغساني - طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ.
- ٤٩٢- نتائج التقليد: للشيخ محمد أشرف سندوبلوكي، لاهور - مطبعة وزير هند، أمرتسر ١٣٦٤هـ.
- ٤٩٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (٨١٣- ٨٧٤هـ) - المؤسسة المصرية العامة. القاهرة.
- ٤٩٤- الندوة: مجلة رئيس التحرير شبلي النعماني (١٢٧٤- ١٣٣٢هـ) العدد ١١ المجلد

- ٢ - مطبعة ندوة العلماء لكنو، الهند.
- ٤٩٥- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ت ٥٧٧هـ - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر. القاهرة.
- ٤٩٦- نزهة الألباب في الألقاب: للحافظ أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) - تحقيق عبدالعزيز محمد السديري - الطبعة الأولى. مكتبة الرشد، الرياض ١٤٠٩هـ.
- ٤٩٧- نزهة الخواطر بهجة المسامع والنواظر: تأليف العلامة عبدالحفي بن فخر الدين الحسيني ١٢٨٦-١٣٤١هـ - مكتبة دار عرفات. رائي بريلي. الهند ١٤١٢هـ.
- ٤٩٨- نصرة الباري في بيان صحة البخاري (بالأردية): للشيخ عبدالرؤف الرحماني ت ١٤٢٠هـ - نشر جامعة سراج العلوم السلفية. جندانغر. نيپال.
- ٤٩٩- نظم العقيان في أعيان الأعيان: تأليف الإمام الحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحرير الدكتور فيليب حتى ١٩٢٧م - تصوير المكتبة العلمية. بيروت.
- ٥٠٠- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: للعلامة محمد بن جعفر الكتاني - دار الكتب السلفية. القاهرة. الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
- ٥٠١- كتاب النعوت: للإمام الحافظ أحمد بن شعيب النسائي (٢١٥-٣٠٣هـ) - تحقيق: عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان - مكتبة العبيكان. الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- ٥٠٢- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: للشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني - دار صادر. بيروت ١٣٨٨هـ.
- ٥٠٣- النفس اليماني والروح الريحاني في إجازة القضاة بني الشوكاني: للعلامة عبدالرحمن بن سليمان بن يحيى الأهدل الحسيني الطالب المعروف بابن الأهدل (١١٧٩-١٢٥٠هـ).
- ٥٠٤- النكت على ابن الصلاح: للإمام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) - بتحقيق ودراسة الدكتور الشيخ ربيع بن هادي عمير المدخلي للدكتوراة، ١٤٠٠هـ اخترنا مخطوطته - طبع من إحياء التراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٠٤هـ.
- ٥٠٥- نكت الهميان في نكت العميان: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ).
- ٥٠٦- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: للعلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني

- مكتبة مصطفى البابي الحلبي . القاهرة .
- ٥٠٧- نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر: تأليف محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسني الصنعاني - المطبعة السلفية ومكتبتها . القاهرة ١٣٤٨هـ .
- ٥٠٨- الهداية مع الدراية: للإمام علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني برهان الدين أبي الحسن (ت ٥٩٣) - المطبع العلمي، دهلي، الهند .
- ٥٩٠- هدى الساري مقدمة فتح الباري: للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ - تصحيح محب الدين الخطيب - المطبعة السلفية . القاهرة .
- ٥١٠- هدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي - دار الفكر ١٤٠٢هـ .
- ٥١١- هذه هي الصوفية: تأليف الشيخ عبدالرحمن الوكيل دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ .
- ٥١٢- الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل ابن أيبك الصفدي - باعتناء هلموت ريتز - دار النشر فرانز شتايز . فيسبادن ١٤٠١هـ .
- ٥١٣- وجوب الأخذ بحديث الأحاد في العقيدة: تأليف العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني .
- ٥١٤- الوضع في الحديث: تأليف الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاتة - مكتبة الغزالي . دمشق ١٤٠١هـ .
- ٥١٥- الوفيات: لأبي العباس أحمد بن حسن، ابن قنفذ القسنطيني - دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الثانية ١٩٧٨م .
- ٥١٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس أحمد بن محمد ابن خلكان ٦٨١هـ - تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر . بيروت ١٣٩٨هـ .

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة
كلمة المترجم ٥
الصفات التي ينبغي توفرها لمن يؤلف سيرة للإمام البخاري ٦
اتصاف المصنف بتلك الصفات ٧
الصراعات الفكرية والدينية وقت تأليف الكتاب ٨
التزام المصنف بالموضوعية في تأليفه ١٢
ترتيب الكتاب ١٦
ترجمة المؤلف ١٩
أسرته وولادته ١٩
شيوخه ١٩
جهوده في مجال التدريس والتأليف ٢٠
ثناء السيد سليمان الندوي رحمه الله على كتابه ٢٠
وفاته ٢٣
نشاطه في مجال الدعوة والتوجيه ٢٤
أولاده وأحفاده ٢٥
تقديم لنجل المؤلف العلامة عبيدالله المباركفوري ٢٩
المقدمة بقلم المؤلف رحمه الله ٣٣
القرآن الكريم أرشد إلى تدوين السير والتراجم ٣٤
جهود المحدثين في تدوين السير والتراجم ٣٥
ضرورة تدوين سيرة الإمام البخاري ٣٩

٤٠	سبب تأليف الكتاب
		ذكر أهم المراجع المخطوطة والمطبوعة
٤١	التي استفاد منها المؤلف
٤٥	منهج المؤلف وأسلوبه في الكتاب
٤٦	شكر واعتذار

الباب الأول

حياة الإمام البخاري

٥١ - ٢٥٥

٥١	اسمه ونسبه ومولده
٥٢	ضبط كلمة «بردزية» واختلاف العلماء فيه(ت)
		حديث «لو كان الدين بالثريا» وانطباقه على
٥٣	الإمام البخاري
٥٥	نسبة «الجعفي» وبيان سببه
٥٧	والده
٥٧	علمه وفضله
٥٨	شيوخه والرواة عنه
٥٩	تجنبه المال الحرام
٥٩	إضافات مهمة من المحقق لبيان سيرة والده(ت)
٦٠	أبو حفص الكبير وعلاقاته بوالد الإمام البخاري(ت)
٦٠	أبو حفص الصغير وعداؤه الشديد للإمام البخاري(ت)
٦١	وفاة والده والبخاري صغير(ت)

٦١	والدته
٦١	كانت عابدة صاحبة كرامات
٦١	فقد الإمام البخاري بصره في صغره
٦٢	عودة بصره بدعاء أمه
٦٢	اهتمامها بتعليم وتربية الإمام البخاري
٦٢	صبرها على فراق ولدها اليتيم من أجل لطلب العلم
٦٢	فقد البخاري بصره مرة أخرى في كبره ثم عودته(ت)
٦٢	ذكر أخيه وقراباته(ت)
٦٤	مولده
٦٤	موطنه بخارى وذكر شيء من تاريخه وأوصافه
٦٦	ولادته
٦٧	ذكر بعض العلماء المشهورين من أهل بخارى(ت)
٦٨	الكتب المؤلفة في تاريخ بخارى(ت)
٦٩	نشأته وتعلمه وشيوخه
٦٩	دخوله الكُتَّاب
٦٩	أُهم حفظ الحديث وهو في الكُتَّاب
٧٠	تنبيهه على خطأ لشيخه الداخلي وهو ابن إحدى عشرة سنة
٧٢	شيوخه الكبار في بخارى
٧٢	محمد بن سلام البيكندي
٧٣	عبدالله بن محمد المسندي
٧٦	ثناء البيكندي على البخاري وجودة حفظه
٧٧	طلب البيكندي منه تصحيح أخطاء كتبه
٧٨	رحلات الإمام البخاري في طلب العلوم وكبار شيوخه
٧٨	أهمية الرحلة عند المحدثين

- ٧٨ رحلة أحد الصحابة إلى مصر
- ٧٩ رحلة جابر بن عبدالله رضي الله عنه إلى الشام
- ٨٠ رحلة أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه إلى مصر
- ٨١ رحلات بعض التابعين
- بعض شيوخ البخاري في طبقة شيوخ الإمام
- ٨٤ مالك والإمام أبي حنيفة
- ٨٥ بعض كبار شيوخ البخاري وأسانيد ثلاثياته
- ٨٥ محمد بن عبدالله الأنصاري(ت)
- ٨٦ مكّي بن إبراهيم، علي بن عياش، الفضل بن دكين
- ٨٧ عبيدالله بن موسى، عصام بن خالد الحمصي
- ٨٧ خلاد بن يحيى السلمي
- حفظ البخاري كتب ابن المبارك وكلام
- ٨٨ أهل الرأي قبل رحلته
- رحلته إلى مكة المكرمة سنة ٢١٠هـ
- ٨٩ وبعض شيوخه هناك
- ٩٠ رحلته إلى المدينة وبعض شيوخه هناك
- ٩١ ترتيبه مسودة «التاريخ الكبير» في الليالي المقمرة
- ٩١ اقامته في الحجاز ست سنوات في فترات
- ٩٣ رحلاته إلى الكوفة والبصرة ومشاهير شيوخه فيهما
- ٩٤ رحلاته إلى بغداد ثماني مرات وكبار شيوخه فيها
- ٩٦ رحلته إلى الشام ومصر والجزيرة وكبار شيوخه فيها
- رحلاته إلى خراسان ونواحيها مرو،
- ٩٨ وبلخ ونيسابور وغيرها وكبار شيوخه فيها
- ٩٩ رحلته إلى واسط

- ٩٩ كتابته الحديث عن ألف شيخ وزيادة
- ١٠٠ عدد شيوخه في الجامع الصحيح
- ١٠٠ ذكر بعض المؤلفات الخاصة بشيوخ البخاري (ت)
- نفي الذهبي والسبكي رحلته إلى «الجزيرة» وإثبات
- ١٠١ النووي وابن حجر لها
- ١٠٣ البراعة في معرفة علل الحديث
- ١٠٣ تعريف العلة
- ١٠٣ معرفة العلل من أدق وأغمض أنواع علوم الحديث
- ١٠٥ اهتمام المحدثين بمعرفة العلل
- ١٠٦ نماذج من براعة البخاري في معرفة علل الحديث
- ١٠٨ مذاكرة بين البخاري ومسلم لمعرفة علة حديث
- ١٠٩ بيان البخاري لعلة حديث كفارة المجلس
- ١٠٩ شهادة مسلم للبخاري بالأستاذية
- حديث كفارة المجلس صحيح بطرق أخرى
- ١١٢ ذكرها ابن حجر (ت)
- ١١٢ شهادة الترمذي للبخاري ببراعته في معرفة العلل والأسانيد
- ١١٣ معرفة البخاري بالكني
- ١١٤ الاحتياط في جرح الرواة
- ١١٥ جواز جرح الرواة وأنه ليس بغيبة
- ١١٦ الرد على شبه المانعين من الجرح
- ١١٦ الجرح والتعديل واجب إسلامي (ت)
- ١١٧ التثبت في الرواية بدأ منذ عصر الصحابة
- ١٢٠ مسلك البخاري في الجرح واحتياطه في ذلك
- ١٢٠ ذكر بعض عباراته في الجرح

- ١٢١ ابتعاد البخاري عن التدليس ومواضع الشبهة
- ١٢٢ ذكر قصة عجيبة جرت للبخاري في رحلة بحرية
- ١٢٥ أخلاقه وعاداته ومنهجه في الحياة
- ١٢٥ تجنب والد الإمام البخاري من الشبهات في كسبه
- ١٢٦ تشغيل البخاري أمواله بالمضاربة وتفرغه للحديث
- ١٢٦ تسامحه مع غرمائه
- ١٢٧ إنفاق البخاري أمواله على طلبة العلم
- ١٢٨ اكتفاء البخاري بالكفاف في حياته
- ١٣٠ عدم مبالاته بلسعات الزنبور في صلاته
- ١٣٢ تسامحه مع خادمه
- ١٣٣ صبره على ضيق العيش
- ١٣٤ حرصه على نظافة المسجد
- ١٣٤ ابتعاده عن الغيبة
- ١٣٥ ابتعاده عن التعصب
- ١٣٧ التمسك بالسنن
- ١٣٧ حرص المحدثين على التمسك بالسنن
- ١٣٨ إذا أردت أن تحفظ حديثاً فاعمل به
- ١٤٠ خروج البخاري للرمي
- ١٤١ بناؤه رباطاً خارج بخارى
- ١٤٢ ختمه القرآن الكريم كل يوم في شهر رمضان
- ١٤٣ صلاته في السحر ثلاث عشر ركعة
- ١٤٤ تحمله المشاق والمثابرة في العمل
- ١٤٤ قيامه في ليلة واحدة خمس عشرة مرة لتدوين العلم

- ١٤٧ الابتعاد عن أبواب الأمراء والسلاطين
- ١٤٨ رفضه التدريس في قصر والي بخارى
- ١٤٩ هوان بالعلم وأهله إن يحمل العالم إلى بيت المتعلم
- ١٥٠ بيان أنه منهج كثير من علماء السلف... (ت)
- هل كان والي بخارى صادقًا في رغبته في سماع
صحيح البخاري؟... (ت)
- ١٥١ مصير والي بخارى... (ت)
- ١٥٣ مكانة الإمام البخاري ومحبه في قلوب المسلمين
- استقبالات حافلة للبخاري في بخارى ونيسابور
والبصرة وبغداد
- ١٥٣ الذكاء والعقل والتدبير
- ١٥٦ ذاكرته القوية
- ١٥٧ كان رأسًا في الذكاء رأسًا في العلم
- استنباط البخاري أدق التشريعات والأنظمة
من الأحاديث والآثار
- ١٥٨ قوة الحفظ والذاكرة
- ١٦٠ توقع شيوخه بصيت حسن له منذ صغره
- ١٦٢ نماذج من قوة حفظه واستحضاره
- ١٦٩ اختبار أهل بغداد له في حفظ الأحاديث
- ١٧١ اختبار أهل سمرقند
- ١٧٢ نماذج من استحضاره الأحاديث ورواتها
- ١٧٤ الإفتاء والتدريس والحياة العامة
- ١٧٤ تحديثه وهو شاب ليس في وجهه شعرة
- ١٧٦ مجالسه في بغداد والبصرة وغيرها

- تلامذته وفتاويه ١٧٨
- ١٧٨ سمع الصحيح منه تسعون ألف رجل
- ١٧٩ شيوخه وأقرانه الذين أخذوا العلم عنه
- ١٨٠ ذكر بعض كبار الأئمة الذين درسوا عليه
- ١٨١ لماذا لا يحرص المحدثون على تدوين فتاويهم
- ١٨٢ صحيح البخاري كتاب فقهي عظيم
- ١٨٢ نفوذ أهل الرأي في بخارى وغيرها من مدن خراسان
مؤامرة بعض مخالفيه وإشاعة فرية
- ١٨٣ عن رضاعة طفلين من شاة واحدة
- ١٨٣ رد اللكنوي الحنفي على هذه الفرية
ثناء الذهبي على أبي حفص المعروف بالصغير
- ١٨٤ رغم موقفه ضد البخاري(ت)
الرد على من اتهم الذهبي بالتعصب والتحامل
- ١٨٥ مستدلاً بكلام السبكي(ت)
- ١٨٥ رد محقق كتاب السبكي عليه(ت)
- ١٨٨ وفاته ليلة عيد الفطر ٢٥٦هـ
- ١٨٨ حريث بن أبي الوراق وسعيه لإخراج البخاري من بيته
- ١٨٩ مصير الذين سعوا لإخراج البخاري
- ١٩٠ خروج البخاري من بخارى ووصوله إلى خرتنك
- ١٩٢ وفاته في خرتنك ودفنه هناك
- ١٩٤ فيحان رائحة زكية من قبره
- ١٩٥ رؤيا صالححة عن البخاري
- ١٩٥ ندم مخالفيه على صنيعهم(ت)

- هل ترك البخاري ذرية ١٩٧
شك بعض العلماء حتى في زواجه وتوقع المؤلف
- بيطلان هذا الشك ١٩٨
- إثبات أن البخاري كانت له امرأة وجوار (ت) ١٩٨
- نص الحاكم على أن البخاري ومسلمًا لم يعقبا ذكراً (ت) ... ١٩٨
- شعر البخاري ٢٠٠
- الإمام البخاري في نظر شيوخه ٢٠٢
- الإمام البخاري في نظر أقرانه ومعاصريه ٢٢٠
- الإمام البخاري في نظر من تأخر عنه ٢٢٨
- طرائف عن الإمام البخاري من أهل «الأفكار العالية» ٢٣٢
- هل كان البخاري شافعيًا أو حنبليًا ٢٣٤
- كيف يذكر العلماء في كتب طبقات المذاهب ٢٣٦
- البخاري كان إمامًا فقيهاً مجتهدًا مطلقًا ٢٣٦
- الإمام البخاري وذكره في طبقات الصوفية ٢٣٨
استغراب الصوفية وأهل الحديث من ذكر
- البخاري في طبقات الصوفية ٢٣٩
كلام مفيد للمصنف حول حقيقة التصوف ومراحل
- تغيره عبر القرون ٢٤٠
- التصوف في أول الأمر ٢٤١
- التصوف في المرحلة الثانية ٢٤٢
- التصوف في لونه الثالث ٢٤٣
- ذكر الشعراني الإمام البخاري في طبقات الصوفية ٢٤٤
- انحراف التصوف المعاصر ٢٤٥
إنكار عبدالله بن مسعود رضي الله عنه على

٢٤٧ الأذكار المحدثه
٢٥٠ من أقوال الإمام البخاري
٢٥٠ الرباعيات المنسوبة إلى الإمام البخاري تحقيق أن هذه الرباعيات لم تثبت عن
٢٥٢ البخاري (ت)
٢٥٣ إنكار الحافظ ابن حجر وغيره صحتها(ت)

الباب الثاني

مصنفات إمام المحدثين

٢٥٩ - ٣١٤

٢٦١ مصنفات إمام المحدثين
٢٦١ تواتر نسبة الصحيح وغيره إلى البخاري
٢٦٢ مسند الخوارزمي ونسبته إلى الإمام أبي حنيفة
٢٦٣ رأي الشاه ولي الله الدهلوي
٢٦٤ رأي العلامة شبلي النعماني
٢٦٦ التاريخ الكبير واستفادة أبي حاتم وأبي زرعة منه
٢٦٩ لماذا لم يرو البخاري عن بعض الأئمة المشهورين تحقيق أن القول المنسوب إلى البخاري «لم أكتب عن
٢٧٢ قال الإيمان قول» لم يثبت عنه(ت)
٢٧٥ بيان الرواية الصحيحة عن البخاري وماذا يقصد منها(ت)
٢٨٠ فهرس إجمالي وكلام موجز عن مؤلفات إمام المحدثين
٢٨٠ التاريخ الكبير

٢٨٦	التاريخ الأوسط
٢٨٨	التاريخ الصغير
٢٩٠	الجامع الكبير
٢٩٠	خلق أفعال العباد
٢٩١	الضعفاء الصغير
٢٩١	الضعفاء الكبير(ت)
٢٩٥	المسند الكبير
٢٩٥	التفسير الكبير
٢٩٦	كتاب الهبة
٢٩٦	أسامي الصحابة
٢٩٨	كتاب الوجدان
٢٩٩	كتاب المبسوط
٣٠٠	كتاب العلل
٣٠٠	كتاب الكني
٣٠١	كتاب الفوائد
٣٠٢	الأدب المفرد
٣٠٣	جزء رفع اليدين
٣٠٤	بر الوالدين
٣٠٥	كتاب الأشربة
٣٠٦	قضايا الصحابة والتابعين
٣٠٦	كتاب الرقاق
٣٠٧	كتاب فيه مائة ألف حديث
٣٠٨	الجامع الصغير
٣٠٨	جزء القراءة خلف الإمام

٣٠٩ مؤلفات أخرى للإمام البخاري (ت)
٣٠٩ الكني المجردة
٣١٠ كتاب الاعتصام
٣١٠ كتاب الرد على الجهمية
٣١١ كتاب السنن في الفقه
٣١١ المشيخة
٣١١ انتقاء البخاري من حديثه لأهل بغداد
٣١١ التاريخ في معرفة رواة الحديث
٣١١ التواريخ والأنساب
٣١١ أخبار الصفات

الباب الثالث

الجامع الصحيح : منزلته وقبوله لدى الأمة

٣١٥ - ٣٦٠

٣١٧ الجامع الصحيح
٣١٧ منزلته لدى الأمة الإسلامية بعد كتاب الله
٣١٨ شرح البخاري دين على الأمة
٣٢٠ فتح الباري وفي هذا الدين
 رؤيا الوراق أن البخاري يضع قدمه
٣٢٢ موضع قدم النبي ﷺ
٣٢٢ رؤيا النجم بن فضيل نحوها

رؤيا أبي زيد المروزي أن الرسول ﷺ قال

- ٣٢٣ لصحيح البخاري أنه «كتابي»
- ٣٢٥ دوافع تأليف الجامع الصحيح
- ٣٢٥ تدوين الحديث بدأ منذ عهد الصحابة
- ٣٢٦ النهي عن كتابة الحديث كان في أول الأمر
- ٣٢٧ أحاديث تدل على إباحة كتب الحديث
- ٣٢٨ أسباب عدم انتشار كتابة الحديث في القرون الأولى
- ٣٢٩ توجيه عمر بن عبدالعزيز بكتابة الأحاديث ونشرها
- ٣٢٩ المدونات الأولى للأحاديث وأسلوبها
- ٣٣٠ تدوين الحديث في عهد أتباع التابعين
- ٣٣٠ كثرة كتب الحديث فيما بعد
- ٣٣١ السبب الأول لتأليف الجامع الصحيح
- ٣٣١ السبب الثاني
- ٣٣٢ السبب الثالث
- ٣٣٣ مدة التأليف وطريقته
- ٣٣٨ الغرض الأساسي لتأليف الجامع الصحيح
- ٣٤٠ تراجم أبواب صحيح البخاري
- ٣٤١ مصنفات حول تراجم أبواب صحيح البخاري
- ٣٤٥ تفصيل مقاصد التراجم
- ٣٤٩ شروط صحيح البخاري
- ٣٥٣ أفضلية صحيح البخاري على صحيح مسلم
- ٣٥٥ الغرض من اختصار الأحاديث وتكرارها وتقطيعها

الباب الرابع

الجامع الصحيح: شروحه وتعليقاته، ما لها وما عليها

٣٦٣ - ٤٥٨

- كثرة الكتب المؤلفة حول صحيح البخاري وصعوبة استقصائها ٣٦٣
الشروح والحواشي العربية ٣٦٤
الشروح الفارسية والأردية والتراجم وغيرها ٤٣٣
ذكر ١٤٦ كتابًا مما ألف حول الجامع الصحيح
يمكن الاطلاع على أسمائها من خلال فهرس
الكتب ومؤلفيها

الباب الخامس

شبهات واهية حول صحيح البخاري

٤٥٩ - ٤٧٧

- الشبهة الأولى ٤٦١
هل يوجد لحن صرفي في صحيح البخاري ٤٦١
الجواب الأول ٤٦٣
الجواب الثاني ٤٦٤
الشبهة الثانية ٤٦٦
عدم وجود الخطبة في أول الكتاب ٤٦٦
الجواب عن هذه الشبهة ٤٦٧
شبهات صاحب سيرة النعمان ٤٦٩
الشبهة الأولى والرد عليها ٤٦٩

- الشبهة الثانية والرد عليها ٤٧١
 الشبهة الثالثة والرد عليها ٤٧٣

الباب السادس

النقد: نظرة أخرى على صحيح البخاري

٤٧٩ - ٤٨٥

تناول الأئمة والعلماء أحاديث صحيحه بالدراسة والنقد

- طوال قرون ٤٨١
 جمع الحافظ ابن حجر الانتقادات الموجهة إلى أحاديث
 صحيح البخاري ورجاله والرد عليها ٤٨٢
 تصدي بعض السفهاء لنشر اعتراضات واهية
 على صحيح البخاري ٤٨٣

الباب السابع

العقائد وعلم الكلام

٤٨٧ - ٥٢٥

- نشأة علم الكلام وتطوره ٤٨٩
 وجود بعض أهل الأهواء قبل ترجمة كتب الفلسفة ٤٩٠
 علم الكلام ينقسم إلى قسمين ٤٩١
 علم الكلام المعقول ٤٩١
 علم الكلام المنقول ٤٩١

علم الكلام المنقول المقصود منه الرد على أهل البدع والأهواء(ت)	٤٩١
ذكر بعض الكتب المؤلفة للرد على أهل الأهواء	٤٩٢
الرد على البدع والأهواء بدأ منذ عهد الصحابة	٤٩٢
اهتمام البخاري بالرد على البدع والأهواء	
في الصحيح وغيره	٥٠١
مسألان اعترض على البخاري من أجلهما	٥٠٢
المسألة الأولى: هل الأعمال جزء من الإيمان أم لا؟	٥٠٢
المسألة الثانية: مسألة خلق القرآن	٥١٦
محنة خلق القرآن وثبات الإمام أحمد فيها	٥١٩
تشدد الإمام الذهلي في مسألة اللفظ	٥٢٢
سلامة منهج البخاري في مسألة اللفظ وثباته عليه	٥٢٤

الباب الثامن

الحديث وعلومه

٥٢٧ - ٦٩٨

أهمية علم الرواية للأمم والأجيال	٥٣٠
عناية العرب عامة والمسلمين خاصة بالرواية والتاريخ	٥٣١
تميز المسلمين بالاهتمام بالأسانيد ومعرفة صحتها	٥٣٢
الاهتمام بحفظ الحديث والاحتياط في ذلك	٥٣٨
السبب الأول: التوجيه القرآني	٥٣٨
السبب الثاني: التوجيهات النبوية	٥٣٩

- السبب الثالث: محبة الرسول ﷺ والحرص على إتباعه ٥٤١
- السبب الرابع: حاجة الدولة إلى السنن النبوية واهتمامها بها ٥٤٦
- نماذج من عهد الخلفاء الراشدين للبحث عن السنن ٥٤٧
- نماذج من احتياط الخلفاء الراشدين في قبول الأخبار ٥٥٨
- تقليل بعض الصحابة من الرواية خوفاً من
الوهم والخطأ ٥٦٢
- إكثار بعض الصحابة من الرواية رغبة في
نشر السنة وتبليغها ٥٦٣
- الاهتمام بالأسانيد ٥٦٤
- عمر بن عبدالعزيز أسس التدوين العام للأحاديث ٥٦٦
- اهتمام عامة المسلمين بالسنة النبوية ومجالس التحديث ٥٦٧
- نماذج من مجالس الاملاء التي كان يحضرها
آلاف من المسلمين ٥٦٨
- الاهتمام بالأسانيد والبحث عن أحوال الرواة ٥٧٢
- أحكام المحدثين على الرواة من المشاهدات
أو المسموعات ولا مجال فيها للاجتهاد أو التخمين ٥٧٣
- وجوب العمل بكل ما صح من الأحاديث ٥٧٥
- سبب اختلاف المحدثين في تصحيح بعض الأحاديث
أو تضعيفها ٥٧٧
- سبب اختلاف المحدثين في توثيق بعض الرواة
أو تضعيفهم ٥٧٨
- مزايا إمام المحدثين في خدمة الحديث وعلومه ٥٧٩
- الالتزام بشروط شديدة لتصحيح الحديث وخاصة
في الجامع الصحيح ٥٧٩

٥٨٤	الاهتمام بتدوين فقه الحديث
٥٨٥	الاهتمام بتدوين تاريخ الرجال
٥٨٩	الشمولية في جمع الأبواب والأحكام مع التزام الصحة
٥٩١	استنباط قواعد علوم الحديث من القرآن والسنة
٥٩٩	الأمر اللازمة لنقد أحاديث الشيعة
٦٠٠	المبحث الأول
٦٠٠	المبحث الثاني
٦٠١	المبحث الثالث
٦٠٢	المبحث الرابع
٦٠٣	المبحث الخامس
٦٠٣	الأصول الأربعة للشيعة وأحوال جامعيتها
٦٠٣	أصول الكافي وحالته
٦٠٤	الأصول الأربعمئة

الباب التاسع

فقه البخاري

٦٠٥ - ٦٨٣

٦٠٧	شهادة الأئمة والعلماء بفقه الإمام البخاري
٦٠٨	انقسام الفقه إلى طريقتين: أهل الحديث وأهل الرأي
٦١٠	طريقة فقهاء المحدثين في الاجتهاد وأصول فقهم
٦١٥	فقهاء أهل الرأي، طريقتهم في الاجتهاد وأصول فقهم
٦١٨	مميزات فقه أهل الرأي

- ٦٢٢ زيادة احتمالات الخطأ في التخريج على التخريج
- ٦٢٨ نظرة عابرة على تاريخ الفقه الإسلامي
- اختلاف آراء بعض الصحابة في المسائل الفقهية
- ٦٣٢ وأسباب ذلك
- ٦٣٣ المكثرون في الإفتاء من الصحابة
- ٦٣٣ علي بن أبي طالب رضي الله عنه
- ٦٣٣ عبدالله بن مسعود رضي الله عنه
- ٦٣٤ عمر بن الخطاب رضي الله عنه
- ٦٣٦ عبدالله بن عباس رضي الله عنه
- ٦٣٧ عبدالله بن عمر رضي الله عنهما
- ٦٣٨ زيد بن ثابت رضي الله عنه
- ٦٣٨ عائشة الصديقة رضي الله عنها
- ٦٣٩ أبو هريرة رضي الله عنه
- ٦٤١ التابعون المشهورون بالفتاوى والاجتهاد
- ٦٤٢ الفقهاء السبعة المدنيون
- ٦٤٢ سعيد بن المسيب
- ٦٤٢ عروة بن الزبير، القاسم بن محمد
- ٦٤٣ خارجة بن زيد، سليمان بن يسار
- ٦٤٣ أبوبكر بن عبدالرحمن، عبيدالله بن عبدالله بن عتبة
- ٦٤٤ فقهاء آخرون من التابعين
- ٦٥١ الفرق بين السنة التشريعية وغير التشريعية(ت)
- التزام أهل الحديث بالأحاديث والآثار الصحيحة
- ٦٥٣ ومنهج الصحابة

٦٥٤	مزايا فقه أهل الحديث
٦٥٤	بناء المسائل الفقهية على المصالح والحكم
٦٦٠	الالتزام بمسلك الاعتدال
		استنباط المسائل من الآيات والأحاديث مع
٦٦١	مراعاة المقتضيات المدنية ومصالح العباد
٦٦٤	جانب النصوص هو الأقوى دائماً في فقه المحدثين
٦٦٧	اجتهاد الإمام البخاري
		منهج البخاري في استنباط المسائل من خلال
٦٦٧	تراجم أبواب صحيحه
٦٨٣	الفرق بين الظاهرية وفقهاء المحدثين وفقهاء أهل الرأي
		كان البخاري مجتهداً من أهل الحديث، ولم يكن من
٦٨٣	أهل الظاهر ولا أهل الرأي

الخاتمة

تلامذة إمام المحدثين

٦٨٥ - ٧٨٩

٦٨٧	أهمية العلاقة بين الشيخ وتلامذته عند المحدثين
٦٨٨	تلامذة إمام المحدثين يتجاوزون الحصر والعد
٦٩١	من أبرز تلامذته:
٦٩١	الإمام مسلم بن الحجاج
٦٩٤	مؤلفات الإمام مسلم
٦٩٥	صحيح مسلم

٦٩٦	مقدمة صحيح مسلم وشروحا
٦٩٩	فهرس موجز لشروح صحيح مسلم
٧١٢	الإمام أبو عيسى الترمذي
٧١٥	جامع الترمذي
٧١٧	كتاب العلل
٧١٨	الشمائل المحمدية
	فهرس موجز لما ألف حول جامع الترمذي
٧١٩	وكتاب الشمائل
٧٣٩	الإمام النسائي
٧٤٤	السنن الصغرى
٧٤٤	السنن الكبرى (ت)
٧٤٦	شروح السنن الصغرى
٧٤٩	الفربرى (محمد بن يوسف)
٧٥٢	الإمام الدارمى
٧٥٣	سنن الدارمى
٧٥٤	إطلاق «الصحيح» على السنن الأربعة تغليبي (ت)
٧٦٠	صالح بن محمد جزرة الحافظ
٧٦٢	الفقيه الإمام محمد بن نصر المروزى
٧٦٦	الإمام أبو حاتم الرازى
٧٦٧	الإمام أبو زرعة الرازى (ت)
	توضيح ما قيل أن أبا حاتم وأبا زرعة الرازىين تركا
٧٦٧	الرواية عن البخارى أخيراً (ت)
٧٧٠	الإمام إبراهيم الحربى

٧٧٣	الحافظ الكبير أبوبكر بن أبي عاصم
٧٧٥	ابن خزيمة - صاحب الفقه والحديث
٧٨٠	أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الوراق
٧٨٣	أبو عبدالله حسين بن إسماعيل المحاملي
٧٨٥	أبو إسحاق إبراهيم بن معقل النسفي
٧٨٨	تلامذة آخرون
٧٩٠	إسناد المؤلف إلى إمام المحدثين
٧٩٢	إسناد المحقق إلى إمام المحدثين (ت)

الفهارس العلمية

٧٩٥	فهرس الأعلام
٨٩٠	فهرس الكتب
٨١٩	فهرس المراجع
٨٦٣	فهرس الموضوعات

كتب للمحقق

ما طبع :

- ١- محمد بن عبد الوهاب، مصلح مظلوم ومفتري عليه / للأستاذ مسعود الندوي، ترجمة وتعليق. ط. الثالثة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض (نقد).
- ٢- سيرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته / لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله، ترجمة بالأردية (نقد).
- ٣- معرفة الثقات للإمام العجلي / بترتيب الهيثمي والسبكي، (مجلدان) دراسة وتحقيق. ط. مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- ٤- الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل، مع تحقيق كتابيه الشجرة في أحوال الرجال، وأمارات النبوة. ط. دار الطحاوي الرياض.
- ٥- سؤالات الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (كامل المخطوط في مجلدين) دراسة وتحقيق. ط. دار الاستقامة. مكة المكرمة.
- ٦- الجزء الحادي عشر من كتاب «إتحاف المهرة» للحافظ ابن حجر. ط. مركز خدمة السنة والسيرة النبوية. المدينة المنورة.
- ٧- المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة وأقوال العلماء وآراء الفرق المختلفة. ط. المكتبة المكية. مكة المكرمة.
- ٨- الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والمضوعة. ط. المكتبة المكية. مكة المكرمة.

٩- سيرة الإمام البخاري للعلامة الشيخ عبدالسلام المباركفوري، ترجمة وتعليق. (وهو هذا الكتاب).

ما لم يطبع:

١٠- الجزء السادس من لسان الميزان للحافظ ابن حجر، تحقيق بناء على طلب مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة.

١١- مرويات عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بين القبول والرد.

١٢- القسم الرابع من سنن الإمام أبي داود السجستاني (من أول كتاب الصيد إلى نهاية كتاب الأطعمة) تخريج وتحقيق وتعليق. رسالة دكتوراة.

١٣- الجواهر المفقودة في ألمانيا (فهرس لمخطوطات إسلامية نادرة كانت موجودة في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية) تحقيق وتعليق.